المملكة العربية السعودية
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
قسم الدراسات العليا
شعبة أصول الفقه

الكاشف عن المحصول في علم الأصول

للإمام أبي عبدالله شمس الدين محمد بن محمود الأصبهاني
٦١٦ - ٦٨٨ هـ

الجزء الخاص بالكلام في اللغات

دراسة وتحقيق
سعد محمد محمد إبراهيم
لنيل درجة العالمية (الماجستير)

إشراف
فضيلة الدكتور/ جلال الدين عبدالرحمن جلال
الأستاذ المشارك بالدراسات العليا، ورئيس شعبة أصول الفقه

١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

"إني رأيت أَنَّه لا يَكْتُبُ إِنسَانٌ كِتَاباً في يَوْمِهِ إلَّا قَالَ في غَدِهِ: لو غُيِّرَ هذا لكانَ أَحْسَن ولو زِيدَ كذا لكانَ يُسْتَحْسَن ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضل ولو تُرِكَ هذا لكان أجْمَل وهذا مِنْ أَعْظَمِ العِبَر وَهُوَ دَلِيلٌ استيلاءِ النَّقْصِ على جُمْلَةِ البَشَرِ".

"العماد الأصفهاني"

مُقَدَّمة

" بسم الله الرحمن الرحيم "

(مقدمة)

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادى له .

وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله .

" يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ، ولا تموتن الا وأنتم مسلمون "(1)

" يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة ، وخلق منها زوجها ، وبث منهما رجالا كثيرا ونساء ، واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام ، ان الله كان عليكم رقيبا "(2).

" يا أيها الذين أمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا ، يصلح لكم أعمالكم ، ويغفر لكم ذنوبكم ، ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما "(3).

أما بعد :

فان شريعة الله التى بلغت الينا بواسطة خاتم الرسل محمد بن عبد الله – صلى الله عليه وسلم – أساسها القرآن الكريم الذى بينته السنة المطهرة قولا وفعلا ، تفصل مجمله ، وتقيد مطلقه ، وتخصص عمومه ، فصار كل من الكتاب العزيز والسنة المطهرة أصلا فى الدين تثبت به الأحكام ثم انضم الى هذين الأصلين القياس والاجماع .

ولما كان القرآن الكريم بلغة العرب ، والسنة المبينة له – كذلك – بلغة العرب ، وكان المفتون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم – على تمام العلم بتلك اللغة ، يعرفون معانى ألفاظها ، وماتقضى به أساليبها ، ولما كانوا – كذلك –

---

(١) الآية (١٠٢) من سورة " آل عمران ".

(٢) الآية (١) من سورة " النساء ".

(٣) الآيتان (٧٠ ، ٧١) من سورة " الأحزاب ".

يدركون سر التشريع بصحبتهم لرسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ مع ما امتازوا به من صفاء الخاطر وحدة الذهن ، فلم يكونوا بحاجة الى شئ وراء ذلك فى استنباط الأحكـــــام .

وفى ذلك يقول ابن خلدون : " فعلى عهد رسول الله ــ صلى الله عليه وسلــــم كانت الأحكام تتلقى منه بما يوحى اليه من القرآن ، ويبينه بقوله وفعله ، بخطـــاب شفاهى (١) ، لا يحتاج الى نقل ولا الى نظر وقياس ، ومن بعده ــ صلوات الله وسلامه عليه ــ تعذر الخطاب الشفاهى (٤) ، وانحفظ القرآن بالتواتر .

وأما السنة فأجمع الصحابة ــ رضوان الله عليهم ــ على وجوب العمل بما يصل الينا منها قولا أو فعلا بالنقل الصحيح الذى يغلب على الظن صدقه ، وتعينـــت دلالة الشرع فى الكتاب والسنة بهذا الاعتبار ، ثم ينزل الاجماع منزلتهما ، لاجمـــاع الصحابة على النكير على مخالفيهم ، ولا يكون ذلك الا عن مستند ، لأن مثلهـــم لا يتفقون من غير دليل ثابت ، مع شهادة الأدلة بعصمة الجماعة ، فصار الاجمـــاع دليلا ثابتا فى الشـرعيـات .

ثم نظرنا فى طريق استدلال الصحابة والسلف بالكتاب والسنة ، فاذا هـــم يقيسون الأشياء منها ، ويناظرون الأمثال باجماع منهم وتسليم بعضهم لبعض فـــى ذلك ، فان كثيرا من الواقعات بعده ــ صلوات الله وسلامه عليه لم تندرج فـــى النصوص الثابته ، فقاسوها بما ثبت ، وألحقوها بما نص عليه بشروط فى ذلك الالحـاق تصحح تلك المساواة بين الشبيهين أو المثلين ، حتى يغلب على الظن أن حكـــم الله تعالى فيهما واحد ، وصار ذلك دليلا شرعيا باجماعهم عليه ، وهو القيـــاس (٢) .

فلما انقضى الصدر الأول من عهد الصحابة والتابعين ضعف اللسان العربى وشاع اللحن بسبب اختلاط العرب بالعجم ، الأمر الذى يجعل استنباط الحكم الشرعـى من مصدره عسيرا ، وكثرت المدارس الفقهية ، واشتد الخلاف ــ فى الفروع ــ بيـــن

---

(١)(٤) صوابه : " شفهى " لأنه نسبة إلى شفه .

(٢) مقدمة ابن خلدون (١/ ٣٧٩) .

أصحابها ، فكان لابد من وضع القواعد وسن القوانين التي تيسر للمجتهدين استنباط الأحكام ، فتكون أصلا تبنى عليه مسائل الفقه .

ولم يكن هذا المطلب وليد الصدفة ، بل اقتضته طبيعة هذه الشريعة ، فانها ماضية الى يوم الدين ، ومع مرور الزمن تكثر الحوادث ، وتتعدد الوقائع ، التي تحتاج الى ابداء الرأي فيها من المجتهدين القادرين على استنباط الأحكام ، اضافة الى أنه قد تطفل على موائد الاجتهاد من ليس له أهلا .

كل ذلك جعل من جمع القواعد علم أصول الفقه وتدوينها أمرا لا مناص له .

وقد تنبه لذلك الامام المطلبي محمد بن ادريس الشافعي ــ رحمه الله ــ المتوفى سنة (٢٠٤هـ) ، فأملى رسالته المشهورة ، وقد أطبقت كلمات العلماء على أن الشافعي ــ رحمه الله ــ بانجازه هذا المؤلف يكون أول من جمع قواعد علم الأصول ودونها .

يقول ابن خلدون في مقدمته : " واعلم : أن هذا الفن من الفنون المستحدثة في الملة ، وكان السلف في غنية عنه ، بما أن استفادة المعاني من الألفاظ ، لا يحتاج فيها الى أزيد مما عندهم من الملكة اللسانية .

وأما القوانين التي يحتاج اليها في استفادة الأحكام خصوصا ، فمنهم أخذ معظمها .

وأما الأسانيد فلم يكونوا يحتاجون الى النظر فيها لقرب العصر وممارسة النقلة وخبرتهم بهم .

فلما انقرض السلف ، وذهب الصدر الأول ، وانقلبت العلوم كلها صناعة ، احتاج الفقهاء والمجتهدون الى تحصيل هذه القوانين والقواعد لاستفادة الأحكام من أدلة ، فكتبوها فنا قائما برأسه سموه " أصول الفقه " ، وكان أول من كتب فيه الشافعي رضي الله عنه ، أملى فيه رسالته المشهورة [1] " .

---

(١) مقدمة ابن خلدون (١/ ٣٧٩) .

" سبب الاختيار "

أولا : سبب اختياري للتحقيق .

* رغبتي في المشاركة في اخراج كتب التراث الذى خلفه علماء هذه الأمة ونشره ، لما في ذلك من فوائد جليله ، قلما توجد في التأليف .

* رغبتي في التدريب على فهم أساليب القدماء الصعبة ، قناعة مني أن من تيسر له فهمها سهل عليه أن يفهم مادونها .

ثانيا : سبب اختياري تحقيق هذا الكتاب .

* لأنه شرح لكتاب "المحصول " الذى أودع مؤلفه زبدة هذا الفن ، فاحتل مكانة عالية لدى الباحثين والدارسين ، ومن الطبيعي أن يحظى مثل هذا الكتاب ـ الذى نحققه ـ بمكانة أصله ، لاسيما وقد تصدى لشرحه جهبذ من جهابذة العلماء الذين جمعوا بين المنقول والمعقول ، اضافة الى أنه أودع بين دفتيه نقولا من أمهات كتب الأصول التي منها المفقود ومنها الذى تعسر الاستفادة منه .

ثالثا : سبب اختياري تحقيق هذا الجزء الخاص بـ " الكلام في اللغات " .

* لما كان هناك نوعان من الأدلة :

أحدهما : الأدلة المنصوصة .

وثانيهما : الأدلة المستنبطة .

والأدلة المنصوصة هي بمثابة الأصل للدليل المستنبط ، اذ هي الدليل على ثبوته دليلا .

ولما كانت الأدلة المنصوصة لا تتصور الا بواسطة اللغات ، كانت اللغات مقدمة عليها من حيث الدراسة والمعرفة (١) ، ضرورة أن التصديق مسبوق بالتصور .

(١) انظر : مقدمات الكاشف (٢/٣٩١) بتحقيق سعيد غالب .

لذا فقد أثرت أن تكون بداية عملي فيما حقه أن يتقدم ،حتى يكون فهم ماعداه من مباحث هذا الفن سهلا ميسورا .

****

" الخطة التي سرت عليهـا في تحقيق

ودراسة هذا الكتاب "

جعلت عملي في هذا الكتاب قسمين : قسم للدراسة ،وآخر للتحقيق .

* أما القسم الدراسي ـ فقد جعلته في فصلين :

****

الفصل الأول :

*********** عرفت فيه بالامامين : شمس الدين الأصبهاني ،وفخر الدين الرازي ـ وجعلته في مبحثين :

أما المبحث الأول ـ فعرفت فيه بالامام المؤلف أبي عبد الله شمس الدين الأصبهاني ،وقد رتبته على تمهيد وستة مطالب.

التمهيد : وتكلمت فيه بايجاز عن حالة المجتمع السياسية والاجتماعية والفكرية في القرن السابع الهجري الذي عاش شمس الدين الأصبهاني جلّه منذ ولادته سنة (٦١٦هـ) في أصبهان ، الى وفاته بمصر سنة (٦٨٨هـ) .

المطلب الأول : في اسمه ونسبه ، ولقبه ،وكنيته .

المطلب الثاني : في مولده ،ونشأته .

المطلب الثالث : في طلبه للعلم ،وشيوخه .

المطلب الرابع : في أعماله ،وتناولته في ثلاث نقاط.

الأولى : عمله في القضاء.

الثانية : عمله في التدريس،وماخرجه من تلاميذ كثيرة لهذا

العمـــل .

الثالثـة : عمله في التأليف ،وماخلفه من مؤلفات كثمـــرة لهـــذا العمـل .

المطلب الخامـس : في وفاتــــــه .

المطلب السادس : في مكانته العلمية ،ورأى العلماء فيه .

وأما المبحث الثاني : فعرفت فيه بالامام المصنف " صاحب المحصول " أبـــى عبد الله فخر الدين الرازى ــ وقد رتبته على ستة مطالب .

المطلـب الأول : في اسمه ونسبه ،ومولده ،ونشأتــــه .

المطلـب الثاني : في طلبه للعلم ،وشيوخـــــــــه .

المطلـب الثالث : في رحلاتـــــه بعــد الطلـــب .

المطلـب الرابـع : في تـــــلاميــــــــــذه .

المطلـب الخامس : في مؤلفـــاتـــه الأصـــوليـــة ــ

المطلـب السادس : في وفاتـــــــه ،وثناء العلماء عليـه .

الفصـــــل الثـــانـــى :
***************** درست فيه كتاب "الكاشف " دراسة تحليله ،وقـــد ضمنته ستـة مبـاحـث .

المبحـث الأول : في عنوان الكتاب، وتوثيق نسبة الكتاب الى المؤلـــف .

المبحـث الثانـي : في أهميـــة الكتـــاب .

المبحـث الثالث : في مصـــادر الكتـــاب .

المبحـث الرابع : في منهج المؤلف شمس الدين أبى عبد الله الأصبهانـى في كتابـه " الكـاشـــف ".

المبحـث الخامس : في نسخ الكتـاب ،ووصفهـا .

المبحث السادس : منهجي في التحقيق .

* وأما القسم التحقيقي ،

************** فقد سرت فيه على وفق المنهج الذي قمت ببيانه في المبحث السادس من الفصل الثاني من القسم الدراسي .[1]

(وبعد)ـ

************** فهذه هي الخطة التي سرت عليها في تحقيق هذا الكتاب ، والله وحده هو الذي يعلم مدى الجهد الذي بذلته فيه ، نظرا لكثرة الأوراق التي أنيط بي تحقيقها في هذا الجزء مع صعوبة أسلوب مؤلفه ، فلم أدخر وسعا في سبيل اخراج هذا الجزء من هذا الكتاب على الوجه الذي أظنه مرضيا ، وذلك بضبط نصه ، وتقويم عوجه ، واكمال نقصه ، وانتقاء لفظه من التصحيف والتحريف والخطأ ، وقديما قال الجاحظ : " ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفا ، أو كلمة ساقطة ، فيكون انشاء عشر ورقات من حر اللفظ، وشريف المعاني ، أيسر عليه من اتمام ذلك النقص ، حتى يرده الى موضعه من اتصال الكلام .[2] "

فان أصبت فمن الله ، وان أخطأت فمني ومن الشيطان ، وأستغفر الله ، ورحم الله أمرأ أرشدني اليه .

هذا ـ وبعد أن أكرمني الله عز وجل بسلوك سبيل العلم ، ووفقني لانجاز هذه الرسالة ، فانى أتوجه اليه بالحمد والشكر والثناء ، سائلا اياه مزيدا من التوفيق والرعاية ، وألا يكلنا الى أنفسنا طرفة عين .

ثم أشكر والديّ لمزيد فضلهما عليّ ، عملا بقول الله تعالى : " أن اشكر لي ولوالديك الى المصير [3] " .

---

(١) راجع (٩٢ـ٩٦) .

(٢) الحيوان (١/٧٩) .

(٣) من الآية (١٤) من سورة " لقمان " .

ثم لا يفوتني أن أقدم شكري لشيخنا الدكتور عمر بن عبد العزيز الذي أهدى الينا هذا الكتاب، فوق ماقام به نحونا من تعليم وتوجيه، ولشيخنا الدكتور جلال الدين عبد الرحمن جلال الذي أشرف على هذه الرسالة طيلة فترة اعدادها.

ثم أتوجه بالشكر لأساتذتي الكرام الذين تلقيت عنهم العلم، ولزملائي الذين قدموا لي يد المساعدة.

وأيضا : فاني أتوجه بالشكر الى القائمين على الجامعة الاسلامية، وعلى وجه الخصوص قسم الدراسات العليا، داعيا المولى سبحانه أن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه، وأن يوفقنا لمزيد من العلم، وأن يرزقنا العمل بما نعلم، وأن يتقبل منا صالح أعمالنا، وأن يتجاوز عن سيئاتنا، انه سميع قريب مجيب، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن دعا بدعوته، واستن بسنته الى يوم الدين.

القسم الدّراسيّ

الفصل الأول

دِراسة الإمامَيْن

شمس الدّين الأصبهاني، وفخر الدّين الرازي

ويشتمل على مبحثين :

الأول : دراسة الإمام شمس الدين الأصبهاني .

الثاني : دراسة الإمام فخر الدين الرازي .

" المبحـــــــــــث الأول "

" دراســـة الامام شمس الدين الأصبهـــــانى "

وهـو مرتب على تمهيـــد وستـة مطالـــب :

" التمهيـــــد " : فى عصر المؤلف أبى عبد الله شمس الدين الأصبهانى .

المطلـــب الأول : اسمه ونسبه ، ولقبه ، وكنيتـه .

المطلب الثانـــى : مـــولده ، ونشـــأتـه .

المطلب الثـالـث : طلبـــه للعلـم ، وشيوخه .

المطلب الرابـــع : أعمـــالـــــه .

المطلب الخامس : وفـــاتــــــه .

المطلب السـادس : مكانتـه العلميـة ، ورأى العلماء فيـــه .

تمهيد

في

عصر المؤلف أبي عبد الله شمس الدين الأصبهاني

قبل أن أشرع في دراسة شخصية أبي عبد الله شمس الدين الأصبهاني ، لابد من القاء الضوء - بالقدر الذي تمس اليه الحاجة - على تلك الظروف التي عايشها ، وتلك التي أحاطت به ، لعل ذلك يكشف لنا عن جوانب كثيرة في شخصيته ، ذلك أن الانسان يتأثر بالمجتمع الذي يعيش فيه أيما تأثر ، فينعكس ذلك على اتجاهاته وتصرفاته .

ولما كانت أشد تلك الظروف تأثيرا في حياة الناس هي الظروف السياسية والاجتماعية والفكرية ، فاني سأتناول الحديث عنها بايجاز ، واضعا في الاعتبار أن هناك من سبقني الى ذلك ، ولكن بشئ من الاسهاب.(١)

ولما كانت الفترة التي عاشها أبو عبد الله الأصبهاني ، تبدأ منذ ولادته بأصبهان سنة (٦١٦هـ) ، وتنتهي بوفاته في مصر سنة (٦٨٨هـ) ، تنقل خلالها من أصبهان الى بغداد ثم الى دمشق ، وبعدها رحل الى مصر حيث استقر به المقام هناك ، لذا فاني سأتناول بالحديث حالة المجتمع في القرن السابع الذي عاش فيه الأصبهاني جله ، مع التركيز على مجتمع تلك البلاد التي عاش فيها .

فأقول مستمدا العون والتوفيق من الله تعالى :

أولا : الظروف السياسية .

لقد كان القرن السابع الهجري من أخطر القرون التي مرت بالأمة الاسلامية منذ أن صار للاسلام دولة .

---

(١) انظر : القاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في أصول الفقه لشيخنا د . جلال الدين عبد الرحمن (١١-١٣٢) - والقسم الدراسي لمقدمات الكاشف بتحقيق سعيد غالب (١-٦٣) .

ففى مستهله تنازعتها تيارات داخلية فتاكة ، أسفرت عن سقوط الخلافة وزوالها نهائيا فى بداية النصف الثانى من هذا القرن ، لأول مرة فى تاريخ الأمة الاسلامية ، على يد التتار الذين كانوا بحق أعظم مصيبة حصلت بالعالم كله (١) .

فبلاد فارس كانت مقسمة الى دويلات متعددة ، وكل واحدة منها لها حكامها المستقلون عن جسم الخلافة الاسلامية ، وتحت هذه الدويلات امارات وأقاليم متناحرة ، بأسهم بينهم شديد (٢) .

فكان جنوبها الغربى تحت حكم أتابكة فارس ، بينما جزؤها الأكبر تحت حكم أتابكة أذربيجان ، والخوارزمية ، والغوريين .

وأما جزيرة العرب — فكانت مكة والمدينة واليمن تحت حكم الأيوبيين ، والساحل الشرقى فى حكم بنى نبهان ، وداخل الجزيرة فى حكم القبائل العربية .

أما شمال أفريقيا — فكانت مصر ، وأفريقيا الشرقية تحت حكم الأيوبيين حتى سنة (٦٤٨هـ) ، ثم فى حكم المماليك البحرية ، بينما كانت تونس وطرابلس تحت حكم الموحدين حتى سنة (٦٢٧هـ) ، ثم صارت تحت حكم الحفصيين ، والجزائر ومراكش فى حكم الموحدين ، ثم فى حكم المرينيون حتى نهاية القرن ، أما الصحراء فقد كانت فى حكم البدو المسلمين (٣) .

وقد كانت الدول لها مكانة فى ذلك الوقت ، هى الدولة الخوارزمية فى الشرق ، والدولة الأيوبية ثم المملوكية فى مصر والشام .

---

(١) انظر : الكامل لابن الأثير (٩/٣٢٩) .

(٢) انظر : تاريخ الاسلام لحسن ابراهيم (٤/٣٠٩) — وسلاجقة ايران والعراق لعبد المنعم حسنين (٩) .

(٣) راجع : النظم الاسلامية لحسن ابراهيم وعلى ابراهيم (٩٨) — ومحاضرات فى تاريخ الأمم الاسلامية للخضرى (٤٨٣) — وتاريخ آداب اللغة العربية (٣/١٢١) — والقاضى ناصر الدين البيضاوى د . جلال (٥١—٥٣) .

أما دولة الخلافة ــ فلم يعد لها حول ولا قوة ، بعد أن صار الخلفاء ألعوبة في أيدي الوزراء والأمراء الذين حجبوا الخليفة ، وجردوه من سلطانه ، فلم يعد قادرا على تحقيق الأمن لنفسه ، فضلا عن تحقيقه لبلاده[1] .

وهذه الدولة ــ أعني دولة الخلافة ــ تتنازعها في ذلك الوقت أمم ثلاث :

١ ــ الأتراك السلاجقة وقوادهم في المشرق .

٢ ــ والأيوبيون والأكراد في مصر والشام .

٣ ــ والبربر في المغرب والأندلس .

وعلى الرغم من ضعف الخليفة العباسي في بغداد ، الا أن هذه الدول كانت تستمد شرعية وجودها من مبايعته كخليفة ، حتى يكون ذلك ستارها ، وهي في الوقت نفسه تستصدر منه ماتريد ، وتملي عليه ماترغب في تنفيذه[2] .

والى جانب ذلك كان الصراع شديدا بين مختلف الطوائف الاسلامية، لا سيما ذلك الذي كان محتدما بين أهل السنة والشيعة ، والذي لم تسلم منه حتى عاصمة الخلافة " بغداد "، فلا تكاد تمر سنة دون أن تشهد فيها قتالا بينهم ، متى وقعت الفتنة الكبرى سنة (٦٥٥هـ) ، راح ضحيتها كثير من أهل السنة ، الأمر الذي أثار حفيظة أبي بكر ــ أحد أولاد الخليفة المستعصم[3] ــ فأمر الجند أن يهاجموا "الكرخ " ، فنهبوا خيراتها ، وأهانوا أهلها ، وهتكوا أعراضهم، وسفكوا دماءهم .

---

(١) انظر : تاريخ التمدن الاسلامي (٤/ ١٠٤، ٣٠٦) .

(٢) تاريخ التمدن الاسلامي (٤/ ١٠٤) ــ والقاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في أصول الفقه (٥٤) .

(٣) هو : أبو أحمد عبد الله المستعصم بالله بن المستنصر بن الظاهر بن الناصر العباسي ، آخر الخلفاء العباسيين، ولد سنة (٦٠٩هـ) ، ومات شهيدا على يد التتار يوم الأربعاء ١٤ صفر سنة (٦٥٦هـ) .
(انظر ترجمته في : البداية (١٣/ ٢٠٤) ــ وشذرات الذهب (٥/ ٢٧٠) ــ وفوات الوفيات (١/ ٢٣٧) ــ والنجوم الزاهرة (٧/ ٦٣) ــ وتاريخ ابن خلدون (٣/ ٥٣٦) ــ ومحاضرات في تاريخ الأمم الاسلامية لمحمد الخضري بك الدولة العباسية (٤٨٠) .

وقد حرك ذلك فيهم كوامن الحقد والبغض ، مما حدا بكبيرهم مؤيد الدين بن العلقمي [١] ـ وزير المستعصم ـ الى الانتقام ، فكاتب التتار يحرضهم على الدخول بغداد ، ويعدهم بالمساعدة ، وأخذ من جانب آخر ـ يبث الرعب في نفس الخليفة ، وينصحه بمصانعة التتار ، وقطع أرزاق الجند ، مما أدى الى نقص عدد الجيش ، وبالتالي ضعفت قوته [٢] .

وابن العلقمي يصنع ذلك توطئة لأن تكون الأمة في حالة شديدة من الضعف ، فتسهل على العدو مهمته .

هذا هو الوضع الداخلي للأمة الاسلامية ، كله صراع ، وفساد ، وفوضى ، واضطراب ، فكان طبيعيا ـ نتيجة لهذا التمزق ـ أن تصبح تلك الأمة مطمعا لأعدائها .

---

(١) هو : محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن أبي طالب ، الوزير مؤيد الدين أبي طالب العلقمي الرافضي ، وزير المستعصم البغدادي .
كان رافضيا خبيثا ، رديء الطوية على الاسلام وأهله ، مالأ هولاكوخان على الاسلام وأهله ، ثم حصل له بعد ذلك من المهانة والذل على أيدي التتار الذين مالأهم ، وزال عنه ستر الله ، وذاق الخزي في الحياة الدنيا . مات كمدا وضيقا سنة (٦٥٦هـ) في مستهل جمادى الآخرة ، وله من العمر ثلاث وستون سنة ، ودفن في قبور الروافض .
(انظر : البداية (١٣/ ٢١٢ـ٢١٣) ـ وشذرات الذهب (٥/ ٢٧٢) ـ ومرآة الجنان (٤/ ١٤٧)) .

(٢) انظر : البداية والنهاية (١٣/ ٢٠٠) ـ والنجوم الزاهرة (٧/ ٤٧ـ٥٠) ـ ودول الاسلام (١٢٠) ـ والحضارة الاسلامية لأحمد زكي (٤) ـ ومحاضرات في تاريخ الاسلام للخضري (٤٨١ ـ ٤٨٢) ـ الدولة العباسية ـ والمختصر من أخبار البشر (٣/ ١٩٣) ـ والقاضي ناصر الدين البيضاوي لشيخنا الدكتور جلال الدين عبد الرحمن (٦٠ـ٦١) .

فلا عجب ازاء كل هذا : أن يحدق بها الخطب من كل جانب ، وتصوب اليها السهام من كل صوب : شرقا ، وغربا ، وشمالا ، فمن الشرق كان هجوم جحافل التتار ، الذى ما ابتلى الله تعالى بمثله أمة من الأمم مذ خلق آدم عليه السلام.(١)

فلم يكن الفتح والاستطان غايتهم ، وانما الخراب والدمار واهلاك الحرث والنسل ديدنهم ، فلم يدخلوا بلدا الا قتلوا جميع من فيه من المقاتلة ، والرجال ، وكثير من النساء والأطفال ، وأتلفوا مافيه بالنهب ان احتاجوا اليه ، وبالحرق ان لم يحتاجوا اليه.(٢)

وكان يتقدمهم زعيمهم الجبار عدو الله وعدو رسوله والمؤمنين " جنكيزخان "(٣) الذى استطاع أن يجمع القبائل المغولية من وسط آسيا ، ثم يغير بها على خراسان ، وماوراء النهر ، وفارس فى قسوة ووحشية ، لم تعرف البشرية لها نظيرا ، فقضوا ــ أولا ــ على الدولة الخوارزمية .

ثم تولى " هولاكو "(٤) القيادة بعد أبيه " جنكيزخان " ، فقضى على الاسماعيلية

---

(١) انظر : الكامل (٩ / ٣٢٩) .

(٢) البداية والنهاية (١٣ / ٨٦ــ٨٧) .

(٣) هو : السلطان الأعظم عند التتار ، ووالد ملوكهم ، ولد سنة (٥٤٨) ، وتوفى الملك سنة (٥٩٩) هـ ، وكانت وفاته سنة (٦٢٤ هـ) .
(انظر : البداية (١٣ / ١١٧ ومابعدها) ــ وفوات الوفيات (١ / ٣٠١) ــ وتاريخ ابن العبرى (٢٤٤) .)

(٤) هو : هولاكو خان بن تولى خان بن جنكيزخان ملك التتار ابن ملك التتار ، كان جبارا فاجرا كفارا لعنه الله ، قتل من المسلمين شرقا وغربا مالا يعلم عددهم الا الله .
أباده الله سنة (٦٦٤ هـ) لا رحمه الله ، وأقام بعده فى الملك ولده أبغاخان .
(انظر : البداية (١٣ / ٢٤٨) ــ وذيل مرآة الزمان (٢ / ٣٥٧) .)

الحشاشين[1] ، وبذلك كان الطريق ممهدا الى بغداد ، حيث عاصمة الخلافة الاسلامية ، فاستهدفها ودخلها بجنده - بعد أن دبر ابن العلقمى مكيدته - فقتلوا الخليفة ، واستحلوها أربعين يوما ، بعدها أصبحت السلطة فيها لهولاكو ، وسقطت الخلافة لأول مرة فى تاريخ المسلمين .

ولم تقف أطماع " هولاكو " الى هذا الحد ، بل أراد أن يوطد أركان دولته ، فتوجه صوب " الشام " التى لم تكن أسعد حظا من " بغداد " ، فأعمل فيها - هى الأخرى - الدمار والتخريب ، الى أن دان له معظمها .

وظل هولاكو يزحف بجيوشه ، ولا أحد يستطيع أن يقف فى وجهه ، الى أن قصد دخول " مصر " من ناحية فلسطين[2] ، فتصدى له القائد المظفر سيف الدين قطز[3] ، الذى تحرك بجيشه صوب فلسطين ، وعند عين جالوت[4] التقى الجمعان ، وهناك دارت معركة كتب الله النصر فيها للمسلمين ، واستطاع المسلمون - بحق

---

(١) هم فرقة من الشيعة تنتسب الى اسماعيل بن جعفر الصادق ، وكانت تعرف بالحشاشين أو بالباطنية .

(انظر : الملل والنحل (٢ / ٢٧ ومابعدها) - وتاريخ الاسلام (٤ / ٢٧٠) - وتاريخ الأدب فى ايران لبراون (٣٨٨) .

(٢) انظر : البداية (١٣ / ٢٢٠) .

(٣) هو : الملك المظفر قطز بن عبد الله سيف الدين التركمانى ، أخص مماليك المعز التركمانى ، أحد مماليك الصالح أيوب بن الكامل .

لما قتل أستاذه المعز قام بتولية ولده نور الدين المنصور على ، فلما سمع بأمر التتار ، خاف أن تختلف الكلمة لصغر بن أستاذه ، فعزله ودعا الى نفسه ، فبويع سنة (٦٥٧هـ) فى ذى القعدة .

كان شجاعا بطلا ، كثير الخير ، ناصحا للاسلام وأهله ، وقتل بيد جنده يوم السبت سادس عشر من ذى القعدة سنة (٦٥٨هـ) .

(انظر : البداية (١٣ / ٢٢٥ ومابعدها) - وفوات الوفيات (٢ / ١٣٢) - والذيل على الروضتين (٢١٠) - والأعلام (٦ / ٤٧) .)

(٤) بلدة من أعمال فلسطين . (انظر : مراصد الاطلاع (٢ / ٩٧٧) .)

أن يلقنوا العدو درسا ، وأن يكسر شوكتهم ، ويستأصل شأفتهم ، ويردهم الى بغداد[1] .

ولم يكن غرب الأمة الاسلامية بأحسن حالا من شرقها ، ففى الوقت الذى كان فيه التتار يفعلون بالأمة الأفاعيل من الجهة الشرقية ، كان الغرب الصليبى الحاقد يوجه حملاته الى مصر رغبة فى الثأر من الهزيمة التى لحقت به ، واسترجاع بيت المقدس بعد أن أخذ منه على يد الملك الناصر صلاح الدين الأيوبى[2] سنة (٥٨٣ هـ) .

ففى سنة (٦١٥ هـ) ، وجهوا حملة صليبية نزلت " دمياط " ، فوجه اليها الملك العادل[3] جنده بقيادة ابنه الكامل[4] ، فحاصرهم أربعة أشهر ، وبيناهم كذلك

---

(١) انظر : البداية (١٣ / ٢٢٠) ــ والاسلام تاريخ وحضارة لأنور الجندى (١٩٨) ــ والقاضى البيضاوى لشيخنا الدكتور جلال الدين عبد الرحمن (٧٠ ــ ٧١) .

(٢) هو : الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب بن شاذى ابن مروان الدوينى الأصل ، التكريتى المولد ، ولد سنة (٥٣٢ هـ) .
صاحب مصر والشام والجزيرة وغيرها بدمشق كان مجاهدا ، شجاعا ، كريما ، كتب الله على يديه استخلاص فلسطين من أيدى الصليبيين بعد أكثر من سبعين عاما . توفى رحمه الله سنة (٥٨٩ هـ) .
(انظر : البداية (١٣ / ٢) ــ والكامل (٦ / ٢٢٥) ــ وفيات الأعيان (٧ / ١٣٩) ــ وشذرات الذهب (٤ / ٢٩٨) ــ وطبقات السبكى (٤ / ٣٣٥ ومابعدها)

(٣) هو : سيف الدين أبو بكر بن أيوب ، الملك العادل ، صاحب مصر والشام ، توفى سنة (٦١٥ هـ) .
(انظر : البداية (١٣ / ٧٩) ــ وحسن المحاضرة (٢ / ٢٢) ــ والنجوم الزاهرة (٦ / ٢٢٢) ــ والكامل (٩ / ٣٢٦) .)

(٤) هو : ناصر الدين بن أبو المعالى محمد بن الملك العادل ، ولد سنة (٥٧٦ هـ) ، وكانت وفاته سنة (٦٣٥ هـ) بدمشق .
(انظر : حسن المحاضرة (٢ / ٢٣) ــ والنجوم الزاهرة (٦ / ٢٢٧) ــ والبداية (١٣ / ١٤٩) .)

توفى الملك العادل ، الذى تأثرت الجيوش المحاصرة بوفاته ، فتنازعت وفشلت وذهب ريحها ، الأمر الذى مكن عدوهم منهم ، فغلبوهم ، وأخذوا مدينة دمياط ، وأعملوا فيها القتل والتدمير.(١)

ومالبثت الجيوش الاسلامية أن استعادت قوتها ، فزحفت الى دمياط ، واستطاعت أن تستردها من قبضة الصليبيين الذين عادوا من حيث أتوا ، بعد أن عقد بينهم وبين الملك الكامل صلح .

ولم تكن هذه هى المرة الأولى والأخيرة التى هاجم الصليبيون فيها الأمة ، بل عادوا الهجوم مرات ومرات .(٢)

وأما فى شمال الأندلس ـ فقد كان الفرنج يعدون العدة للقضاء على المسلمين ، والعودة بالبلاد الى النصرانية ، مستغلين الفساد السياسى من ناحية ، وضعف دولة الخلافة من ناحية أخرى ، وتم لهم ماأرادوا ، فلم يبق للمسلمين فى الأندلس سوى غرناطة وضواحيها ، التى احتفظ بها ملوك بنى الأحمر(٣) .

وهكذا كان الحال فى سائر أقطار العالم الاسلامى .

ومن هنا ندرك أن القرن السابع الهجرى شهد أعظم المصائب والمحن التى حلت بالأمة الاسلامية .

ثانيا : الظروف الاجتماعية .

كان المجتمع الاسلامى فى القرن السابع الهجرى مكونا من عناصر متعددة ، يقيمون على مساحة شاسعة من الأرض التى فتحت على يد المسلمين ، فشملت بلاد فارس

---

(١) انظر : البداية (١٣ / ٧٩) ـ والكامل (٩ / ٣٢٧) .

(٢) انظر : البداية (١٣ / ٨٠) ـ وشذرات الذهب (٥ / ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٠) ـ ومرآة الجنان (٤ / ١١٦ ـ ١١٨) ـ والقاضى البيضاوى (٧٢ / ٧٥) .

(٣) انظر : دول الاسلام (٢ / ١٠٤) ـ والشذرات (٥ / ١٥٩) ـ وتاريخ الشعوب الاسلامية (١٩٨) ـ والقاضى ناصر الدين البيضاوى (٧٦ـ٧٧) .

وماوراء النهر وبغداد والجزيرة العربية والشام ومصر والسودان والمغرب الأقصى والأندلس، ولكن الاسلام قد استطاع أن يصهرهم فى بوتقة واحدة.(١)

وعلى الرغم من ذلك، فقد أصبح المجتمع فى هذا القرن مجتمعا متمايز الطبقات، والتى يمكن حصرها فى طبقتين :

الأولى :
****
وهى طبقة الخاصة.

والثانية :
****
هى طبقة العامة.

أما الطبقة الأولى فكان على رأسها الخليفة وملوك الدول، يلونهم الأشراف والأمراء، ثم الوزراء والكتاب والقضاة والقواد، ثم يأتى بعدهم المقربون من الجنود والأعوان والموالى والخدم.

أما الطبقة الثانية فنستطيع تقسيمها الى فئتين :

الأولى ــ وهى : المقربة من الخاصة، وكان منهم العلماء، والأدباء، والمترجمون، وأصحاب الفنون من المصورين، والموسيقيين، وأهل الطرب، وكبار التجار والصناع.

وهؤلاء قد أغدق عليهم بالأموال، وفرضت لهم الأعطيات، لما لهم من الخطوة والمكانة عند أولئك الخلفاء.

وأما الفئة الثانية ــ فهم : السواد الأعظم من الزراع وذوى التجارة والصناعات البسيطة وغيرهم.

ونتيجة لهذا التمايز الطبقى، ظهرت موجة انحلال فى الأخلاق، وعمت الفوضى، وتفشت الرذيلة، وانتشر الدس والوقيعة والرشوة رغبة فى الوصول الى الغايات

---

(١) تاريخ الأدب فى ايران لبروان (٥٦٤) ــ والقاضى ناصر الدين البيضاوى وأثره فى أصول الفقه (١٣ــ١٤).

بأحقر الوسائل .[1]

واذا كان هذا هو الوجه المظلم فى حياة هذه الأمة فى تلك الحقبة من الزمان ، فان الله عز وجل الذى كتب لدينه الحفظ الى أن يرث الأرض ومن عليها ، قيض لهذه الأمة من يحفظ لها أمر دينها ويجدده بين الفينة والفينة من العلماء والمصلحين ، الذين كانوا وجه الأمة المشرق ، فحملوا مشاعل النور والهداية التى أضاءت للأمة ، فأقالتها ـ بفضل الله وحده ـ من عثراتها .

استطاع هؤلاء أن يقفوا فى مواجهة هذا التيار ويحاربوه ، فأنكروا المنكر ، وأكثروا من مجالس الوعظ فى المساجد وبين يدى الحكام والأمراء ، وبذلوا جهدهم فى سبيل وحدة الأمة ، وجاهدوا فى سبيل اعلاء كلمة الله بما استطاعوا .[2]

وكان يمكن أن تؤتى تلك الجهود الجبارة ثمارا عظيما ، لولا مامنيت به الأمة فى هذا الزمان من معاول الهدم والافساد ، المتمثلة فى وجود فرق متعددة متباينة ، كل فرقة تزعم أنها على الحق ، وتكفر سواها ، وتضمر لها شرا ، وتتربص بها الدوائر .

ولم يكن الذميون أقل اثارة للشغب واقتناص الفرص للانتقام من متطرفى هذه الفرق .[3]

---

(١) انظر : تاريخ الاسلام لحسن ابراهيم (٤ / ٦٢٥ ومابعدها) ـ وتاريخ التمدن لزيدان (٥ / ٢٠ ومابعدها) ـ والحركة الفكرية فى مصر لعبد اللطيف حمزة (٦٨) ـ والقاضى ناصر الدين البيضاوى (١٧ ـ ٢١) .

(٢) تاريخ آداب اللغة العربية لزيدان (٣ / ١٠) ـ وتاريخ الاسلام لحسن ابراهيم (٤ / ٤٢٠) ـ والأدب العربى وتاريخه لمحمود مصطفى (٢ / ٢٩٧ ـ ٣٠٠) ـ والقاضى البيضاوى وأثره فى أصول الفقه لشيخنا الدكتور جلال الدين عبد الرحمن (٣٥) ـ والمركز الفكرية لعبد اللطيف حمزة (١٥٥) .

(٣) انظر : البداية (١٣ / ١٩٦) ـ ذيل مرآة الزمان لليونينى (١ / ٣٦١ / ٣٦٣) والنجوم الزاهرة (٧ / ٨١) ـ ومحاضرات فى تاريخ الأمم الاسلامية (٥٠١ ـ ٥٠٣) ـ وتاريخ الأدب فى ايران لبراون (٢٥٢ ـ ٢٥٨) ـ والقاضى البيضاوى وأثره (٣٢ ـ ٣٤) .

كل هذا جعل الدعاة والمصلحين يتحملون عبأ كبيرا فى سبيل اصلاح مافسد فى هذا المجتمع ، فالى جانب عملهم الدءوب فى تنشيط الحركة العلمية والثقافية، والعمل على تطورها وتقدمها ، ألقوا بكل ثقلهم فى ميادين التناحر الفكرى التى نصبها أرباب هذه الفرق وأتباعهم ، بغية ابعاد الناس عن معتقداتهم الصحيحة التى استقوها من سلفهم الصالح ، فكثرت المناظرات العلمية ، وألفت المؤلفات النافعة فى تصحيح الأفكار والذب عن هذا الدين .

ولم يقف دور أولئك العلماء عند هذا الحد ، وانما تزعموا الحركات السياسية، وقادوا المعارك الحربية .

ورغبة فى الاصلاح تصدى كثير منهم لمنصب القضاء ، الذى كان يخول لهم الوقوف فى وجه الحكام ودفع أذاهم اذا جاروا ، ونصحهم والأخذ بأيديهم واعانتهم اذا استقاموا ، كما يمكنهم من تنفيذ أحكام الله تعالى ، واقامة العدل بين الناس ، فوفق الكثير منهم الى تحقيق ذلك .

وأبو عبد الله شمس الدين الأصبهانى واحد من أولئك العلماء الذين برزوا فى ساحات القضاء ، فباشره مباشرة حسنة ، وكان مهيبا قائما فى الحق على أرباب الدولة يخافونه أتم خوف ، ولا يخشى فى الله لومة لائم.(١)

ولما كان القضاء متأثرا بالسياسة فى بعض مظاهره ، امتنع البعض منهم من تولى هذه المهمة ، خشية أن يحملهم الحكام على مخالفة شرع الله ، أو مايعتقدون صوابه ، كما فعل فخر الدين بن عساكر(٢) ، عندما طلب منه أن يتولى قضاء دمشق فامتنع ، وكذلك العلامة عماد الدين الجيلى(٣) الذى اشترط لقيامه بتلك المهمة أن يورث ذوى

---

(١) طبقات السبكى (٥/٤١) .

(٢) هو: عبد الرحمن بن محمد بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسن الدمشقى ، المعروف بابن عساكر، فخر الدين ، أبو منصور . ولد سنة (٥٥٠هـ) كان فقيها ، محدثا . استدعاه الملك العادل ، وسأله أن يلى القضاء فامتنع، فشق ذلك على السلطان . توفى رحمه الله ـ فى ١٠ رجب سنة (٦٢٠هـ) . من مصنفاته : كتاب الأربعين فى مناقب أمهات المؤمنين .
(انظر ترجمته فى : طبقات السبكى (٥/٦٦) ـ وشذرات الذهب (٥/٩٢) ـ والبداية والنهاية (١٣/١٠١) ـ ومعجم المؤلفين (٥/١٧٢ ـ ١٧٣)) .

(٣) هو: عماد الدين أبو صالح نصر بن عبد الرزاق بن الشيخ عبد القادر =

الأرحام ، وهم بذلك يعيدون سيرة الامامين الجليلين أبي حنيفة ومالك ، ولكل وجهه .

ولم يقتصر عمل أولئك الذين تولوا القضاء على النظر فى قضايا الناس ، وانمـــــا كانوا يكلفون من جهة الحكام بحمل الرسائل الهامة التى تتعلق بتعيين الملـو ك وعزلهم ، واثبات نسب الخلفاء ، والسفارة بين الملوك ، خاصة وقت الحـــــروب.(١)

وقد خصص لهؤلاء القضاة رواتب مجزية ، فوق ماكانوا يتمتعون به من مكانة فـى المجتمع ، جعلت أحكامهم وآرائهم موضع التقدير والاحترام .

ثـالثـــا : الظـروف الفكـريـــة .

****

لما كانت الحياة الفكرية جزءا من الحياة العامة ، كان من الطبيعى أن تتأثر بما تتأثر به الحياة العامـــــة.(٢)

لذا نجد أن الحركة العلمية قد بلغت ذروة نشاطها فى القرن الخامــــس والسادس ، لما كانت الخلافة العباسية لاتزال قوية ، محتفظة بهيبتها ومكانتهـــا ، قادرة على حفظ الأمن ، واستقرار البلاد ، مع ذبذبات صاعدة هابطة تبعا لمدى هذه القـــــوة .

واستمر الحال على هذا المنوال الى أن بلغت من الهرم مالا تملك معه من أمر نفسها شيئا ، وكان ذلك تقريبا فى مطلع القرن السابع الهجرى ، ففترت ـ تبعـــا لذلك ـ الحركة العلمية ، والنتاج الفكرى .

(*) الجيلى ، قاضى القضاة ، توفى سنة (٦٣٣هـ) .
(انظر : النجوم الزاهرة (٦/٢٦٥-٢٩٦) .)

(١) انظر : القاضى ناصر الدين البيضاوى وأثره فى أصول الفقه لشيخنا الدكتـور جلال الدين عبد الرحمن (٢٥) .

(٣) القاضى ناصر الدين البيضاوى وأثره فى أصول الفقه لشيخنا الدكتور جـــلال الدين عبد الرحمن (٨٢) ـ وتاريخ الحضارة الاسلامية (١٢٤) ـ وتـــاريخ الأدب الفارسى (١٣١) .

ولم يكن ضعف الدولة العباسية ، بما أحدثه من اضطراب سياسى واجتماعى واقتصادى وحده — هو السبب فى ذلك الفتور ، بل ان البلاء الذى ابتليت به الأمة — بسبب هجوم التتار المدمر الذى اجتاح عواصم العلم فى فارس : كطوس ونيسابور ، وقزوين ، وأصفهان ، وغيرها ، وهجوم الصليبيين الذى أدى الى تخريب مصر والشام ، والفرنج الذين أبادوا دولة المسلمين وتراثهم فى الأندلس — لم يؤد الى مزيد من الفتور ، فحسب ، بل أطاح بالحركة العلمية وعصف بها ، بما أحدثه من دك للحصون ، وتخريب للمساجد والمدارس ، وقضاء على أكثر العلماء ، وأكثر التراث الذى خلفه علماء المسلمين بالحرق ، والاغراق ، والاتلاف .(١)

وعلى الرغم من ذلك فقد تحقق وعد الله بحفظ هذا الدين ، فلم تتأثر بعض بلاد المسلمين — كما تأثر غيرها — بما أحدثه الغزاة من العسف والتدمير ، واحتفظت بتراثها من العبث ، كمصر التى لقنت التتار درسا قاسيا فى "عين جالوت" ، وجنوب ايران الذى دخل فى طاعة المغول ، وقبل أمراؤه دفع الأتاوات لهم ، فسلموا مما أصاب غيرهم ، الأمر الذى جعل تلك المناطق ملجأ لكثير من العلماء الفارين من بطش الغزاة(٢) .

وقد كان لهذا أثره الواضح فى بعث الحركة العلمية من جديد ، فبمجرد أن هدأت هجمات المغول وتغيرت طباعهم ، ظهرت فى البلاد حركة علمية نشطة ، حمل لواءها الجهابذة من علماء المسلمين ، الذين شمروا عن ساعد الجد ، لنشر العلم ، واحياء التراث ، وتأليف ماتجود به قرائحهم ، رغم فى درك مافات(٣) .

فازدهرت الحركة العلمية من جديد ، حتى بلغت ذروتها فى النصف الثانى من القرن السابع ، وقد ساعد على ذلك — زيادة على ماتقدم — أمور ، منها :

---

(١) انظر : البداية (١٣/٨٦–٨٧) والاسلام والحضارة العربية لمحمد كرد (١/٣٠٢–٣٠٣) .

(٢) انظر : تاريخ الأدب الفارسى لرضا زاده (١٤–١٥ ، ١٢٩) .

(٣) انظر : تاريخ الأدب الفارسى لرضا زادة (١٣١) — وتاريخ الأدب فى ايران لبراون (٥٦٣ ومابعدها) .

١ــ اهتمام حكام ذلك العصر بالعلم والعلماء ، وتنافسهم فى ذلك ، فكانوا يتوددون الى العلماء ويقربونهم ، ويغدقون عليهم الأموال ، ويعقدون المناظرات، ويشاركونهم مشاركة فعالة فى بعث الحركة العلمية ؛

ولا فرق فى ذلك بين الدور الذى قام به سلاطين مصر والشام ، والدور الذى قام به أتابكة فارس من تشجيع للعلماء ، وحثهم على تدوين مؤلفاتهم ، وجعل اللغة العربية هى لغة العلم والأدب (١) .

٢ــ انتشار مراكز الثقافة فى العالم الاسلامى ، المتمثلة فى انشاء العديد من المدارس ، التى لم يبخل خلفاء بنى العباس فى تشييدها وادارتها ، وتخصيص الرواتب ، واكرام علمائها (٢) .

ومن تلك المدارس: المدرسة النظامية ببغداد (٣) ، والظاهرية (٤) ، والمستنصرية (٥) ، والناصرية (٦) ، والمنصورية (٧) ، ومدارس نور الدين

---

(١) انظر : تاريخ الأدب الفارسى لرضا زاده (١٤ــ١٥)ــ والحياة العقلية فى مصر الحروب الصليبية لأحمد بدوى (٤ــ٥)ــ والأدب العربى وتاريخه لمحمود مصطفى (٢/٢٩٨) .

(٢) انظر : موسوعة اللغظة والحضارة لأحمد شلبى (٤/١١٨ ومابعدها) .

(٣) بناها الوزير نظام الملك ببغداد سنة (٤٨٥هـ) .
(انظر : حسن المحاضرة (٢/٢٥٥)ــ وطبقات الشافعية لابن السبكى (٤/٣٠٩) .)

(٤) هى التى بناها الظاهر بيبرس سنة (٦٦١هـ) . (انظر : النجوم الزاهرة (٧/١٢٠)ــ والحركة الفكرية فى مصر (١٦٢) .)

(٥) هى التى بناها الخليفة المستنصر بالله بالعراق سنة (٦٣١هـ) .
(انظر : البداية والنهاية (١٣/١٣٩ــ١٤٠)ــ وشذرات الذهب (٥/١٤٣) وتاريخ علماء المستنصرية (٤٢ ومابعدها) .

(٦) وهى التى بناها السلطان الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب، وتسمى كذلك بـ " الشريفية " ، و " مدرسة ابن زين التجار " . (انظر : النجوم الزاهرة (٥/٣٨٥)ــ وحسن المحاضرة (١/٤٠٧)ــ والحياة العقلية لأحمد بدوى (٤٢) .)

(٧) وهى التى بناها الملك المنصور قلاوون سنة (٦٤٨هـ) .
(انظر : الحركة الفكرية فى مصر (١٦٢)ــ والحياة العقلية لأحمد بدوى (٤٩ ــ ٥٢) .)

زنكي بسوريا [1] .

والمتمثلة كذلك في الاهتمام بالمكتبات العامة والخاصة ومكتبات الوراقين التي تعرض فيها الكتب للبيع .

وكانت هذه المكتبات مراكز اشعاع للثقافة والمعرفة في مختلف العلوم والفنون ، بما حوته من تراث ضخم ، هو زبدة أفكار المتقدمين والمتأخرين [2] .

هذه العوامل وغيرها أدت الى نشاط الحركة الفكرية في منتصف القرن السابع الهجرى ، التي استمرت في الصعود والرقي ، الى أن وصلت أوج عظمتها في نهاية هذا القرن .

تلكم هي ظروف المجتمع السياسية والاجتماعية والفكرية التي عاصرها مؤلفنا أبو عبد الله شمس الدين الأصبهاني منذ ولادته بأصبهان سنة (٦١٦هـ) ، حتى وفاته بمصر سنة (٦٨٨هـ) ، عرضتها بايجاز ، وأرجو أن أكون قد وفقت في القاء ضوء ، يكشف لنا عن جوانب في شخصيته ، وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

****
****
****

---

(١) انظر : موسوعة النظم والحضارة (٤/ ١١٩) .

(٢) انظر : موسوعة النظم والحضارة (٤/ ٦٢) .

" المطلـــــــب الأول "

اسمه ونسبه ، ولقبه ، وكنيتـــــــه

❊❊❊

اسمـــه ونسبـــه :

****

هو : محمد (١) بن محمود بن محمد (٢) بن عبد الكافي (٣) العجلـــــــى (٤) .

---

(١) راجع ترجمته في : الوافي (٥ / ١٢) ـ وفوات الوفيات (٤ / ٣٨) ـ والعبـر (٥ / ٣٥٩ ـ ٣٦٠) ـ وطبقات ابن السبكي (٥ / ٤١) ـ وطبقات الأسنوي (١ / ١٥٥ ـ ١٥٧) ـ والنجوم الزاهرة (٧ / ٣٨٢) ـ وشذرات الذهـــب (٥ / ٤٠٦ ـ ٤٠٧) ـ والبداية (١٣ / ٣١٥) ـ ومرآة الجنان (٤ / ٢٠٨) ـ وطبقات ابن قاضي شهبه (٢٥٨ ـ ٢٦١) ـ وطبقات الخضيري على مافـــي شرح العقيدة الأصبهانية (١٧٢ ـ ١٧٣) ـ وطبقات الأصوليين (٢ / ٩٠ ـ ٩١) ـ وروضات الجنات (٧٢٣) ـ والفوائد البهية (١٩٦ ـ ١٩٧) ـــ وبغية الوعاة (١ / ٢٤٠) ـ وحسن المحاضرة (١ / ٥٤٢ ـ ٥٤٣) ـ والسلوك (ج ١ / ق ٣ / ٧٥٠) ـ وهدية العارفين (٢ / ١٣٦) ـ وكشف الظنـــون (٢ / ١٣٥٩ ـ ١٦١٥ ـ ١٨٨٠) ـ والأعلام (٧ / ٣٠٨ ـ ٣٠٩) ـ والـــدر المنتخب في تاريخ حلب (٢ / ٣٥١ ـ ٣٥٣ خ) ـ ومعجم المؤلفيـــــن (١٢ / ٦ ـ ٧) .

(٢) هكذا في معظم الكتب التي ترجمت له ، الا أن بعضها لم يرد فيها ذكـــر لهذا الجد ، ولعلهم أسقطوه طلبا للايجاز . (انظر : السلوك ، وحسن المحاضرة ، ومرآة الجنان ، والنجوم الزاهرة ، وكشف الظنون .)

(٣) في العبر والوافي " عباد الكافي " ، وفي البداية " عباد السلماني " ، وكـــذا في الأعلام مع استبدال " عباد " ، ب " عياد " ، وفي الدر المنتخب ساق النسب الى عياد " .

(٤) نسبة الى عجل بن لجيم ، وذلك لأن كتب التراجم ذكرت أن الأصبهانـــي ينتهي نسبه الى أبي دلف " بضم الدال وفتح اللام) . (انظر : الشذرات (٥ / ٤٠٦) ـ والفتح المبين (٢ / ٩٠) .
وأبو دلف هو : القاسم بن عيسى بن ادريس بن معقل بن عمير العجلي مـــن عجل بن لجيم ، كان سيد أهله ورئيس عشيرته ، وكان شاعرا مجيدا ، أخذ عنـــه الفضلاء والأدباء والشعراء المجودون وله صنعة في الغناء .
من تصانيفه كتاب البزاة والصيد ، وسياسة الملوك .
توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٢٢٩ هـ) ببغداد ، وقيل (٢٢٥ هـ) .
(انظر : تاريخ بغداد (١٢ / ٤١٦ ـ ٤٢٣) ـ وفيات الأعيان (٤ / ٧٣ ـ ٧٩) ـ وسير أعلام النبلاء (١٠ / ٥٦٣) ـ والأغاني (٨ / ٢٤٨) ـ ومروج الذهب (٤ / ٦٢ ، ٥) ـ وتهذيب التهذيب (٨ / ٣٢٧) ـ وأخبار أصبهـــان =

لقبـــــــه :ـ

×××××××××××××××××××××

بلقبه هو :

* لقب امامنا بثلاثة ألقاب ـ هو :

(١) القاضى [1] (٢) وشمس الدين [2] ~~(٣) والأصبهانى~~ [3]

كنيتـــــــــه :ـ

×××××××××××××××××××××

كنته كتب التراجم بـ" أبى عبد الله " الا صاحب " هدية العارفين [4] " فقد كنـــاه بأبى حـــامد [5] .

(*) (٢ / ١٦٠) ـ ونهاية الأرب (٤ / ٢٤٩) ـ وخلاصة تهذيب الكمال (٣١٣) ـ والفهرست (١٦٩) .

(١) لقب بذلك ابن السبكى فى طبقات (٥ / ٤١) ـ والزركلى فى الأعلام (٧ / ٣٠٨) . وقد لقب بذلك نظرا لكونه تولى منصب القضاء .

(٢) تكاد تجمع كتب التراجم على هذا اللقب .

~~(٣) لقب بذلك نسبة الى أصبهان موطن ولادته .~~
~~وأصبهان أو أصفهان ـ بكسر الألف أو فتحها ، وسكون الصاد المهملـــــة ، وفتح الباء الموحدة) ـ مدينة عظيمة مشهورة ، كانت عاصمة البلاد الفارسيـــة ، تقع فى الطرف الجنوبى الشرقى من اقليم الجبال ، فتحت فى عهد الخليفـــة الراشد عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى آواخر سنة ٢٣ هـ وأوائل سنة ٢٤ هـ صلحـــا .~~
~~وقد خرج منها خلق لا يحصون من العلماء والأئمة فى كل فن .~~
~~(انظر : معجم البلدان (٢٠٦ ـ ٢١٠) ـ واللباب (١ / ٦٩) ـ وبلـــدان الخلافة الشرقية (١٩٤ ، ٢٣٨) .~~

(٣) هو : اسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البابانى أصلا ، البغدادى مولـدا وسكنا ، مؤرخ أديب عالم بالكتب ومؤلفيها .
من آثاره : ايضاح المكنون ، وهدية العارفين .
توفى ـ رحمه الله ـ سنة (١٣٣٩ هـ) .
(راجع : ايضاح المكنون (١ / ١٥٨) ـ والأعلام (١ / ٣٢٥) ـ ومعجـــم المؤلفين (٢ / ٢٨٩ ـ ٢٩٠) .)

(٤) انظر : (٢ / ١٣٦) .

المطلـــــب الثانـــــــــى

مولـــــده ونشـــأتـــــه

أولا : مـــولـــــده .

ولد الامام أبو عبد الله شمس الدين الأصبهانى بأصبهان سنة ست عشـــرة وستمائه من الهجرة (٦١٦هـ) ، والموافق سنة تسع عشرة ومائتين بعد الألف مـــن الميلاد (١٢١٩ م) (١)

ثانيا : نشـــأتـــه .

كانت نشأة الامام أبى عبد الله بأصبهان فى بيت رئاسة وفضل ، حيث كـــان والده نائبا للسلطان بأصبهان .

وقد كان لذلك أثره الكبير فى حياة شمس الدين الأولى حيث توفرت لديه السبـــل التى أعانته على التفرغ لطلب العلم والانقطاع له ، فجد واجتهد فى الاشتغال بجملة من العلوم حتى فاق نظراءه وبز أقرانه .

ولا يزال العلامة شمس الدين يطلب العلم الى أن استولى المغول على أصبهـــان فلم ير بدا من الرحيل عنها ، فرحل الى بغداد ـ وكان اذ ذاك شابا ـ كـــى يواصل نموه العلمى الذى بدأ غرسه منذ نعومة أظفاره . (٢)

---

(١) هذا باجماع من ترجموا له .

(٢) لم تذكر كتب التراجم ـ حسب اطلاعى ـ عن نشأته وأسرته الا هذا القـدر . (انظر : الشذرات (٥/ ٤٠٦) ـ والفوائد البهية (١٩٨) ـ وطبقـــات الأسنوى (١/ ١٥٦) ـ والفتح المبين (٢/ ٩٠) ـ وشرح العقيـــدة الأصبهانية (١٧٢) نقلا عن طبقات الخضيرى ـ والأعلام (٧/ ٣٠٨) ـ وطبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢/ ٢٥٨-٢٥٩) .

" المطلـــــب الثالـــــــث "

طلبـــه للعلــم ، وشيوخـــــه

****

أولا : طلبـــــه للعلــم .

****

أسلفنا أن شمس الدين الأصبهانى – رحمه الله تعالى – بدأ فى طلب العلم منذ حداثته بأصبهان ، فاشتغل بجملة من العلوم فى حياة أبيه ، فلما هاجـــم التتار بلاده وعاثوا فيها فسادا ، تكدر عليه صفوه ، وأدرك أنه محال بينه وبيـــن مايصبوا اليه من الرسوخ فى العلم ، لاسيما بعد أن ذاق حلاوته واستشعـــر مسئوليته ، فلم يجد بدا من الضرب فى الأرض عساه يحظى بما يشفى غلته عنـــد علماء المسلمين وفحولهم .

ولم يكن الأصبهانى أول راحل يلتمس العلم ، وانما كانت الرحلة طابع كل مـــن يخلص فى طلب العلم ويجد فى تحصيله ، لاسيما وكتب العلماء ومؤلفاتهم لــم يكتب لها الذيوع والانتشار بعد .

فلقد أمر الله عز وجل فريقا من هذه الأمة أن ينفر لطلب العلم بقوله : " وما كـان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الديـــن ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون . "(١)

وعلى مثل ذلك حث النبى – صلى الله عليه وسلم – أمته ، فقال : " من سلك طريقـا يلتمس فيه علما ، سهل الله له به طريقا الى الجنة ".(٢)

لذا فقد تسابق فريق عظيم من الناس منذ عهد الاسلام الأول الى التعلم والتعليم ولو كلفهم ذلك تركهم ديارهم وأوطانهم ومما لا شك فيه أن للرحلة فوائدها التـــى لاتنكر ، فهى الى جانب أنها تكسب المرء كثيرا من المعارف والعلوم والآداب ، فهى كذلك تفرغ همه وتقوى حمته وتجعله يخبر الناس والحياة ، وقد جمع الامـــــام

---

(١) الآية (١٢٢) من سورة " المائدة ".

(٢) رواه مسلم فى صحيحه (٤/ ٢٠٧٤) رقم (٢٦٩٩) .

الشافعى ـ رحمه الله ـ تلك الفوائد وغيرها فى قوله :

تغرب عن الأوطان فى طلب العلا .·. وسافر ففى الأسفار خمس فوائد .

تفرّج هم ، واكتساب معيشة .·. وعلم، وآداب، وصحبة ماجد(١)

فالأصفهانى واحد من أولئك الذين رحلوا فى طلب العلم تلبية لنداء ربه وتأسيا بسلفه فاستفاد وأفاد .

ويحدثنا المؤرخون أن شمس الدين الأصبهانى ـ رحمه الله ـ كانت له ثلاث رحلات :

الأولى : من أصبهان الى بغداد .

خرج شمس الدين من أصبهان شابا ، متوجها صوب بغداد التى كانت مزدهرة ـ اذ ذاك ـ بالعلوم والفنون والآداب ، وهناك التقى بفحلين من فحول علمائها هما : سراج الدين الهرقلى ، وتاج الدين الأرموى ، حيث أخذ عن الأول الفقه ، وعن الثانى كثيرا من العلوم(٢) .

الثانية : من بغداد الى الشام " الروم "

تحدثنا كتب التراجم أن شمس الدين دخل الشام بعد سنة خمسين وستمائة (٦٥٠هـ) ، ولكنها لم تعطنا تفصيلا واضحا عن تلك الرحلة وفى أى بلاد الشام نزل ؟ .

ولكننى ـ بعد تتبع ـ أستطيع القول بأن أبا عبد الله نزل دمشق والتقى ـ هناك ـ بالشيخ أثير الدين الأبهرى ، حيث تلقى عليه أصول الجدل والحكمة فأتقنها أيما اتقان ، ثم نزل حلب وسمع ـ هناك ـ من طغريل المحسنى(٣) وغيره ، وولى القضاء ،

---

(١) مرآة الجنان (٢٦/٢) ـ ديوان الامام الشافعى للزعبى (٤١) .

(٢) انظر : طبقات ابن السبكى (٤١/٥) ـ وطبقات الأسنوى (١٥٦/١) ـ وحسن المحاضرة (٥٤٣/١) ـ وطبقات الخضيرى على مافى شرح العقيدة الأصبهانية (١٧٢) ـ والشذرات (٤٠٦/٥) ـ والفتح المبين (٩٠/٢) ـ والأعلام (٣٠٨/٧) ـ ومعجم المؤلفين (٦/١٢) ـ وطبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢٥٩) .

(٣) فى طبقات الخضيرى "طغريك بن عبد الله المحسنى" . انظر : شرح العقيدة الأصبهانية (٧٢) .

وناظر الفقهاء وأقروا بغزارة علمه ، واشتهرت فضائله [(١)] .

الثالثة : من الشام الى مصر .

دخل شمس الدين مصر وقد اكتمل له من العلوم والفنون ماجعله موضع التقدير والاجلال من الأمراء والحكام ، فوق ماله من كرامة المحتد ونبالة الأرومة ، كيف لا ؟!! وهو الذى انحدر من بيت الحكم فى أصفهان ، وغدا فى العلم اماما نظـــارا . كل هذا جعل شعب مصر وحكامها يحسنون استقباله ويكرمون وفادته ، فاستفادوا منه قضاء وتدريسا [(٢)] .

ثانيــا : شيوخــــه .
****

لم تحدثنا كتب التراجم أو التاريخ عن شيوخ أبى عبد الله شمس الدين الأصبهانــى فى بداية حياته العلمية بأصبهان ، ولكن اكتفت بالاشارة الى أنه اشتغل بجملـــة من العلوم فى حياة أبيه [(٣)] .

أما بعد خروجه منها للطلب ـ فقد حدثنا عن عدد منهم ، وأغلب الظـــن أن الأصبهانى تتلمذ على عدد وافر من الشيوخ يليق بمكانته العلمية [(٤)] ، بيـــد أن الذى ذكرته انما هم شيوخه البارزون الذين تأثر بهم أيما تأثر ، فأخذ عنهم جــل

---

(١) انظر : الوافى (٥/١٢) ـ وطبقات ابن السبكى (٥/٤١) ـ وطبقـــات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢/٢٥٩) ـ والشذرات (٥/٤٠٦) ـ والبغية (١/٢٤٠) ـ وروضات الجنات (٧٢٣) ـ والفوائد البهية (١٩٨) ـــــ والفتح المبين (٢/٩٠) .

(٢) انظر : الفتح المبين (٢/٩٠) ـ وبغية الوعاة (١/٢٤٠) ـ وحســـن المحاضرة (١/٥٤٢) ـ وشذرات الذهب (٥/٤٠٦) ـ والوافـــى (٥/١٢) ـ والأعلام (٧/٣٠٨) .

(٣) انظر : الفوائد البهية (١٩٨) ـ والفتح المبين (٢/٩٠) ـ وشـــذرات الذهب (٥/٤٠٦) ـ وشرح العقيدة الأصبهانية (١٧٢) ـ وطبقـــات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢/٢٥٨ ـ ٢٥٩) .

(٤) انظر : روضات الجنات (٧٢٣) ـ وبغية الوعاة (١/٢٤٠) .

علمه فى الفنون التى برع فيها كالكلام والأصول والحكمة والجدل والمنطق .

ومن أولئك الذين أخذ عنهم :

أولا : الشيخ سراج الدين الهرقلى .
****

* أخذ عنه الأصبهانى الفقه لما قدم بغداد قبل سنة ستمائة وخمسين (٦٥٠هـ) .

* بذلت جهدى - كما بذل من سبقنى - فلم أعثر له على ترجمة تفصح عن شخصيته (١) ، الا أنه قد ذكر باسمه هذا فى عداد الشيوخ الذين أخذ عنهم الأصبهانى (٢) .

ثانيا : الشيخ تاج الدين الأرموى (٣) .
****

* وهو : القاضى تاج الدين أبو الفضائل محمد بن الحسين (٤) بن عبد الله الأرموى ، الشافعى ، فقيه ، أصولى ، بارع فى العقليات ، كان وحيد عصره وفريد دهره علما ، وهو من أكبر تلامذة فخر الدين الرازى (٥) .

كانت له حشمة وثروة ووجاهة ، وفيه تواضع لمن دونه ترفع على من فوقه .

---

(١) انظر : القسم الدراسى للمقدمات بتحقيق سعيد بن غالب (١ / ٧٥ م) - والقسم الدراسى للأوامر والنواهى بتحقيق ابراهيم نور بن (١ / ٢٨) .

(٢) انظر : طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢ / ٢٥٩) - والشذرات (٥ / ٤٠٦) - والفوائد البهية (١٩٨) - والفتح المبين (٢ / ٩٠) - وشرح العقيدة الأصبهانية (١٧٢) - ومعجم المؤلفين (١٢ / ٦) .

(٣) راجع ترجمته فى : الوافى (٢ / ٣٥٣) - وشذرات الذهب (٥ / ٤٠٦) - وسير أعلام النبلاء (١٣ / ٦١٠) - وطبقات الشافعية للأسنوى (١ / ٤٥١ - ٤٥٢) - وكشف الظنون (٢ / ١٦١٥) - وهدية العارفين (٢ / ١٢٦) - وتاريخ مختصر الدول (٢٥٤) - والمدارس الشرابية (١٤٥ - ١٤٧) - ومعجم المؤلفين (٩ / ٢٤٤) .

(٤) فى الوافى وكشف الظنون : " حسن " ، وفى المدارس الشرابية : " الحسن " .

(٥) ستفرد له دراسة مستقلة فى المبحث التالى ان شاء الله تعالى .

استوطن بغداد ، ودرس بالمدرسة الشرفية[١] ، واختصر المحصول وسماه الحاصل[٢] . وقد التقى به شمس الدين الأصبهانى عندما قدم بغداد ، وأخذ عنه كثيرا من العلوم العقلية[٣] ، وقد تأثر به تأثرا كبيرا ، ظهرت معالمه فى ثنايا هذا الشرح الحافل .

توفى - رحمه الله تعالى - ببغداد ، وقد اختلف فى سنة وفاته ، فقيل : توفى فى المحرم سنة (٦٥٦هـ) الموافق (١٢٥٨ م)[٤] ، وقيل : سنة (٦٥٣هـ)[٥] ، وقيل : سنة (٦٥٥هـ)[٦] . وقد جاوز عمره ثمانين سنة .

ثالثا : الشيخ أثير الدين الأبهرى[٧] .

****

* هو : المفضل بن عمر بن المفضل ، أثير الدين الأبهرى السمرقندى[٨] ، المنطقى ،

---

(١) هى التى بناها شرف الدين اقبال الشرابى ببغداد ، كذا فى الحوادث الجامعة (٣١٠) على مافى هامش طبقات الأسنوى (٤٥١) .

(٢) فى الوافى سماه "التحصيل" ، وهو وهم منه ، فان "التحصيل" لسراج الدين الأرموى المتوفى سنة (٦٨٢هـ) . انظر : (طبقات ابن السبكى (٥/١٥٥) - وكشف الظنون (٢/١٦١٥) - وهدية العارفين (٢/٤٠٦) .

(٣) انظر : شذرات الذهب (٥/٤٠٦) - وطبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢/٢٥٩) - والفتح المبين (٢/٩٠) - ومعجم المؤلفين (١٢/٦) - وشرح العقيدة الأصبهانية (١٧٢) .

(٤) هكذا فى : تاريخ مختصر الدول ، وكشف الظنون ، وهدية العارفين .

(٥) كذا فى الوافى ، والمدارس الشرابية ، وطبقات الأسنوى .

(٦) كذا نقله فى الوافى ، وضعفه .

(٧) له ترجمة فى : الوافى (٢/٥٥) - وشذرات الذهب (٥/٤٠٦) - وكشف الظنون (١/٢٠٦) - وتاريخ مختصر الدول (٤٤٥) - وهدية العارفين (٢/٤٦٩) - ومعجم المؤلفين (١٢/٣١٥) .

(٨) نسبة الى "سمرقند" بفتح أوله وثانيه ، ويقال لها بالعربية "سمران" ، وهو : بلد معروف مشهور ، قيل : انه من أبنية ذى القرنين بما وراء النهر ، وهو قصة الصغد ، مبنية على جنوبى وادى الصغد مرتفعة عليه .

(انظر : معجم البلدان (٣/٢٤٦ - ٢٥٠) - ومراصد الاطلاع (٢/٧٣٦) .

له اشتغال بالحكمة والطبيعيات والفلك .

من تصانيفه : هداية الحكمة ، والايساغوجي (١) ، ومختصر فى علم الهيئة، ورسالة الاسطرلاب ، وتنزيل الأفكار فى تعديل الأسرار فى المنطق ، ودرايات الأفلاك، والاشارات .

توفى ــ رحمه الله ــ سنة (٦٦٣هـ) (٢) .

* التقى به شمس الدين عندما رحل من بغداد الى بلاد الشام ، فأخذ عنه أصول الجدل والحكمة . (٣)

رابعا : الشيخ طفريل المحسنى .
****

* لم أعثر له على ترجمة بعد بحث ، الا أن كتب التراجم أشارت الى أن شمس الدين أبا عبد الله الأصبهانى سمع منه بحلب . (٤)

****

---

(١) ايساغوجي : لفظ يونانى معناه " الكليات الخمس " ، أى : الجنس، والنوع ، والفصل ، والخاصة ، والعرض العام ، وهو باب من الأبواب التسعة للمنطق . ذكر ذلك حاجى خليفة، ثم قال : " وصنف فيه جماعة من المتقدمين والمتأخرين . . . والمشهور المتداول فى زماننا هو المختصر المنسوب الى الفاضل أثير الدين مفضل بن عمر الأبهرى . . . "

(انظر : كشف الظنون (١/٢٠٦) .

(٢) فى كشف الظنون : المتوفى فى حدود سنة سبعمائة .

(٣) انظر : شذرات الذهب (٥/٤٠٦) ــ والفوائد البهية (١٩٨) ــ وشرح العقيدة الأصبهانية (١٧٢) ــ ومعجم المؤلفين (٢/٧٠٦) ــ والفتح المبين (٢/٩٠) .

(٤) راجع : الوافى (٥/١٢) ــ وبغية الوعاة (١/٢٤٠) ــ وروضات الجنات (٧٢٣) ــ وشرح العقيدة الأصبهانية (١٧٢) .

" المطـــــلب الـــــرابــــع "

أعمـــالـــــه

****

اذا كان الرجال تقاس معادنهم بما ألقى على عاتقهم من أعمال ، فان معادن صفوتهم تقاس بمدى أهمية تلك الأعمال وخطورتها ، واذا كان الأمر كذلك ـ فان شمس الدين الأصبهانى أحد أولئك الصفوة الذين أسندت اليهم عظائم الأعمال ، فتصدّوا لها ، وأثبتوا فيها كفاءة عالية ، تنم عن أصالة معدنه ، ونبل أخلاقه ، وقمة عدالته ، ونزاهة ساحته .

ولا غرو فى ذلك !! فهو الذى انحدر من بيت كرم ورئاسة فبرزت شخصيته ، وارتوت نفسه من معين العلم فسمت ، وكابد فشقه الأسفار وخالط الخلق فاكتسب الحنكة والتجربة .

وأبرز تلك الأعمال التى قام بها شمس الدين كانت تتمثل فى القضاء ، والتدريس ، والتأليف .

وسألقى الضوء على كل واحدة منها ، لنرى الى أى مدى كانت كفاءة الأصبهانى فى القيام بها ، وماهو النتاج الذى خلفه لهذه الأمة .

أولا : القضـــاء .
****

لما اتسعت رقعة الأرض الاسلامية بسبب الفتوحات التى قام بها الخلفاء ، تعددت الأمصار ، وكثر الناس ، فأصبح من المتعذر عليهم البت فى القضايا على كثرتها وتنوعها ، مع مايقومون به من أعمال .

فعمدوا الى تعيين قضاة فى تلك الأمصار ، ينوبون عنهم فى النظر فى القضايا ، واصدار الأحكام وتنفيذها .

____

ونظرا لخطورة هذا المنصب من جانب ، وبعد بعض الحكام عن الجادة ، وانغماسهم في حياة الترف ، مما جعل كثيرا من العلماء الأكفاء الذين وقع عليهم الاختيار لتولي هذا المنصب يحجمون مخافة سوء العاقبة ، حتى لو كلفهم ذلك ـ أحيانا ـ اللوم والأذى .

الا أنه لما كانت شريعة الله لا تزال قائمة ، والقضاء محتفظا بهيمنته وهيبته ، رأى البعض في التصدي له فرصة لاقامة العدل بين الناس ، فأبى أن يتركه لأهل الزيغ والأهواء ، وقبله عن طواعية واختيار .

وأبو عبد الله واحد من أولئك الذين وقع عليهم الاختيار لتولي هذا المنصب نظرا لما يتمتع به من علم ومكانة ومقدرة ، فقبله واشتغل به في أماكن متعددة ، فكان مثلا يحتذى به في العدل والعفة والنزاهة .

وتحدثنا كتب التراجم والتاريخ بأن شمس الدين الأصبهاني تولى القضاء في ثلاثة أماكن هي :

الأول : منبج (١) .

************* ***

* تولى قضاءها عندما قدم الشام في دولة الملك الناصر (٢) ،

---

(١) منبج : (بفتح الميم ، وسكون النون ، وكسر الباء الموحدة ، وبعدها جيم) وهي : بلد قديم كبير واسع ، احدى مدن الشام ، بينه وبين الفرات ثلاثة فراسخ ، والى حلب عشرة فراسخ .
قيل : ان الذي بناها بعض الأكاسرة لما غلب على الشام ، وسماها " منبه " (بفتح وسكون وكسر) ثم عربت " منبج " .
(انظر : اللباب (٣/٢٥٩) ـ ومعجم البلدان (٥/٢٠٥ ـ ٢٠٧) ـ وصبح الأعشى (٤/١٢٧) ـ ومراصد الاطلاع (٣/١٣١٦)) .

(٢) هو : داود بن الملك المعظم عيسى بن محمد بن أيوب ، الملك الناصر صلاح الدين ، صاحب الكرك ، وأحد الشعراء والأدباء .
ولد ونشأ في دمشق ، وملكها بعد أبيه سنة (٦٢٦هـ) ، وأخذها منه عمه الأشرف ، فتحول الى الكرك ، فملكها احدى عشرة سنة ، ثم استخلف عليها ابنه عيسى سنة (٦٤٧هـ) ، فانتزعها منه الصالح أيوب بن عيسى في هذه السنة ، فرحل الناصر مشردا في البلاد ، وحبس بقلعة " حمص " ثلاث سنوات ، ثم أقام في حلة بني مزيد ، وتوفي بقرية البويضاء بالطاعون سنة (٦٥٦هـ) ، وكان كثير العطايا للشعراء والأدباء ، جمعت رسائله في كتاب " الفوائد =

بعد الخمسين وستمائة[1] .

الثـــانى : قـــوص[2] .

****** *******

* دخل شمس الدين القاهرة ، وقد اكتمل له من العلوم والفنون ماجعله موضع التقدير والاجلال من الأفراد والحكام ، فوق ماله من كرامة المحتد ونبالة الأرومة ، فقد انحدر من بيت الحكم بأصبهان ، وغدا فى العلم اماما نظارا ، ورعا ، متدينا ، حسن العقيدة ، نزيها ، كثير العبادة والمراقبة .

كل تلك الصفات وغيرها جعلت قاضى القضاة تاج الدين بن بنت الأعز[3] يعهد اليه بقضاء قوص ، فباشره مباشرة حسنة ، وكان مهيبا قائما فى الحق على أرباب الدولة يخافونه أتم خوف ، ولا يخشى فى الله لومة لائم .[4]

قال السبكى[5] : " بلغنى أن الحاجب بمدينة قوص ، تعرض الى بعض الأمور

(=) الجليلة فى الفرائد الناصرية " .
(انظر : ترجمته فى : صبح الأعشى (٤/١٧٥) ـ والنجوم الزاهرة (٧/ ٣٤) ـ وشذرات الذهب (٥/٢٧٥) ـ وكشف الظنون (١/٨١٦) ـ والأعلام (٣/١٠) ـ ومعجم المؤلفين (٤/١٤١) .

(١) انظر : الوافى (٥/١٢) ـ وفوات الوفيات (٤/٣٨) ـ والبنية (١/٢٤) ـ والأعلام (٧/٢٠٨) .

(٢) هى : بلدة معروفة على ضفاف النيل ، بينها وبين الفسطاط اثنا عشر يوما .
(انظر : معجم البلدان (٤/٤١٣) ـ واللباب (٣/٦٣) ـ وتقويم البلدان (١١٧) .

(٣) هو : تاج الدين عبد الوهاب بن خلف بن بدر بن بنت الأعز ، الشافعى ، قاضى القضاة بالديار المصرية ، ولد سنة (٦٠٤هـ) ، وتوفى سنة (٦٦٥هـ) .
(انظر ترجمته فى : مرآة الجنان (٤/١٦٤) ـ والبداية (١٣/٢٤٩ـ ٢٥٠) ـ وحسن المحاضرة (١/٤١٥) ـ وطبقات الأسنوى (١/١٤٧ـ ١٥٠) ـ وشذرات الذهب (٥/٣١٩) ـ والذيل على رفع الاصر (٢٠١ـ ٢٠٢) .

(٤) انظر : طبقات السبكى (٥/٤١) ـ والشذرات (٥/٤٠٦ـ ٤٠٧) ـ وحسن المحاضرة (١/٥٤٣) ـ وطبقات الأسنوى (١/١٥٦) ـ وطبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢٥٩) ـ والفوائد البهية (١٩٨) .

(٥) هو : تاج الدين عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام الأنصارى ، الشافعى ، السبكى أبو نصر .
ولد سنة (٧٢٧هـ) بالقاهرة ، وتوفى بها فى ٧ من ذى الحجة سنة (٧٧١هـ) .

=

الشرعية ، فطلبه ، وضربه بالدرة ، ولم ينتطح فيها عنـــــزان [1] .

الثالث : الكـــرك [2] .
****

* وأخيرا انتقل الأصبهانى الى قضاء " الكرك " ، حيث تولى القضاء بها مدة طويلة الى أن عاد الى القاهرة مرة أخرى ، بعد نهاية رحلته مع القضاء [3] .

ثانيا : التــــدريس .
****

من المسلم به أن للتدريس دور هام فى الحفاظ على العلم وانتشاره وتطوره ، ومـن أجل ذلك حث النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ هذه الأمة أن تتعلم وتعلم بقوله :
" الدنيا ملعونة ، ملعون مافيها ، الا ذكر الله تعالى ، وماوالاه ، وعالما أو متعلما " [4] .
لذا فان نشر العلم بالتدريس من أعظم القربات ، من صحبه الاخلاص والنيــــة الصـــادقة ..
ولما كانت العلوم الشرعية أشرف العلوم على الاطلاق ، فانه ينبغى أن يقوم بتدريسها أناس مخلصون ، يتحلون بحسن الخلق ، فوق مايحظون به من بسطة فى العلـــم .
ولقد كان شمس الدين الأصبهانى من أولئك الذين حازوا تلك الصفات [5] ، فكـان

(=) من تصانيفه : طبقات الشافعية الكبرى والوسطى والصغرى ، والابهاج فــى شرح المنهاج ، ورفع الحاجب عن مختصر بن الحاجب .
(انظر ترجمته فى : الدرر الكامنة (٢ / ٤٢٥ـ٤٢٨) ـ والنجوم الزاهرة (١١ / ١٠٨ـ١٠٩) ـ وشذرات الذهب (٦ / ٢٢١ـ٢٢٢) ـ والبـدر الطالع (١ / ٤١٠ـ٤١١) ـ وكشف الظنون (١ / ١٠٠) ـ ومعجم المؤلفين (٦ / ٢٢٥ـ٢٢٦) .)

(١) انظر : طبقات ابن السبكى (٥ / ٤١) . وقوله : " ولم ينتطح فيها عنزان " مثل يضرب للأمر لا يكون له تغيير ، وليس له نكير . (انظر : مجمع الأمثال (٢ / ١١٧) .)

(٢) بفتح أوله وثانيه ، قلعة حصينة فى طرف الشام ، وتتبع الآن دولة " الأردن " . (انظر : معجم البلدان (٤ / ٤٥٣) .)

(٣) انظر : فوات الوفيات (٤ / ٣٨) ـ وطبقات الأسنوى (١ / ١٥٦) ـ والدرر المنتخب (٢ / ٣٥٢) .

(٤) أخرجه الترمذى فى جامعه (٢٣٢٣) ، وابن ماجه فى سننه (٤١١٢) ، وقال الترمذى : حديث حسن .

(٥) انظر : طبقات السبكى (٥ / ٤١) ـ والفتح المبين (١ / ٩٠ـ٩١) .

حريا به وبأمثاله أن يقوم بهذا العمل الجليل خير قيام .

وتحدثنا كتب التراجم والتاريخ أن شمس الدين الأصبهاني قد تولى التدريس في أماكن عدة[1] منها : قوص ، فقد درس بها عندما تولى القضاء فيها ، ومشهد الحسيني بالقاهرة ، والصاحبية[2] ، ومدرسة الشافعي حيث أطد فيها[3] ، وانتصب للافتاء .[4]

وقد كان — رحمه الله — وقورا في درسه ، محبا لطلابه ، قدوة لهم في الخير ، ناصحا لهم بما ينفعهم ، فكان من دينه أن الطالب اذا أراد أن يقرأ عليه الفلسفة ينهاه ، ويقول : لا ، حتى تمتزج بالشرعيات امتزاجا حقيقيا جيدا .[5]

لذا فقد كان محط أنظار الطلاب ، فكانوا يرحلون اليه من شتى البلاد ، ليستفيدوا من غزارة علمه .

وقد أخذ عنه جماعة من العلماء ، وتخرج به خلق كثير نذكر منهم :

١ — الشيخ جلال الدين الدشناوي[6] .

****

* هو : أحمد بن عبد الرحمن بن محمد الكندي ، ولد سنة (٦١٥هـ) ، كان كان اماما ، عالما ، فقيها ، أصوليا ، زاهدا ، ورعا .

---

(١) انظر : البداية (١٣/٣١٥) — والفتح المبين (٢/٩١) .

(٢) انظر : فوات الوفيات (٤/٣٨) — والبغية (١/٢٤٠) — والوافي (٥/١٢) — وطبقات النحاة واللغويين (٢٥٦) .

(٣) انظر : طبقات ابن السبكي (٥/٤٢) — وشذرات الذهب (٥/٤٠٦) — وفوات الوفيات (٤/٣٨) — والعبر (٥/٢٥٩) — وحسن المحاضرة (١/٥٤٣) — والوافي (٥/١٢) .

(٤) انظر : طبقات الأسنوي (١/١٥٧) .

(٥) انظر : طبقات ابن السبكي (٥/٤١—٤٢) .

(٦) "دشنا" — بكسر الدال ، وسكون المثلثة ، ونون مفتوحة — بلدة بصعيد مصر شرق النيل . معجم البلدان (٢/٤٥٦) .

قرأ الأصول على الشيخ شمس الدين الأصبهاني حين كان حاكما بقـــــوص.

من تصانيفه : مختصر في أصول الفقه ، ومقدمة في النحو ، وكتاب في مناسك الحج ، وشرح التنبيه للشيرازي في فروع الفقه الشافعي .

توفي بقوص يوم الاثنين مستهل شهر رمضان سنة (٦٧٧هـ) (١) .

٢ـ الشيخ شمس الدين الأبهري .

****

* هو : القاضي شمس الدين عبد الواسع بن عبد الكافي بن عبد الواسع ، أبو محمد الأبهري ، ولد بأبهر (٢) سنة (٥٩٩هـ) .

كان شيخا جليلا ، عالما فاضلا ، فقيها أصوليا ، وقرأ على الشيخ شمس الديـــن الأصبهاني بقوص .

توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٦٩٠هـ) (٣) .

٣ ـ شمس الدين الأيكي (٤) .

****

* هو : العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن محمد ، الفارســي ، الشافعـــي .

كان فقيها ، صوفيا ، اماما في الأصلين ، له شرح على مقدمة المنطق التي فـــي أول مختصر بن الحاجب .

---

(١) راجع ترجمته في : طبقات ابن قاضي شهبة (٢/ ١٦٤) ـ وطبقات الأسنوي (١/ ٥٤٩) ـ وطبقات السبكي (٥/ ٩ ـ ١٠) ـ والطالع السعيد للأدفوي (٨٠ ـ ٨٥) ـ وحسن المحاضرة (١/ ٤١٧) ـ ومعجم المؤلفين (١/ ٢٦٨) .

(٢) (بفتح الهمز وسكون الوحدة وفتح الهاء) بلدة من نواحي أصبهـــان . (راجع : الأنساب (١/ ١٠٣) ـ واللباب (١/ ٢٧) ـ ومعجم البلدان (١/ ٨٢) .

(٣) انظر ترجمته في : طبقات الأسنوي (١/ ١٥٧ ـ ١٥٨) ـ والعبر (٥/ ٣٦٨) ـ والدارس (٢/ ١٤٠) ـ والنجوم الزاهرة (٨/ ٣٣) ـ والشذرات (٥/ ٤١٤) .

(٤) نسبة الى بلدة في أقصى بلاد فارس .

(راجع : معجم البلدان (١/ ٢٨٣) ـ والأنساب (١/ ٤٠) .

توفى ـ رحمه الله ـ بدمشق ، يوم الجمعة ثالث شهر رمضان سنة (٦٩٧هـ) عن سبعين سنة .(١)

٤ ـ القاضى بهاء الدين القفطى .(٢)

* هو : أبو القاسم بهاء الدين هبة الله بن عبد الله ابن سيد الكل ، القفطى .

اختلف فى سنة ولادته ـ فقيل : سنة (٦٠٠هـ) ، وقيل : (٦٠١هـ)(٣) ، وقيل : (٥٩٩هـ) ، وقيل (٥٩٧هـ) .

قرأ الأصول على الشيخ شمس الدين الأصبهانى بقوص ، وبرع فى الفقه ، والأصول ، والنحو ، والفرائض ، وانتهت اليه رئاسة العلم فى اقليمه .

من تصانيفه : شرح عمدة الطبرى ، وشرح الهادى فى الفقه ، والأبناء المستطابة فى مناقب الصحابة والقرابة ، وشرح مختصر أبى شجاع .

توفى ـ رحمه الله ـ بأسنا سنة (٦٩٧هـ)(٤) ، ودفن بالمقابر المجدية .(٥)

٥ ـ تقى الدين بن دقيق العيد .
****

* هو : شيخ الاسلام تقى الدين أبو الفتح محمد بن على بن وهب ابن مطيع ابن أبى الطاعة ، القشيرى ، المنفلوطى ، المصرى ، المالكى ، الشافعى ، ولد يوم السبت ١٥ من شعبان سنة (٦٢٥هـ) .

---

(١) راجع ترجمته فى : طبقات الأسنوى (١/ ١٥٨ـ١٥٩) ـ ومرآة الجنان (٤/ ٢٢٩) ـ وشذرات الذهب (٥/ ٤٣٩) ـ والدارسى (٢/ ١٦٠) ـ وطبقات السبكى (٥/ ٤٦) .

(٢) (قفط بكسر فسكون) مدينة صغيرة فى صعيد مصر بالقرب من قوص . (راجع : معجم البلدان (٤/ ٣٨٧) ـ وتاج العروس (٥/ ٢١١) .)

(٣) وهذا الذى رجحه السبكى فى طبقاته (٥/ ١٦٣) .

(٤) راجع ترجمته فى : طبقات السبكى (٥/ ١٦٣ـ١٦٤) ـ والطالع السعيد للأدفوى (٦٩١ـ٦٩٩) ـ والشذرات (٥/ ٤٣٩ـ٤٤٠) ـ وحسن المحاضرة (١/ ٤٢٠) ـ وبغية الوعاة (٢/ ٣٢٥) ـ وطبقات ابن قاضى شهبة (٢/ ٣٦٤) .

(٥) نسبة الى الشيخ مجد الدين هبة الله بن على بن السديد . (انظر : هامش الطالع السعيد (٦٩٨) .)

كان اماما ، متفننا ، محدثا ، فقيها ، مدققا ، أصوليا ، أديبا ، شاعرا ، نحويا ، زاهدا ورعا ، نقيا .

وكان يحضر دروس شمس الدين الأصبهانى بقوص ، وولى قضاء الديار المصرية مدة ، ودرس بالشافعى .

من تصانيفه : الالمام فى أحاديث الأحكام ، والامام شرح الالمام ، وشرح العمدة ، وعلوم الحديث .

توفى ــ رحمه الله تعالى ــ فى القاهرة يوم الجمعة ١١ من صفر سنة (٧٠٢هـ) ، وله من العمر سبع وسبعون سنة .(١)

٦ــ الشيخ تاج الدين البارنبارى .(٢)
****

* هو : محمد بن على المصرى ، تاج الدين البارنبارى ، الشافعى ، الملقب بـ" طوير الليل " ، ولد سنة (٦٥٤هـ) .

قرأ المعقولات على الشيخ شمس الدين الأصبهانى ، وكان جيد المناظرة ، متوقد الذهن فى الفقه ، والأصولين ، والمنطق ، والعربية .

توفى سنة (٧١٧هـ) .(٣)

٧ــ القاضى نور الدين الأسنائى .(٤)
****

* هو : ابراهيم بن هبة الله بن على الحميرى ، القاضى نور الدين الأسنائى .

---

(١) راجع ترجمته فى : مرآة الجنان (٤/ ٢٣٦) ــ والوافى (٤/ ١٩٣ ــ ٢٠٩) ــ وفوات الوفيات (٣/ ٤٤٢ ــ ٤٥٠) ــ وطبقات الأسنوى (٢/ ٢٢٧ ــ ٢٣٣) ــ والدرر الكامنة (٤/ ٢١٠ ــ ٢١٤) ــ وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٨١ ــ ١٤٨٤) ــ والطالع السعيد للأدفوى (٥٦٧) ــ والكواكب السيارة (٢٧١) ــ والفتح المبين (٢/ ١٠٢) ــ والديباج (٣٢٤) .

(٢) بكسر المهملة ، وسكون الموحدة) بلدة بالقرب من دمياط .
(راجع : معجم البلدان (١/ ٣٢٠) ــ وحسن المحاضرة (١/ ٢٨) .

(٣) انظر ترجمته فى : الوافى (٤/ ٢٢٢) ــ وطبقات الأسنوى (١/ ٢٨٨) ــ وطبقات السبكى (٦/ ٢٢) ، وفيها " البازنبارى " ، وهو تصحيف ــ ومفتاح السعادة (٢/ ٣٦٣) ــ والشذرات (٦/ ٤٥) .

(٤) جاء فى بعض المصادر " الأسنوى " ، وهى نسبة الى " أسنى " (بفتح الهمزة أو كسرها) بلدة بصعيد مصر الأعلى .

=

كان فقيها ، أصوليا ، نحويا ، فاضلا ، ذكى الفطرة ، حسن الخلق ، صحيح المعتقد .

أخذ الأصول والكلام عن الشيخ شمس الدين الأصبهانى ، وهو الذى قال : أردت أن أقرأ على الشيخ شمس الدين الأصبهانى فلسفة ، فقال : حتى تمتزج بالشرعيات امتزاجا جيدا .

من تصانيفه : اختصار الوسيط ، والوجيز ، وشرح المنتخب فى أصول الفقه .

توفى ـ رحمه الله ـ بالقاهرة سنة (٧٢١هـ)(١) .

٨ـ الشيخ علم الدين البرزالى .
****

* هو : القاسم بن محمد بن يوسف بن محمد ، علم الدين أبو محمد البرزالى الأشبيلى ، ثم الدمشقى الشافعى ، الحافظ ، المحدث ، المؤرخ ، قال عنه السبكى : " أحد الأربعة الذين لا خامس لهم فى هذه الصناعة "(٢).

ولد فى جمادى الآخرة سنة (٦٦٥هـ) ، وسمع من الأصبهانى الحديث ، وتلقى العلم عن عدد كبير من العلماء .

من تصانيفه : ذيل على تاريخ أبى شامة ، وسماه " المقتفى " ، والمعجم الكبير ، والأربعون البلدانية .

توفى ـ رحمه الله تعالى ـ بخليص(٣) يوم الأحد الرابع من ذى الحجة سنة (٧٣٩هـ) عن أربع وسبعين سنة ونصف(٤) .

(=) (راجع: القاموس المحيط (٤/ ١٩٨) ـ ومعجم البلدان (١/ ٢٣٧) ـ والضوء اللامع (١١/ ١٨٤) ـ والخطط المقريزية (١/ ٤٤٢) ، وكشف الظنون (١/ ١٨) .

(١) راجع ترجمته فى : الوافى (٦/ ١٥٧ـ ١٥٨) ـ طبقات الشافعية للسبكى (٦/ ٨٣) ـ وطبقات الأسنوى (١/ ١٦٠ـ ١٦١) ـ والطالع السعيد للأدفوى (٦٩ـ ٧١) ـ وحسن المحاضرة (١/ ٤٢٣) ـ والدرر الكامنة (١/ ٧٦) ـ والبغية (١/ ٤٣٣) ـ والفتح المبين (٢/ ١٢٢) .

(٢) انظر : طبقاته (٦ / ٢٤٦) .

(٣) حصن بين مكة والمدينة . معجم البلدان (٢/ ٤٦٧) .

(٤) انظر ترجمته فى : طبقات السبكى (٦/ ٢٤٦ـ ٢٤٧) ـ وطبقات الأسنوى (١/ ٢٩٢) ـ وفوات الوفيات (٣/ ١٩٦ـ ١٩٨) ـ ومرآة الجنان (٤/ ٣٠٣) ـ ودول الاسلام (٢/ ٢٤٥) ـ والوفيات لابن رافع (١/ ٢٨٩ـ ٢٩٠) ـ وطبقات الحفاظ للسيوطى (٥٢٢ـ ٥٢٣) .

هؤلاء بعض الأعلام الذين تتلمذوا على الشيخ أبي عبد الله شمس الدين الأصبهاني ، وهناك غيرهم خلق كثير ، ذكرهم لا يليق بهذا المختصر.[١]

ثالثا : التأليف .
****

وكما أن التدريس له دور في نشر العلم ، فكذلك التأليف متى روعيت فيه الدقة والأمانة .

وأبو عبد الله شمس الدين الأصبهاني من الذين شاركوا في نشر العلم، بما خلفه من مؤلفات نافعة في فنون متعددة ، ساهمت في اثراء المكتبة الاسلامية ، ومن هذه المؤلفات :
****

١ـ الكاشف عن المحصول في علم الأصول : وهو هذا الكتاب الذى نقدم له ، وهو من أكبر مؤلفات شمس الدين وأشهرها ، وسنفرد الكلام عنه في الفصل الآتي ان شاء الله تعالى .

٢ـ القواعد[٢] في العلوم الأربعة : علم أصول الدين ، وعلم أصول الفقه ، والخلاف والمنطق ، وهو أحسن تصانيفه .

وقد نسبه اليه جل من ترجموا له ، الا أنهم لم يذكروا أي تفصيل عنه غير ماذكرنا .[٣]

---

(١) ذكر الأخ سعيد بن غالب منهم ستة عشر تلميذا . راجع : القسم الدراسي لمقدمات الكاشف بتحقيقه (١/٧٨م ـ ٩٦م) .

(٢) في بغية الوعاة (١/ ٢٤٠) ، والشذرات (٥/ ٤٠٦) : " الفوائد " وهو تصحيف .

(٣) انظر فوات الوفيات (٤/ ٣٨) ـ والوافي (٥/ ١٢) ـ ومرآة الجنان (٤/ ٢٠٨) ـ والعبر (٥/ ٣٥٩) ـ وطبقات السبكي (٥/ ٤٢) ـ وطبقات الأسنوي (١/ ١٥٦) ـ والبداية (١٣/ ٣١٥) ـ والفتح المبين (٢/ ٩١) ـ ومعجم المؤلفين (١٢/ ٧) ـ وكشف الظنون (٢/ ١٣٥٩) .

والأصبهانى – فى كتابه هذا – كثيرا مايحيل عليه .

٣ – غاية المطلب فى المنطق : وقد نسبه اليه أكثر من ترجموا له ، ولم يشيروا الى محتوياته ، أو أماكن وجوده (١) .

٤ – العقيدة الأصفهانية : وقد شرحها شيخ الاسلام أبو العباس تقى الدين ابن تيمية (٢) ، وهذا الشرح مطبوع فى مجلد متوسط الحجم ، ومنه عدة نسخ فى مكتبة الجامعة الاسلامية ، وقد قمت بتصوير نسخة عنها ، للاستفادة بها فى الدراسة والتحقيق .

وقد جاء فى مقدمة هذا الشرح : "وقد سئل شيخ الاسلام أبو العباس تقى الدين ابن تيمية – قدس الله روحه ، ونور ضريحه – وهو مقيم بالديار المصرية ، فى شهور سنة اثنى عشر وسبعمائه ، أن يشرح العقيدة التى ألفها الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن الأصبهانى ، الامام المتكلم المشهور ، الذى قيل : انه لم يدخل الى الديار المصرية أحد من رؤوس علماء الكلام مثله ، وأن يبين مافيها .

---

(١) راجع : شذرات الذهب (٥/٤٠٦) – وفوات الوفيات (٤/٣٨) – والعبر (٥/٣٥٩) – ومرآة الجنان (٤/٢٠٨) – والوافى (٥/١٢) – وهدية العارفين (٢/١٣٦) – ومعجم المؤلفين (١٢/٧) .

(٢) هو : أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد ابن الخضر بن على بن عبد الله بن تيمية ، الحرانى ، ثم الدمشقى ، الحنبلى شيخ الاسلام ، تقى الدين أبو العباس .
امام ، مجتهد ، محدث ، حافظ ، مفسر ، فقيه ، مشارك فى أنواع العلوم .
ولد بحران فى ١٠ ربيع الأول سنة (٦٦١هـ) ثم انتقل الى دمشق ، وقد امتحن مرات ، وحبس بقلعة القاهرة ، والاسكندرية ، وبقلعة دمشق مرتين .
توفى – رحمه الله – بدمشق فى ٢٠ ذى القعدة سنة (٧٢٨هـ) .
من مصنفاته : الفتاوى ، والايمان ، وموافقه صحيح المنقول لصريح المعقول ، ودرء تعارض العقل والنقل .

(راجع : ترجمته فى : ذيل طبقات الحنابلة (٢/٣٨٧) – وفوات الوفيات (١/٦٢) – والبدر الطالع (١/٦٣) – وطبقات المفسرين للداودى (١/٤٥) – والمنهل الصافى (١/٣٣٦) – وتذكرة الحفاظ (٤/٢٧٨) – والبداية (١٤/١٣٢–١٤١) – ومعجم المؤلفين (١/٢٦٠) .

فأجاب الى ذلك ،واعتذر بأنه لابد عند شرح ذلك الكلام من مخالفة بعض مقاصده ، لما توجبه قواعد الاسلام،فان الحق أحق أن يتبع ،والله ورسوله أحق أن يرضوه ان كانوا مؤمنين . . . . . ثم قال : " وليعلم أن الشرح المطلوب الآتى ذكره اشتمل ــ ولله الحمد ــ مع اختصاره على غرر قواعد أصول الدين التى لم ينهض بتحقيق الحق فيها الا الجهابذة النقاد من سادات الأولين والآخرين ، كما ستشهد ذلك ،ويشهد به ــ وقت التأمل ــ أهل العدل والانصاف من المحققين زالمحققين ." (١)

٥ ــ الحكمة الرشيدة .
****

٦ــ الحكمة المنيعة .
****

٧ــ كتاب الاعتماد الكبير .
****

٨ــ مختصر فى الكلام ،وشرحه .
****

انفرد بذكر هذه الأربعة البغدادى ،ولم يفصل القول فيها (٢)، وقد نسب اليه أيضا ــ كتاب " الجامع بين التفسير الكبير والكشاف "،وقد انفرد بذكره دون غيره (٣). كما ذكر فى ترجمته ــ فى آخر شرح العقيدة الأصفهانية ــ نقلا عن طبقات الخضيرى (٤) بخط المؤلف: أنه شرح الحاجبية فى النحو شرحا

---

(١) انظر : شرح العقيدة الأصفهانية (٣) .
(٢) انظر : هدية العارفين (٢/١٣٦) .
(٣) المصدر والموضع السابق .
(٤) لعله : خليل بن محمد الرشيدى المصرى الشافعى ، الشهير بالخضيرى . من تصانيفه : شرح الأربعين النووية،وشرح لقطة العجلان وبلة الظمآن للزركشى .

توفى ــ رحمه الله ــ سنة (١١٨٦هـ) .

(انظر: هدية العارفين (١/٣٥٥)ــ وايضاح المكنون (٢/٤٠٨)ــ وتاريخ آداب اللغة العربية (٣/٢٨٤)ــ ومعجم المؤلفين (٤/١٢٧) .

مطولا [1] ، وذكر مثل ذلك ابن قاضي شهبة [2] في طبقات النحاة واللغويين [3].

قلت : وهذا وهم منهم ، والذي أوقعهم فيه هو الخلط بين شمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمود الأصبهاني صاحب هذا الكتاب ، وبين شمس الدين أبي الثناء محمود بن عبد الرحمن الأصبهاني [4] صاحب بيان

---

(١) انظر : (١٧٣) .

(٢) هو : أبو بكر بن محمد بن عمر بن محمد بن عبد الوهاب بن محمد بن ذؤيب الأسدي ، الشهبي الدمشقي ، الشافعي ، المعروف بابن قاضي شهبه . فقيه ، مؤرخ ، مفسر ، ولد بدمشق في (١٤ من ربيع الأول سنة (٧٧٩هـ) .
من تصانيفه : طبقات الفقهاء الشافعية ، وذيل على تاريخ الاسلام للذهبي ، وشرح منهاج الطالبين للنووي في فروع الفقه الشافعي ، وتفسير القرآن الكريم ، وطبقات النحاة واللغويين .
(انظر : ترجمته في : الضوء اللامع (١١ / ٢١ — ٢٤) — وشذرات الذهب (٧ / ٢٦٩) — والبدر الطالع (١ / ١٦٤) — ومعجم المؤلفين (٣ / ٥٧ — ٥٨) .)

(٣) انظر : (٢٥٥) .

(٤) هو : شمس الدين أبو الثناء محمود بن عبد الرحمن بن أحمد ابن محمد ابن أبي بكر بن علي الأصبهاني ، ولد بأصبهان في ٢٧ من شعبان سنة (٦٧٤هـ) .
من تصانيفه : الكتابين المذكورين ، وشرح العقائد النسفية ، ومطالع الأنظار شرح طوالع الأنوار ، وبيان المختصر .
توفي — رحمه الله — في ذي القعدة سنة (٧٤٩هـ) .
(راجع ترجمته في : الدرر الكامنة (٤ / ٣٢٧ — ٣٢٨) — وطبقات الشافعية للسبكي (٦ / ٢٤٧ — ٢٤٨) — تاريخ علماء بغداد لابن رافع السلمي (٢١٨ — ٢١٩) — والبدر الطالع (٢ / ٢٩٨ — ٢٩٩) — وبغية الوعاة (٢ / ٢٧٨) — وانظر : القسم الدراسي لبيان المختصر بتحقيق القرشي عبد الرحيم (١١ — ٤١) .)

المختصر [١] ،فهو مؤلف هذين الكتابين [٢] .

****

---

(١) وهو شرح لمختصر ابن الحاجب فى أصول الفقه ،وقد قام بتحقيقه الأخ قرشى عبد الرحيم ،فى رسالة جامعية نال بها درجة العالمية " الماجستير " من الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .

(٢) انظر : كشف الظنون (١/ ٤٤٢-٤٤٣) ، (٢/ ١٣٧١) - وطبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٣/ ٩٦) - والفوائد البهية (١٩٨) - ومعجم المؤلفين (١٢/ ١٧٣) .

" المطـــــلب الخـــــامـــــس "

وفاتـــــــــــــــه

****

وبعد أن استقر الأصبهانى فى مصر ملازما التدريس والتأليف والافتـــــــاء، وافته منيته ليلة الثلاثاء العشرين من رجب سنة ثمان وثمانين وستمائة من الهجـرة (٦٨٨هـ) (١) ،وله من العمر اثنتان وسبعون سنة ،ودفن بالقرافة (٢) .

وهكذا انتهت حياة رجل قضاها فى خدمة أمته بين التعلم ،والتعليم ،والتأليـف، والقضاء ،والافتاء ،فرحمه الله رحمة واسعة ،وأجزل له المثوبة على ماقدم ،وأسكنه فسيح جناتـــــــــه .

****

---

(١) ذكر السيوطى فى البغية (١ / ٢٤٠) أنه توفى سنة (٦٧٨هـ) نقلا عـــن الذهبى ،مع أن الذهبى موافق لغيره فى العبر (٥ / ٣٥٩) ،بل ان السيوطى ـ نفسه ـ لم يشذ عن سائر من ترجموا له فى حسن المحاضرة (١ / ٥٤٣) . ومافعله السيوطى فى البغية ،فعل حاجى خليفة فى كشف الظنـــــون (٢ / ١٦١٥) الا أنه استدرك وجعل بين القوسين أنه توفى سنة (٦٨٨هـ) وهى الصواب، اذ هى الموافقة لما فى كتب التراجم ـ فراجع: فوات الوفيات (٤ / ٣٨) ـ والوافى (٥ / ١٢) ـ وشذرات الذهب (٥ / ٤٠٦) ـ والبداية (١٣ / ٣١٥) ـ ومرآة الجنان (٤ / ٢٠٨) ـ وطبقات السبكى (٥ / ٤٢) ـــ وطبقات الأسنوى (١ / ١٥٧) ـ وطبقات ابن قاضى شهبة (٢ / ٢٥٨) ـــ والنجوم الزاهرة (٧ / ٣٨٢) ـ والسلوك (١ / ٣ / ٧٥٠) .

(٢) هى : خطة بالفسطاط بمصر، سميت بهذا لنزول قبيلة القرافة فيها ،وهـــى وهى بطن من المعافر .
(راجع: معجم البلدان (٥ / ٣١٧) ـ والقاموس المحيط (٣ / ١٩٠) ـــ ونهاية الأرب (٢ / ٣٠٣) .)

" المطلب السادس "

مكانته العلمية ، ورأى العلماء فيه

****

لقد كان لأبى عبد الله شمس الدين الأصبهانى مكانته العلمية المعروفة ، فقد كان اماما ، نظارا ، بارعا فى علوم شتى ، خاصة فى علم أصول الفقه الذى انتهت اليه رئاسته (١) ، والكلام ، والمنطق ، والجدل ، حيث صنف كتابه "القواعد" فى هذه العلوم مجتمعه ، وكذلك فان المطلع على هذا المصنف يلمس تبحره فيهما ، ومدى تملكه لها ، والأخذ بزمامها .

واضافة الى ذلك ، فقد كانت له فى الفقه امامة مكنته من الفتيا والمناظرة ، كما كانت له اليد الباسطة فى النحو ، والأدب ، والشعر ، والنثر .

وناهيك عن مكانة رجل اشتغل الناس عليه ، وشد الطلاب من شتى الأصقاع الرحال اليه ، وتخرج به خلق كثير ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم (٢) .

ولقد كان من البدهى لرجل جاز تلك المكانة العلمية ، فوق ماله من الصفات السلوكية والخلقية ، أن يكون ذكره بين العلماء مرتفعا ، والثناء عليه عطرا ، وهذا هو شأن شمس الدين الأصبهانى .

ونحن نذكر هنا ــ تدليلا على ذلك ــ جملة من أقوال العلماء فيه :

قال عنه البرزالى (٣) فى معجمه : " فرد زمانه ، وعلامته ، وفيه اشتهر بعلم أصول الفقه شهرة عظيمة ، وحسن المناظرة ، حبير بالأدلة ، ذو جدل وعبارة حسنة . . . " (٤)

وذكره الشيخ تاج الدين الغزارى (٥) ، وقال : " لم يكن بالقاهرة فى زمانه مثله

---

(١) انظر : الوافى (٥ / ١٢) ــ وفوات الوفيات (٤ / ٣٨) ــ وطبقات النحاة واللغويين (٢٥٥) ــ وشرح العقيدة الأصبهانية (١٧٣) .

(٢) راجع : شذرات الذهب (٥/ ٤٠٦) ــ وبغية الوعاة (١ / ٢٤٠) ــ والفتح المبين (٢ / ٩٠) .

(٣) سبقت ترجمته ضمن تلاميذ شمس الدين الأصفهانى .

(٤) انظر : الدر المنتخب (٢ / ٣٥٢) .

(٥) هو : عبد الرحمن بن ابراهيم بن سباع بن ضياء البدرى ، تاج الدين أبو =

في علم الأصـــــول ."(١)

وقال عنه ابن الزّملكاني (٢) : " اشتهر بعلم أصول الفقه ، واشتغل الناس عليـــه ، ورحل اليه الطلبة ، وكانت له يد في علم أصول الفقه ، والخلاف ، والمنطـــــق ".(٣)

وقال عنه الامام الذهبي (٤) : " صاحب التصانيف . . . وله يد طولى في العربيـــة ،

(=) محمد الغزاري ، المصري الأصل ، الدمشقي الشافعي ، المعروف بـ " الفركاح ".
فقيه ، أصولي ، أديب ، ولد في ربيع الأول سنة (٦٢١هـ) وقيل (٦٢٤هـ) ، وسمع من خلق ، ودرس وناظر ، وصنف ، وتخرج به جماعة من القضاة والمدرسين والمفتيين . توفي رحمه الله ــ بدمشق في جمادى الآخرة سنة (٦٩٠هـ) .
من تصانيفه : شرح الورقات لامام الحرمين ، وشرح التنبيه للشيرازي ، وغيرها .
(انظر ترجمته في : طبقات السبكي (٥ / ٦٠ـ٦١) ــ وشذرات الذهـــب (٥ / ٤١٣ـ٤١٤) ــ والبداية (١٣ / ٣٢٥) ــ وطبقات الشافعية لابـــن قاضي شهبة (٢ / ٢٢٢ـ٢٢٦) ــ ومعجم المؤلفين (٥ / ١١٢ـ١١٣) .

(١) انظر : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢ / ٢٦٠) ــ وطبقات الخضيري على مافي شرح الأصفهانية (١٧٣) ــ والدر المنتخب (٢ / ٣٥١) ــــــ وطبقاة النحاة واللغويين (٢٥٥) .

(٢) هو : محمد بن علي بن عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني ، كمال الديـــن أبو المعالي ، الدمشقي ، الشافعي ، ولد في شوال سنة (٦٦٧هـ) . فقيـــه أصولي ، مناظر ، أديب ، نحوي ، درس وولي القضاء .
توفي ــ رحمه الله ــ وهو ذاهب الى مصر قبل وصوله مدينة بلبيس في ١٦ رمضان سنة (٧٢٧هـ) . من مؤلفاته : الكاشف في اعجاز القرآن ، والبرهان .
(انظر : ترجمته في : طبقات السبكي (٥ / ٢٥١ـ٢٥٩) ــ والدرر الكامنـــة (٤ / ١٩٢) ــ والبداية (١٤ / ١٣١) ــ ومرآة الجنان (٤ / ٢٧٧) ــــــ وشذرات الذهب (٦ / ٧٨) ــ وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢ / ٣٨٣ـ٣٨٧) .)

(٣) انظر : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢ / ٢٦٠) ــ وطبقات الخضيري على مافي شرح العقيدة الأصبهانية (١٧٣) ــ والدر المنتخب (٢ / ٣٥٢) .

(٤) هو : محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله ، التركماني الأصل ، الفارقي ، ثم الدمشقي ، شمس الدين أبو عبد الله الذهبي .
كان اماما حافظا محدثا مؤرخا ، ولد بدمشق في ربيع الأول سنة (٦٧٣هـ) ، وتوفي بها في ٣ ذي القعدة سنة (٧٤٨هـ) .
من تصانيفه : تاريخ الاسلام ، وميزان الاعتدال في نقد الرجال ، وطبقات =

والشعر ، درس بالشافعي ، ومشهد الحسين ، وتخرج به المصريون ".(١)

وقال عنه السبكي : " كان اماما في المنطق ، والكلام ، والأصول ، والجدل ، فارسا لا يشق(٢) غباره ، متدينا ، لبيبا(٣) ورعا ، نزها ، ذا نعمة عالية ، كثير العبادة والمراقبة ، حسن العقيدة(٤)... وكان مهيبا ، قائما في الحق على أرباب الدولة يخافونه أتم خوف ... وكان وقورا في درسه ... وكان من دينه أن الطالب اذا أراد أن يقرأ عليه الفلسفة ينهاه ، ويقول : لا ، حتى تمتزج بالشرعيات امتزاجا حقيقيا جيدا ، فلله دره ".(٥)

وقال عنه الأسنوي(٦): " كان اماما بارعا في الأصلين ، والجدل ، والمنطق ... وكان عارفا بالنحو والشعر ، مشاركا فيما عداها ، صالحا ، خيرا ، لطيفا ".(٧)

(=) الحفاظ .

(راجع ترجمته في : طبقات السبكي (٥/٢١٦-٢٢٦) - والوافي (٢/١٦٣-١٦٨) - وغاية النهاية (٢/٧١) - والرد الوافر (٤٥) - ومعجم المؤلفين (٨/٢٨٩) - والبدر الطالع (٢/١١٠-١١٢)) .

(١) انظر : العبر (٥/٣٥٩) .

(٢) في غير المحققة " يسبق "، وما أثبتناه لفظ المحققة . (٨/١٠٠) .

(٣) في غير المحققة " لينا ". وما أثبتناه لفظ المحققة . (٨/١٠٠) .

(٥) انظر طبقات : (٥/٤١-٤٢) .

(٦) هو : أبو محمد جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر ابن علي ابن ابراهيم الأسنوي ، الشافعي .

ولد بأسنا من صعيد مصر في ذي الحجة سنة (٧٠٤ هـ) ، وقدم القاهرة ، وانتهت اليه رئاسة الشافعية .

كان مؤرخا ، مفسرا ، فقيها ، أصوليا ، عالما بالعربية والعروض .

توفي - رحمه الله - بمصر في ١٨ جمادى الأولى سنة (٧٧٢هـ) .

من تصانيفه : التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ، ونهاية السول في شرح منهاج الأصول ، وطبقات الشافعية ، وأحكام الخنثى .

(انظر ترجمته في : الدرر الكامنه (٢/٣٥٤-٣٥٦) - وحسن المحاضرة (١/٢٤٢-٢٤٦) - وشذرات الذهب (٦/٢٢٤) - والبدر الطالع (١/٣٥٢) - والضوء اللامع (٤/١٧١) - وكشف الظنون (١/١٨) - ومعجم المؤلفين (٥/٢٠٣) .

(٧) انظر : طبقاته (١/١٥٦) .

ولم تخرج عبارات العلماء فى وصفه والثناء عليه عما أسلفنا ، غير أن هناك من العلماء من وصفه بأنه كان قليل البضاعة فى الفقه ، والسنة ، والآثار (١) ، وحكى أن الشيخ تاج الدين الفزارى قال عنه : " صنف كتابا سماه القواعد ، فيه مقدمة فى أصول الفقه ، ومقدمة فى أصول الدين ، ومقدمة فى المنطق ، ومقدمة فى الجدل ، وأرد أن يجعل فيها شيئا من الفروع فلم يطق ، لأنه لم يكن متبحرا فى المذهب ، سمعت أنه علق من كتاب الطهارة الى آخر كتاب الحيض ووقف (٢) ".

وقال عنه السبكى : " .. وسمعت الشيخ الوالد (٣) يحكى أنه قال فى الاستدراك مرة : وائل بن حجر (بفتح الحاء والجيم) ، فقلت له : حجر (بضم الحاء واسكان الجيم) ، فقال : حجر حجر ، صحابى والسلام (٤) ".

---

(١) انظر : شرح العقيدة الأصفهانية (١٧٣) ــ وطبقات ابن قاضى شهبة (٢ / ٢٦٠ ــ ٢٦١) ــ والوافى (٥ / ١٢) ــ وفوات الوفيات (٤ / ٣٨) ــ والبغية (١ / ٢٤٠) نقلا عن الذهبى .

(٢) طبقات ابن قاضى شهبة (٢ / ٢٦١) ــ وشرح العقيدة الأصبهانية (١٧٣) ــ والدرر المنتخب (٢ / ٣٥١) .

(٣) هو : على بن عبد الكافى بن على بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام ، الأنصارى ، الخزرجى ، السبكى ، الشافعى ، تقى الدين أبو الحسن عالم مشارك فى الفقه والتفسير والأصلين والمنطق والقراءات والحديث والأدب والخلاف واللغة والنحو والحكمة .
ولد بسبك العبيد من أعمال المنوفية بمصر فى صفر سنة (٦٨٣ هـ) ، وتفقه على والده ، ودخل القاهرة ، وولى قضاء الشام .
توفى ــ رحمه الله ــ فى جمادى الآخرة سنة (٧٥٦ هـ) بالقاهرة ، ودفن بمقابر الصوفية . من تصانيفه : الابتهاج فى شرح المنهاج للنووى ، والمواهب الصمدية فى المواريث الصفدية ، والفتاوى .
(راجع ترجمته فى : طبقات ابن السبكى (٦ / ١٤٦ ــ ٢٢٧) ــ والدرر الكامنة (٣ / ٦٣ ــ ٧١) ــ والنجوم الزاهرة (١٠ / ٣١٨ ــ ٣١٩) ــ وشذرات الذهب (٦ / ١٨٠ ــ ١٨١) ــ ومعجم المؤلفين (٧ / ١٢٧)) .

(٤) انظر : طبقاته (٥ / ٤٢) .

قلت : وان كان من طبيعة البشر ، ألا يخلو من جوانب النقص ، مهما كان شخصه ، حاشا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، الا أننى أستبعد هذا الوصف عن رجل مثل الأصبهانى بلغ تلك المكانة ، وقد وصفه غير واحد بأنه كان فقيها ، والا كيف يناظر الفقهاء من ليس بفقيه ؟! ، وكيف يتولى القضاء من هو قليل البضاعة فيه ؟!! ، وكيف يفتى من لا يعرف الفقه والسنة ؟! ، بل وكيف يدرس الحديث رجل هذا شأنه ، فى وقت كان الطلاب فيه فى غنى عن ضياع أوقاتهم بالجلوس الى رجل غير متقن له ؟!! .

وأرى ــ كذلك ــ أن مقالة الشيخ الفزارى مبالغ فيها الى حد كبير ، فاننا نرى فى تلك الأعصار من يؤلف فى الفقه المؤلفات الجيدة ، وهو دون الأصبهانى لم يبلغ ــ فى العالم ــ مده ولا نصيفه ، فكيف به يعجز عن تأليف شئ فى الفقه ؟!! .

ولعل الذين وصفوه بقلة البضاعة فى هذه ، نظروا الى تبحره فى غيرها ، فعنوا بذلك أن بضاعته فى تلك العلوم قليلة بالنسبة الى ماعنده من العلوم العقلية ، وهذا شأن كل عالم . والله أعلم .

****

" المبحــــــث الثــــــانـــى "

" دراســـــة الامام فخر الدين الــــــرازى "

ويشتمـــل علـــى ستـــة مطـــالـــب :

الأول : اسمه ونسبه ، ومولده ، ونشأتــــه .

الثانـــى : طلبه للعلم ، وشيوخـــــه .

الثالـث : رحلاته بعد الطلـــــب .

الـرابع : تـــــلاميـــــذه .

الخامـس : مؤلفاتــــه الأصـوليـــة .

السادس : وفاتـه ، وثنـاء العلماء عليـه .

" المطلـــــــب الأول "

اسمه ونسبه ، ولقبه ، وكنيته ، ومولده ، ونشأته .

****

* اسمه ونسبه ، ولقبه ، وكنيته :

****

هو : محمد [(١)] بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي ، القرشي ، التيمي [(٢)] ، البكري [(٣)] نسبا ، الطبرستاني أصلا [(٤)] ، الرازي مولدا [(٥)] ، الشافعي مذهبا ،

---

(١) راجع ترجمته ؛ في : طبقات الشافعية للسبكي (٥/٣٣-٤٠) - وطبقات الأسنوي (٢/٢٦٠-٢٦١) - ووفيات الأعيان (٤/٢٤٨-٢٥٢) - والوافي بالوفيات (٤/٢٤٨) - وشذرات الذهب (٥/٢١-٢٢) - والذيل على الروضتين (٦٨) - ومرآة الجنان (٤/٧-١١) - وميزان الاعتدال (٣/٣٤٠) - ولسان الميزان (٤/٤٢٦-٤٢٩) - وتاريخ ابن الوردي (٢/١٢٧) - والنجوم الزاهرة (٦/١٩٧-١٩٨) - والفوائد البهية (١٩١-١٩٤) - والبداية والنهاية (١٣/٥٥-٥٦) - وعيون الأنباء (٣/٣٤-٤٥) - وطبقات المفسرين للداودي (٢/٢١٣-٢١٧) - والمختصر من أخبار البشر (٣/١١٢) - وطبقات المفسرين للسيوطي (١٠٠) - وطبقات ابن هداية (٢١٦) - والجامع المختصر (٩/٣٠٦) - وتاريخ الحكماء (٢٩٢) - وطبقات ابن قاضي شهبة (٢/٨١) - والفتح المبين (٢/٤٧-٤٩) - وانظر ترجمته بالقسم الدراسي للمحصول (٩ ومابعدها) للدكتور طـه جابـــر .

(٢) نسبة الى " تيم قريش " قبيلة أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، وهي بطن من بطون قريش .
(انظر : نهاية الأدب (٢/٣٥٦) - واللباب في تهذيب الأنساب (١/٢٣٣)) .

(٣) نسبة الى أبي بكر الصديق رضي الله عنه . (انظر : طبقات المفسرين للسيوطي (١٠٠)) .

(٤) نسبة الى طبرستان (بفتح أوله وثانيه ، وراء مكسورة) وهو اسم لبلاد واسعة ، ومدن كثيرة ، وتسمى - أيضا - بـ " مازندران " .
(انظر : مراصد الاطلاع (٢/٨٧٨) - ومعجم البلدان (٤/١٣) - ومعجم مااستعجم (٣/٨٨٧)) .

(٥) نسبة الى " الري " على غير قياس ، وهي مدينة مشهورة من بلاد الديلم ، تقع في الجنوب الغربي من طهران (عاصمة ايران الحالية) ، وهي الآن ضاحية من ضواحيها . (انظر : معجم البلدان (٣/١١٦) - ومراصد الاطلاع (٢/٦٥١) - واللباب (٢/٦) - ومعجم مااستعجم (٢/٦٩٠) - والقسم =

الأشعرى عقيدة ، الملقب بـ" فخر الدين [1] " ، والمكنى بـ" أبى عبد الله [2] ".

وكان يعرف بـ" ابن الخطيب " ، أو " ابن خطيب الرى " ، لأن والده ضياء الدين عمر [3] كان خطيب مسجد " الرى ".

* مولده ، ونشأته :
****

ولد الامام فخر الدين الرازى فى شهر رمضان سنة أربع وأربعين وخمسمائة (٥٤٤هـ [4]) ، وكان مولده بمدينة " الرى ".

ونشأ ـ رحمه الله تعالى ـ فى حجر والده ، الذى كان له بمثابة الوالد والأستاذ ، حيث أحسن تربيته ، ولقنه كثيرا من العلوم ، فاكتفى به عن غيره ، الى أن توفاه الله تعالى سنة (٥٥٩هـ) ، فاشتغل على غيره [5] .

****

(ـ) الدراسى للمحصول (١٦) .

(١) بهذا اللقب قد اشتهر ، ويلقب كذلك بـ" الامام " و" شيخ الاسلام " . (انظر : طبقات السبكى (٣٥،٣٣/٥) ـ والوفيات (٢٥٠/٤) ـ والوافى (٢٤٩/٤) .

(٢) كناه ابن الأثير فى الكامل (٣٠٢/٩) بـ" أبى الفضل " ، وكناه ابن كثير فى البداية (٥٥/١٣) بـ" أبى المعالى " اضافة الى كنيته المشهور بها " أبا عبد الله " وانظر : الذيل (٦٨) ـ والنجوم الزاهرة (١٩٧/٦) .

(٣) هو : أبو القاسم ضياء الدين عمر بن الحسين بن الحسن الرازى ، الشافعى خطيب الرى ، كان مقدما فى علم الكلام ، فقيها ، أصوليا ، صوفيا ، أديبا ، محدثا ، خطيبا ، فصيح اللسان ، قوى الجنان .
من تصانيفه : غاية المرام فى علم الكلام ، كانت وفاته سنة (٥٥٩هـ) .
(انظر ترجمته فى : طبقات السبكى (٤ / ٧٨٥ـ٧٨٦) ـ عيون الأنباء (٣٧/٣) ـ وهدية العارفين (٧٨٤/١) ـ ومعجم المؤلفين (٢٨٢/٧) .

(٤) وقيل سنة (٥٤٣هـ) . (انظر : الكامل (٣٠٢/٩) ـ ولسان الميزان (٤٢٧/٤) ـ وتاريخ ابن الوردى (١٢٧/٢) ـ ومرآة الجنان (١١/٤) ـ وطبقات ابن السبكى (٣٥/٥) ـ ووفيات الأعيان (٢٥٢/٤) .)

(٥) انظر : وفيات الأعيان (٢٥٠/٤) ـ وتاريخ ابن الوردى (١٢٧/٢) ـ وطبقات الأسنوى (٢٦٠/٢) .

" المطلب الثاني "

طلبه للعلم، وشيوخه

****

أسلفنا أن الامام أبا عبد الله تتلمذ فى حياته الأولى على والده العلامة، فاكتفى به عن غيره الى أن توفاه الله .

واضافة الى هذا ، فقد كان — رحمه الله — يتمتع بذكاء عجيب، دفعه الى حفظ كثير من كتب الأقدمين والمتأخرين كالشامل، والمستصفى، والمعتمد، وغيرها ، ولذلك قال : " ماأذن لى فى تدريس علم الكلام حتى حفظت اثنتى عشر ألف ورقة ." (١)

فلا عجب بعد ذلك أن يستغنى بهذا عن الشيوخ ، أو لا يشعر بالحاجة الى الرحلة بحثا عن أساتذة آخرين ، الا بعد وفاة والده سنة (٥٥٩هـ) ، حيث أخذ عنه الأسس التى شاد عليها صرح علومه فيما بعد . (٢)

غير أنه لم يلبث — بعد وفاة والده — أن شعر بحاجته الملحة للطلب ، فرحل الى سمنان (٣) حيث تفقه على " الكمال السمنانى " (٤)، وهو : كمال الدين أحمد بن زيد ، وكنيته : " أبو نصر " ، المتوفى بنيسابور (٥)

---

(١) اليواقيت والجواهر للشعرانى (١٧) .

(٢) انظر القسم الدراسى للمحصول (١٠٣) .

(٣) سمنان (بكسر السين، وسكون الميم) : بلدة على مقربة من " الرى".
(انظر : معجم البلدان (٣ / ٢٥٢) — ومراصد الاطلاع (٢ / ٧٣٧) — واللباب (١ / ٥٦٥) .)

(٤) انظر : طبقات ابن قاضى شهبة (٢ / ٨٢) — وطبقات الأسنوى (٢ / ٢٦٠) — وفى طبقات ابن السبكى (٥ / ٣٥) : " السمانى "، وابن هداية (٢١٧) : " السمعانى ".

(٥) (بفتح أوله) ، والعجم يسمونها " نشاوور "، وهى : مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة ، خرج منها جماعة من العلماء ، وبينها وبين مرو الشاهجان ثلاثون فرسخا ، فتحها المسلمون فى أيام عثمان بن عفان على يد عبد الله بن عامر ، وبنى بها جامعا .
(انظر : معجم البلدان (٥ / ٣٣١—٣٣٣) — ومراصد الاطلاع (٣ / ١٤١١ — ١٤١٢) .)

سنـــــة (٥٧٥هـ)[١] .

ثم عاد الامام الرازى الى " الرى " ثانية ، فاشتغل على " المجد الجيلى "[٢]، حيث قرأ عليه الحكمة والكلام ، ولما انتقل الشيخ الى " مراغة "[٣] للتدريس بهـا ، صحبه الرازى ، ولازمه هناك .

هؤلاء الثلاثة ـ : والده الامام ضياء الدين ، والكمال السمنانى ، والمجد الجيلى ـ هم الأستاذة الذين اتفقت المصادر على تتلمذ الامام الرازى عليهم ، وهنـــاك غيرهم ممن انفردت بهم بعض المصادر ، وذكرهم من درس الامام دراسة متخصصـة[٤].

---

(١) انظر : ترجمته فى : طبقات الأسنوى (٢/٥٧) ـ ومعجم المؤلفين (١ / ٢٢٧) وفيها " السمانى ".

(٢) لم أعثر له على ترجمة ، غير أن كتب التراجم ذكرته ضمن شيوخ الامام الرازى ، وأنه تتلمذ عليه بالرى .

(انظر : طبقات السبكى (٥/ ٣٥) ـ ووفيات الأعيان (٤/ ٢٥٢) ـ والوفى (٤/ ٢٤٥) ـ وطبقات ابن هداية (٢١٧) .)

لكن الدكتور طه جابر العلوانى رجح أن يكون هو : مجد الدين يحى بـن الربيع الواسطى ، المولود بواسط سنة (٥٢٨هـ) ، والمتوفى فى ذى القعدة سنة (٦٠٦هـ) . (راجع القسم الدراسى للمحصول (١٠٤ـ١٠٧) .

(٣) من أشهر بلاد أذربيجان . (انظر : معجم البلدان (٥/ ٩٣) ـ ومراصد الاطلاع (٣/ ١٢٥٠) .

(٤) انظر القسم الدراسى للمحصول (١٠٧ـ١٠٨) .

****

" المطلب الثالث "

رحلاته بعد الطلب

****

لم يستقر الامام الرازى ـ رحمه الله ـ فى " الرى " كثيرا بعد فراغه من طلب العلم ، بل لازم الترحال الذى كان له أعظم الأثر فى ذيوع صيته ومعرفة فضله ومكانته ، بما كان له فيها من مناظرات ووعظ وتدريس .[1]

وقد بدأ رحلاته تلك بالسفر الى " خوارزم "[2] ، فلم يطل مقامه فيها نظرا لفتحه باب المجادلة والمناظرة مع المعتزلة الذين كانت لهم فيها شوكة ، حيث وشوا به الى الحكام ، فأخرجوه منها ، فعاد الى " الرى " ، فمكث فيها مدة فى شظف من العيش فلم يطق ، فقصد بنى مازه فى " بخارى "[3] فى حدود سنة (٥٨٠هـ) ، وفى الطريق اليها مر على " سرخس "[4] ، وكان فيها طبيب يدعى " عبد الرحمن ابن عبد الكريم السرخسى " نزل عليه الامام ضيفا فأكرمه ، فأراد الامام أن يجزيه ، فشرح له " القانون " لابن سينا ، ثم واصل رحلته الى " بخارى " فلم يجد عندهم

---

(١) انظر : القسم الدراسى للمحصول (٦٤) .

(٢) (أوله بين الضمة والفتح ، والألف مسترقة مختلة ، ليست بألف صحيحة) ، وهو : اسم لناحية كبيرة عظيمة ، قصبتها الجرجانية ، وأهلها يسمونها " كركانج " ، وهى على جيحون .
(انظر : معجم البلدان (٢/٣٩٥–٣٩٨) ـ ومراصد الاطلاع (١/٤٨٧) .

(٣) من أعظم مدن ماوراء النهر ، وهى مدينة قديمة ، بينها وبين جيحون يومان .
(انظر : معجم البلدان (١/٣٥٣) ـ ومراصد الاطلاع (١/١٦٩) .

(٤) (بفتح السين وسكون الراء ، وفتح المعجمة ، ويقال : " سرخس " بالتحريك) مدينة قديمة من نواحى خراسان تقع بين نيسابور ومرو فى وسط الطريق .
(انظر : معجم البلدان (٣/٢٠٨) ـ ومراصد الاطلاع (٢/٧٠٥) .

بغيته ، فخرج منها الى " سمرقند " ، ثم الى " خجند [١] " ، ومنها الى " بناكت [٢] " ، ثم الى " غزنة [٣] " ، وبلاد الهند .

ذكر الامام تلك الرحلات فى كتاب المناظرات، ثم قال : " واتفقت لى فى كل واحدة من هذه البلاد مناظرات ومجادلات مع من كان فيها من الأفاضل والأعيان " [٤] .

وقد زار ــ رحمه الله ــ مدينة " طوس [٥] " ، وأنزل فى صومعة الامام الغزالى ، واجتمع الناس عنده للمناظرة .

وبعد ذلك اتصل بملك الغوريين " شهاب الدين " ، حيث اشتغل لديه مؤلفا ، مقابل مبلغ من المال ، وعندما سار اليه الامام يستوفيه بالغ فى اكرامه [٦] .

---

(١) (بضم أوله ، وفتح ثانيه ، ونون ثم دال مهملة) ، وهى : بلدة مشهورة بما وراء النهر ، على شاطئ سيحون ، بينها وبين سمرقند عشرة أيام مشرقا . (انظر : معجم البلدان (٢/ ٣٤٧) ــ ومراصد الاطلاع (١/ ٤٥٣) . وفيهما " خجندة " .

(٢) (بفتح الموحدة ، وكسر الكاف وآخرها تاء) ، وهى : مدينة بما وراء النهر ، خرج منها طائفة من أهل العلم ، منهم : أبو على عبد الله بن عبد الرحمن البناكتى السمرقندى .

(انظر : معجم البلدان (١/ ٤٩٦) ــ ومراصد الاطلاع (١/ ٢٢٣) .

(٣) (بفتح أوله ، وسكون ثانيه ، ثم نون) ، هكذا يقولونه ، والصحيح عند العلماء " غزنين " ، ويعربونها فيقولون " جزنة " ، ويقال لمجموع بلادها " زابلستان " ، وغزنة قصبتها ، وهى مدينة عظيمة ، وولاية واسعة فى طرف خراسان ، وهى الحد بين خراسان والهند .

(انظر : معجم البلدان (٤/ ٢٠١) ــ ومراصد الاطلاع (٢/ ٩٩٣) .

(٤) انظر : المناظرات (٧) .

(٥) (بضم الطاء) ، وهى : مدينة بينها وبين نيسابور عشرة فراسخ .

(انظر : معجم البلدان (٤/ ٤٩) ــ ومراصد الاطلاع (٢/ ٨٩٧) .

(٦) راجع : وفيات الأعيان (٤/ ٢٥٠) ــ ومرآة الجنان (٤/ ٩) .

ثم ترك الرازى بلاد الغور ،واتجه الى " خراسان "[(١)]، حيث اتصل بالسلطـــــان علاء الدين تكشى المعروف ب" خوارزم شاه "، فكلفه بتربية ولده وولى عهده " محمـــد "، الذى أكرم الامام بعد توليه الحكم وقرّبه اليه وأعلى منزلته .

وبعد أن طوف الامام الرازى بهذه المدن ،ذهب الى هراة[(٢)] ،وسكن دار السلطنة التى أهداها اليه " خوارزم شاه "، فطاب له المقام بها ، فاستقر هناك حتـــــى وافته منيته[(٣)] .

****

(١) بلاد واسعة ، أول حدودها مما يلى العراق " أزاذوار " قصبة جويـــــن وبيهق ، وآخر حدودها مما يلى الهند " طخارستان ، وغزنه ، وسجستان ، وكرمان "، وليس ذلك منها ، ومن أمهات بلادها : " نيسابور ، وهراة ، ومرو ".

(انظر : معجم البلدان (٢ / ٣٥٠) ــ ومراصد الاطلاع (١/ ٤٥٥) .

(٢) (بالفتح) مدينة عظيمة مشهورة ، من أمهات مدن خراسان .

(راجع : معجم البلدان (٥/ ٣٩٦) ــ ومراصد الاطلاع (١٤٥٥) .

(٣) انظر : عيون الأنباء (٣ / ٤٠) ــ ووفيات الأعيان (٤ / ٢٥٢) ــ ومرآة الجنان (٤ / ٩) .

" المطلـــــب الـــرابـــــع "

تــــــلا ميــــــــــذ ه

****

لقد كان الفخر الرازى مطمحا لطلاب العلم ، الذين كانوا يقصدونه من مختلـف أرجاء المعمورة ، ليتعلموا عنده العلوم المختلفة ، فيجد كل منهم عنده مايروى غلتـه . وتحدثنا كتب التراجم والتاريخ بأن مالا يقل عن ثلاثمائة تلميذ كانوا ملازمين له فـى حله وترحالــــه [(١)] .

ولست بصدد تقصى هؤلاء التلاميذ والتحدث عنهم ، فقد سبقنا الى ذلـــــك [(٢)] ، ولكنى سأقتصر على ذكر بعض البارزين منهم ، مع الترجمة الموجزة لمن عثرنا لـــــه على ترجمة ، بقدر مايتسع له المقام .

وقد اخترنا من هؤلاء تسعة ــ وهـــم :

١ــ القطـــب المصـــــرى .
****

* وهو : ابراهيم بن على بن محمد السلمى ، المغربى ، قطب الدين ، أبو اسحق ، المعروف بالقطب المصرى .

أصله من المغرب ، ثم انتقل الى مصر ، ثم الى خراسان ، وهناك لازم الامام فخـــــر الدين الرازى حتى أصبح من كبار تلامذته ومن أشدهم اعجابا به . من مصنفاتـــــه : شرح كليات القانون لابن سينا .

استشهد على يد التتار بنيسابور سنة (٦١٨هـ) [(٣)] .

٢ــ زيـــن الدين الكشـــــى .
****

* ذكرت المصادر التى اطلعت عليها أنه من كبار تلامذة الفخر الرازى [(٤)] ، الا أنــى

---

(١) انظر : مرآة الجنان (٤ / ٨) ــ وشذرات الذهب (٥ / ١٢) .
(٢) انظر : القسم الدراسى للمحصول (١١٠ ومابعدها) .
(٣) انظر ترجمته فى : طبقات السبكى (٥ / ٤٨) ــ وحسن المحاضرة (١ / ٥٤٠) ــ ومعجم الأطباء (٥٨) ــ ومعجم المصنفين (٣ / ٢٦٠) ــ وعيون الأنباء (٣ / ٤٥ ــ ٤٦) .
(٤) انظر : عيون الأنباء (٣ / ٣٤ ــ ٣٥) ــ والقسم الدراسى للمحصول (١١١) .

لم أعثر له على ترجمة أطمئن اليها ، فلعله الشيخ زين الدين عبد الرحمن بن محمد الكشى ، صاحب حدائق الحقائق فى المنطق والطبيعى والالهى .(١)

٣ـ شهاب الدين النيسابـــورى .
****

* ورد ذكره فى بعض المصادر عندما ترجموا للامام الرازى ـ ضمن تلاميـــذه(٢)، غير أنى لم أعثر له على ترجمة(٣)

٤ـ تاج الدين الأرمـــوى .
****

* وهو من أكبر تلاميذ الامام الرازى ، وقد سبقت ترجمته ضمن شيوخ أبى عبــد الله شمس الدين الأصبهانى .

٥ـ قاضى القضاة شمس الدين الخويى .(٤)
****

* وهو : أحمد بن الخليل بن سعادة بن جعفر ، أبو العباس شمس الديـــن الخويى ، الشافعى ، عالم فى الحكمة ، والطب ، والنحو ، والأصول ، والكلام ، والفقه . ولد بخوى سنة (٥٨٣هـ) ، وقرأ العلوم العقلية على الامام فخر الدين الرازى ، وولى قضاء الشام ، وتوفى بها سنة (٦٣٧هـ) .(٥)

---

(١) راجع كشف الظنون (١/ ٦٣٣) ـ والقسم الدراسى للمحصول (١١١) .
(٢) انظر : عيون الأنباء (٣/ ٣٥) .
(٣) وانظر ـ كذلك ـ القسم الدراسى للمحصول (١١١) .
(٤) نسبة الى " خوى " (بالضم ثم الفتح وتشديد الياء) تصغير " خوّ " ، موضــع به يوم للعرب ، وخوى : بلدة مشهورة من أذربيجان ، حصين كثير الخيـــرات .
(انظر : معجم البلدان (٢/ ٤٠٩-٤٠) ، ومراصد الاطلاع (١/ ٤٩٣) .
(٥) انظر ترجمته فى : عيون الأنباء (٣/ ٢٨٠) ـ والشذرات (٥/ ١٨٣) ـــــ والقلائد الجوهرية (٢/ ٤٤٠) ـ والعبر (٥/ ١٥٤) ـ وطبقات السبكـــى (٥/ ٨) ـ وقضاة دمشق (٦٥-٦٦) .

٦ـ أفضل الدين الخونجي .
****

* هو : القاضي أفضل الدين[1] أبو عبد الله محمد بن ناماور بن عبد الملك الخونجي[2] ، حكيم ، منطقي ، طبيب ، مشارك في العلوم الشرعية .

ولد في جمادى الأولى سنة (٥٩٠هـ) ، وولي القضاء بمصر وأعمالها ، وأفتى .

من آثاره : الموجز ، والأسرار في المنطق .

توفي بالقاهرة في الخامس من رمضان سنة (٦٤٦هـ) ، ودفن بسفح المقطم[3] .

٧ـ شمس الدين الخسروشاهي .
****

* هو : عبد الحميد بن عيسى بن عمويه بن يونس بن خليل ، شمس الدين الخسروشاهي[4] ، التبريزي[5] ، الشافعي ، حكيم ، وفقيه ، أصولي ، متكلم ، محدث ،

ولد بخسوشاه سنة (٥٨٠هـ) ، وقرأ على الامام فخر الدين الرازي ، وأكثر الأخذ عنه[6] ، وبعد وفاة الامام رحل الى دمشق ، ثم توجه الى الكرك ، فقرأ عليه صاحبها الملك الناصر داود ، ثم عاد الى دمشق وأقام بها الى أن توفي في الخامس والعشرين من شوال سنة (٦٥٢هـ) .

---

(١) في معجم المؤلفين : " فضل " .

(٢) في طبقات ابن السبكي " الخولجي " .

(٣) انظر : ترجمته في : طبقات ابن السبكي (٥/٤٣) ـ والوافي (٥/١٠٨) ـ والشذرات (٥/٢٣٦ـ٢٣٧) ـ وحسن المحاضرة (١/٥٤١) ـ والذيل على الروضتين (١٨٢) ـ ومعجم المؤلفين (١٢/٧٣) ـ وقد ذكره ابن العبري في تاريخه (٢٥٤) كواحد من أبرز تلامذة الفخر الرازي .

(٤) (بضم الخاء) نسبة الى قرية بينها وبين فرو فرسخان .
(انظر : معجم البلدان (٢/٣٧١) ـ ومراصد الاطلاع (١/٤٦٧)) .

(٥) نسبة الى تبريز (بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وكسر الراء ، وياء ساكنة ، وزاي) وهي من أشهر مدن أذربيجان .

(انظر : معجم البلدان (٢/١٣) ـ ومراصد الاطلاع (١/٢٥٢)) .

(٦) انظر : طبقات السبكي (٥/٦٠) ـ وتاريخ مختصر الدول (٢٥٤) .

من آثاره : مختصر كتاب المهذب للشيرازى ، ومختصر كتاب الشفاء لابن سينـــــا ، وتتمة كتاب الآيات البينات لفخر الدين الرازى .(١)

٨ـ ابن عنين الشاعر .
****

* هو : محمد بن نصر الدين بن نصر بن الحسين بن على بن محمد بن غالـب الأنصارى ، شرف الدين أبو المحاسن ، المعروف بابن عنين الشاعر ، كوفى الأصـل ، دمشقى المولد ، ولد بها فى شعبان سنة (٥٤٩هـ) .

كان أديبا ، شاعرا ، لغويا ، فقيها ، مؤرخا ، من آثاره : ديوان شعر ، وقصيدة ، مقراض الأعراض ، ومختصر الجمهرة لابن دريد .

كانت وفته سنة (٦٣٠هـ) على الأشهر .(٢)

٩ـ أثير الدين الأبهرى .
****

* ذكره كواحد من تلامذة الفخر ابن العبرى(٣) فى تاريـخ مختصـر الـدول(٤) ،

---

(١) راجع ترجمته فى : طبقات السبكى (٥ / ٦٠)ـ وعيون الأنباء (٣ / ٢٨٣)ـــ والعبر (٥ / ٢١١)ـ والبداية (١٣ / ١٨٥)ـ والشذرات (٥ / ٢٥٥)ـــ وكشف الظنون (١ / ١٠٥٥)ـ ومعجم المؤلفين (١ / ٥٠٦) .

(٢) راجع ترجمته فى : البداية (١٣ / ١٣٧ـ١٣٨)ـ والشذرات (٥ / ١٤٠)ـ ووفيات الأعيان (٥ / ١٤ـ١٩)ـ وكشف الظنون (١ / ٦٠٦)ـ وايضـــاح المكنون (٢ / ٥٤٥)ـ ومقدمة ديوانه (٣ومابعدها)ـ وانظر : ديوانــــه (٩٤ ومابعدها) ففيه التصريح بتلمذته على الفخر الرازى بخوارزم .

(٣) هو : غوريغوريوس بن هارون الملطى ، السريانى ، المعروف بابن العبرى ، جمال الدين أبو الفرج ، طبيب ، مؤرخ ، حكيم ، لاهوتى .

ولد فى ملطية من أعمال ديار بكر سنة (٦٢٣هـ) ، وتوفى فى مراغة سنــــة (٦٨٥هـ) .

من آثاره : مختصر تاريخ الدول ، وتفسير ايساغوجى فى المنطق ، وشرح قانون الطب لابن سينا .

(راجع ترجمته فى : الأعلام (٥ / ٣٠٨)ـ وكشف الظنون (١ / ١٦٢٦)ــــ ومعجم المؤلفين (٨ / ٣٩ـ٤٠)ـ وايضاح المكنون (١ / ١٥٣) .)

(٤) انظر : (٤ / ٢٥٤) .

والخوانساري[1] في روضات الجنات[2] ، وقد سبقت ترجمته ضمن شيوخ شمس الدين الأصفهانـــــي .

****

---

(١) هو : محمد باقر بن زين العابدين بن جعفر الموسوي ، الخوانساري ، الأصفهاني
مؤرخ ، فقيه ، أصولي ، متكلم ، ناظم .
ولد بخوانسار في ٢٢ صفر سنة (١٢٢٦هـ) ، ونشأ بأصفهان ، وتوفي بهـــــا في ٨ جمادى الأولى سنة (١٣١٣هـ) .
من آثاره : روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ، وأرجوزه في أصول الدين ، وشرح اللمعة .
(انظر ترجمته في : إيضاح المكنون (١/ ٣٣) ــ وهدية العارفين (٢/ ٣٧٩) ومعجم المؤلفين (٩/ ٨٧) .

(٢) انظر : (٢٠٢) .

" المطلـــــــــب الخـــــامـــــس "

مـــؤلفـــاتـــه الأصوليـــــــــة

لقد كان الامام فخر الدين الرازى واحدا من أولئك الذين ساهموا فى اثـراء المكتبة الاسلامية ،بما جاء به فكره وقلمه من مؤلفات نافعة فى شتى العلوم وأنـواع الفنون ،حيث ألف ـ رحمه الله ـ فى التفسير ،والأصول ،والفقه ،والكلام ،والحكمة، والفلسفة ،والعلوم ،والآداب ،والطب ،والتاريخ ،والهندسة ،والفراسة ،والفلـك والمنطق ،والجدل ،والسحر (١) ،والطلاسم (٢) .

أما عن تعداد تلك المؤلفات ـ فقد كان المؤرخون منها بين مقل ومكثر ،فمنهـــم من ذهب الى أنها مائتا مؤلف أو تزيد (٣) .

ولست بصدد الكلام ـ فى هذا المطلب ـ عن جميع مؤلفات الفخر ،فهذا فضـــلا عن كونه غير داخل فى نطاق تلك الدراسة ،فانه يحتاج الى دراسة مستقلة ،وقـــد قام بها العديد ممن كفانا مئونتها (٤) ،الا أنها فى حاجة الى المزيـــــــد (٥) .

---

(١) هو : علم يستفاد منه حصول ملكة نفسانية يقتدر بها على أفعال غريبة بأسباب خفية ،ولا خلاف فى تحريم العمل بـه .
(انظر : هامش كشف الظنون (٢/ ٩٨٠) .)

(٢) قال فى كشف الظنون : " هو علم باحث عن كيفية تركيب القوى السماوية الفعالة مع القوى الأرضية المنفعلة فى الأزمنة المناسبة للفعل والتأثير المقصود ،مع بخورات مقوية جالبة لروحانية الطلسم ،ليظهر من تلك الأمور فى عالم الكـون والفساد أفعال غريبة ،وهو قريب المأخذ بالنسبة الى السحر ". انظر : (٢/ ١١١٤ ـ ١١١٥) .

(٣) انظر : البداية (٣/ ٥٥) ـ والجامع المختصر (٩/ ٣٠٧) .

(٤) كالدكتور العمارى فى كتابه " الامام فخر الدين الرازى حياته وآثاره "،والدكتور طه جابر فى القسم الدراسى لكتاب المحصول .

(٥) انظر : القسم الدراسى للمحصول (١٢٧) .

لذا فسأقتصر ـ هنا ـ على ذكر مؤلفاته الأصولية ، والكلام عنها بقدر مايتسع له المقام .

والذى يحضرنى منه وأمكن اطلاعى عليه من تلك المؤلفات اثنا عشر مؤلفا ـ وهى :

١ ـ ابطال القياس .
****

* نسبة الى الامام الرازى كثير من الكتب التى ترجمت له [١] ، ولقد دفع عنوان هذا الكتاب الدكتور على العمارى الى القول بأن الرازى ممن ينفون القياس ، ولا يقولون به مصدرا من مصادر التشريع . [٢]

وقد تصدى لهذه المقالة الدكتور طه جابر فياض العلوانى ـ فى القسم الدراسى لكتاب " المحصول " ـ فشدد النكير على قائلها ، وأبطلها بالدليل ، وذكر سبب تسمية الكتاب بهذا العنوان ، وأن هناك احتمالا بأن هذا العنوان ليس من وضع الامام الرازى ، وانما اشتهر الكتاب به ، لما أسهب فيه من بيان أدلة القائلين بعدم حجية القياس . [٣]

٢ ـ احكام الأحكام .
****

* ذكره منسوبا الى الفخر بعض الذين ترجموا له [٤] ، وقد أشار الدكتور طه جابر الى أنه لم يجد لهذا الكتاب ذكر فيما اطلع عليه من مؤلفات الامام الأصولية وغيرها ، ثم قال : " فلعله من كتبه المفقودة " . [٥]

٣ ـ الجدل .
****

* ذكره الأكثرون بهذا العنوان منسوبا الى الفخر [٦] ، وذكره

---

(١) انظر ـ مثلا ـ الوافى (٤ / ٢٥٥) ـ وعيون الأنباء (٣ / ٤٤) ـ وهدية العارفين (٢ / ١٠٧) .

(٢) انظر : كتابه " الامام فخر الدين الرازى حياته وآثاره " (١٩٧) .

(٣) انظر : (٢٤٢ ـ ٢٤٦) .

(٤) انظر ـ مثلا ـ الوافى (٤ / ٢٥٥) ـ وعيون الأنباء (٣ / ٤٥) ـ وهدية العارفين (٢ / ١٠٧) .

(٥) انظر : القسم الدراسى للمحصول (٢٤٦) .

(٦) انظر : عيون الأنباء (٣ / ٤٥) ـ وهدية العارفين (٢ / ١٠٨) .

القفطي [١] باسم "كتاب مباحث الجدل" [٢] .

٤ ـ رد الجـــدل .
****

* انفرد ذكره في عقود الجوهر [٣] .

٥ـ الطريقـــة فـي الجـــدل .
****

* ذكره الكثيرون ممن ترجموا له [٤] .

٦ ـ الطريقة العلائية في الخلاف .
****

* ذكره منسوبا الى الفخر عدد ممن ترجموا له ، ونص بعـ ضهم على أنه أربـــع مجـــلدات [٥] .

وقد مال الدكتور طه جابر الى أن هذا الكتاب ، والذى قبله ، انما هو كتاب واحـد باسم : "الطريقة العلائية في الخلاف والجدل" [٦] .

قلت : والأمر محتمل ، ولا مانع من ذلك .

---

(١) هو : أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف بن ابراهيم بن عبد الواحد بـــن موسى بن أحمد بن محمد بن اسحق الشيباني القفطي ، ويعرف بالقاضي الأكرم . عالم ، أديب ، ناثر ، ناظم ، مشارك في النحو واللغة والفقه وعلم القرآن والحديث والأصول والمنطق وغيرها .
ولد بمدينة "قفط" من الصعيد الأيمن بمحافظة "قنا" بمصر سنة (٥٦٨هـ) ، ونشأ بالقاهرة ، ورحل الى حلب ، وولي الوزارة فيها ، وتوفي بها في رمضـــان سنة (٦٤٦هـ) .
من آثاره انباء الرواة على أبناء النحاة ، وأخبار العلماء بأخبار الحكماء ، والـدر الثمين في أسماء المصنفين .
(انظر : ترجمته في : معجم الأدباء (١٥/ ١٧٥ ـ ٢٠٤) ـ وشذرات الذهـــب (٥/ ٢٣٦) ـ والطالع السعيد (٢٣٧ ـ ٢٣٨) ـ وكشف الظنون (١/ ١٧٠) ـ وهدية العارفين (١/ ٧٠٩) ـ ومعجم المؤلفين (٧/ ٢٦٣) ـ .)

(٢) انظر : تاريخ الحكماء (٢٩٢) . (٣) انظر : عقود الجوهر لجميل العظم (١٥٢) ـ والقسم الدراسي للمحصول (٢٤٧) .

(٤) انظر ـ مثلا ـ : تاريخ الحكماء (٢٩٢) ـ وطبقات السبكي (٥/ ٣٥) ـ ومفتـــاح السعادة (٢/ ١١٨) ـ وكشف الظنون (٢/ ١١١٣) ـ وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ٨٤) . (٥) انظر : عيون الأنباء (٣/ ٤٤) ـ والوافي (٤/ ٢٥٠) ـ وهدية العارفين (٢/ ١٠٨) . (٦) انظر : القسم الدراسي للمحصول (٢٤٨) .

٧ ـ المحصل فى أصول الفقه .
****

* انفرد بذكره البغدادى فى هدية العارفين[١] .

٨ ـ المعالم فى أصول الفقه .
****

* ذكره عدد ممن ترجموا له[٢]، وهذا الكتاب له شروح كثيرة[٣]، والكتاب وشروحه مازالوا نسخا خطية[٤]، وان كان بعض هذه الشروح تحقق الآن كرسائل جامعية[٥].

٩ ـ المنتخب ، أو منتخب المحصول .
****

* وقد اختلف فى نسبة هذا الكتاب الى الامام فخر الدين الرازى ، فنسبه اليه كثير ممن ترجموا له[٦]، ونقل القرافى[٧] عن تلميذ الامام ـ شمس الدين الخسروشاهى ـ

---

(١) انظر (٢/١٠٨) ، والدكتور طه جابر يرجع أن هذا وهم منه . (فانظر : القسم الدراسى للمحصول (٢٤٨) .

(٢) راجع : الوافى (٤/٢٥٥) ـ وطبقات السبكى (٥/٣٥) ـ ومرآة الجنان (٤/٧) ـ ووفيات الأعيان (٤/٢٤٩) .

(٣) انظرها فى : كشف الظنون (٢/١٧٢٦ ـ ١٧٢٧) .

(٤) انظر : القسم الدراسى للمحصول (٢٤٩) .

(٥) أعنى شرح ابن التلمسانى ، فإنه يحقق فى جامعة أم القرى .

(٦) انظر : الوافى (٤/٢٥٥) ـ والشذرات (٥/٢١) ـ وكشف الظنون (٢/١٦١٦) ـ وهدية العارفين (٢/١٠٨) .

(٧) هو : أحمد بن ادريس بن عبد الرحمن بن عبد الله الصنهاجى الأصل ، البهنسى ، شهاب الدين أبو العباس القرافى .
كان فقيها ، أصوليا ، مفسرا ، ومشاركا فى علوم أخرى .
ولد بمصر سنة (٦٢٦هـ) ، وتوفى بها فى جمادى الآخرة سنة (٦٨٤هـ) ، ودفن بالقرافة .
من تصانيفه : الذخيرة فى الفقه ، ونفائس الأصول فى شرح المحصول ، والتنقيح فى أصول الفقه ، وشرحه ، والأجوبة الفاخرة عن الأسئلة الفاجرة ـ (انظر ترجمته فى : الديباج (٦٢ ـ ٦٣) ـ وكشف الظنون (١/١١) ـ وايضاح المكنون (١/٧٢) ـ وروضات الجنات (١/٩٢) ـ ومعجم المؤلفين (١/١٥٨) .

أن الامام الرازى كتبه فيه كراستين ولم يكمله ، فأكمله ضياء الدين حسين ، فلمـا فرع من اكماله وجد أن عباراته تخالف عبارة الامام ، فميز ماكتبه الامام بعبارتـه ، وعقب بقوله : " فالمنتخب لضياء الدين حسين ، لا للامام فخر الدين ، ويوجد فـى بعض النسخ ، قال محمد بن عمر ، اشارة الى الامام فخر الدين ، وهو وهـم ، ليس للامام فخر الدين فى اختصاره شئ " .(١)

والأصفهانى ــ فى هذا الشرح ــ يعزو الى " المنتخب " ، فيقول ــ تارة ــ " قـال الامام فى المنتخب " ، وأخرى : " وقد تنبه الى ذلك صاحب المنتخب "(٢) ، والأخيـر هذا ــ يشكك فى نسبة الكتاب للامام ، بل ان الأصبهانى صرح ــ فى بعـض المواضع ــ بنسبة الكتاب الى ضياء الدين حسين ، فقال : " وغلط فى هذا ــ أيضا ــ صاحب المنتخب ، وهو الفاضل ضياء الدين أبو الحسين ، فهو مصنف المنتخب "(٣) ، وقوله هذا يشعر بأن الأمر فيه خلاف ، والراجح عنده ماصرح به .

وقد أحسن الدكتور طه جابر عندما جمع بين هذه الأقوال جمعا ، حسنا تطمئـن النفس اليه(٤) ، وسمعت أنه يحقق الآن فى جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، ولعلنا نجد فى دراسة نسبته مايشفى غلتنا .

هذا ــ وممن شرح " المنتخب " القاضى ناصر الدين البيضـاوى(٥) ،

---

(١) انظر : نفائس القرافى (١/ ٧ ــ ب) .

(٢) انظر : القسم التحقيقى (٧٧ ، ٢٢٨) .

(٣) انظر : الكلام فى الأوامر والنواهى من كتاب " الكاشف " بتحقيق ابراهيم نورين (١/ ١١٦) .

(٤) انظر : القسم الدراسى للمحصول (٢٥٠) .

(٥) هو : القاضى ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد ابن علـى البيضاوى ، الشيرازى ، الشافعى .
كان عالما بالفقه ، والتفسير ، والأصلين ، والعربية ، والمنطق ، والحديـث .
ولد ببلدة البيضاء من أعمال شيراز ، وتوفى بتبريز سنة (٦٨٥هـ) .
من تصانيفه : منهاج الوصول الى علم الأصول ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل فى التفسيـر .
(انظر ترجمته فى : طبقات ابن السبكى (٥/ ٥٩) ــ والبداية (١٣/ ٣٠٩) =

ولكننى لم أقف عليه .(١)

١٠ـ عشرة آلاف نكته فى الجدل .
****

* انفرد بذكرها فهرس جوتا (٩٨٠)(٢)

١١ـ النهاية البهائية فى المباحث القياسية .
****

* ذكره الصفدى(٣) منسوبا للامام(٤) ،كما أن شمس الدين أبا عبد اللـــــه الأصبهانى كثيرا ماينقل عنه فى هذا الشرح .

١٢ـ المحصول فى علم أصول الفقه .
****

* وهو : من أهم كتب الامام فخر الدين الرازى الأصولية ،ليس هذا فقط،بـــل هو من أهم الكتب التى ألفت فى أصول الفقه على طريقة المتكلمين ،ذلك لأن الامام

(=) ومرآة الجنان (٤/٢٠-٢٢)ـ ومعجم المؤلفين (٦/٩٧-٩٨)ـ والقاضـــى ناصر الدين البيضاوى وأثره فى أصول الفقه لشيخنا الدكتور جلال الديـــن عبد الرحمن (١٣٣ ومابعدها) .

(١) انظر : الوافى (٤/٢٥٥)ـ والبداية (١٣/٣٠٩)ـ وايضاح المكنون (٢/ ٥٦٩) ،وانظرـ كذلكـ القاضى ناصر الدين البيضاوى وأثره فى أصول الفقه (٢١٤) ،فانه أشار الى أنه مفقود ولم يقف عليه .

(٢) انظر : القسم الدراسى للمحصول (٢٤٨) .

(٣) هو : خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدى ،الشافعى ،صلاح الدين ،أبـــو الصفاء ،مؤرخ ،أديب ،ناثر ،ناظم ،لغوى .
ولد بصفد سنة (٦٩٦هـ) ،وتوفى بدمشق فى ١٠ شوال سنة (٧٦٤هـ) .
من مصنفاته : الوافى بالوفيات ،وتمام المتون فى شرح رسالة ابن زيــــدون .
(انظر ترجمته فى : طبقات الشافعية (٦/٩٤-١٠٣)ـ والبداية (١٤/ ٣٠٣)ـ والنجوم الزاهرة (١١/١٩)ـ والشذرات (٦/ ٢٠٠)ـ والبـــدر الطالع (١/٢٤٣-٢٤٤)ـ ومعجم المؤلفين (٤/١١٤) .)

(٤) انظر : الوافى (٢/٢٥٥) .

ضمنه حصيلة أم كتب الأصول التى كتبت قبله ، حيث اعتمد فى تأليفه على أربعة كتب هى :-

١ - " البرهان " لامام الحرمين .

٢- " المستصفى " للامام حجة الاسلام الغزالى .

٣- " العهد " للقاضى عبد الجبار بن أحمد .

٤- " المعتمد " لأبى الحسين البصرى .

فهذه الكتب الأربعة احتوت مسائل ومباحث هذا العلم على طريقة المتكلمين ، وبذلك أصبحت قواعد هذا العلم وأركانه .(١)

وقد كان الفخر يحفظ منها كتابين عن ظهر قلب هما : المستصفى ، والمعتمد (٢) ، اضافة الى استيعابه للآخرين ، واطلاعه على كتب الأصول الأخرى (٣) ، مما حدا به الى وضع كتاب شامل فى هذا الفن ، يهذب فيه مسائله ، ويمهد قواعده ، ويتناول ماتناولته الكتب الأربعة من مباحث ، فكان " المحصول من أصول الفقه " فى هذا الكتاب مع مزايا يندر توفرها فى غير كتب الفخر : من جودة الترتيب ، وفصاحة العبارة ، وعمق التدقيق ، والاستقصاء فى البحث (٤) .

وقد اتخذ الامام لنفسه منهجا خاصا فى التأليف ، يختلف عن منهج سابقيه (٥) ، لاقى القبول عند الفقهاء والأصوليين الذين جاءوا بعده ، لاسيما الشافعية منهم . كل هذا وغيره أضفى على كتاب " المحصول " أهمية كبيرة بين كتب الأصول الأخرى ، فلا غرو - بعد ذلك - أن يقبل طلاب هذا الفن عليه - مستغنين عن كتب المتقدمين

---

(١) انظر : تاريخ ابن خلدون (١ / ٣٨٠) - والقسم الدراسى للمحصول (٢٥٦) .
(٢) انظر : نهاية السول (١ / ٤) - والقسم الدراسى للمحصول (٢٥٦) .
(٣) انظر : القاضى ناصر الدين البيضاوى وأثره فى أصول الفقه للدكتور جلال الدين عبد الرحمن (٣٢٠) .
(٤) انظر : القسم الدراسى للمحصول (٢٥٦) .
(٥) نظر : الوافى (٤/٢٤٩) .

ـ مابين دارس وشارح ، ومعلق ، ومختصر .

* فممن شرحـــــه .
****

١ ـ شمس الدين أبو عبد الله الأصبهاني في كتاب أسماه " الكاشف عن المحصـــول "، وهو هذا الكتاب الذي أساهم مع بعض الزملاء بتحقيقه ، حيث أقوم بتحقيــــق "كتاب اللغات " منه ، وهو هذا الذي أقدم له .

٢ ـ وشهاب الدين ، أبو العباس أحمد بن ادريس القرافي ، وأسماه " نفائـــس الأصول في شرح المحصول "، وقد ذكر القرافي في مقدمته هذا الشرح : أنه جمع لكتابته نحوا من ثلاثين مصنفا في الأصول للمتقدمين ، والمتأخرين ، من أهل السنة، والمعتزلة ، وأرباب المذاهب الأربعة .

كما ألزم نفسه ببيان مشكله ، وتقييد مهمله ، وتحرير مااختل من فهرسة مسائـــله ، والأسئلة الواردة على متنه .(١)

٣ ـ والقاضي ناصر الدين البيضاوي ، في كتاب اسمه " شرح المحصول من علـــم الأصـــول ".(٢)

٤ ـ وذكر القرافي أن " للنقشواني " شرحا على المحصول (٣) .

* وممن علق عليه .
****

١ ـ أحمد بن عثمان الجوزجانـــي .(٤)

---

(١) انظر : نفائس القرافي (١/٣ ـ أ) .

(٢) انظر : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (٢/ ٢٢١) ـ والبداية والنهايـــة (٣/ ٣٠٩) ـ والقاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في أصول الفقه للدكتـــور جلال الدين عبد الرحمن (٢١٠) ، ذكره وقال : "وهو من الكتب المفقودة التـــي لم أقف عليها ".

(٣) انظر : النفائس (١/٣ـ أ) ـ وذكره الدكتور طه في القسم الدراسي للمحصول (٢٥٨) ، ثم قال : " لكنني لم استطع الاهتداء اليه ".

(٤) هو : أحمد بن عثمان بن ابراهيم مصطفى بن سليمان الماردينى الأصل ، الحنفي المعروف بـ" ابن التركمان "، تاج الدين ، ولد بالقاهرة سنة (٦٨١هـ) ، وتوفي بها سنة (٧٤٤هـ) .

(انظر ترجمته في : شذرات الذهب (٦/ ١٤٠) ـ والفوائد البهية (٢٥ـ٢٦) =

٢ ــ وعز الدين عبد الحميد المدائنى المعتزلى [1] .

ــ وقد أشار الى هاتين التعليقتين حاجي خليفة [2] فى كشف الظنون . [3]

٣ ــ وابن يونس الموصلى [4] .

ــ وقد نسب هذه التعليقة اليه " القرافى " فى نفائس الأصول . [5]

* وممــن اختصــره .
****

١ ــ تاج الدين محمد بن الحسين الأرموى ، المتوفى سنة (٦٥٦هـ) [6] ، وأسماه " الحاصل من المحصول " [7] .

ويعتبر من أشهر مختصرات المحصول وأهمها ، وهو مأخذ " منهاج الوصـــول " للقاضى البيضاوى [8] .

(*) وكشف الظنون (٢/١٦١٥) ــ وهدية العارفين (١/١٠٩) ــ ومعجـــم المؤلفين (١/٣٠٩) .

(١) هو : عبد الحميد بن هبه الله بن محمد بن محمد بن الحسين المدائنـــى ، المعروف بابن أبى الحديد ، أبو حامد ، عز الدين .

ولد بالمدائن سنة (٥٨٦هـ) ، وتوفى ببغداد سنة (٦٥٥هـ) .

(انظر ترجمته فى : البداية (١٣/١٩٩) ــ وكشف الظنون (٢/١٦١٥) ــ وايضاح المكنون (١/٤٨٤) ــ ومعجم المؤلفين (٥/١٠٦) .

(٢) هو : مصطفى بن عبد الله القسطنطينى ، الحنفى ، الشهير بكاتب جلبـــى ، والمعروف بحاجي خليفة .

ولد بالقسطنطينية فى ذى القعدة سنة (١٠١٧هـ) ، وتوفى بها فى ذى الحجة سنة (١٠٦٧هـ) .

(انظر ترجمته فى : مقدمة كشف الظنون ــ وهدية العارفين (٢/٤٤٠ــ٤٤١) والأعلام (٨/١٣٨ــ١٣٩) .

(٣) انظر : (٢/١٦١٥) .

(٤) لم أقف له على ترجمة .

(٥) انظر : (١/٣ ــ أ) .

(٦) سبقت ترجمته ضمن شيوخ شمس الدين الأصبهانى .

(٧) قام بتحقيقه أحد طلاب جامعة الأزهر كأطروحة لنيل درجة الدكتوراه .

(٨) انظر : نهاية السول (١/٤) ــ والقاضى ناصر الدين البيضاوى وأثره للدكتور جلال الدين عبد الرحمن (٣٣١) .

٢ــ وسراج الدين ، أبو الثناء محمود بن أبى بكر الأرموى المتوفى سنة (٦٨٢هـ)[١]، فى كتاب سماه " التحصيل من المحصول "[٢] وعليه شرح موجز باسم " حل عقد التحصيل " لبدر الدين التسترى ، المتوفى سنة (٧٣٢هـ)[٣] .

٣ــ وأمين الدين مظفر بن محمد التبريزى ، المتوفى سنة (٦٢١هـ)[٤] ، فى كتاب أسماه بـ " تنقيح محصول ابن الخطيب "[٥] .

٤ــ وشهاب الدين القرافى ، المتوفى سنة (٦٨٤هـ) ، فى كتاب سماه " تنقيح الفصول فى اختصار المحصول " ، وقد صنفه ليكون مقدمة كتاب " الذخيرة فى الفقه " ، ولكنه فصله عنه وشرحه[٦] ، وهذا المختصر مع شرحه مطبوع عدة طبعات .

٥ــ وعبد الرحيم الموصلى ، المتوفى سنة (٦٧١هـ)[٧] ، فى كتاب سماه " مختصر المحصول "[٨] .

---

(١) انظر : ترجمته فى طبقات السبكى (٥/١٥٥) ــ والأسنوى (١/١٥٥) .

(٢) وقد حققه د . عبد الحميد أبو زنيد ، ونال به درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر .

(٣) انظر ترجمته فى : طبقات الأسنوى (١/٣١٩) ــ والشذرات (٦/١٠٢) ــ وطبقات الأصوليين (٢/١٣٧) .

(٤) راجع ترجمته فى : طبقات السبكى (٥/١٥٦) ــ وطبقات الأسنوى (١/٣١٤) .

(٥) وقد قام بتحقيقه د . حمزة حافظ زهير ، فى رسالة علمية نال بها درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى .

(٦) انظر : مقدمة شرح تنقيح الفصول للقرافى (٢) .

(٧) انظر ترجمته فى : طبقات السبكى (٥/٧٢) ــ والبداية (١٣/٢٦٥) ــ وطبقات الأصوليين (٢/٧٨) .

(٨) انظر : كشف الظنون (٢/١٦١٦) .

٦ـ والباجـى ، علاء الدين على بن محمد بن خطاب المغربى ، ثم المصـــرى

****

الشافعى ، المتوفى سنة (٧١٤هـ)[(١)] ، وسماه " مختصر المحصول "[(٢)] .

٧ـ وسليمان بن عبد القوى الطوفى المتوفى سنة (٧١٠هـ)[(٣)] ، وقد أشـــار

****

الى اختصاره للمحصول حاجى خليفة[(٤)] ، ولم أقف على مسماه .

* هذا ـ وقد نسب كتاب " المحصول " الى الفخر جميع من ترجموا لـــه ، فلم يكد يغفل ذكره ـ فيما أعلم ـ أحد منهـــم .[(٥)]

****

---

(١) انظر ترجمته فى : الشذرات (٦/ ٣٤) ـ وطبقات السبكى (٦/ ١٢٧) ـ وطبقات الأصوليين (٢/ ١١٣) وهدية العارفين (١/ ٧١٦) ـ وكشـف الظنون (٢/ ١٦١٦) ـ ومعجم المؤلفين (٧/ ٢٠٨) .

(٢) انظر : معجم المؤلفين (٧/ ٢٠٩) .

(٣) انظر ترجمته فى : الشذرات (٦/ ٣٩) ـ والبغية (١/ ٥٦٩) ـ وطبقـــات الأصوليين (٢/ ١٢٠) .

(٤) انظر : كشف الظنون (٢/ ١٦١٦) .

(٥) انظر مصادر ترجمته التى ذكرناها فى بداية البحث ، وانظر ـ كذلك ـ كشف الظنون (٢/ ١٦١٥) .

" المطلـــــب الســـــاد س "

وفاتـــه ، وثنـــاء العلمـــاء عليـــه .

****

أولا : وفاتـــه .

****

* بعد حياة حافلة ، استقر الامام الرازى بمدينة " هراة " ، مدرسا ، وواعظا ، ومؤلفا ، ومناظرا للخصوم من معتزلة وكرامية وشيعة وحشوية وغيرهم ، فلم يلبـث أن ألم به المرض ، حتى لقى وجه ربه فى يوم عيد الفطر سنة (٦٠٦هـ) (١) ، ودفـن فى جبل قريب من هراة (٢) ، وقيل : انه دفن فى داره (٣) .

وهكذا انتهت حياة رجل أفنى عمره فى خدمة أمته ، بما خرجه من رجال ، وخلفـه من تراث ، فرحمه الله رحمة واسعة ، وأجزل له المثوبة والعطاء .

ثانـيا : ثناء العلماء عليه .

**** ×××××××××××

* لقد كان الامام الرازى ذا ثقافة واسعة ، وعلم راسخ ، وخلق رفيع ، فلا غرابـة ـ بعد ذلك ـ أن يوصف من قبل أكابر العلماء بصفات يقل أن يوصف بها عالم مثـل : " سلطان المحققين ، ناصر الاسلام والمسلمين ، بحر العلوم ، أستاذ الورى ، علـم الهدى ، أستاذ الشرق والغرب ، حجة الله على العباد ، الداعى الى الله .... الشيخ الصدر ، الامام الأجل ، الأفضل الأكمل ، الأشرف الأمجد ، فخر الديـن ، ناصر الاسلام ، ملك العلماء (٤) " .

---

(١) انظر : وفيات الأعيان (٤/٢٥٢) ـ والعبر (٥/١٩) ـ وكشف الظنـون (٢/١٦١٥) ـ والنجوم الزاهرة (٦/١٩٨) ـ وطبقات ابن هداية (٢١٨) . وانظر القسم الدراسى للمحصول (٥٩ ـ ٦٠) لمعرفة الخلاف فى سبب وفاتـه وتاريخ الوفـاة .

(٢) وفيات الأعيان (٤/٢٥٢) ـ وطبقات ابن هداية (٢١٨) .

(٣) انظر : أخبار الحكماء (١٩٠) .

(٤) انظر : مقدمة المحصول (١/١/٨٩) .

ويقول عنه ابن خلكان [(١)] : "فريد عصره ، ونسيج وحده ، فاق أهل زمانه فى علم الكلام ووالمعقولات وعلم الأوائل [(٢)]".

ويقول ابن السبكى : "امام المتكلمين ، ذو الباع الواسع فى تعليق العلوم ، والاجتماع بالشاسع من حقائق المنطوق والمفهوم ، والارتفاع قدرا على الرفاق ، وهل يجرى من الأقدار الا الأمر المحتوم ؟ ! ، بحر ليس للبحر ماعنده من الجواهر ، وحبر سما على السماء ، وأين للسماء مثل ماله من الزواهر ؟! وروضة علم تستقل الرياض نفسها أن تحاكى مالديه من الأزاهر ، انتظمت بقدرة العظيم عقود الطلة الاسلامية ، وابتسمت بدره النظيم ثغور الثغور المحمدية . . . [(٣)]".

وقال عنه اليافعى [(٤)] : "ومناقبه أكثر من أن تحصر به وتعد ، وفضائله لاتحصى ولا تحد [(٥)]".

---

(١) هو : أحمد بن محمد بن ابراهيم بن أبى بكر بن خلكان ، الشافعى ، شمس الدين أبو العباس .

ولد باربل فى ربيع الأول سنة (٦٠٨هـ) ، وتوفى بدمشق فى رجب سنة (٦٨١هـ)

من تصانيفه : وفيات الأعيان فى أنباء أبناء الزمان .

(راجع ترجمته فى : النجوم الزاهرة (٧/٣٥٣-٣٥٤) - والبداية (١٣ / ٣٠١) - وطبقات السبكى (٥/١٤-١٥)) .

(٢) انظر : وفيات الأعيان (٤/٢٤٨) .

(٣) انظر : طبقات السبكى (٥/٣٣) .

(٤) هو : عبد الله بن أسعد بن على بن سليمان بن فلاح اليافعى ، اليمنى ، ثم المكى ، الشافعى ، عفيف الدين .

ولد قبل السبعمائة بقليل ، ورحل الى عدن ، وجاور بمكة ، وتوفى بها فى ٢٠ من جمادى الآخرة سنة (٧٦٨هـ) ، ودفن بمقبرة باب "المعلى".

من تصانيفه : مرآة الجنان وعبرة اليقظان فى معرفة حوادث الزمان .

(انظر ترجمته : طبقات السبكى (٦/١٠٣) - وشذرات الذهب (٦/٢١٠-٢١٢) - والنجوم الزاهرة (١١/٩٣) - والبدر الطالع (١/٣٧٨) - ومعجم المؤلفين (٦/٣٤)) .

(٥) انظر : مرآة الجنان (٤/ ٩) .

وقال عنه الأسنوى : " امام وقته فى العلوم العقلية ،وأحد الأئمة فى العلوم الشرعية ،صاحب المصنفات المشهورة"[١].

وقال عنه الذهبى : " صاحب التصانيف ،رأس فى الذكاء والعقليات"[٢].

وقال عنه ابن قاضى شهبة : " . . . العلامة ،سلطان المتكلمين فى زمانه . . . . . المفسر ، المتكلم ، امام وقته فى العلوم العقلية ،وأحد الأئمة فى العلوم الشرعية، صاحب المصنفات المشهورة ،والفضائل الغريزية المذكورة . . ."[٣].

هذه بعض أقوال العلماء فيه ،بيد أنه لم يسلم كغيره من العلماء من الطعون الكثيرة ،فى محاولة للنيل منه ،والانتقاص من شأنه ،جانب الكثير منها الانصاف، لكنها ان سلّمت أو بعضها : فان الله تعالى لم يكتب العصمة لأحد من البشر حاشا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ،فطوبى لمن غلبت حسناته سيئاته[٤].

****

(١) انظر : طبقاته (٢ / ٢٦٠) .

(٢) انظر : ميزان الاعتدال (٣ / ٣٤٠) .

(٣) انظر : طبقاته (٢ / ٨١) .

(٤) انظر هذه الطعون والدفاع عنها فى القسم الدراسى للمحصول (٢٦ومابعدها) .

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لكتاب
(الكاشف عن المحصول في علم الأصول)

ويشتمل على ستة مباحث :

الأول : عنوان الكتاب ، وتوثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف .

الثاني : أهمية الكتاب .

الثالث: مصادر الكتاب .

الرابع : منهج المؤلف أبي عبدالله شمس الدين الأصبهاني في كتابه "الكاشف" .

الخامس: نسخ الكتاب ، ووصفها .

السادس: منهجي في التحقيق .

" المبحـــــــث الأول "

"عنـــوان الكتاب ، وتوثيق نسبة الكتـاب الى المـؤلف "

أولا : عنـــوان الكتـــاب .

* هذا الكتاب اسمه ": الكاشف عن المحصول فى علم الأصول ".

هكذا سماه مؤلفه أبو عبد الله شمس الدين الأصبهانى ـ رحمه الله تعالى ـ حيث قال فى مقدمته : " أما بعد ـ فانى شارع فى تحرير مؤلف فى الأصول يتضمن شرح كتاب العلامة فخر الملة والدين ، حجة الاسلام والمسلمين ، جامع أشتات الفضائـــل : أبى عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الرازى ، قدس الله روحه ، ونور ضريحـــه ، وأقصد فيه تحرير الحاصل منه ، وتقرير المنخول ، والله الموفق وهو خير مسئـــول ومأمول ، وقد سميته بـ" الكاشف عن المحصول فى علم الأصول ".(١)

وقد صرح بهذا العنوان ابن قاضى شهبة فى طبقات الشافعية(٢) ، واللكنوى فـــى الفوائد البهية(٣) ، دون سائر كتب التراجم والتاريخ التى اطلعت عليها ، فانهـــا لم تزد على الاشارة بأنه شرح المحصول للفخر الرازى(٤) .

أما نسخ الكتاب الست ـ التى توفرت لدى ـ فقد جاءت هذه التسمية فى أربع منها . وأما الباقيتان ـ فقد جاء فى واحدة منها بعنوان : " الكاشف على المحصـــول "(٥)، ولم أتمكن من الاطلاع على الأخرى ، نظرا لوجود سقط كبير فى أولها(٦) .

ثانيا : توثيق نسبة الكتاب الى المؤلف .

* عندما شرعت فى توثيق نسبة هذا الشرح الى مؤلفه : " شمس الديـــــن

---

(١) انظر : الكاشف بتحقيق سعيد غالب (١/٣) .

(٢) انظر : (٢/٢٦١) .   (٣) انظر : (١٩٨) ، غير أنه لم يذكر " فى علم الأصول " .

(٤) انظر ـ مثلا ـ طبقات السبكى (٥/٤١ ـ ٤٢) ـ وشذرات الذهب (٥/٤٠٦) ـ وفوات الوفيات (٤/٣٨) ـ وحسن المحاضرة (١/٥٤٢) ـ وبغية الوعـــاة (١/٢٤٠) ـ والوفى (٥/١٢) .

(٥) أعنـــى النسخة (ب) .

(٦) أعنـــى النسخة (ج) .

الأصبهانى "، أخذت فى المطالعة والبحث ، لعلى أحظى بما يروى غلتى ، وبعد طول نظر وتأمل تبين لى أمور :

الأول ـ هو : أن كتب التراجم والطبقات ، وفهارس المؤلفين وكتبهم ، ذكرت هذا الشرح كواحد من أبرز مؤلفات أبى عبد الله الأصبهانى ، لدرجة أن الكثير منهم لقبه به ، فكان يذكر عقيب اسمه " شارح المحصول (١) ".

وان كان أغلب هذه الكتب لم تصرح بذكر اسم هذا الكتاب ، بل اكتفت بالاشارة الى أنه شارح المحصول ، الا أن هناك قرائن جعلتنا نؤكد أنهم لا يعنون بذلك الا هذا الكتاب : منها أن أبا عبد الله الأصبهانى ليس له الا شرحا واحدا للمحصول ، صرح البعض باسمه منسوبا اليه ، ولم يصرح به آخرون ، وعندئذ يمكننا حمل المجمل على المفسر .

الثانى ـ هو : أن خمس نسخ من النسخ الست أجمعت على نسبة هذا الكتاب الى شمس الدين الأصبهانى ، ولم تشذ فى ذلك واحدة .

والنسخة السادسة بها سقط كبير فى أولها ، لذا لم نتمكن من الاطلاع على الورقة الأولى منها .

الثالث : أحال المؤلف ـ فى هذا الشرح ـ على بعض مؤلفاته ـ مثل كتاب " القواعد فى العلوم الأربعة "، وكتاب " غاية المطلب "ـ وقد تأكدت من نسبتهما اليه ، فيما اطلعت عليه من كتب التراجم والطبقات ، وفهارس المؤلفين وكتبهم (٢) .

---

(١) انظر : طبقات السبكى (٥ / ٤١ ـ ٤٢) ـ وطبقات الأسنوى (١ / ١٥٦) ـ وطبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢ / ٥٨ ، ٦١) ـ والوافى (٥ / ١٢) ـ وحسن المحاضرة (١ / ٥٤١) ـ وفوات الوفيات (٤ / ٣٨) ـ والبداية (٣ / ٣١٥) ـ والبغية (١ / ٢٤٠) ـ والدر المنتخب فى تاريخ حلب (٢ / ٣٥١خ) ـ والفوائد البهية (١٩٧ ـ ١٩٨) ـ وكشف الظنون (١ / ١٦١٥) ـ ومعجم المؤلفين (١٢ / ٧) ـ والأعلام للزركلى (٧ / ٣٠٨) ـ وفى هدية العارفين : " أنه شرح المفصل لفخر الدين الرازى فى الأصول "، ولعل هذا تحريف ، وصوابه : " المحصول ".

(٢) انظر ـ مثلا ـ : طبقات السبكى (٥ / ٤١) ـ وطبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢ / ٢٦٠) ـ وشذرات الذهب (٥ / ٤٠٦) ـ والفوات (٤ / ٣٨) ـ =

الرابع ـ هو : أنه بعد تتبع كتب المتأخرين ، الذين جاءوا بعد الأصبهاني ؛
****
وجدتهم يصرحون بالنقل عنه ، فتارة يقولون : " قال الأصفهاني في شرح المحصول "، وتارة : " ذكر الأصبهاني في شرح المحصول "، وأخرى : " قال الأصبهاني شارح المحصول ".(١)

ثم قمت بمطابقة هذه النقول على مواضعها في هذا الشرح ، فوجدتها متطابقة ، مما يؤكد أن علماء الأصول مجمعون على نسبة هذا الشرح للأصبهاني ، وقولهم حجة فيما نحن بصدده .

الخامس ـ هو : أنه مع كل ماتقدم ، فانه لم يظهر لي مايدل على نقيض موجبه ،
******
أو يشكك فيه ، مثل أن يرد في الكتاب نقل عن أحد الفضلاء المتأخرين عن الأصبهاني ، أو يكون النقل عنه ، كأن ترد عبارة " قال الأصبهاني في شرح المحصول "، لاستحالة ذلك مع نسبة الكتاب اليه .

وبهذه الأمور مجتمعة تأكد لي بما لا يدع مجالا للشك : أن صاحب هذا الشرح هو : أبو عبد الله شمس الدين الأصبهاني ، والله تعالى أعلم .

(=) والعبر (٥/ ٣٥٩) ـ ومرآة الجنان (٤/ ٢٠٨) ـ والوافي (٥/ ١٢) ـ والدر المنتخب في تاريخ حلب (٢/ ٣٥١ـ ٣٥٢) .

(١) انظر هذه النقول في : الابهاج (١/ ٢١٤) ، (٢/ ٨) ـ ونهاية السول (١/ ٥٧ـ ٥٨ ، ١٦٧) ، (٢/ ٤٠ ، ٢٣٩) ـ والتمهيد للأسنوي (٤٢٠) ـ ورفع الحاجب (١/ ٢٤٠ب ـ ٢٤١ أ) ـ والبحر المحيط للزركشي (١/ ٩٧ـ ب) ـ والفوائد شرح الزوائد (١/ ٢٧ خ) ـ ومختصر ابن خطيب الدهشة (١/ ٢٣٤ـ ٢٣٥) ـ والاستعداد لرتبة الاجتهاد (٢٦خ) ـ وتلقيح الفهوم (٣٦٥) ـ وارشاد الفحول (٢٢٦) ـ والمعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر (٢٠٨) .

****

" المبحث الثاني "

" أهمية الكتاب "

ان كتاب " الكاشف " يعتبر من أهم الكتب الأصولية ، التى ألفت على طريقة المتكلمين .

ولا غرابة فى ذلك ، فهو شرح لكتاب امام المتكلمين والأصوليين فخر الدين الرازى المسمى بـ" المحصول " الذى حوى معظم الأبواب والمسائل التى تكلم فيها الأصوليون ، معتمدا على أربعة كتب هى قواعد هذا العلم وأركانه ، بأسلوب سهل ، وعبارة رصينة واضحة ، الأمر الذى جعله يحتل مكانة عالية عند علماء الأصول عامة والشافعية خاصة .

واذا كان هذا هو شأن " المحصول " ، فلابد أن يستمد شرحه تلك المكانة منه ، لا سيما وقد ربط المحصول بأصوله من ناحية ، وشروحه ومختصراته من ناحية أخرى .

واضافة الى هذا ، فان الكاشف قد ضم بين دفتيه نقولا كثيرة من مصادر شتى ، على رأسها الأصول التى اعتمد عليها المحصول ، وقد ساعده على ذلك استقرار علم الأصول وكمال نضجه ، حيث وجد المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ فى عصر تزخر فيه المكتبات بالكتب الأصولية ، والكلامية ، والمنطقية ، والجدلية ، لذا فان الدارس لهذا الكتاب يجد فيه كثيرا من النقول عن كتب مفقودة ـ : مثل كتاب " العهد " للقاضى عبد الجبار ، وشرحه لأبى الحسين البصرى ، وهما من أئمة المعتزلة ـ أو كتب لا تزال نسخا خطية يصعب ـ أحيانا ـ الرجوع اليها : مثل كتاب " الملخص " و" المعالم " للامام الرازى ، وهذا من شأنه تذليل كثير من الصعاب أمام طلاب العلم بعامة وعلم الأصول بخاصة .

فاذا أضفنا الى ذلك : أن الامام شمس الدين الأصبهانى كان عالما لا يشق له غبار فى صناعة الكلام والمنطق والجدل ، لذا فقد ضمن كتابه هذا كثيرا من مباحث هذه العلوم ، تمس حاجة الأصولى الى معرفتها ، وذلك المنهج الذى انتهجه فى هذا

الكتاب ، من شرح لكل عبارات المحصول ، مع الاشارة الى وجه الصواب أو الخطأ فيها ، ثم نقله لأقوال العلماء وأدلتهم ، ومناقشته لمخالفيه بموضوعية ، بعيدا عن التعصب .

كل هذا يجعل من " الكاشف " موسوعية علمية لها أهميتها ومكانتها عند كافة العلماء ، ليس في علم أصول الفقه وحده ، بل فيما يتعلق به من علوم .

ولا أدل على ذلك من اعتماد كثير من الكتب الأصولية ــ التي جاءت بعده ــ عليه في كثير من مباحثها .(١)

ولا يقلل من قيمة هذا الكتاب وأهميته : أن مؤلفه أدركته المنية قبل أن يتمه ، فان الدارس لموضوعاته يجد كل موضوع كأنه كتاب مستقل .

****

---

(١) انظر : ماأشرت اليه من نقول هذه الكتب في المبحث السابق .

" المبحث الثالث "

" مصادر الكتاب "

****

لقد اعتمد الأصبهانى فى شرحه لهذا الكتاب على مصادر جلى : منها ماهو مطبوع ، ومنها ماهو مخطوط .

وفى مقدمة هذه المصادر أصول المحصول ، وشروحه ، ومختصراته ، ولذا يوجد فيه كثير من العبارات المنقولة عن كتب مفقودة ، وأخرى من العسير الرجوع اليها ، كما سبقت الاشارة اليه .

وقد عقدت هذا المبحث لأذكر فيه — فقط — هذه المصادر ، مع ذكر مؤلفيها ، بحسب مايقتضيه المقام ، دون الاشارة الى مواضع النقل ، اعتقادا منى أن كتابا حوى كل هذه النقول من مثل تلك المصادر : فان معلوماته تكون موثقة ، ومن ثم يكون جديرا بالدراسة .

ومن ناحية أخرى — فان هذه القائمة يتعرف القارئ من خلالها على أسماء مجموعة من المصادر الأصولية ، والكلامية ، والمنطقية ، واللغوية ، ربما لم يكن سمع بها من قبل ، كما أنها تميط اللثام عن أهمية هذا الكتاب .

وهاك — أخى القارئ — هذه القائمة :

(١) " العهد " — للقاضى عبد الجبار بن أحمد المعتزلى ، المتوفى سنة (٤١٥هـ) .

(٢) " وشرح العهد " ، " والمعتمد " لأبى الحسين البصرى المعتزلى المتوفى سنة (٤٣٦هـ) .

(٣) " البرهان " ، و" الارشاد " ، و" الشامل " لامام الحرمين أبى المعالى عبد الملك الجوينى ، المتوفى سنة (٤٧٨هـ) .

(٤) " المستصفى " ، و" شفاء الغليل " لحجة الاسلام أبى حامد محمد بن محمد الغزالى ، المتوفى سنة (٥٠٥هـ) .

(٥) " المنتخب " ، و" المعالم " ، و" المحصّل " ، و" الاربعين " ، و" الرسالة البهائية " ،

و" الملخص "، و " نهاية الايجاز في دراية الاعجاز "للامام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي ، المتوفى سنة (٦٠٦هـ) .

(٦) " القواعد في العلوم الأربعة : الأصلين، والمنطق، والخلاف "، و" غاية المطلب " لأبي عبد الله شمس الدين الأصبهاني ، المتوفى سنة (٦٨٨هـ) .

(٧) " نفائس الأصول في شرح المحصول " لشهاب الدين القرافي ، المتوفى سنة (٦٨٤هـ) .

(٨) " الحاصل من المحصول " لتاج الدين الأرموي ، المتوفى سنة (٦٥٦هـ) .

(٩) " تنقيح محصول ابن الخطيب في أصول الفقه " لأمين الدين التبريزي ، المتوفى سنة (٦٢١هـ) .

(١٠) " التحصيل " لسراج الدين الأرموي ، المتوفى سنة (٦٨٢هـ) .

(١١) " الاحكام في أصول الأحكام " لعلي بن محمد سيف الدين الأرموي ، المتوفى سنة (٦٣١هـ) .

(١٢) " التنقيحات " يحيى بن حبش السهروردي ، المتوفى سنة (٥٨٧هـ) .

(١٣) " التمهيد في أصول الفقه " لمحفوظ بن أحمد الكلوذاني ، المتوفى سنة(٥١٠هـ) .

(١٤) " الوصول "، و" التمهيد "، و" الكبير "، و" الأوسط " لأحمد بن علي بن برهان ، المتوفى سنة (٥١٨هـ) .

(١٥) " التلخيص " للفاضل نجم الدين النخجواني .

(١٦) " المنتخب " لضياء الدين حسين .

(١٧) " المنتهى "، و" مختصر المنتهى "، و" الكافية "، لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب ، المتوفى سنة (٦٤٦هـ) .

(١٨) " اللمع في أصول الفقه "، و" الملخص في الجدل " لأبي اسحق الشيرازي ، المتوفى سنة (٤٧٦هـ) .

(١٩) " نهاية الأقدام " لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ، المتوفى سنة (٥٤٨هـ) .

(٢٠) " نزهة الطرف فى فن الصرف " لأحمد بن محمد الميدانى ، المتوفى سنة (٥١٨هـ) .

(٢١) " الخصائص "، و" سر الصناعة " لأبى الفتح عثمان بن جنى ، المتوفى سنة (٣٩٢) .

(٢٢) " التكملة " لأبى على الفارسى ، المتوفى سنة (٣٧٧هـ) .

(٢٣) " شرح التكملة "، و" أسرار البلاغة " لعبد القاهر الجرجانى المتوفى سنة (٤٧١هـ) .

(٢٤) " الوساطة بين المتنبى وخصومه " لعلى بن عبد العزيز الجرجانى ، المتوفى سنة (٣٩٢هـ) .

(٢٥) " جامع الأصول " لأبى الوليد سليمان بن خلف الباجى ، المتوفى سنة (٤٧٤هـ) .

(٢٦) " الصحاح " لأبى نصر الفارابى اسماعيل بن حماد الجوهرى ، المتوفى سنة (٣٩٣هـ) .

(٢٧) " الواضح فى أصول الفقه " لأبى الوفاء على بن عقيل ، المتوفى سنة (٥١٣هـ) .

(وبعد) فانى لا أقصد حصر مصادر هذا الكتاب فيما ذكرته فى تلك القائمة ، وانما اكتفيت بذكر مايتسع له المقام .

****

" المبحث الرابع "

" منهج المؤلف أبي عبد الله شمس الدين الأصبهاني في كتابة " الكاشف " .

****

قبل أن أدع الأصبهاني نفسه يحدثنا عن منهجه ــ أقول : انه ــ رحمه الله تعالى سلك في هذا الكتاب مسلكا ييسر على الدارسين متابعة متن الكتاب وشرحه في آن واحد ، فهو غالبا مايكتب قدرا مناسبا من المتن ، ثم يتناوله بالشرح فقرة ، فقرة ، مبينا حقائقها ، موضحا دقائقها ، مصدرا المتن بعبارة : " قال المصنف . . . " ، والشرح بعبارة : " الشرح : اعلم وفقك الله تعالى " ، وغالبا مايعيد كتابة فقرات المتن أثناء الشرح : اما بنصها ، أو بمعناها ، وقد تابع الامام المصنف في ترتيب الكتاب وتقسيمه ، ولم يشذ عنه في شئ من أول الكتاب الى آخره .

هذا ــ ويحدثنا أبو عبد الله شمس الدين الأصبهاني نفسه ــ في مقدمة كتابه عن منهجه فيقول : " واعلم أني أجتهد كل الاجتهاد أن أجيب عن كل ماأورد على هذا الكتاب ، أو عن جله .

وقد تكلم على هذا الكتاب الفاضل " نجم الدين النخجواني " في مؤلف له يسمى بـ " التلخيص " ، والفاضل " سراج الدين الأرموي " في مؤلفه المسمى بـ " التحصيل " ، والفاضل " أمين الدين التبريزي " في مؤلف له يسمى بـ " التنقيح " .

فاذا قلت في كتابي هذا : " قال صاحب التلخيص " ، فافهم منه الفاضل " نجم الدين " ، واذا قلت : " قال صاحب التحصيل " ، فافهم منه الفاضل " سراج الدين الأرموي " ، واذا قلت : " قال صاحب التنقيح " ، فافهم منه الفاضل " أمين الدين التبريزي " ، رحمهم الله تعالى ، واذا قلت : " قال صاحب التنقيحات " ، فافهم منه " السهروردي " . وبقية الفضلاء الذين أنقل عنهم شيئا في هذا الكتاب ، فاني أضيف كل شخص الى مصنفه المشهور .

وأجتهد كل الاجتهاد ألا أنقل عن أحد منهم شيئا بالمعنى ، بل أنقله بعبارته ،

فان في النقل بالمعنى فسادا عظيما ، والله الموفق ، وعليه المعول ".(١)

ويقول : "وفي هذه المسألة تدقيقات حكمية وكلامية ، تركناها طلبا للايجـــاز".(٢)

ويقول – في بداية شرحه لمسألة اثبات المجاز المفرد –: " اعلم – وفقك الله تعالى –: أن هذه المسألة واضحة غنية عن الشرح والبسط غير أنا نجرى على العادة في الكلام على جميع مسائل الكتاب ، لأنه ربما يستشكلها انسان ، وان كان الغير يرى أنهـــا من الواضحـــات ".(٣)

ويقول كذلك – في بداية مسألة افادة مطلق الأمر الفور أم التراخي –: " اعلــم – وفقك الله – أن أول مايجب الاعتناء به في أول كل مسألة : نقل المذاهب المنقولة في المسألة على سبيل الاستيعاب ، ثم نبين ماهو المختار من المذاهب ، ثــم اقامة الدليل عليه ".(٤)

هذا هو المنهج الذى نص عليه شمس الدين الأصبهاني : بعضه نص عليه في مقدمة كتابه ، والبعض الآخر نص عليه عند الكلام على بعض المسائل والقضايا .

ولكن هل التزم شمس الدين الأصبهاني بهذا المنهج ؟ وما مدى هذا الالتـزام ؟ .

فمن خلال معايشتي لهذا الجزء الذى أحققه أستطيع أن أقول : ان الأصبهانـي قد التزم – في الجمله – بهذا المنهج ، فانه اهتم اهتماما كبيرا بتتبع من تكلـم عن المحصول بالشرح والاختصار ، وأورد اعتراضاتهم على كلام المصنف ، وقام بالرد على جلها ، بأسلوب على بعيد عن التعصب الذميم الذى يجعل لسان صاحبـه زلقا بالسباب ، فيقول – مثلا – " هذا هراء "، " هذا كذب "، هذا هذيان "، هذا جهـل وسفـه ".

الا أنه كثيرا مايعترض على كلام الامام ، ويستحسن كلام مخالفيه ، وكان يعتـرض عليه – كذلك – اذا خالف قواعد الجدل والمناظرة ، وينبه على ذلك : مثلما فعـل

---

(١) انظر : الكلام في المقدمات من كتاب "الكاشف" بتحقيق سعيد غالب (١ / ٥– ٨) .

(٢) انظر : القسم التحقيق (١/ ٢٨٩) . (٣) انظر : القسم التحقيق (٢ / ٦٢٧)

(٤) انظر : الكلام في الأوامر والنواهي من كتاب " الكاشف " بتحقيق ابراهيم نورين (٢ / ٥٩٤) .

فى مسألة وقوع اللفظ المشترك "،عند ما ذكر المصنف دليل الخصم ،وأجاب عنه ، ثم نصب الدليل على المدعى ،وكان الأولى خلاف ذلك .(١)

وعلى الرغم من بعد الأصبهانى عن الحمية أثناء مناقشته لمخالفيه الا أنه كانت تأخذه الحمية فى دينه اذا تجوز الحد : مثلما حدث فى مسألة " الطرق التى بها يعرف كون اللفظ موضوعا لمعناه "،عند ما قال المصنف ــ فى معرض حديثه عن الاشكالات الواردة على طريق الآحاد ــ : "وأيضا : فالصحابة ــ مع شدة عنايتهم بأمر الدين واجتهادهم فى ضبط أحواله ــ عجزوا عن ضبط الأمور التى شاهدوها فى كل يوم خمس مرات . . ."(٢) ،فعقب الأصبهانى بقوله : "واعلم : أن هذا الكلام ركيك ،وفى المتن لفظ "عجزوا "،وليس ذلك الاختلاف لعجز القوم عن الضبط، واستعمال لفظ " العجز " ــ هاهنا ــ بعيد عن الأدب ،وليس بصحيح . . . وهذا الوجه سخيف ليس بشئ ."(٣)

والأصبهانى بهذا الأسلوب يخالف بعض الذين تصدوا للمحصول بالشرح أو الاختصار، فبينما كان الأصبهانى ينصب نفسه مدافعا عن الامام ،معتذرا له ، حاملا لكلامه على أفضل الوجوه وأحسنها ،فانهم كانوا فى موقف المعارضة غالبا ،لذا كانوا كثيرا ما يفوتهم قصده ،فيحملون الكلام على غير وجهه ،وربما اشتدوا على الامام فى ردهم كلامه ،مثلما حصل من التبريزى فى مسألة " الحسن والقبح "عند ما قال فى نهاية كلامه : "ولقد كنا على الاعراض عن تتبع مقالاته طلبا للايجاز ،وقد جاوزنا الى فن آخر ،ولكن انما أوجب ذلك تبجحه(٤) ،واعجاب بعض الطلبة به ".(٥)

وأما ماألزم نفسه به ــ بقوله : "فاذا قلت فى كتابى هذا : " قال صاحب التلخيص" . . .

---

(١) انظر : القسم التحقيقى (٣٦٧/٢) .

(٢) انظر : المحصول (١/١/ ٢٩٢) .

(٣) انظر : القسم التحقيقى (١٣٦/١) .

(٤) تبجحه : تعاظمه وتفاخره ــ (انظر : اللسان (٤٠٦/٢) .)

(٥) انظر : التنقيح (٣٢/١) .

الى أن قال : " فانى أضيف كل شخص الى مصنفه المشهور " ـ فانه لم يلتزمه، بل نراه أحيانا يخالف ذلك ، ومخالفته له هنا من وجهين :

الأول : أنه كثيرا مايقول : " قال صاحب الحاصل "، " قال صاحب المنتخب "، مع أنه كان ينبغى على وفق المنهج الذى رسمه أن يقول : " قال تاج الدين الأرموى فى الحاصل "، أو " قال الامام فى المنتخب "، وهكذا . . . .

الثانى : أنه كان كثيرا ماينقل عن بعض الفضلاء ، ولا ينسب النقل الى قائله، أو مؤلفه الذى نقل عنه ، كما فعل مع الامام " شهاب الدين أحمد بن أدريس القرافى " فى كل المواضع التى نقلها عنه ، والفاضل نجم الدين النخجوانى فى بعض المواضع ، وغيرهم ، بل كان يقول : " قال بعضهم . . . "، أو " قال بعض الفضلاء من المتأخرين "، وكثيرا ماكنت أهتدى الى مواضع هذه النقول فى " النفائس "، أو "التلخيص".

واذا جاز لمثل العلامة شمس الدين الأصبهانى أن يفعل ذلك مع أحد ، فما كان ينبغى أن يفعل ذلك مع الامام " القرافى " الذى اطلع على شرحه ، واستفاد منه، ونقل عنه كثيرا ، حتى لاتكاد مسألة تخلو من النقل عن نفائسه ، حتى أن تاج الدين السبكى ليقول : " وشرحه ـ أى الأصبهانى ـ للمحصول حسن جدا ، وان كان قد وقف على شرح القرافى ، وأودعه الكثير من محاسنه ، لكنه أوردها على أحسن أسلوب ، وأجود تقرير ، بحيث أنك ترى الفائدة فى كلام القرافى ـ وان كان هو المبتكر لها ـ كالعجماء ، وتراها فى كلام الشيخ الأصبهانى قد تنقحت ، وجرت على أسلوب التحقيق ، ولكن الفضل للقرافى ".(1)

اضافة الى أنه كان يشتد عليه أحيانا ، ويقلل من قيمة ايراداته ، ويضعف تفسيراته، ويصفها بأنها لاتستحق الالتفات فضلا عن مناقشتها .

ولست بذلك أدافع عن آراء الامام القرافى ، أو أصوب ايراداته ، وانما كان من حقه أن يذكره الأصبهانى عند النقل عنه ، كما ألزم نفسه بذلك ، وفعل مع بقية الفضلاء .

---

(1) انظر : طبقاته (٥/ ٤٢) .

أما قوله ـ : " واجتهد كل الاجتهاد ألا أنقل عن أحد منهم شيئا بالمعنى ، بل أنقله بعبارته . . . " ـ فهذا ـ أيضا ـ لم يلتزمه منهجا لكتابه ، بل وجدناه أحيانا ـ ينقل بالعبارة ، وأخرى ينقل بالمعنى ، وثالثة ينقل الكلام ويتصرف فيه بالاختصار لدرجة مخلة ، يصعب فهمه الا بالرجوع الى المصدر الذى نقل عنه ، بل ان نقله لكلام المصنف أثناء شرحه غالبا مايكون بمعناه ، وقد نبهت على كل ذلك فى موضعه .

ولم يكن الأصبهانى يطلب الايجاز ـ كما نبه على ذلك ـ الا فى مواضع قليلة ، بل انه كان يسترسل ويطيل النفس فى الكلام جدا ، وأحيانا فى مسائل لاثمرة للخلاف فيها ، كما فعل بتسويده الورقات الكثيرة فى اختلاف العلماء حول ابتداء الوضع ، هل هو توقيفى ، أم اصطلاحى ؟! .

بل انه كان يطيل جدا فى مسائل كلامية ، ماكان ينبغى ـ فى نظرى ـ أن يلتفت اليها ، فضلا عن اطالة الكلام فيها .

ولعل عذر العلامة شمس الدين الأصبهانى فى هذا : أنه كان اماما فى العلوم العقلية كالكلام والمنطق والجدل ، فكان تبحره فى هذه العلوم يدفعه أحيانا الى أن يفرد لها مباحث مستقلة ، يطيل الكلام فيها ، ثم يتوقف معتذرا عن الاطالة ، مع الاحالة على كتبه وكتب الفضلاء التى تتعلق بهذا المبحث .

وكثيرا ماكانت هذه المباحث لها صلة وثيقة بالمسائل الأصولية التى يتكلم فيها : اما أصلا لها ، أو فرعا عليها ، أو يتوقف فهم المسألة على فهمها وادراكها .

أما منهجه فى عرض المسألة ـ فقد كان ينتهجه (ملتزما به) فى غالب أمره ، فانه كان يذكر ـ أولا ـ العلة التى من أجلها عقد الامام المصنف البحث أو المسألة ، حتى يطلع القارئ على مقصود الامام منها ، ثم يحدد المدعى ، ولكنه كان يفوته تحرير محل النزاع ، كما حدث فى مسألة " اشتراط النقل فى المجاز "[1] ، وبعد ذلك يقوم بنقل المذاهب فى

---

(١) انظر : القسم التحقيق (٢ / ٦٨٠) .

المسألة ، وكان لا يكتفى بنقل آراء العلماء ، بل ينقل عنهم من كتبهم مايشير الى آرائهم تصريحا أو تلميحا ، ولكنه كان – أحيانا – يطيل النقل ، ولا يقتصر على محل الشاهد .

والأصبهانى فى أثناء نقله للمذاهب يختار ماترجح عنده ، فيقول – مثلا – " المذهب الأول ، وهو المختار . . . " ، وكان غالبا مايتابع الامام المصنف فى اختياره .

ولا يعنى ذلك عشوائية الأصبهانى فى اختياره ، بل كانت له شخصيته المتميزة ، التى ترجح ماتراه أنه الحق ، ولا أدل على ذلك من ايراداته الكثيرة على كلام الامام ، ومخالفته فى بعض الأمور ، استمع اليه – مثلا – وهو يقول : " هذا ماأورده على الامام المصنف ، ونحن نجيب عما نعتقد فساده ، وان كنا لا نرى صحة دليل المصنف . "(١) مما يدل على بروز شخصيته ، وأن متابعته للامام من قبيل متابعة العالم البصير .

وبعد نقله للمذاهب ، يقيم الدليل على المذهب المختار ، ثم ينقل أدلة المخالفين ويوجهها ويناقشها ويجيب عنها ، ثم ينقل ايرادات من تكلم عن المحصول شرحا واختصارا ثم يتولى الاجابة عنها .

وأحيانا كان يقف موقف المعترض ، فيضع الاعتراضات ، ثم يجيب عنها ، وكان فى كل ذلك منصفا ، يبين مايرد ومالا يرد مبينا وجه ذلك .

وكان حسنا من الأصبهانى أن يعقد المقارنات بين بعض المسائل المتشابهة ، التى قد تلتبس على القارئ فيظنها مسألة واحدة ، وايراد احداهما بعد الأخرى يعد تكرارا كما فعل فى المسألة الثانية للاشتقاق .(٢)

وأحيانا ماكان يلخص الأصفهانى ماتقدم ذكره ، لا سيما اذا طالت التفريعات والأدلة والاعتراضات ، حتى يستطيع الدخول فى نقطة أخرى ، وهذه طريقة تيسر على

---

(١) انظر : الكلام فى الأوامر والنواهى فى " الكاشف " بتحقيق ابراهيم نورين (١٣٢٣/٣) .

(٢) انظر : القسم التحقيقى (٢٩١/١–٢٩٢) .

القارئ متابعة الشرح دون تشويش .

هذا مجمل ما استطعت الوقوف عليه من منهج المؤلف العلامة أبى عبد الله شمس الدين الأصبهانى ، وقد بذلت جهدى فى عرضه ، وبيان مافيه ، فلعلى أكون قد وفقت ، وأسأل الله المغفرة .

(وبعد) فان الامام أبا عبد الله الأصبهانى قد شرح المحصول فى هذا الكتاب شرحا وافيا ، تعرض فيه بالبيان لكلام الامام المصنف فقرة فقرة ، فلم يدع كلمة الا شرحها وبين مافيها ، مع ذكره لفوائد كثيرة لم يتعرض لها الامام فى محصوله ، حتى أنه كان ينبه بعد تقريره للمسألة : أنه قررها أتم تقرير ، بحيث لا يوجد مثله فى غير كتابه ، مع ربطه للمحصول بأصوله وشروحه ومختصراته ، وكان موفقا فى غالب أمره الى الوقوف على مقصود الامام المصنف ، لذا فقد جاء دفاعه عنه قويا فى مواطن كثيرة .

والأصبهانى قد اتبع فى هذا الشرح أسلوبا منطقيا بحتا ، ولا غرو فى ذلك ، فهو الذى نبه فى أكثر من موطن على أن الذى لا يعرف علم المنطق لا يوثق بشئ من معلوماته ، وأن تعلم المنطق لابد منه لمن يريد معرفة أصول الفقه .(١)

وكان كذلك جدليا ، مولعا بطريقتهم فى المناظرات ، لا يحيد عنها ولا يقبل غيرها ممن يناظره .

فجاء أسلوبه فى غاية الدقة من ناحية ، وصعبا معقدا من ناحية أخرى ، لا سيما على المبتدئين من طلبة العلم .

وقد أدرك الأصبهانى نفسه هذه الحقيقة عندما قال : " اعلم : أن كتابى هذا لا يصلح الا للأفاضل من طلبة العلم ، وشرطه أن يكون متميزا فى جملة من العلوم ، أو ممارسا لها ، أو متأنسا بها ." (٢)

****

---

(١) انظر : القسم التحقيقى (١ / ٢٠١) .

(٢) انظر : الكلام فى الأوامر والنواهى من " الكاشف " بتحقيق ابراهيم نوريـن (٣ / ١٢٠٦) .

" المبـــــحث الخــــامـــس "

" نســخ الكتـــاب ، ووصفهـــا "
****

عند ما أزمعت رأيي على تحقيق هذا الجزء من كتاب " الكاشف " بدأت مــع زملائي في محاولة جمع نسخ الكتاب الخطية ، فشرعنا نبحث في المظان ، وبعـــد جهد وتوفيق من الله عز وجل ، تبين لنا أن لهذا الكتاب ست نسخ في أماكـــن عـــدة .

* نسخة في مجمع اللغة العربية بدمشق .

* وثلاث نسخ في دار الكتب المصرية :
****

الأولى : تحت رقم (١٣٤) أصول ، وقد أخذت الجامعة الاسلامية بالمدينـــة المنورة عنها صورة ، وهي بها تحت رقم (٧٧٣) ميكروفيلم .

والثانية : تحت رقم (٤٧٣) ، وقد صورتها الجامعة الاسلامية كذلك ، وهي بهـــا تحت رقم (٢٧٧٣) .

والثالثة : تحت رقم (٢٠٤٩٢) أصول .

* ونسختـــان بتـــركيا .
****

الأولـــى : في كوبريلي تحت رقم (٤٩٨) أصول ، وفي الجامعة صورة منها تحت رقـــم (٤٣٣٥) .

والثانية : في مكتبة حميدية بتركيا تحت رقم (٤٣٠) أصول ، وقد أخذ عنهـــا مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى صورة ، وهي بها تحت رقم (٣١٩) أصـــول ، وعن الأخيرة أخذت الجامعة الاسلامية صورة ، وهي بها تحت رقم (٤٥٥٨) ميكروفيلم .

وبعد أن تجمعت لدينا هذه المعلومات ، بدأنا بالتعاون في جمعها ، وقد يســر الله لنـــا ذلـــك .

وصـف نسخ الكتـــاب :
****

١ ـ نسخـــــة د مشـق

* تعتبر هذه أقدم النسخ على الاطلاق ، اذ أنها كتبت بعد وفاة المؤلف بعقـد من الزمان .

وهذه النسخة كتبت بخط معتاد ، وتمتاز بوضوحها ، وخلوها من الطمس والسقـط غالبا ، ومن أجل ذلك اتخذتها أصلا ، وقد رمزت لها بحرف (د) .

وتقع هذه النسخة في مجلدين كبيرين :

الأول : يقع في (٣٠٢ ورقة) .

والثاني : يقع في (٣١٠) ورقة .

والجزء الذي أحققه منها يقع في (١٧٤ ورقة) أي (٣٤٨ صفحة) ، مسطرتهـا (٢٧ سطرا) ، السطر الواحد فيه من (١٦-١٩) كلمة تقريبا .

جاء في الورقة الأولى منها : "تنفيذا لوصية المحدث الأكبر بدر الدين الحسني (١) ، أعاد هذا الكتاب الى الوقف حفيده السيد فخر الدين بن محمد عصام غفر الله لهـم سنة ١٣٩٥ (هـ) ".

---

(١) هو : محمد بن يوسف المغربي ، المراكشي ، السبتي ، الدمشقي ، بدر الديـن الحسني ، محدث ، مفسر ، متكلم ، منطقي ، نحوي ، رياضي ، بياني ، مشارك في علوم أخرى . ولد بدمشق سنة (١٢٦٧ هـ) ، وتوفي بها سنة (١٣٥٤ هـ) .
من مؤلفاته : رسالة في سنده لصحيح البخاري ، وحاشية على عقائد النسفي ، وشرح مغني اللبيب لابن هشام في النحو ، وشرح الخلاصة في الحساب .
(انظر : ترجمته في : الأعلام للزركلي (٨/٣٣-٣٤) - وحلية البشر (١ / ٢٧٥) - ومعجم المطبوعات (٦٠٨-٦٠٩) - ومعجم المؤلفين (١٢/١٣٩) .

وجاء فى الورقة الأخيرة منها مانصه : " تم بحمد الله وحسن توفيقه ليلة الجمعة فى العشر الأخير من شهر شوال سنة (٦٩٨هـ) فى الفريجية فى حماه فى ديار الشام، بيد الناسخ المفتقر الى مغفرته . . . مأمون بن محمد بن مأمون بن محمد بن كمال . . الأيجى ،غفر الله له ولجميع المؤمنين من عباده آمين ،وصدق الله العظيم " ليس كمثله شئ وهو السميع البصير (١) "،وصلى الله على سيدنا محمد المصطفى والامام المجتبى وعلى آله وصحبه صلاة كثيرة ،وسلم كثيرا ،وعلى آله وسلم . "

٢ ـ النسخة الأولى من نسخة تركيا .
****

* هذه النسخة كتبت بخط معتاد ،الا أنه دقيق جدا ،وعدد أوراقها (٢٣٢ ورقة) ،وقد رمزت اليها بحرف (ك) ،والجزء الذى أحققه منها يقع فى (٧٨ ورقة) أى (١٥٦ صفحة) ،ومسطرتها (٣٥ سطرا) ،وعدد كلمات السطر الواحد (٢٦ سطرا تقريبا) ،وقد جاء فى آخرها :" واذ قد أتينا الى هنا ،فلنقطع الكلام حامدين الله ومصلين على محمد نبيه صلى الله عليه وسلم ،وباقى الكلام يفهم مما تقدم ،والحمد لله رب العالمين .

وقع الفراغ من كتابته فى عشرين ذى القعدة سنة (٦٩٩هـ) بحمد الله ومنه ."

وهذه النسخة كتبت بخط معتاد ،الا أنه دقيق جدا ،وكانت من أكثر النسخ اختلافا مع الأصل ،الأمر الذى ساعدنى كثيرا فى تقويم النص ،الا أنها كثيرة السقط ،ويوجد بها طمس نتيجة التصوير ،وكثيرا مايوجد بها تقديم وتأخير ،ويوجد عليها بعض التعليقات والتصويبات فى الهامش ،ولا يورد الناسخ كلام المصنف الذى يصدره الشارح فى بداية المسألة بقوله :" قال المصنف رحمه الله تعالى . . "،وانما يأتى بكلمة أو كلمتين من المتن ،ثم يقول " الى قوله كذا " ،أو " الى آخرها "،ويدرج بعد كلمة " الشرح " قوله :" قال رحمه الله " يعنى الشارح ،وقد نبهت على ذلك فى كل موضع وردت فيه .

وكان الناسخ ـ كذلك ـ يرمز الى بعض الكلمات بحرف على سبيل الاختصار ،مثل

---

(١) الآية (١١) من سورة " الشورى ".

" ح " اشارة الى " حينئذ " ، و " ع " اشارة الى " ممنوع "، و" س " اشارة الـــــ

" سلمنا " ، وهكـــذا .

٣ ـ النسخة الثانية من نسخة تركيا :
****

* وتقع هذه النسخة فى (٥٨١) ورقة ، وهى التى رمزت لها بحرف (ح) .

والجزء الذى أحققه منها يقع فى (١٥٥) ورقة ، أى : (٣١٠) صفحة ، ومسطرتها

(٣١) سطرا ، وعدد كلمات السطر الواحد من (١٣ـ١٥) كلمة تقريبا .

وقد قام بنسخها منصور بن سليم بن حسن الدمناوى الأزهرى بتاريخ ١٢/٣/١٠٥٥هـ

حيث جاء فى آخرها : " وكان الفراغ من كتابة هذا الكتاب على يد العبد الفقيــر

الحقير منصور بن سليم بن حسن الدمناوى الأزهرى ـ غفر الله له ولوالديـــه

وللمسلمين ـ فى يوم الخميس المبارك ثانى عشر فى شهر ربيع الأول فى سنـــة

(١٠٥٥هـ) ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ".

وقد حازت هذه النسخة عناية كبيرة ، حيث كتبت بخط واضح جدا ، ويوجد بهـــا

الكثير من الكلمات المضبوطة بالشكل ، كما أنه يوجد بهامشها تصويبات ومقابـــلات .

وهذه النسخة كثيرا ماتتفق مع النسخة السورية (د) ، وقد تختلف معها لتتفق مـــع

النسخة التركية (ك) لا سيما فى زياداتها ، مما يؤكد أنها جمعن بين الحسنيين .

٤ ـ النسخة الأولى من نسخ دار الكتب المصرية :
****

* وهذه التى رمزت لها بحرف (أ) ، وتقع فى ثلاثة أجزاء :

الجـــزء الأول : ويقع فى (٣٢٥) ورقة .

الجـــزء الثانى : ويقع فى (٢٤٢) ورقة .

الجـــزء الثالث : ويقع فى (٣٥٥) ورقة .

والجزء الذى أحققه منها يقع فى (١٨٢) ورقة ، أى : (٣٦٤) صفحة، ومسطرتهـــا

(٢٩) سطرا ، وكلمات السطر الواحد من (١٤ـ١٥) كلمة .

وقد كتبت هذه النسخة بخط معتاد ، واضح جدا ، وهى تتفق مع النسخة السورية (د) تمام الاتفاق ، حتى فى الشطب ، وقد لاحظت أن ناسخها اذا عجز عن قراءة كلمة رسمها كما هى فى النسخة (د) ، وبعد طول تأمل أدركت أنها منقولة عنها ، لذلك أهملتها فى المقابلة ، واعتبرت النسختين نسخة واحدة ، الا فى مواضع نادرة .

وقد كتبت هذه النسخة سنة (١٣٢٥هـ) ، فقد جاء فى نهاية الجزء الأول مانصه :

" والحمد لله وحده ، وصلواته على سيدنا محمد خاتم النبيين ، وامام المتقين ، وعلى آله وسلم تسليما كثيرا .

نجز هذا الجزء قبيل العصر من يوم الأحد الثانى عشر فى شوال سنة خمس وعشرين وثلاثمائة بعد الألف ، بخط الفقير الى ربه محمود بن رشيد العطار [(١)] ".

٥ـ النسخة الثانية من نسخ دار الكتب المصرية :
****

* وهى التى رمزت اليها بحرف (ب) ، وتقع فى ثلاثة أجزاء :

الأول : يقع فى (٨٤) ورقة .

والثانى : يقع فى (٢٤٧) ورقة .

والثالث : يقع فى (٢٧٨) ورقة .

والجزء الذى أحققه منها به سقط كبير فى وسطه ، والقدر الباقى منه (٥٧) ورقة ، أى (١١٤) صفحة تقريبا ، ومسطرتها (٢٥) سطرا ، وعدد كلمات السطر الواحد

---

(١) هو : محمود بن رشيد العطار فقيه ، مشارك فى النحو ، والمنطق ، والبلاغة والحديث ، والقراءات ، وأصول الفقه ، وعلم الكلام .
ولد بدمشق سنة (١٢٨٤هـ) ، وتوفى بها فى ٢٠ شوال سنة (١٣٦٢هـ) .
من آثاره : ترجمة بدر الدين الحسنى .
(انظر : معجم المؤلفين (١٢/١٦٤) .)

(١٤) كلمة تقريبا .

وقد كتب الجزء الأول منها بخط بكنوت بن عبد الله العديمي ، والجزء الثاني بخط محمد بن أيوب العلوى الشافعي المعروف بالسهلي .

وتعد هذه النسخة ثالث نسخة في النسخ الست من حيث القدم ، فقد كتبت سنة (٧١٤هـ) ، وخطها ردئ ، وهي كثيرة السقط والطمس والتقديم والتأخير .

وهي وان كانت قديمة ، الا أنني أهملتها في المقابلة نتيجة السقط الكبير الموجود في الجزء الذى قمت بتحقيقه .

٦ـ النسخة الثالثة من نسخ دار الكتب المصرية .
****

* وهي التي رمزت اليها بحرف (ج) ، وهي ناقصة من أولها وآخرها ، فهي تحتوي ـ فقط ـ على جزء من اللغات ، وجزء من الأوامر والنواهي .

وعدد أوراقها (٢١٢) ورقة ، والموجود من الجزء الذى أحققه (١١٣) ورقة، أى : (٢٢٦) صفحة تقريبا .

وهذا الجزء يبدأ من قبيل المسألة الثانية من باب الاشتقاق ، الى آخر الكلام في اللغات .

ومسطرتها (٢٥) سطرا ، وعدد الكلمات في السطر الواحد (١٦ـ١٧) كلمة تقريبا .

وقد كتبت هذه النسخة بخط معتاد واضح ، ولم تختلف مع نسخة (د) السورية ، مما جعلني اعتبرهما نسخة واحدة ، ولذلك أهملتها في المقابلة.

****

" المبحث السادس "

" منهجي في التحقيق "

****

بعد أن توفرت لدى ست نسخ لهذا الكتاب عقدت مقارنة بينها ، فرأيت أن استبعد ثلاث نسخ منها ، للأسباب التي ذكرتها أثناء وصف كل منها ، الأمر الذي يجعل من مقابلتها بالأصل أمرا قليل الفائدة ، ثم اخترت نسخة سوريا أصلا ، للمزايا التي انفردت بها عن غيرها ، ورمزت لها بحرف (د) .

ثم شرعت في التحقيق - مستعينا بالله تعالى - وكان منهجي فيه على النحو التالي :

أولا : قمت بنسخ الكتاب على وفق القواعد الاملائية المتعارف عليها اليوم ، ولم أشر في الحاشية الى ذلك .

ثانيا : قابلت نص النسخة الأصل بالنسختين الباقيتين ، وقد اتبعت في ذلك مايلي :

١ - التزمت نص النسخة (د) ، طالما له وجه من الصواب ، وماعدا ذلك : فانى أضع الصواب من النسخ الأخرى في الصلب ، ثم أشير الى ذلك ، فاذا اتفقت جميع النسخ على الخطأ : فانى أضعه كما هو في الصلب ، وأشير الى ذلك في الحاشية .

٢ - أثبت جميع الفروق التي وقعت بين النسخ في الحاشية ، الا ماكان منها يرجع الى التنقيط ولا يغير شيئا من المعنى كـ" تكون و" يكون "، و" تقوم " ، و" يقوم " وأمثال ذلك ، وذلك لعدم عناية النساخ به .

ولم أثبت كذلك ماكان راجعا الى الاختصار ، كقوله " س " يعني " سلمنا " ، و" ح " يعني " حينئذ " ، و" ع " يعني " ممنوع " وهكذا .

٣ - لم أضع بين الحاصرتين الا الكلمات أو العبارات الزائدة على النسخة (د) ، وأما الحروف الزائدة فلا أضعها بين حاصرتين ، بل أكتفي بالاشارة اليها في الحاشية .

أما اذا حدث سقط فى باقى النسخ ،فلا أضعه بين حاصرتين ،وانما أنبه عليه فى الحاشية .

ولما تعذر وضع هذه الزيادات بين حاصرتين ،وضعناها عوضا عن ذلك ـ بين قوسين هكذا ( ) .

٤ـ زيادات النسختين (ح ،ك) التى لا ضرورة لها فى استقامة الكلام وتصحيحه ، لا أثبتها فى الصلب ،الا ماكان منها للتبرك : كالجمل الدعائية كقوله : "رحمه الله تعالى "،و"رضى الله عنه "،و"صلى الله عليه وسلم "،و"وفقك الله تعالى "، وأمثال ذلك . ولا أثبت فى الصلب ـ كذلك ـ ماوجد فى النسخة (د) مكررا ، أو ماكانت زيادته تؤثر على صحة النص واستقامته ،بل أضعه فى الهامش ،مشيرا الى أنه زيادة من نسخة "كذا ".

٥ـ أشرت الى نهاية كل ورقة من النسخة (د) ،وذلك بوضع خط مائل هكذ (/) ، مع الاشارة الى رقم الورقة على الجانب الأيسر ،ليسهل الرجوع الى النسخة التى اعتمدتها أصلا .

ثالثا : وضعت متن المحصول الذى يصدره الشارح بعبارة "قال المصنف رحمه الله تعالى "بين قوسى تنصيص هكذا " "،وقمت بمقابلته على كتاب "المحصول "المطبوع بتحقيق د . طه جابر ،وماوجدته من فروق : أثبت لفظ "المحصول "فى الصلب، اذا دعت الضرورة الى ذلك ،شريطة أن يكون متفقا مع واحدة من النسخ التى بين يدى ،والا فانى أضعه فى الهامش ،وأشير الى ذلك ،مع التنبيه على أصح اللفظين ، أو أقربهما الى المعنى ،مع الاشارة فى نهاية المتن الى موضعه فى "المحصول ".

رابعا : قمت بتوثيق جميع النصوص التى نقلها الشارح من الكتب الأخرى ،وأمكننى للاطلاع عليها ،وذلك بمقابلتها ،واثبات مادعت الضرورة اليه فى الصلب، شريطة اتفاقه مع واحدة من النسح التى بين يدى ،والا فانى أضعه فى الحاشية ،وأنبه عليه ،مع الاشارة فى نهاية النص الى موضعه فى المصدر الذى نقل منه .

خامسا : قمت بضبط النص ، وذلك بتقسيمه الى فقرات ، وابراز عناوين الأبواب والمسائل والعناوين الجانبية ، ووضع علامات الترقيم ، وضبط بعض الألفاظ التى قد تشكل على القارئ ، يقينا منى أن ذلك يساعد على سرعة فهم النص ، وادراك مراميه .

سادسا : خرجت جميع الآيات القرآنية الكريمة الواردة فى النص ، وذلك بذكر اسم السورة التى وردت فيها ، ورقم الآية ، واذا كانت الآية بتمامها أقول : " الآية رقم " كذا " من سورة " كذا " ، واذا كانت بعض آية أقول " من الآية . . . . " ، ولم أكتف بتخريجها لأول مرة ، بل قمت بتخريجها كلما ورد ذكرها ، ولا أرانى فعلت ذلك الا فى تخريج آيات الكتاب العزيز .

سابعا : خرجت الأحاديث النبوية الشريفة ، وذلك بعزوها الى أغلب المظان ، والكلام عليها صحة وضعفا مع الاحالة الى الكتب المعنية بالتخريج ، هذا اذا لم يكن الحديث مرويا فى الصحيحين .

ثامنا : قمت بتخريج الآثار الواردة فى الكتاب ، وذلك بعزوها الى مظانها .

تاسعا : خرجت جميع الشواهد الشعرية الواردة فى النص ، وذلك بنسبتها الى قائلها — عند اطلاقها — ما أمكن ، واحالتها على أغلب المظان الواردة فيها ، مع الاشارة الى المصادر التى ورد البيت فيها معزوا ، والمصادر التى جاء فيها من غير عزو . كما ترجمت لجميع الأعلام الواردين فى المتن .

عاشرا : قمت بشرح معانى الألفاظ الغريبة ، وعرفت المصطلحات التى تحتاج الى تعريف ، مع الاحالة على جملة من المصادر التى ورد فيها التعريف .

وكنت أكتفى فى بعض المصطلحات التى لا أرى ضرورة لتعريفها ، بالاحالة على جملة من المصادر التى ورد فيها ذلك التعريف .

حادى عشر : عرفت بالفرق التى ورد ذكرها فى الكتاب ، مع الاحالة على المصادر التى تكلمت عنها .

ثانى عشر : أحلت المسائل الأصولية الواردة فى الكتاب على أهم المصادر الأصولية التى تناولتهـــا .

ثالث عشر : بذلت جهدى فى ايضاح بعض ماغمض من عباراته ، والتنبيه على ماوقع فى بعض العبارات من أخطاء علمية ، وربط الكلام بعضه ببعض ، وقليلا ماكنــت أذكر خلاصة قصد الشارح زيادة فى الايضاح .

رابع عشر : حاولت ربط الكتاب بعضه ببعض ، وربطه بمختصرات المحصول ، وشـــرح الامام القرافى ، مع المقارنة ـ أحيانا ـ بين عبارة الأصبهانى والقرافى ، وابـــداء الرأى فى أدق العبارتين وأقربهما الى مقصود المصنف .

خامس عشر : حاولت جاهدا تحرير محل النزاع فى بعض المسائل ، وتحقيق الأقوال الأصولية أو الكلامية أو اللغوية ، وعزوها الى أصحابها ، وبيان من قال بها مـــن المتأخرين ماأمكن ذلك ، مع الالتزام بالمصادر الأساسية لكل قول .

سادس عشر : قمت بابداء الرأى فى بعض مايورده الشارح على كلام المصنف ، وحاولت بيان ثمرة الخلاف فى بعض المسائل ، كما قمت ـ أحيانا ـ ببيان ماترجح عندى

السابع عشر : قمت بعمل فهرسة تفصيلية لمحتويات الكتاب ، اشتملت على مايلـــى :

١ـ فهرست الآيات القرآنية .

٢ـ فهرست الأحاديث النبوية ، والآثار .

٣ـ فهرست الشواهد الشعرية .

٤ـ فهرست الأعلام .

ـ فهرس الفرق .

٦ـ فهرس المصطلحات والحدود .

٧ـ فهرس المصادر والمراجع .

٨ـ فهرس الموضوعات .

(وبعد) فقد بذلت جهدى لاخراج هذا الجزء من كتاب " الكاشف " على الصورة التى أرادها المؤلف أو قريبة منه ، فان كان ثم صواب فمن الله ، والا فمنى ومن الشيطان ، والله ورسوله بريئان منه ، وأسأل الله المغفرة .

وعسى أن يشفع لى : أنى امرؤ لا يزال فى بداية طريق البحث والدراسة ، خطؤه يغلب صوابه ، متمثلا قول العماد الأصبهانى . :

" انى رأيت أنه لا يكتب انسان كتابا فى يومه الا قال فى غده : لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد كذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر ، ودليل على استيلاء النقص على جملة البشر " .

وحسبى قول نبى الله شعيب : " ان أريد الا الاصلاح ما استطعت وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب ". (1)

والله أسأل أن يجعل عملى خالصا ، وأن يجنبنا الزلل ، انه سميع مجيب ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أبو الشيماء

سعد محمد محمد ابراهيم

المدينة المنورة فى ٢٨/٧/١٤٠٦هـ

****

****

****

****

---

(1) من الآية (٨٨) من سورة « هود » .

الكاشف عن المحصول

في علم الأصول

للإمام أبي عبدالله شمس الدين محمد بن محمود الأصبهاني

٦١٦ - ٦٨٨ هـ

« الجزء الخاص بالكلام في اللغات »

القسمُ التّحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واتمم بمنك

قال سيدنا وشيخنا الامام العلامة الاستاذ شمس الدين شيخ العلماء حجة
الاسلام لسان المتكلمين ابو عبد الله محمد بن محمود بن محمد الاصفهاني ابقاه الله تعالى
الحمد لله على نعمه ومن نعمه حمده وانشاء له التوفيق لما هممت تعالى جده والصلاة
والسلام على سيدنا ونبينا الذي هو صفيه وعبده وعلى آله وصحبه اما بعد فاني
شارع في تحرير مؤلف في الاصول يتضمن شرح الكتاب المسمى بالمحصول المنسوب الى سيدنا
ومولانا الامام العلامة فخر الملة والدين حجة الاسلام والمسلمين جامع اشتات الفضائل
ابي عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الرازي قدس الله روحه ونور ضريحه واقصد فيه
تحرير الاصل منه وتقرير المنقول والله الموفق وهو خير مسئول وما مول وقد سميته
بالكاشف عن المحصول في علم الاصول وقد وضعت مقدمة في المنطق ملخصة محررة
غاية التحرير في اول هذا الكتاب تاسيا بالامام حجة الاسلام في وضعه في اول المستصفى
مقدمة في المنطق ولكنها تتضمن ما لم تتضمنه تلك المقدمة من القواعد الجليلة المهم
تحصيلها لكل طالب من طلبة التحقيق في العلوم واعلم اني اجتهد كل الاجتهاد ان
اجيب عن كل ما اورد على هذا الكتاب او عن جله وقد تكلم على هذا الكتاب الفاضل نجم الدين
النخجواني في مؤلف له يسمى بالتلخيص والفاضل سراج الدين الارموي في مؤلفه المسمى
بالتحصيل والفاضل امين الدين التبريزي في مؤلف له يسمى بالتنقيح فاذا قلت في
كتابي هذا قال صاحب التلخيص فافهم منه الفاضل نجم الدين واذا قلت قال صاحب التحصيل
فافهم منه الفاضل سراج الدين واذا قلت قال صاحب التنقيح فافهم منه الفاضل
امين الدين التبريزي رحمهم الله واذا قلت قال صاحب التنقيحات فافهم منه
السهروردي وبقية الفضلاء الذين انقل عنهم شيئا في هذا الكتاب فاني اضيف
كل شخص الى مصنفه المشهور واجتهد كل الاجتهاد ان لا انقل عن احد منهم شيئا بالمعنى

بل

مجازاً عنه ٥ لأنا نقول إذا فرضتم ذلك وثبت موجب المجاز
من اللفظ العام بعود الخلاف المذكور في هذه الصورة فلا ينبغي لما ذكره المعترض فائدة
لم يكون فرضتم ثبوت موجبه وان تجرد عن العام لا بطريق المجاز لم يكن هذه الصورة من
صور النزاع بل ذلك فرض من الكلام في مسألة أخرى غير هذه المسألة لا تعلق لها بها فالحاصل أن
أحد الأمرين لازم وهو إما أن لا يكون ما ذكره المعترض متوجهاً على المصنف أصلاً
لكونه فرض مسألة غير صورة النزاع أو تكون من صور النزاع بالطريق الذي ذكرناه
ولم يستغن عن ذكرنا الادعاء المعترض الاستغناء عن ذكره لما بينا أنه مانع وعرض المصنف
لوجود المقتضي ولعدم المانع فلا يجوز التعرض لعدم المانع مستغنياً عنه ٥

تم كتاب

اللغات

وشرحه بقدر الإمكان والحمد لله رب العالمين
وصلواته على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى
آله الطيبين الطاهرين وعلى أزواجه أمهات
المؤمنين وعلى صحابته أجمعين تسليماً دائماً
إلى يوم الدين ٥

قال [illegible]
وهو مرتب على مقدمة وثلاثة أقسام ٥ أما المقدمة ففيها مسائل ٥
المسألة الأولى اتفقوا على أن لفظ الأمر حقيقة في القول المخصوص ٥
واختلفوا في كونه حقيقة في غيره فزعم بعض الفقهاء أنه حقيقة
في الفعل أيضاً والجمهور على أنه مجاز فيه وزعم أبو الحسين البصري أنه مشترك
بين القول المخصوص وبين الشيء وبين الصفة وبين الشأن والطريق إلى قوله وهذه
الوجوه ضعيفة ... اعلم وفقك الله أنه قال الشيخ أبو الحسن الأبياري
شارح كتاب البرهان لإمام الحرمين الذي عليه الأصوليون أن الأمر جمعه أمور ٥
وأهل العربية الذين وقفنا على كلامهم كسيبويه وأبي علي والمتأخرين لا
يرون هذا الجمع أصلاً ويقولون لا يصح أن يجمع فعل على فواعل وقد ذكروا أمثلة تجمع
وليس منها هذا إلا أن الجوهري صاحب الصحاح قد قال وتقول أمرته بكذا أمراً والجمع
الأوامر وهذا شاذ غير معروف عند أئمة العربية وقال بعض الناس إن هذا لا

بسم الله الرحمن الرحيم ... شرح المحصول للإمام [illegible]

[illegible] نحمد الله تعالى على [illegible] والصلاة والسلام على سيدنا محمد [illegible]
[illegible] وعلى آله وصحبه [illegible] الأصول تتضمن شرح الكتاب المسمى بالمحصول
المنسوب إلى [illegible] الإمام العلامة فخر الملة والدين حجة الإسلام والمسلمين جامع أشتات الفضائل أبي عبد الله
محمد بن عمر [illegible] الرازي [illegible] واجتهد في تحرير المسائل [illegible] وتقرير الحجج والدلائل
ومن [illegible] تعرضت مقدمة في [illegible]
كتاب [illegible] الكتاب [illegible] الإسلامية [illegible]
[illegible] من القواعد الجليلة المهمة [illegible] لكل طالب [illegible] العلوم [illegible]
كل الاجتهاد [illegible] هذا الكتاب [illegible] وقد تكلم على هذا الكتاب الفاضل [illegible]
في مؤلفه [illegible] الفاضل شراح [illegible] مؤلفه المسمى التحصيل والفاضل [illegible]
في مؤلف [illegible] الفاضل [illegible] الدين وأما [illegible]
[illegible] صاحب [illegible] وأما [illegible] صاحب [illegible]
[illegible] الفضلاء [illegible] هذا الكتاب [illegible] إلى [illegible] المشهور [illegible]
كل الاجتهاد أن لا أخلي [illegible] شيئا [illegible] المعنى [illegible] وأنا [illegible]

قال الإمام المصنف [illegible] المركب [illegible] العلم [illegible] بل من الوجه الذي [illegible]
[illegible] التركيب. الشرح: اعلم أن كل مركب ذا أجزاء وتلك الأجزاء [illegible] على المركب منها في الوجود [illegible]
[illegible] الصوري وأما [illegible] في الذهن فقط دون الخارج [illegible]
[illegible] المركب لا يمكن أن [illegible] العلم [illegible] على تقدم العلم [illegible] المركب
[illegible] الذي [illegible]
[illegible] هو الذي [illegible]
[illegible] المركب مثاله [illegible] البيت [illegible]
الذي [illegible] التركيب [illegible] كلام المصنف [illegible] وذلك لأن العلم بالمركب تابع للعلم [illegible]
[illegible] مع [illegible] الصورة [illegible] التفصيل [illegible]
[illegible] معلومة على التفصيل [illegible] المركب معلومة إجمالا [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] لا يكون [illegible] الماهيات البسائط [illegible]
[illegible] معلومة [illegible] الأجزاء غير معلومة تفصيلا [illegible] تفصيل [illegible]
[illegible] قول المصنف [illegible] لا وجه له [illegible] أصول الفقه [illegible]
[illegible] من المركب [illegible] بل من الوجه الذي [illegible]
التركيب [illegible] الكلام [illegible] بعضهم [illegible]
[illegible] العلم [illegible] تركيب [illegible]
[illegible] المقولات العشرة [illegible] المقولات [illegible]
[illegible] كلام [illegible]
[illegible] أجزاء [illegible] الفقه [illegible]
[illegible]
[illegible]

واحد لدل وجود احدهما على وجود الاخر بواسطة الدلالة على موثره من غير ان يصرح
بالموثر كيلا يكون منتقلا بالانتقال ويضيع استعمال احد المحكمين. اما الاصل
او الجامع فنقول صيانة من المتمرد تدل على انه مطلوب الشارع في القصاص فتثبت
الصيانة عن التركة مبالغة في الصيانة وحسما للذريعة كما في الاصل فنذكر الحكمة جملة
لوجود ارتباطها الاصل لا غير. واذ قد اتضح ذلك فنقول قياس الدلالة هو الاستدلال
بالاثر على الموثر وقياس العلة هو الاستدلال بالموثر على الاثر
اعلم انه قد سبق قول المصنف ان العدم الاصلي لا يدل عليه قياس العلة ويدل عليه قياس
الدلالة وقد تبين ان قياس الدلالة هو الاستدلال بالموثر على الاثر والموثر في العدم
الاصلي محال فلا يتجه قياس الدلالة ولا قياس العلة. قلنا طريقه ان نقول لا زكاة
في الحلي المباح وذلك لان الفقير لا يملك حقا عينيا فلا يجب فيه الزكاة كالجواهر وذلك
لان عدم ملك الفقير عين الحلي يدل على ان تمكن المالكية في الحلي مطلوب فلا يجب فيه الزكوة
مثال اخر من طرق العدم ان نقول المجنون اذا افاق بعد ما مضى الشهر لا يجب عليه القضا
لانه اذا جن جنونا مستوعبا لا يجب عليه القضا قياسا عليه لان الحكم الاول يدل على
اشتراكهما في المنافي لوجوب القضا فلا يجب القضا والله اعلم
بالصواب واليه المرجع والمآب. وهذا اخر الكلام
في كتاب القياس. وهو اخر ما صنفه
الشيخ من شرح المنتخب وتوفي
قبل تمام الكتاب
فرحمه الله تعالى
ورضي عنه

بلغ مقابلة بالاصل

وكان الفراغ من كتابة هذا الكتاب على يد العبد الفقير الحقير [illegible] الازهري [illegible]
في يوم الخميس المبارك ثالث عشر في شهر ربيع الاول من شهور سنة [illegible] وصلى الله على سيدنا محمد وآله [illegible]

والحمد لله وحده [illegible]

التنقيحات فاوام منه السهروردي فانى اضيف كل تخيص الى مصنفه المشهور
واجتهد كل الاجتهاد ان لا انقل عن احد منهم شيا بالمعنى بل بعبارته فان
فى النقل بالمعنى فسادا ظلما والله الموفق وعليه المعول قال الامام المصنف
رحمه الله المركب لا يمكن ان يعلم الا بعد العلم بمفرداته لا من كل وجه بل من
الوجه الذى يصح ان يقع فيه التركيب الشرح اعلم ان كل مركب فله اجزاء وتلك
الاجزاء تتقدم على المركب منها فى الوجود الخارجى والذهنى سوى الجزء
الصورى واما الجزء الآلى فانها تتقدم فى الذهن فقط دون الخارج وهذه
القضية بينة ولهذا قال المصنف رحمه الله المركب لا يمكن ان يعلم الا بعد العلم
بمفرداته فكلمة بعد تدل على تقدم العلم بالاجزاء على العلم بالمركب منها ضرورة
استلزام بعدية الشىء قبلية غيره قوله لا من كل وجه الى آخره اعلم ان الشىء
الذى جعل جزءا لغيره له ماهية وله عارض وهو كونه جزءا فيه ولا يعرض
له الجزئية الا بعد تقدم عارض آخر وهو الذى به صلح ان يكون جزءا للمركب
مثاله يشترط او ان الخشب جزءا للبيت ان لا يكون رطبا الغاية ولا يابسا فى
الغاية فذلك هو الوجه الذى يصح به التركيب منه هذا معنى كلام المصنف
رحمه الله تعالى وفيه نظر وذلك لان العلم بالمركب تابع للعلم بمفرداته ضرورة
ان المركب هو تلك المفردات مع الهيئة التاليفية وهو الجزء الصورى فان
كانت الاجزاء معلومة على التفصيل فالماهية المركبة منها ايضا معلومة
على التفصيل وان كانت معلومة اجمالا فالماهية المركبة منها معلومة اجمالا
لما بينا ان المركب هو تلك الاجزاء مع الهيئة الصورية ولكن لذلك شرط
وهو ان لا يكون التركيب مبطلا لماهيات البسائط وليس لنا ان نقول
ان الماهية قد تكون معلومة مع كون الاجزاء غير معلومة تفصيلا ولكنها
متى خطرت بالبال تمثلت مفصلة لانا نمنع ذلك وقد تبين مما ذكرناه
ان قول المصنف لا من كل وجه لا وجه له ولهذا قال صاحب الحاصل فى
تفسير اصول الفقه انه لا يتبين الا اذا علم اجزاؤه نعم تحقيق المركب وتكوينه
وايجاده يتوقف على معرفة بسائطه لا مطلقا بل من الوجه الذى يصلح ان
يقع فى التركيب والفرق بين تكوين الشىء وبين العلم به بين وهذا الكلام اورده
بعضهم لبيان ان الحاد يشترط فى حقه من حيث هو حاد ان يكون عالما
بالاجناس والفصول والخواص ليتمكن من تركيب الحدود والرسوم ولا
يشترط فى حقه من حيث هو حاد العلم بعروضاتها فلا يشترط فى حقه

[illegible] ... وكذلك قال ان الفقه هو
الذي [illegible] من [illegible] لا علم او ظن [illegible]
[illegible] اصول الفقه والفقه [illegible] الفرق [illegible]
[illegible] الاصولي [illegible] الادلة على [illegible] الاجمال [illegible]
[illegible] اصول الفقه [illegible] اصول الفقه
[illegible] العلم انما هو [illegible] الذي [illegible]
الفقه [illegible] الاحكام [illegible] على الاحكام [illegible]
الا [illegible] اصول الفقه [illegible] ولا [illegible] المذكور
[illegible] الطرق التي [illegible] اصول الفقه
[illegible]
[illegible]
الاصولية [illegible] ممنوع [illegible] المقدمة [illegible]
ان العلم بالفقه ممنوع وذلك [illegible] الاصول [illegible]
[illegible]
[illegible] والمراد [illegible]
وهذا [illegible] الظهور [illegible]
الاصول [illegible]
[illegible] المسئلة [illegible]
[illegible]
من كونه [illegible]
المستدل [illegible] الفقه [illegible]
[illegible] اصول الفقه [illegible]
[illegible]

٧

رجعنا إلى نظامية الورقة ٢/آ – ب/ آدخله [illegible] الناسخ سهواً للغا... وهذه النسخة وقع فيها خلط كثير تقديماً وتأخيراً وهذا نحو ذلك منها

(ولا [illegible] الا [illegible] ان يكون [illegible] لا [illegible] المعنى [illegible]
[illegible] ان [illegible]
الفقه [illegible] قال المصنف [illegible] النص
الثالث عدم الاشتراك [illegible] المسئلة الشرح [illegible]
[illegible] اللفظ [illegible] المعنى على عدم الاشتراك [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] المعنى [illegible] الله تعالى [illegible] الاحتمال
[illegible] الاشتراك لا [illegible] المعنى [illegible]
على عدم [illegible] اللفظ [illegible] المجاز
المجاز [illegible]
[illegible] المعنى [illegible] الحقيقي [illegible]
[illegible] المعنى [illegible] المعنى المنقول اليه [illegible]
[illegible] ان يكون المراد
[illegible] من اللفظ [illegible] المعنى الواحد ان يكون
[illegible] الاحتمال [illegible]
[illegible] الاحتمال [illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله تعالى [illegible]
[illegible] على عدم [illegible]
[illegible] العموم [illegible]
[illegible] الخصوص وكذلك [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] المعنى [illegible]
[illegible] قوله تعالى [illegible]
[illegible] المعنى [illegible]

" المقـــــــدمــــــــــــة "

قال المصنف - رحمه الله تعالى (١) :-

" الكلام في اللغـــات (٢) .

وفيه تسعة أبواب :

الـبـــاب الأول : في الأحكام الكلية (٣) للغات .

اعلم ، أن البحث - اما أن يقع عن ماهية الكلام ، أو عن (٤) كيفيـــة دلالته .... " الى النظر الأول (٥) .

الشـــرح (٦) : أعلم : أن المصنف - رضي الله عنه (٧) - جعل الكلام فـــي اللغات متقدما (٨) على سائر أبواب أصول الفقه ، وقد بينا وجهه (٩)

ثم جعل الكلام في اللغات مرتبا على تسعة أبواب :-

البـــاب الأول : في الأحكام الكلية للغات.

الباب الثانـــي: في تقسيم الألفاظ.

---

١) " تعالى " لم ترد في ك .

٢) اللغات جمع " لغة " ، وأصلها " لُغْوَة " كثبه ، فهي فُعْلَة من " لغوت " اذا تكلمت وحدها - كما في اللسان (١٥/٢٥١-٢٥٢) ، والخصائص (٣٣/١) -: " أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم " ، وانظر: التعريفات (١٩٢) .

وحدها ابن الهمام بأنها : " الألفاظ الموضوعة ، ثم تضاف كل لغة الى أهلها " (التحرير مع شرحه التيسير " ٤٩/١ ") .

٣) الكلي - هو : كل مفهوم ذهني لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه . ك " الانسان " .

التعريفات (١٨٦) - وضوابط المعرفة " ٣١ " .

٤) " أو عن " ساقطة من ح ، ك .

٥) المحصول (٢٢٣/١/١) .

٦) " الشرح " ساقطة من ك ، وموضعها عبارة : " قال رحمه الله " ، وهي من الناسخ .

٧) في ك : " رحمه الله " .

٨) لفظ ك : " مقدما " .

٩) في هذا الكتاب . (انظر: المقدمات بتحقيق سعيد بن غالب " ٣٩١/٢ ") .

الباب الثالث: في الأسماء المشتقة

الباب (١) الرابع: في أحكام الترادف والتأكيد .

الباب (٢) الخامس: في الاشـــتراك .

الباب (٣) السادس : في الحقيقة والمجـــاز .

الباب (٤) السابع : في التعارض الحاصل بين أحوال الألفاظ .

الباب (٥) الثامن : في تفسير حروف تشتد (٦) الحاجة في الفقه الى معرفـة معانيها .

الباب التاســـع: في كيفية الاستدلال بخطاب الله تعالى ، ورسوله صلى اللـه عليه وسلم .

وبذا (٧) نختم الكلام في اللغات .

أما قوله : " الباب الأولى : في الأحكام الكلية للغات " ـ فقد احترز بقوله " الكلية " من الأحكام الجزئية (٨) للغات ، مثل قولنا : " ضرب " موضوع لكذا ، و" قام " موضـــوع لكذا ، فان ذلك وظيفة اللغوي ، والأصولي انما يبحث عن الأحكام الكلية .

أما قوله ـ : " ان البحث عن اللغات : اما أن يقع عن ماهية الكلام ، أو عن كيفيـــة دلالته ـ فمقصوده من ذلك حصر مباحث هذا الباب .

ووجه الحصـــر : هو : أن الأحكام الكلية للغات تنقسم الى قسمين ، وذلك لأن الحكم الكلي : اما أن يكون شيئا من النظر في ماهية الكلام من غير اختصاصه بلغة قـــوم أو من النظر في عارضه الخارج عن ماهيته .

وانحصار النظر في هذين القسمين ضروري .

---

١) " الباب " ساقطة من ك .

٢) لم ترد لفظة " الباب " في ك .

٣) " الباب " ساقطة من ك . (٤) " الباب " لم ترد في ك .

٥) سقطت " الباب " من ك .

٦) كذا في ك ، ولفظ غيرها : " تستمد " ، وما أثبتناه موافق لما في المحصول .

٧) في ك : " وبه " .

٨) الجزئي ـ هو : ما يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة . كـ " زيد " .
(انظر : التعريفات "٧٥" ـ والبصائر النصيرية "١٢") .
وعرفه العلامة التفتازاني بأنه : " ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين " .
(انظر : التهذيب مع شرحه وحواشيه "٦٧-٦٨") .

النظر الأول : في ماهية الكـــلام .

النظر الثاني : في كيفية دلالته ـ وهو النظر في الخارج عن ماهية العارض لهـا ودلالته وضعية . (١)

فالبحث ـ إما أن يقع عن الواضع ، وفيه خلاف سيأتي بيانه ، أو عن الموضوع وهو : " الألفاظ " ، أو عن الموضوع له ـ وهو " المعاني " ، أو عن الطريق الذي به يعـــــرف

---

١) الدلالة بفتح الدال وكسرها وضمها ، والفتح أفصح ، وحدها ـ في اللغة ـ : الارشاد ،

(انظر : اللسان " ١١/٢٤٩ " ـ والمصباح " ١٩٩ ") .

وأما في الاصطلاح ـ فقد حدها الجرجاني بأنها : كون الشيء بحالة يلـــزم من العلم به العلم بشيء آخر ، والشيء الأول ـ هو الدال ، والثاني ـ هـــو المدلول .

(انظر : تعريفاته " ١٠٤ ") .

وقد قسم المناطقة الدلالة الى نوعين :

الأول : لفظية .   والثاني : غير لفظية .

وكل منهما منقسم الى ثلاثة أقسام : وضعية ، وطبيعية ، وعقلية .

فحاصل الأقسام ستة ـ وهي :

الأول : الدلالة اللفظية الوضعية ـ كدلالة لفظ " زيد " على مسماه .

الثاني : الدلالة اللفظية الطبيعية ـ كدلالة لفظه " أح " على وجع في الصدر .

الثالث: الدلالة اللفظية العقلية ـ كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ .

الرابع : الدلالة غير اللفظية الوضعية ـ كدلالة اشارة الضوء الأحمر للمرور علـى عدم السير .

الخامس: الدلالة غير اللفظية الطبيعية ـ كدلالة حمرة الوجه على الخجل .

السادس: الدلالة غير اللفظية العقلية ـ كدلالة المصنوع على صانعه .

وليس المقصود من هذه الأقسام الستة ـ في هذا الفن ـ سوى القسم الأول ـ وهو الدلالة اللفظية الوضعية ، وهي دلالة لفظ ما تواضع الناس فـي اصطلاحهم على أن يكون دالا على معنى معين .

الموضوع (١) - وهو : "النقل" : اما بطريق التواتر (٢) ، أو بطريــق

وتنقسم هذه الدلالة الى ثلاثة أقسام : المطابقة ، والتضمن ، الالتزام.
(راجع : التعريفات "١٠٤" - وشرح الكوكب المنير "١/١٢٥ - ١٢٩" - وشــرح تنقيح الفصول "٢٢-٢٦" - وتحرير القواعد المنطقية "٢٠-٢١" - وآداب البحــث والمناظرة "١/١١ وما بعدها").

١) في ك : "الوضع".

٢) الحديث ينقسم - من حيث طرقه - الى قسمين : متواتر ، وآحاد.
والمتواتر من التواتر - وهو : "التتابع" يقال : تواترت الخيل ، اذا جاءت متتابعة يتبع بعضها بعضا ، ومنه تعالى : "ثم أرسلنا رسلنا تترا" الآية (٤٤) من سورة "المؤمنون". (انظر : المصباح "٦٤٧").
وأما في الاصطلاح - فقد حده القرافي بأنه : خبر أقوام عن أمر محسوس يستحيل تواطؤهم على الكذب عادة . شرح تنقيح الفصول (٣٤٩) - وانظر كذلــك نهاية السول (٦١).
وقد عرفه القاسمي بقوله : "ما نقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورة بأن يكونــوا جمعا لا يمكن تواطؤهم على الكذب من مثلهم الى آخره ." ، وقد ذكر له قسمين : لفظي ومعنوي (فانظر : قواعد التحديث "١٤٦").
وذكر الامام الغزالي له شروطا أربعة :
الأول : أن يخبروا عن علم لا عن ظن .
الثاني : أن يكون علمهم مستندا الى محسوس.
الثالث : أن يستوي طرفا العدد وواسطته في هذه الصفة ، وفي كمال العدد .
الرابع : أن يتعدد النقلة بحيث يمتنع - في العادة - تواطؤهم على الكذب.
(انظر : المستصفى "١/١٣٤").
وبعد أن اتفق العلماء أن التواتر يفيد العلم ، اختلفوا في نوع العلم - هــل ضروري ، أو نظري ، فذهب الجمهور الى أنه يفيد العلم الضروري - وهــو الصحيح - خلافا للكعبي ، وأبي الحسين البصري كما في المعتمد (٢/٨١) فانهم قالوا : انه يفيد العلم النظري ، وقد نقل الآمدي ذلك عن الدقــاق من أصحاب الشافعي رحمه الله ، وتوقف عن الجزم ونقله عن الشريف المرتضى (فانظر : الاحكام "٢/٣٠ - ٣٥").
وانظر هذا الخلاف في ارشاد الفحول (٤٦-٤٧) - والمسودة (٢٣٣ وما بعدها).

=

الآحـــاد (١) .

وانحصار مباحث هذا النظر - في الواضع ، والموضوع ، والموضوع له ، والطريـــق الذى يعرف (٢) به الوضع - ظاهر.

وذلك لأن الدلالة ، وضعية ، ووضع اللفظ بازاء المعنى يستدعى واضعـــــا وموضوعا ، وموضوعا له بالضرورة ، ثم معرفة الوضع لا بد منها ، وليس ذلك الا بالنقل والنقل : اما تواتر أو آحاد - فقد ظهر وجه الحصـــــر.

= وليس للمتواتر عدد محصور على الصحيح ، فانا نستدل بحصول العلم الضرورى على كمال العدد ، لا أنا نستدل بكامل العدد على حصول العلم .

(انظر: روضة الناظر "٨٨-٨٩") .

وهناك تفصيلات مفيدة متعلقة بالتواتر انظرها فى شرح الكوكب (٢/٣٢٣-٣٤٤) وكشف الأسرار (٢/٦٨٠ وما بعدها) .

١) هذا هو القسم الثانى من أقسام الحديث من حيث طرقه ، وقد حده الآمـدى فى الاحكام (٢/٤٨) ، وابن الحاجب فى المنتهى (٧١) - : بأنه ما كـان من الاخبار غير منته الى حد التواتر . وحده البدخشى - فى شرحه علـــى المنهاج (٢/٣١٧) - بأنه ما لم يبلغ حد التواتر، ولا حد الشهرة عنـــد الحنفية . وقال ابن بدران - فى المدخل (٩١) - هو: ما عدم شروط التواتر أو بعضها .

وخبر الواحد لا يفيد بنفسه العلم على الصحيح من مذهب جمهور أهل العلـم خلافا لبعض أهل الحديث ، ولما ذهب اليه ابن حزم فى احكامه (١/٩٧) وحكاه عن داود الظاهرى والحسين بن على الكرابيسى، والحارث المحاسـبى وقد حكى ذلك عن أحمد فى رواية - قال ابن بدران فى المدخل (٩١) :

" وحمل العلماء قول الامام أحمد الثانى على اخبار مخصوصة كثرت رواتهـــا وتلقتها الأمة بالقبول ، ودلت القرائن على صدق ناقلها فيكون - اذن - مـن المتواتر" .

وخبر الواحد وان أفاد الظن : الا أنه يجب العمل به متى توافرت فيه شروط الصحــــة .

(انظر: ارشاد الفحول (٤٨) - وشرح الورقات (١٨٤) - وكشف الأســرار (٢/٦٩٠-٦٩٧) - والمنخول (٢٥٢-٢٥٤) - وأصول السرخسى (١/١١٢) والكفاية للخطيب (٥٠-٧٢) - تدريب الراوى (١٧٦) .)

وانظر كذلك : المسودة ("٢٤٠-٢٤٩" ، فان فيها فوائد جليلة متعلقـــة بخبر الواحد .)

٢) " يعرف " ساقطة من ك .

الباب الأول

في الأحكام الكلية للغات

وفيه خمسة أنظار :

الأول : في البحث عن ماهية الكلام .

الثاني : في البحث عن الواضع .

الثالث : في البحث عن الموضوع .

الرابع : في البحث عن الموضوع له .

الخامس: فيما به يعرف كون اللفظ موضوعا لمعناه .

" النظـــــــــــر الأول "

" فـــي البحث عن ماهية الكـــــــــلام "

قال المصنف - رحمه الله -:

"النظر الأول :

فى البحث عن ماهية (١) الكلام.

اعلم : أن لفظ الكلام يقال بالاشتراك - عند المحققين منا (٢) - على المعنى القائم بالنفس ، وعلى الأصوات المقطعة المسموعة ...." الى قوله "النظر الثانى" (٣) .

---

١) قال الجرجانى : " ماهية الشئ : ما به الشئ هو هو ، وهى - من حيث هى هى - لا موجودة ولا معدومة ، ولا كلى ولا جزئى ، ولا خاص ولا عام" ثم قال : " والماهية تطلق غالبا على الأمر المتعقل ، مع قطع النظر عن الوجود الخارجى ، والأمر المتعقل من حيث انه مقول فى جواب ما هو يسمى " ماهية" ومن حيث ثبوته فى الخارج يسمى "حقيقة" ، ومن حيث امتيازه عن الاغيار " هويه" ومن حيث حمل اللوازم له " ذاتا" ، ومن حيث يستنبط من اللفظ " مدلولا" ، ومن حيث أنه محل الحوادث " جوهرا" .

(راجع : تعريفاته "١٩٥") .

٢) أى : من الأشاعرة .

٣) المحصول (١/١/٢٣٥-٢٤١) .

الشـــرح : اعلم (١) - (وفقك الله) (٢) - : أن لفظ الكلام مشـترك بين (٣) المعنى القائم بالنفس المعبر عنه بهذه الألفاظ ، وبين المركب من الألفاظ المصطلح عليها الدالة، على معانيها . هذا عند المحققين من الأشاعرة (٤) .

وللأشعرى (٥) قول : أنه حقيقة فى الأول ، مجاز فى الثانى .

واذا ثبت ذلك - فنقول : انما تمس الحاجة فى أصول الفقه الى البحث عن الأدلة الشرعية الدالة على الأحكام.

والدال على الأحكام انما هو الكلام المركب من الحروف ، دون المعنى القائـــم بالنفس ، فانه المدلول ، فلا تمس الحاجة فى أصول الفقه الى البحث من المعنى القائم بالنفس ، بل يتسلمه من الأصولى (٦) المتكلم ، ثم المتكلم يقرر وجوده فـى على الكلام بالبرهان .

---

١) فى ك زيادة : " قال رحمه الله " .
٢) هذه الزيادة من ح .
٣) لفظ ح : " من " .
٤) هم أتباع أبى الحسن الأشعرى . (راجع : الملل والنحل " ١/١١٩ ") .
٥) هو: امام الأشاعرة أبو الحسن على بن اسماعيل بن أبى بشر اسحاق بن سالم ابن اسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبى بردة بن أبى موســـى الأشعرى صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم.
ولد - رحمه الله - سنة (٢٦٠ هـ) بالبصرة ، وتلقى العلم على أبى على الجبائى وتبعه فى الاعتزال أربعين سنة ، ثم رجع الى مذهب السلف كما يشهد بذلك " الابانة" .
له تصانيف كثيرة فى الرد على الملاحدة والمعتزلة وغيرهم . توفى فى بغـداد سنة (٣٢٤) على أرجح الأقوال .
(راجع ترجمته فى : تبيين كذب المفترى (٣٤ وما بعدها) - ووفيات الأعيان (" ١/٣٢٦ " - وشذرات الذهب " ٢/٣٠٣ " - والديباج المذهب " ١٩٢ " - واللباب " ١/٥٢ " - والفهرست " ١٨١ " - وتاريخ التراث العربى " ٢/٣٧٣-٣٧٤ ")
٦) عبارة ك : " الأصول مــــن " .

وإذا عرفت ذلك - فاعلم: أن الكلام اللساني ينطلق تارة على المؤلف من الحروف المسموعة من غير دلالة على معنى - وهو: "المهمل".

ولهذا يقال - في اللغة - : هذا كلام مهمل ، وهذا كلام غير مهمل ، سواء كان اطلاق الكلام على المهمل حقيقة ، أو مجازا .

والغرض - ها هنا - بيان الكلام الذى ليس (١) بمهمل .

فذهب أكثر الأصوليين الى أن الكلمة (٢) الواحدة اذا كانت مركبة من حرفين فصاعدا كلام (٣) ، ولهذا قالوا فى حده (٤) ما ذكر أبو الحسين البصرى (٥) .

قال المصنف - (رحمه الله) (٦) - : " قال أبو الحسين البصرى :"الكلام هو

---

١) " ليس " ساقطة من ك .

٢) لفظ ك : " كلام " .

٣) راجع : الاحكام (١/١٠٦) - وتيسير التحرير (١/٦٥) - وإرشاد الفحول (١٢) .

٤) الحد - فى اللغة - : " الفصل والمنع " : كما فى المصباح (١٢٤) - والقاموس (١/٢٩٦) .
وقد حده اصطلاحا : الباجى - فى الحدود (٢٣) - بأنه : اللفظ الجامع المانع
والجرجانى بأنه : قول يشتمل على ما به الاشتراك ، وعلى ما به الامتياز .
(التعريفات "٨٣") .
وللحدود أقسام وشروط راجعها فى آداب البحث والمناظرة (١/٣٥ وما بعدها)
وشرح الكوكب المنير (١/٩١-٩٥) - وضوابط المعرفة (٥٥ وما بعدها) .

٥) هو : أبو الحسين محمد بن على الطيب ، البصرى ، أحد أئمة الاعتزال ، كان يشار اليه بالنبان فى علمى الأصول والكلام .
ولد بالبصرة ونشأ بها ، ثم رحل الى بغداد ودرس بها الكلام ، وله تصانيف كثيرة منها : المعتمد ، وشرح الأصول الخمسة ، وتصفح الأدلة .
(راجع : وفيات الأعيان "٣/٤٠١-٤٠٢" - والوافى بالوفيات "٤/١٢٥" - والعبر "٣/١٨٧" - وطبقات المعتزلة "١٢٥" - ومرآة الجنان "٣/٥٧" - وتاريخ بغداد "٣/١٠٠" - لسان الميزان "٥/٢٩٨" - وميزان الاعتدال "٣/٦٥٤") .

٦) هذه الزيادة انفردت بها ح .

المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة المتواضع عليها ". (١) وربط (٢) زيد فيها : اذا صدرت من قادر واحد .

أما قولنا : "المنتظم" - فاعلم : أنه حقيقة فى التأليف (٣) ......" الى آخر الحد (٤) .

الشرح : (٥) : اعلم - وفقك الله (تعالى) (٦) - : أنه ذكر أبو الحسين البصرى (٧) للكلام حدين :

أحدهما : هذا الذى نقله المصنف (عنه) (٨) .

والحد الثانى : سنذكره بعد شرحنا لهذا الحد .

أما قوله : "هو المنتظم" - فقد قال المصنف : "النظام هو التأليف"، ودليله النقل من أئمة اللغة .

وهذا التأليف حقيقة فى الأجسام ، ودليله - على رأى المتكلم - : أن الموجود اما واجب ، أو ممكن .

والواجب لا تأليف فيه ، لأن براهين الناظر (٩) دلت على وحدة واجب الوجود وبراءته عن التركيب والتأليف (١٠) .

والممكن : اما جوهر ، أو عرض ، والأعراض لا تأليف فيها حقيقة ، وليس عندهم جواهر روحانية ، وان كانت فهى بسائط ، فلم يبق الا الجسم ، فاذن التأليف حقيقة فى الأجسام، الا أن الحروف لما توالت على (١١) السمع ، وارتسمت (١٢) فى الخيال : حصل لها تأليف شبيه بالتأليف الذى للأجسام، فأطلق اسم "التأليف"

---

١) انظر : المعتمد (١/١٠) .
٢) فى غيرك : "ربط" بدون الواو .
٣) لفظ المحصول : "الأجسام" .
٤) لفظ ك : "الحكم" ، وهو تحريف ، وانظر المتن فى المحصول (١/١/٢٣٦-٢٣٧)
٥) استبدلت: "الشرح" فى ك بعبارة : "قال رحمه الله تعالى" .
٦) هذه الزيادة من ك .
٧) سقطت لفظة "البصرى" من ك .
٨) انفردت ك بهذه الزيادة .
٩) عبارة ك : "البراهين القاطعة" .
١٠) راجع لتلك البراهين-: الانصاف (٣٤) -وبلوغ المرام (١٥٣) -ولباب المعقول (٩٧-٩٨) .
١١) كذا فى ك، ولفظ غيرها : "من" . (١٢) لفظ د ، ح : "وأونست" .

عليه مجازا لما بينهما من المشابهة.

وأما قوله :" من الحروف " - فاحترز به عن الحرف الواحد ، فان أهل اللغة قالوا : أقل الكلام حرفان - اما ظاهرا ،أو في الأصل .

وأما قولنا (١) : " ظاهرا " - فأمثلته كثيرة.

وأما قولنا (٢) : في الأصل " ،فهو احتراز عن (٣) " ق" ،"ش "،"ع" وأمثالها فان الأصل فيها (٤) : " قي" ،و" شي"،و"عي" ، والدليل عليه هو: أن عند التثنية يقول : " عيا" والتثنية ترد الألفاظ الى أصولها ،ثم أسقط" الياء" للتخفيف.

وقوله :" المسموعة " - احتراز عن حروف الكتابة ،فانها ليست بمسموعة قطعا .

وقوله :" المتميزه" - احتراز عن أصوات كثير (٥) من الطيور ،فانها قد تسمع حروفا ولكن غير متميزة .

قوله :" المتواضع عليها" - احتراز عن المهملات ،فانه لم يصطلح عليها .

وقوله : " اذا صدرت من (٦) قادر واحد" - احتراز عما اذا صدر كل واحد من حروف الكلمة عن قادر آخر ،كما لو تلفظ واحد بـ " الضاد" من ضرب ، وتلفظ آخر بـ " الراء" منه وتلفظ آخر بـ " الباء" منه (٧) ، فان ذلك لا يسمى كلاما .

هذا هو أحد الحدين الذين (اللذين) ذكرهما أبو الحسين البصري في " المعتمد".

---

١) في ك :" قوله ".

٢) لفظ ك :" قوله ".

٣) المناسب :" ليتناول مثل". (٤) في ك : " فيه "

٥) في غير ك :" كثيرة".

٦) لفظ ك : " عن ".

٧) قوله : " وتلفظ آخر بالباء منه " ساقط من ك .

ثم قال المصنف : واعلم : أن هذا الحد يقتضي أمرين :

أحدهما : كون الكلمة المفردة كلاما ، وذلك باطل باتفاق النحاة (١) .

أما أنه يقتضي ذلك فلأن الحد المذكور للكلام صادق على الكلمة .

وأما اجماع النحاة على أن الكلمة الواحدة ليست كلاما : فظاهر (٢) .

وأما قوله : " لفظ الكلام مخصوص بالجملة المفيدة ، ونقل ذلك (٣) عن

---

١) ذكر أبو البقاء أن كون الكلمة الواحدة ليست كلاما ، وأن الكلام مخصوص بالجملة المفيدة هو مذهب جمهور النحويين ، ثم قال : " وذهبت شرذمة من النحويين الى أن الكلام يطلق على المفيد وغير المفيد اطلاقا حقيقيا ." .

(فراجع: المسائل الخلافية في النحو "٣١") .

قلت : ولعل من نقل الاتفاق كالامام ومن تابعه لم يعتد بخلاف تلك الشرذمة . والله أعلم.

٢) راجع : شرح المفصل "(١/١٨-٢١) ، وشرح الشيخ رضى الدين على كافية ابن الحاجب (١/٢ - ٩) .

٣) لعل النص الذى أشار اليه الامام هو قول سيبويه :" واعلم : أن " قلت" انما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها ، وانما تحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا ، نحو" قلت : زيد منطلق" ، لأنه يحسن أن تقول : " زيد منطلق ولا تدخل " قلت" ، وما لم يكن هكذا اسقط القول عنه " (الكتاب "١/١٢٣") .

وقد نقل هذا النص ابن جني ، ثم قال - معقبا - : " ففرق بين الكلام والقول كما ترى ، نعم : وأخرج الكلام هنا مخرج ما قد استقر في النفوس وزالت عنه عوارض الشكوك .

ثم قال في التمثيل : " نحو - قلت: زيد منطلق " ألا ترى أنه يحسن أن تقول زيد منطلق " فتمثيله بهذا يعلم منه : " أن الكلام - عنده - ما كان من الألفاظ قائما برأسه ، مستقلا بمعناه ، وأن القول - عنده - بخلاف ذلك ، اذ لو كانت حال القول - عنده - حال الكلام : لما قدم الفصل بينهما ، ولما أراك فيه أن الكلام هو الجملة المستقلة بأنفسها ، الغانية عن غيرها ، وأن القول لا يستحق هذه الصفة من حيث كانت الكلمة الواحدة قولا ، وان لم تكن كلاما ومن حيث كان الاعتقاد والرأى قولا ، وان لم يكن كلاما ."

(فانظر: خصائصه (١/١٨-١٩") .

وكذلك ذكر أبو اسحق الزجاج نحوا من قول سيبويه . (فانظر: الجمل "٣٢٦") .

سيبوية (١) ." فذلك واضح .

وأما قوله : " قول أهل اللغة - في المباحث اللغوية - راجح على قول غيرهم".

قلنا : الأمر على ما قاله في المباحث التصديقية (٢) ،وأما (٣) في المباحث التصورية (٤) : فلا مناقشة في الاصطلاحات .

الثاني : أن قولهم - : أقل الكلام حرفان اما ظاهرا ،أو في الأصل - يبطل بـ"لام" التمليك ،و " باء" الألصاق ،وفاء " التعقيب.

---

١) هو: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ،امام البصريين في النحو واللغة ولد بفارس ،ثم هاجر الى البصرة ،وطفق يطلب الفقه والحديث فلحن يوما عند حماد فأنف من ذلك ،فلزم الخليل وبرع في النحو حتى صار فيه اماما وصنف كتابه المشهور.

توفي - رحمه الله - بشيراز سنة (١٨٠هـ على الأشهر ،وله من العمر اثنتان وثلاثون سنة ،وقيل نيف على الأربعين .

(راجع ترجمته في : أخبار النحويين البصريين "٤٨-٥٠" - ومراتب النحويين "١٠٦" - طبقات النحويين واللغويين "٦٦-٧٤" - والمعارف"٥٤٤" - ونفح الطيب "٤/ ٧٩-٨٦" - والمزهر"٢/ -٤٦٢" - وتاج العروس"١/ ٣٠٥" - وتهذيب اللغة "١/ ١٩" - والمختصر من أخبار البشر"٢/ ١٥") .

٢) عرف الجرجاني التصديق بأنه هو : أن تنسب باختيارك الصدق الى المخبر التعريفات (٥٩) .

وقيل هو ادراك نسبة حكمية بين الحقائق بالايجاب والسلب.

(شرح الكوكب المنير " ١/ ٥٨") . .

وانظر كذلك : معيار العلم "٦٧" - وتحرير القواعد المنطقية"٦-٩"- ومرآة الشروح "٢٠") .

٢) في ك : " فأما".

٣) التصور- هو: ادراك الماهية من غير أن يحكم عليها بنفي أو اثبات .

(التعريفات "٥٩" ، وانظر شرح الكوكب المنير"١/ ٥٨" ،ومرآة الشروح "٢١" ومقاصد الفلاسفة "٣٣" - ومعيار العلم "٦٧") .

والدليل عليه : أنها أنواع الحروف ، أما أولا : فاتفاق النحاة ، وأما ثانيا : فلصدق حد الحرف عليها ، فكل واحد منها حرف ، والمراد بالحرف - ها هنا - : اللفظ الذى هو قسيم الاسم ، وكل حرف كلمة باتفاق النحاة ، وكل كلمة كلام عند الاصوليين القائلين بحد الكلام على الوجه المذكور ، مع أنها غير مركبة .

ثم اعتذر المصنف عن الاشكال الثانى بجواب بعيد - فقال : النقض (١) بـ"لام" التعليل ، و"باء" الالصاق ، و"فاء" التعقيب مندفع ، لأنها متحركة ، والحركة - على الحقيقة - حرف (٢) ، فاذن الحرف مع الحركة مركب .

أجاب المصنف عن هذا بأن قال : هذا بعيد ، ومع ذلك فمنح نورد غيره (٣) من النقوض ، وذلك (٤) كـ"الياء" من غلامى ، و"نون التنوين" ، و"باء الالصاق" فهى حروف مفردة خالية عن الحركات ، فلا يمكن أن يعتذر عنها بكونها متحركة .

ولما تبين الخلل فى الحد الذى يرتضيه الأصولى ، فالأولى مساعدة أهل العربية - فنقول : "كل منطوق به دل بالاصطلاح على معنى - فهو كلمة" (٥) .

وشرح هذا الحد : أن المنطوق به " جنس للكلام والكلمة ، ويتناول المهملات .

وقوله : " دل بالاصطلاح " أخرج (٦) الالفاظ المهملة ، والدال بالطبع - كقولهم " أف ، وأخ " (٧) و(٨) ، وهو يتناول الحروف المتحركة ، والخالية عن الحركات ، والمركبة (٩) منها .

---

١) النقض : لغة الكسر ، وفى الاصطلاح - هو : بيان تخلف الحكم المدعى ثبوت أو نفيه عن دليل المعلل الدال عليه فى بعض من الصور ، فان وقع بمنع شىء من مقدمات الدليل على الاجمال : سمى نقضا اجماليا ، وان وقع بالمنع المجرد أو مع السند : سمى نقضا تفصيليا . ("انظر : تعريفات الجرجانى "٢٤٥")
وقال الجوينى : "النقض : انتفاء الحكم عما ادعى له من العلة" .
(الكافية فى الجدل "٦٩") .
وذكر الباجى أنه : " وجود العلة وعدم الحكم " . (الحدود "٧٦" ، وانظر - كذلك - : كشاف مصطلحات الفنون "٦/١٤١٠") .

٢) فى ك : " بحرف " .

٣) فى غير د : " غيرها " .

٤) فى د : " فذلك " ، والمناسب ما أثبتناه .

٥) الكلمة - فى اصطلاح النحاة - هى : " اللفظ الموضوع لمعنى مفرد " كما فى شرح ابن عقيل على الألفية بحاشية الخضرى (١٧) .
وعلى هذا فالتعريف الذى ذكره الامام لا يساعد أهل اللغة كما قال ، لأنه وان كان جامعا لحد الكلمة ، الا أنه ليس مانعا من دخول الكلام تحته ، فلو قيد المعنى فى الحد بكونه مفردا - كما قيده النحاة : لكان جامعا مانعا ، ومن ثم لا يتجه عليه شىء من ذلك .

٦) فى ك : " اخراج " . (٧) اسم فعل مضارع بمعنى " أتضجر "

٩) فى ك : " المركب " . (٨) اسم فعل مضارع بمعنى " أكره ، وأتكره "

قال المصنف (١) : " وأما الكلام فهو" (٢) ، الجملة المفيدة (٣) ."

فقولنا : " الجملة " يخرج ما ليس بجملة - كالكلمة الواحدة .

" المفيدة" (٤) " معناه : يحسن السكوت عليه .

و" الجملة ÷" : اما اسمية ،أو فعلية ،أو مركبة من جملتين .

أما " الاسمية ، - كقولك " زيد عالم" .

وأما " الفعلية " - كقولك " قام زيد " .

والمركبة من جملتين - هي : الشرطية المتصلة ،أو المنفصلة . والشرطية (المتصلة) (٥) على (٦) تسعة أقسام ،لأنها : اما أن تتركب من حمليتين ،أو من شرطيتين / متصلتين ،أو من شرطيتين منفصلتين ،أو (من) (٧) حملي ومتصل ،أو من حملي ومنفصل ،أو من متصل ومنفصل ، وهما يشتركان في هذه الأقسام الستة .

وتنفرد (٨) الشرطية المتصلة بثلاثة أقسام أخرى (٩) ، وذلك لأن المركبات الثلاثة الأخيرة : أما أن يكون المقدم حمليا والمتصل تاليا ،أو عكسه ، وكذلك في (١٠) المركب من الحملي والمنفصل ، والمركب من المتصل والمنفصل .

---

٢) لفظة :" المصنف " لم ترد في ح ،ك. (٢) في ك : " فهي " .

٣) في د زيادة : " معناه " وما أثبتناه نص المحصول .
هذا - وقد عرف ابن هشام الكلام بأنه :" القول المفيد بالقصد" وذكر أن الكلام والجملة ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس ، وهو ظاهر قول صاحب المفصل (١٨/١) ، فانه قال - بعد أن حد الكلام - : " ويسمى جملة"، ثم قال ابن هشام : " والصواب أنها أعم منه ،اذ شرطه الافادة بخلافها" (انظر: المغني "٣٧٤/٢") .
قلت : لعل ابن هشام نسب الوهم إلى من أطلق القول بتسمية الكلام جملة كما نقل عن صاحب المفصل ، وكما قال ابن جني في خصائصه (١٧/١) ،أما الذي قيد الجملة بالافادة - كما فعل الامام - فقد خرج من دائرة الوهم المذكور.

٤) في ك : " والمفيد" .

٥) هذه الزيادة من ك .

٦) كذا في ك ، وجاءت في غيرها بلفظ :" هي" .

٧) هذه الزيادة لم ترد في غيرك .

٨) في ك :" تنفرد" بدون الواو.

٩) في غيرك : "أخر" .

١٠) لفظة " في " ساقطة من ك .

فاذن : أقسام الشرطية المتصلة تسعة ، وأقسام الشرطية المنفصلة ستة ، ضـــرورة أن المقدم يتميز عن التالى - بالطبع - فى المتصل دون المنفصل (١) .

وفيه تقسيم آخر ، ومباحث غامضة ، تتعلق بعلم المنطق ، لا تحتملها كتب أصـــول الفقه (٢) .

ثم نقل المصنف عن ابن جنى (٣) قاعدة - فقال : "الكلام يخرج عن كونه كلامـــا تارة بالزيادة ، وأخرى بالنقصان .

مثال الزيادة - هو : انك لو (٤) قلت : "قام زيد" ، كان كلاما ، فاذا زدت فيه حرف الشرط وقلت : "ان قام زيد" ، لم يكن كلاما .

وأما النقصان - فكما اذا قلت : "قام زيد" ، ثم نقصت منه "قام" أو "زيد" واقتصرت (٥) على أحدهما ، فانه لا يكون كلاما ، وقد خرج بالنقصان عن كونه كلاما ." (٦) .

لا يقال : السؤال الأول مدفوع ، وبيانه من وجهين :

---

١) "دون المنفصل" ساقطة من ك .

٢) راجع هذه التقسيمات والمباحث فى : تحرير القواعد المنطقية (١١٠ وما بعدها) وحاشية العطار على شرح التهذيب (١٨٤ وما بعدها) - وحاشية الصبان على ملوى السلم (١٩٤ - ٢٠١) - والبرهان مع حواشيه (١٣٧-١٣٩)، ٢٣٠ ومـــا بعدها) - وآداب البحث والمناظرة (٤٢ وما بعدها) .

٣) هو : أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلى ، النحوى ، الصرفى ، اللغوى المشهور قرأ الأدب على الشيخ ابى على الفارسى له من التصانيف "الخصائص" ، والمقتضب "وسر الصناعة" وغيرها .
ولد - رحمه الله - بالموصل قبل سنة (٣٣٠هـ) ، وتوفى يوم الجمعة لليلتين بقيتا من صفر سنة (٣٩٢) هـ .
(راجع ترجمته فى : الفهرست "١٢٨" - والنجوم الزاهرة "٤/ ٢٠٥" - وبغيـــة الوعاة "٣٢٢" - ونزهة الألباء "٣٣٢-٣٣٤" - وانباه الرواه "٢/ ٣٣٥-٣٤٠" - ومعجم الأدباء "١٢/ ٨١ - ١١٥" - معجم المؤلفين "٦/ ٢٥١ - ٢٥٢" - والمنتظم "٧/ ٢٢٠-٢٢١" ، والبداية "١١/ ٣٣١") .

٤) لفظ ك : "اذا" .

٥) فى ك : "واقتصر" بالبنى للمفعول .

٦) نقله الأصفهانى عن الامام بمعناه . (وانظر : الخصائص "١/ ١٩") .

أحدهما : أنا لا نسلم اقتضاء هذا التحديد : كون الكلمة كلاما ،غاية ما في الباب أن الكلمة المفردة قد تتألّف من حروف ، ولكن ليس كل مؤلف منتظم ، فان التأليف ينقسم الى قسمين : منتظم ، وغير منتظم .

فالمنتظم من التأليف - في كل شيء - هو : المستحسن المفيد فائدته الواقع موقعه ، وانتظام الحروف انما يتصور اذا صار التأليف مفيدا ، ومفهما (١) للمعنى وحسن السكوت عليه ، وعلى (٢) هذا فلا (٣) بين اصطلاح النحاة والأصوليين .

و" يعلم من هذا : أن شرحه " للمنتظم " (٤) الذى هو الجنس في الحد غير سديد .

والوجه الثاني - في الدفع - : أن لكل طائفة اصطلاحا خاصا ، ولا مناقشة فيه أصلا وقد نبهنا عليه .

نعم ، لو بين اخلاء هذا الاصطلاح عن الفائدة في هذا الفن ، أو أن هذا الاصطلاح يشوش البحث في ذلك : كان ذلك قدحا في ذلك الاصطلاح واشكالا قويا عليه ، واذا (٥) لم يظهر (ذلك (٦) تبين اندفاع ما ذكره .

وأما السؤال (٧) الثاني - فانما يرد (٨) أن لو كان "لام" التعريف ، أو " باء" الالصاق ، أو " الياء" من غلامي كلاما ، فيقال : وجد الحد بدون المحدود (٩) ولكن ذلك ليس بكلام عند أحد .
(١٠)
وقوله : " وكل حرف كلمة وكل كلمة كلام" مجرد الدعوى ، ولا دليل عليه ، وكل واحد منهما ممنوع ، ولم يقل بذلك أحد (١١) ، ولا لزم (١٢) القول بذلك من الحد

ومن وجه آخر - أن يقول : ذكر" المنتظم " مكان الجنس ، وقوله : "المتواضع(١٣) " عليها مكان الفصل الأخير ، ولا شك أن الضمير في قوله : "المتواضع عليها" عائد الى الحروف التي منها يكون الانتظام .

فالمراد بالانتظام - ان كان ما ذكره من المعنى - وهو : أن يقع التأليف بينهما مفيدا لحسن السكوت عليه - فقد حصل الاستغناء عن قوله : " المتواضع عليها " ، لأن الحروف التي ينتظم منها الكلام لا تتصور الا متواضعا عليها ، سواء أردنا بالحروف ما هو قسيم الاسم والفعل ، الذى هو أحد أنواع الكلمة (١٤) ، أو أراد (١٥)

---

١) في ح : " أو مفهما"
(٢) في ك : " فعلى " .
٣) في ك : " لا " بدون الفاء
(٤) في ك : " المنتظم" .
٥) في ك : " فاذا" .
(٦) هذه الزيادة انفردت بها ح .
٧) لفظ ح ، ك : " سؤاله" .
(٨) لفظ د : " يراد" .
٩) لعل صوابها : " وجد المحدود بدون الحد" .
١٠) في ك : " واحدة"
(١١) لفظة " أحد " لم ترد في ك .
١٢) في ك : " يلزم" .
(١٣) في ك : " الواضع" .
١٤) لفظ ك : " الكلام" .
(١٥) في ك : " يراد" .

به حروف الهجاء ، فان الحرف لكل واحد من المعنيين متواضع عليه ، وكونه متواضعا عليه (١) مستعملا فى الجملة فى اللغات . داخلا (٢) فى مفهوم الحروف : فيقع قوله "المتواضع عليها" تكرارا ، بل الانتظام من (٣) الحروف يغنى (٤) عن ذلك .

وان كان المراد بالانتظام ليس ذلك ، بل مطلق التأليف : فعند ذلك يرد الاشكال من وجه آخر ، وذلك لأنه ان أراد بـ "التواضع" وضع الحرف بازاء معنى ، فهذا لا يتناول الا الحروف التى هى نوع من الكلمة ، وعند ذلك لا تكون الجملة الاسمية أو الفعلية كلاما ، لأنه لم ينتظم من الحروف على هذا التفسير ، وهو كلام بالاتفاق بل هو معظم الكلام ، بل ينحصر الكلام فى مثل قولنا : "هل" ، و"بل" ، و"قد" ، وهذا لا يعد من الكلام فضلا من أن ينحصر فيه الكلام .

وان لم يرد بالمتواضع ذلك ، بل أراد أعم من ذلك ـ وهو : أن يكون مستعملا فى الجملة منطوقا به ، وحينئذ تندرج فيه الحروف المفردة الهجائية ، وكل ما يتألف من هذه الحروف يجب (٥) أن يكون كلاما ، اذ المراد بالانتظام ليس الا التأليف وبالتواضع ليس الا مجرد (٦) الاستعمال .

فمن أخذ حروفا متعددة ، وركبها تركيبا عربيا غير مصطلح عليه : وجب أن يكون كلاما (٧) مثل "سصطع قد (٨) " ، وظاهر أنه ليس ذلك كلاما .

أما قوله : "المسموعة" ـ فالمفهوم منه (٩) أنها مسموعة بالفعل ، وليس هذا

---

١) عبارة "وكونه متواضعا عليه" ساقطة من ك .

٢) فى غير ك : "داخلٌ" بالرفع ، والصواب ما أثبتناه .

٣) لفظ د ، ح : "عن" .

٤) فى ك : "ويغنى" .

٥) فى ك : "ويجب" .

٦) سقطت لفظة "الا" من ك .

٧) فى ك : "كلام" بالرفع ، وهو خطأ واضح .

٨) فى غير ك : "ص ط قد" والمناسب ما أثبتناه .

٩) فى د زيادة : "أنها" .

بشرط (١) ، فان من خلا بنفسه فى بيت وأنشد شعرا ، فالكلام صدر منه وان لم يسمع (٢) ذلك أحـد .

وأيضا - يصح أن يقال : " كلمت فلانا فلم (٣) تسمعه " ، الا أن يريد بالمسموعة كونها مسموعة بالقوة ، لكن كان يجب أن يتعرض لذلك فى الحد ، اذ الحد يراد للايضاح .

وأيضا - فقوله : " المتميزة " تكرار محض لا فائدة فيه ، وذلك لأنه يتناول (٤) المنتظم من الحروف ، فقد تضمن تعدد الحروف وتميز بعضها عن بعض ، فـــان المنتظم من الحرف الواحد بالتكرير لا يقال فيه : انه منتظم من الحروف ، واذا جاء التعدد : فقد تميز كل واحد منها عن الآخر بالضرورة ، واذا دخل التمييـــز فى ذلك القيد : كان ذكر بعد ذلك تكرارا .

وأما قوله : " يحترز به عن أصوات كثير من الطيور " - فهو - أيضا - غير سديـــد وهذا لأن صوت الانسان لا يسمى حرفا ، فضلا عن أصوات الطيور ، بل الصـــوت قسيم (٥) الحرف ، فانه يمكنك أن تقول : المسموع - اما حرف أو صوت ، فلا (٦) يكون الصوت نفس الحرف ولا بالعكس .

وان فرض طائر ينطق بحروف عدة من الحروف التى يستعملها : فقد انتقـــض هذا الحد بذلك ، ولا يقع ذلك القيد مفيدا .

قلنا : " المنتظم " - هو : المؤلف ، نقلا عن أئمة اللغة (٧) ، ولهذا يقال : " هـذا سلك منتظم انتظاما حسنا ، هذا سلك فاسد النظام " ، و " هذا الأمر انتظـــم انتظاما فاسدا " ، فليس الاستحسان أو الحسن داخلا فى مفهوم الانتظام .

وأما الثانى - فصحيح ، وقد نبهنا عليه (٨) فى شرح المتن (٩) .

وأما جوابه عن السؤال الثانى ففاسد ، لما قررناه من الدليل .

---

١) عبارة ح : " وهذا ليس بشرط " .

٢) " يسمع " ساقطة من ك .

٣) فى غير ك : " فلا " ، والمناسب ما أثبتناه .

٤) كذا فى النسخ والمناسب : " يتناوله " .

٥) قسيم الشىء - هو : ما يكون مقابلا للشىء ، ومندرجا معه تحت شىء آخر . كالاسم ، فانه مقابل للفعل ، ومندرجا [مندرج] تحت شىء آخر - وهى [وهو] : " الكلمة " التى هى أعم منهما . (التعريفات " ١٧٥ ") .

٦) فى د : " ولا " .

٧) انظر : ترتيب القاموس (٤ / ٣٩٦) - ومعجم مقاييس اللغة (٥ / ٤٤٣) .

٨) " عليه " ساقطة من ك .

(٩) انظر :

على المقدمات التى للسؤال ، وبما ذكرنا ظهر أن ما ذكره (١) ليس مجرد دعوى .

وأما " المسموعة " - فالمراد بها المسموعة بالفعل/ . /٤٢

قوله :" من خلا بنفسه وأنشد بيتا ، يقال : تكلم ، وان يسمعه " .

قلنا : قد سمعه المتكلم ، وذلك يكفى فى صدق كونها مسموعة ، أو نقول : هى بحالة لو كان هناك من يسمع لسمعه : فاندفع ما ذكره .

وأما النقض المورد على حد الكلام بجوابه ؛ اعتبار قيد (٢) آخر دافع له ، وذلك لأنا نقول : الكلام هو : المنتظم من الحروف - أصالة أو تقديرا - المسموعة المتميزة الصادرة عن قادر واحد فى زمن واحد انتظاما مصطلحا عليه .

وبهذا القيد يندفع النقض المذكور .

وأما قوله : " قيد الحروف " ، يغنى : عن التميز (٣) .

قلنا : لا نسلم ، وذلك لأنه - اما ألا يدل عليه أصلا ورأسا ، وان دل عليه فانما يدل (عليه (٤)) بالالتزام دون المطابقة ، ودلالة الالتزام مهجورة فى الحدود على ما تقرر فى علم المنطق ، فانهم قالوا : دلالة الالتزام مهجورة ، والمراد به ما ذكرنا .

فلا يقال - فى حد الانسان - : انه حيوان ضاحك ، وذلك لأن الضاحك يدل بالالتزام على الناطق ، والقاعدة مقررة فى موضعها (٥) اللائق به (٦) .

أما قوله : " صوت الانسان لا يسمى حرفا ، فضلا عن أصوات الطيور" .

---

١) أى : المصنف من قوله : " وكل حرف كلمة ، وكل كلمة كلام" .
٢) لفظ د : " فيه" وهو تصحيف .
٣) فى ك : " التمييز" .
٤) هذه الزيادة من ك .
٥) فى ك : " موضعها" . موضعه ، والمناسب ما أثبتناه .
٦) راجع لمعرفة تلك القاعدة ، وتوجيهها : معيار العلم (٧٢) - ومقاصد الفلاسفة (٣٩) - والمستصفى (١/ ٣٠) - وشرح مطالع الأنوار (٣٤ وما بعدها) والبصائر النصيرية (١١) - ومرآة الشروح (١/ ٦٥ وما بعدها)

كذا فى النسخ ، وصوابه : " بما " .

قلنا : ما ادعاه أحد ، ولا قاله المصنف ، والذى وقع الاحتراز به (١) الحروف التى تنطق بها بعض الطيور ، فانها لا تكون متميزة تميز الحروف التى ينطق بها الانسان ، وغايته أنه أطلق الصوت على الحروف المسموعة من (٢) الطيور باصطلاحه ولا مناقشة فيه .

وأما قوله :- "اذا فرضتم أن بعض الطيور ينطق بذلك ، لا يقع القيد مفيدا" قد بينا وجه الفائدة فيه (٣) ، وذلك لأنه لا يتميز تميزا حاصلا فى جنس كلام الانسان .

واعلم (٤) : أن الحد الذى ذكره المصنف للكلمة باطل بالكلام ، فانه صادق عليه ، فاذا الكلام كلمة ، وليس ذلك من اصطلاح أئمة العربية ، وقد حاول تحديد ذلك على اصطلاحهم .

فالصواب أن يقال - فى حد الكلمة - : "كل منطوق به مفرد دل بالاصطلاح على معنى - فهو : "كلمة" .

وبقولنا : "مفرد" انفصلت الكلمة عن (٥) الكلام .

وأما قوله- : "الكلام هو الجملة المفيدة" - فيه(٦) نظر ، وذلك لأن الجملة ليست أعلى من الكلام (٧) ، فهو تعريف الشىء بالمثل أو بالأخفى .

لا يقال : حد الكلام يبطل بقولنا : "الرجل العالم" ، فهو جملة مفيدة وليس بكلام .

لأنا نقول : لا نسلم أن قولنا : "الجملة (٨) المفيدة تصدق على قولنا "الرجل

---

١) فى ح ، ك زيادة : "عن" .
٢) لفظك : "عن" .
٣) فى هذا الكتاب (   )
٤) فى غيرك : "فاعلم" .
٥) لفظك : "من" . (٦) الصواب : "ففيه"
٧) قوله : "أعلى من الكلام" ساقطة من ك .
٨) "الجملة" لم ترد فى ك .

العالـــم".

قال صاحب الحاصل (١) : "كل منطوق به دل بالوضع فكلمة : والكـــلام هو: الجملة (المفيدة) (٢) " (٣) ، ويردعليه ما ورد على ما ذكره الامام.

والحد الثانى ذكره أبو الحسين البصرى -أولا- فقال (٤) : "اعلم أن الكلام هو ما انتظم من الحروف المسموعة المتميزة . وقد دخل فى ذلك كل ما هو كلام كالحرفين فصاعدا ، لأن الحرفين موصوفان بأنهما من الحروف ، وبهذا الحــد ينفصل الكلام عما ليس بكلام ، لأنه ينفصل مما ليس بحروف ومن حروف الكتابـــة لأنها غير مسموعة ، ومن أصوات كثير من البهائم ، لأنها ليست بحروف متمـــيزة ومن الحرف الواحد نحو "الزاى" من زيد ، لأنه ليس يوجد فى الحرف الواحــد انتظام.

ومن حد الكلام بأنه "المفيد" يلزمه أن تكون الاشارة والعقد (٥) كلاما ومن شرط فى كونه كلاما : وقوع المواضعة عليه : يلزمه ألا تكون الحروف المؤلفـــة كلاما اذا لم يقع عليها اصطلاح ، مع أن أهل اللغة قسموا الكلام الى المهمـــل والمستعمل ، فوصفوا المهمل بأنه كلام ، وان لم يوضع لشىء".

---

١) هو : تاج الدين أبو الفضل محمد بن الحسين بن عبد الله الارموى ، كان اماما فى الفقه والأصول ، بارعا فى العقليات ، ومن آثاره الحاصل الذى اختصر فيه المحصول للفخر الرازى.
توفى -رحمه الله- ببغداد سنة (٦٥٦) هـ على الأشهر.
(راجع ترجمته فى : طبقات الأسنوى (٤٥١/١) - والسلوك للمقريزى (٣٨٥/٢/١) - وهداية العارفين (١٢٦/٢) - وكشف الظنون (١٦١٥/٢) والوافى (١٧/٣) - ومعجم المؤلفين (٢٤٤/٩) - والمدارس الشرابيـــة "١٤٥").
٢) هذه الزيادة لم ترد فى د ، ح .
٣) الحاصل (٥٦/١).
٤) لفظ د ، ح : "وقال".
٥) كذا فى ك ، وفى غيرها : "والعد" ، وهو تحريف.

وليس يبعد أن يشترط في كون الحروف كلاما وقوع الاصطلاح عليه ، وأن يوصف المهمل بأنه (١) كلام على سبيل المجاز ، لأن من سمعناه يصل بين حرفين - نحو" الباء مع الباء " ، و" الألف مع الألف" - لا يوصف بأنه متكلم، فان علم أنه (٢) مصطلح عليه : وصف بأنه متكلم.

فاذا ثبت ذلك - قلنا : الكلام هو المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة المتواضع على استعمالها في المعاني .

واذا (٣) حددنا الكلام بهذا : كان الكلام كله مستعملا . " (٤) .

واعلم : أن صاحب المعتمد " لم يذكر بقية القيود التي ذكرها الامام (٥) .

ويرد عليه ما احترز به الامام بقوله :" اذا صدرت من قادر واحد" .

ولا بد من قيد اتحاد الزمان كما شرحناه (٦) .

قال امام الحرمين (٧) : " اللغة من لغا يلغا (٨) اذا لهج بالكلام ، وقيل :

---

١) لفظ ك : " بكونه" . (٢) في ك : " بأنه" .
٣) في ك : " اذا" بدون الواو . (٤) المعتمد (١/٩-١٠) .
٥) يشير الى قوله :" وربط زيد فيه فقيل : اذا صدر من قادر واحد" .
٦) في هذا الكتاب(
٧) هو: أبو المعالي عبد الملك بن أبي محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله ابن يوسف بن محمد بن حيوية . الجويني ،النيسابوري ،الملقب بامام الحرمين الفقيه ،الأصولي ،المتكلم.
ولد في ١٨ من المحرم سنة (٤١٩) هـ في جوين من أعمال نيسابور، وهو صاحب التصانيف الكثيرة : منها الشامل والارشاد في أصول الدين ، والنهاية في الفقه ، والبرهان والورقات في أصول الفقه .
توفي - رحمه الله - في ٢٥ من ربيع الآخر سنة (٤٧٨) هـ.
(راجع ترجمته في : تبيين كذب المفتري (٢٧٨" - وطبقات ابن السبكي (٣/٢٤٩" - والبداية " ١٢/١٢٨" - وطبقات الأسنوي "١/٤٠٩" - ومرآة الجنان"٣/١٢٣" - ودول الاسلام "٢/٨" - ومفتاح السعادة "٢/٣٢٩" - والفتح المبين "١/٢٦٠") .
٨) كذا في جميع النسخ ، وفي البرهان " لغي يلغى" .

لَغِىَ (١) يَلْغَا ، والكلام هو المفيد ، والمفيد جملة مقصودة (٢) من مبتدأ وخبر، وفعل (٣) وفاعل ، والكلم (٤) جمع الكلمة كـ "النبق ، والنبقة" وهى تنطلق على ما يفيد وعلى ما لا يفيد" هذا ما قاله فى كتاب "البرهان" (٥) .

وقال ـ فى كتاب "الارشاد" ـ : "اعلم: أن المعتزلة (٦) ومخالفى أهل الحق تخبطوا (٧) فى حد الكلام ، ونحن نومىء الى جملة (٨) من ألفاظهم، ونتعقبها

---

١) كذا فى ك ، وفى غيرها : "لغا" ، وما أثبتناه موافق لما فى البرهان .

٢) كذا اللفظ فى جميع النسخ ، ولعله تصحيف ، ولفظ البرهان : "معقودة

٣) فى البرهان : "أو فعل" .

٤) كذا لفظك ، ولفظ غيرها : "والكلام" ، وهو فضلا عن مخالفته لما فى البرهان ولوزن ما ذكره ، مخالف لما عليه أهل اللغة . (انظر: الخصائص "٢٥/١" وشرح المفصل "١/ ٢١" - وشرح ابن عقيل على الألفية "١/ ١٥") .

٥) (١/ ١٧٧-١٧٨) . قلت: والذى فى المحكم (٦/ ٤٠) - واللسان (٢٥١/١٥-٢٥٢) ، والصحاح "٦/ ٢٤٨٣" : لغا - من القول - يلغو ويلغا ، ولغا يلغو لغوا : تكلم ، ولَغِىَ بالشىء يَلْغا لغًا : لهج .

٦) هم أتباع واصل بن عطاء الغزال الذى اختلف مع شيخه الحسن البصرى فى الفاسق حيث زعم أنه فى منزلة بين الكفر والايمان مخالفا بذلك قول الأمة فنحاه الامام عن مجلسه ، فاعتزل عند سارية من سوارى المسجد ، وانضم اليه قرينه فى الضلال عمرو بن عبيد بن باب ، فقال الناس يومئذ فيهما ـ قد اعتزلا قول الأمة : وقيل : ان الحسن لما سئل عنه قال : اعتزلنا واصل ، وسمى أتباعهما من يومئذ "معتزلة" ، ويسمون أصحاب العدل والتوحيد ، ويلقبون بالقدرية ، وقد افترقوا بعد ذلك عشرين فرقة ، كل واحدة تكفر سائرها .

(انظر : الفرق بين الفرق "٢٠ ، ٢٤ ، ١١٨" - والملل والنحل "١/ ٣١-٣٢" - والمعارف "٤٨٣" - ومفتاح السعادة "٢/ ١٦٣" - وتاريخ الاسلام "٥/ ٣١٠" وكشاف مصطلحات الفنون "٤/ ١٠٢٥") .

٧) كذا فى ك ، ولفظ غيرها : "تخلطوا" .

٨) فى ك : "جمل" .

المنقـــــض.

فمما ذكره قدماؤهم: أن الكلام حروف منتظمة وأصوات متقطعة دالة علـــى أغراض صحيحة.

وهذا باطل، اذا الحد ما يحوى أحاد المحدود، والحرف الواحد قد يكــون كلاما (١)، فانك اذا أمرت من: "وقـــى"، و"وشى"، قلت: "ق"، و"شـــى" فهذا كلام (٢) وليس (٣) بحروف ولا أصوات (٤).

فان قيل: الحرف الواحد لا ينطق به، بل ان (٥) جرد الأمر من هـــذه الأدوات وصلت بهاء الاستراحة - فقيل: "قه"، "شه": فلم يستقل الحـرف الواحـــد.

فهذا لا يغنيهم (٦) عما (أريد بهم، فان "قة (٧)) في (٨) درج الكلام (٩) ووصله كلام (وهو حرف واحد، وانما (١٠) غرضنا) (١١) ايضاح ذلك.

(ثم لا فائدة) (١٢) للتقييد بالافادة، فان من لفظ بكلمات يقال: "تكلم (١٣) ولم يفـــد.

ثم نقول: الحروف نفس (١٤) الأصوات، فلا (١٥) معنى لتكريرها، فاذا حذفوا الحروف - قيل: الأصوات المقطعة (١٦) لا تفيد، ما لم يصطلح علـى نصبها أدلة.

فاذا ارتضيتم ذلك: لزمكم على مساقه تسمية نقرات (١٧) على (أوتار) (١٨) مصطلح عليها كلاما".

---

١) في الارشاد قيدها بالافادة، فلعله - هنا - استغنى بالكلام عن القيد، لأنه لا يكون الا مفيدا.
٢) في غير ك: "الكلام" وما اثبتناه هو المناسب.
٣) في د، ح: "ليس" بدون الواو. (٤) في ك: "وأصوات".
٥) "ان" ساقطة من ك. (٦) لفظ الارشاد: "ينجيهم".
٧) لفظ الارشاد: "ق"، وهو المناسب للمعنى.
٨) هذه الزيادة من ك، وموضعها بياض في د، ح.
٩) استبدلت لفظة "الكلام" في د بعبارة "والله أعلم".
١٠) لفظ ك: "ليس". (١١) هذه الزيادة انفردت بها ك، ومكانها بياض في غيرها
١٢) هذه الزيادة من ك، ولفظ الارشاد: "ثم لا معنى"، وموضعها بياض في د، ح.
١٣) وردت في د، ح بلفظ "متكلم" والمناسب ما أثبتناه. (١٤) في ك: "أنفس".
١٥) في ك: "ولا". (١٦) في ك: "المنقطعة". (١٧) لفظ ك: "تغلب" هكذا.
١٨) هذه الزيادة من ك، وموضعها بياض في د، ح، وفي د ورد لفظ "على" في نهاية البياض.

ثم قال :" وقال شيخنا (١) -رضي الله عنه - : الكلام ما أوجب لمحله كونه متكلما ، وفيه نظر.

والأولى أن تقول : الكلام -(هو:" القائم بالنفس"، وإن (٢) رمنا البيان فهو:" القول) (٣) القائم بالنفس الذى تدل عليه العبارات ، وما يصطلح (٤) عليه من (٥) الاشارات". (٦).

واعلم :أن ما ذكره فى " الارشاد" مناقض لما ذكره فى (٧) "البرهان" فى مواضع منها : تصريحه بأن الحرف الواحد كلام، وأن غير / المفيد كلام / ٤٣ وأما الحد الذى اختاره فهو للكلام النفساني ، وفيه نظر-أيضا -لا يخفى على المتأمل .

والحد المنقول من شيخنا الأشعرى فيه دور(٨) ظاهر- والله أعلم.

وأنت خبير بما يرد على هذا ،بعد فهمك لما ورد (٩) على غيره .

قال الغزالى (١٠) -فى كتابه الموسوم ب" المستصفى(١١)"-:" الكلام اسم مشترك ،قد يطلق على الألفاظ الدالة على ما فى النفس ، وعلى مدلولات

---

١) يقصد أبا الحسن الأشعرى . (٢) فى غيرك : "ان".
٣) هذه الزيادة ساقطة من د . (٤) فى غيرك : " يصلح".
٥) استبدلت "من" فى ك وا . (٦) الارشاد (١٠٢ وما بعدها) .
٧) فى ك زيادة : " كتاب".
٨) عرف الجرجانى الدور بأنه : توقف الشيء على ما تيوقف عليه ، وهو قسمان :
الأول : دور مصرح -كتوقف أعلى ب ، وبالعكس.
الثانى : دور مضمر -كتوقف أ على ب ، وب على ج ، وج على أ .
التعريفات (١٠٥)
وقال صاحب المواقف :" الدور ممتنع ، وهو: أن يكون شيئان كل منهما علة الآخر بواسطة أو دونها لأن العلة متقدمة على المعلول ، فلو كان الشيء علة لعلته : لزم تقدمه على نفسه بمرتبتين".
(المواقف "٩٨"- وانظر ما قاله الامام المصنف فى المباحث المشرقية "٤٦٩/١").
٩) لفظ ك : " يرد".
١٠) هو : حجة الاسلام الامام أبو حامد الغزالى ، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسى ،الشافعى ، ولد بطوس سنة (٤٥٠) هـ.
له من التصانيف : احياء علوم الدين ، والمستصفى ، والمنخول فى أصول الفقه والوسيط والوجيز، والخلاصة فى الفقه وغيرها . كانت وفاته - رحمه الله - بطوس يوم الاثنين ١٤ من جمادى الآخرة سنة (٥٠٥) هـ.
(راجع : طبقات ابن السبكى " ١٠١/٤" - والبداية "١٧٣/١٢-١٧٤" - وشذرات الذهب"١٠/٤" - واللباب"٣٧٩/٢" - والمنتظم"١٦٨/٩" - والنجوم الزاهرة "٢٠٣/٥" - والفتح المبين"٨/٢").
١١) فى ك : " فى المستصفى"

العبارات ، وهي المعاني (١) التي في النفس ، قال تعالى : " ويقولون في أنفسهم لولا يعذبنا الله بما نقول " (٢) ، وقال تعالى : " وأسروا قولكم أو اجهروا به" (٣) : فلا سبيل الى انكار كون هذا الاسم مشتركا ".

وتمسك - أيضا - بالشعر المشهور.

ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا (٤)

---

١) لفظ ك : " المعادة " ، وهو تحريف .
٢) من الآية (٨) من سورة المجادلة .
٣) من الآية (١٣) من سورة الملك .
٤) هذا البيت نسبه للأخطل ابن هشام في شذور الذهب (٢٨) ، والجاحظ في البيان والتبيين (١/٢١٨) ، والقرافي في تنقيح الفصول (١٢٦) ، وابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية (١٩٨) ، وقد ذكره ابن يعيش في شرح المفصل (١/٢١) من غير نسبة ، والبيت الذي بعده كما في البيان والتبيين ، أو الذي قبله كما في الشذور : لا يعجبنك من خطيب خطبة حتى يكون مع الكلام أصيلا .
وقال جماعة : انه لغيره ، لأنه غير موجود في ديوانه .
قلت : وقد نظرت طويلا في ديوانه فلم أقف عليه ، ووجدت جميع المظان التي اطلعت عليها تذكر ذلك ، وأيضا توجد تعليقة على هامش النسخة "ك" (٢٦ أ) تقول :
" هذا البيت ينسب للأخطل في المشهور ، قال أبو حيان : ولا يوجد هذا البيت في ديوان الأخطل " . (وانظر : منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب (٢٨) ، ومعجم شواهد العربية "١/٢٧١") .
والأخطل اسمه غياث بن غوث بن الصلت ، أحد بني جشم بن بكر ثم أحد بني تغلب بن وائل ، وكنيته " أبو مالك " ، وهو شاعر فحل من شعراء الدولة الأموية ، وكان نصرانيا مات سنة (٩٠) هـ .
(راجع : الأغاني "٨/٢٨٠" - والموشح "١٢٠ - ١٢٩" - ومعجم الشعراء "٢١" - وطبقات ابن سلام "٤٥١") .

وقد قال قوم : وضع فى الأصل للعبارات وهو مجاز فى مدلولها ، وقيـــل : عكســه (١) .

وكلام النفس ينقسم الى : خبر ، واستخبار ، وأمر ، ونهى ، وتنبيه - وهــى : معانى تخالف بجنسها العلوم والارادات ، وهى متعلقة بمتعلقاتها لذاتها كما تتعلق (٢) القدرة (٣) والعلم.

وزعم قوم : أنه يرجع الى العلوم (٤) والارادات (٥) ، وليس جنسا برأســه

---

١) للناس فى مسمى الكلام خمسة أقوال :

الأول : أنه اسم للفظ والمعنى بطريق العموم ، فهو يتناولهما معا ، كتناول لفظ الانسان " للروح والبدن معا ، وهذا هو قول السلف.

الثانى : أنه اسم لهما بطريق الاشتراك ، وهو مذهب المحققين مــن الأشاعرة ، ومتأخرى الكلابية .

الثالث: أنه اسم للمعنى المدلول عليه باللفظ حقيقة ، واطلاقه على اللفظ من قبيل المجاز، وهو قول ابن كلاب ومن تبعه ، وهو أحد قولى الأشعرى

الرابع: أنه مجاز فى كلام الله ، حقيقة فى كلام الآدميين .

(انظر ذلك فى : موافقة صحيح المنقول " ٢/ ٥٦" - وشرح الطحاويــة "١٩٧" - والفتاوى " ٦/ ٥٣٣" - والارشاد "١٥٨" - والانصاف "١٠٩ وما بعدها" ومقالات الاسلاميين "٢/ ٢٤٧" - والمستصفى "١/ ٤١٢" - والملل والنحل "١/ ١٢٣") .

٢) فى د ، ح : " تعلق .

٣) فى المستصفى زيادة : " والارادة".

٤) فى غيرك :" " العلم" .

٥) فى ك : " الارادات " بدون الواو.

واثبات ذلك على المتكلم ،لا على الأصولى ".

ثم قال : " كلام الله - سبحانه وتعالى - واحد ، ومع وحدته متضمن لجميع معانى الكلام الكتب (١) ،كما أن علمه واحد ، ومع وحدته محيط . بما لا تتناهى (٢) .

وأما كلام النفس - فى حقنا - فمتعدد (٣) ، وكذلك علومنا ." (٤) .

واعلم : أن هذا القدر لا يستغنى عن فهمه فى أصول الفقه وان كان هو من علم الكلام .

والعلوم اذا كانت متجاذبة ،فلا بد من التنبيه على القواعد التى يتفرع عليها الجزئى بالنسبة الى أصله الكلى .

قال ابن الحاجب (٥) :" الكلمة : لفظ وضع لمعنى مفرد ".

قوله : " لفظ" يشمل الكلمة وغيرها ،لأنه (٦) لما يتلفظ به ، سواء وضع لمعنى أولا .

---

١) كذا فى د ،ح ، ولفظك :" "الكتاب" ،ولعل صوابها - كما فى المستصفى "الكلام".

٢) فى المستصفى زيادة : " من المعلومات".

٣) لفظك : " فتعدد ".

٤) الى هنا ينتهى كلام الغزالى ، وقد نقله الأصبهانى بشىء من التصرف (انظر المستصفى " ١/ ١٠٠ - ١٠١") .

٥) هو: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبى بكر بن يونس الروينى ثم المصرى ،الفقيه المالكى ،المعروف بابن الحاجب.
ولد بإسنا سنة (٥٩٠)هـ ، ثم انتقل الى القاهرة ،فاشتغل بالقرآن ، ثم بالفقه على مذهب الامام مالك ، وقد كان رأسا فى علوم كثيرة منها :الأصول والفروع والعربية والتصريف والعروض والتفسير والقراءات وغيرها .
من مصنفاته : الكافية فى النحو ، ومنتهى الوصول والأمل فى علمى الأصول والجدل ومختصره ، والايضاح شرح المفصل وغيرها .
توفى - رحمه الله - سنة (٦٤٦) هـ بالاسكندرية .
(راجع : الديباج المذهب "١٨٩" - والبداية "١٣/ ١٧٦" - والفتح المبين "٢/ ٦٥" - وفيات الأعيان "٣/ ٢٤٨" - وطبقات القراء "١/ ٥٠٨" - ومفتاح السعادة "١/ ١٣٨" - ومعجم المؤلفين "٦/ ٢٦٥") .

٦) لعل ضرورة استقامة الكلام تقتضى زيادة كلمة " جنس " .
(انظر: الكافية "١/ ٣") .

قوله : " وضع لمعنى " يخرج المهملات ، لأنها لم توضع لمعنى .

وقوله (١) : "مفرد" احتراز من مثل " قام زيد " وشبهه ، فانه لفظ وضع لمعنى ولكنه مركب - وهو : نسبة (٢) القيام الى زيد ، فلولا اخراجه لدخل الكلام في حد الكلمة ، وهما حقيقتان مختلفتان .

والكلام : ما تضمن كلمتين بالاسناد" . فما تضمن كلمتين يشمل الكلام وغيره لأن قولك : " غلام زيد " كلمتان وليس كلاما .

قوله (٣) : "بالاسناد" ليخرج ما ليس بكلام ، ونعنى بالاسناد نسبة أحد الجزئين الى الآخر لافادة المخاطب.

وما ذكره هذا الفاضل - في حد الكلمة والكلام - لا غبار عليه ، وهو أحسن ما قيل في هذا الباب (٤) - والله أعلم.

---

١) في ك : " قوله " بدون الواو.

٢) كذا في ك ، ولفظ غيرها : " يشبه ، وهو تصحيف .

٣) في ك : " قولا " .

٤) انظر : كافية الحاجب بشرح الشيخ رضي الدين (١/٢-٨) .

****

" النظـــــــر الثـــــــــانـي "

فـــي البحـث عـــن المــواضـع

قال المصنف - رحمه الله -

"النـــظر الثانـــى

في البحث عن الواضـــع (١)

كون اللفظ مفيدا : اما أن يكون لذاته ،أو بالوضع (٢) .: سواء كان الوضع من الله تعالى ، أو من الناس ،أو بعضــــــه من الله (٣) وبعضه من الناس (٤) . فهذه احتمالات أربعة :-

الأول : مذهب عباد بن سليمان (٥) الصـــيمرى (٦) .

---

١) وانظر هذه المسألة كذلك فى : (البرهان "١٧٠/١" - والعضـــد على ابن الحاجب "١٩٢/١" - وفواتح الرحموت "١٨٣/١" - والمســـودة "٥٦٢" - والتمهيد للأسنوى "١٣٧" - والاحكام للآمدى "١٠٩/١" والمحلى على جمع الجوامع بحاشية العطار "٣٥٢/١" - وارشاد الفحـــول "١٢ وما بعدها" - والمنخول "٧٠" - وشرح الكوكب "٢٨٥/١" - والوصول "١٢١/١" - والتمهيد لأبى الخطاب "١٥٥/١" - وفواتح الرحموت بشرحه مسلم الثبوت "١٨٣/١-١٨٥" - والخصائص "٤٠/١ - والصاحبى "٦-٩" و والمزهر "١٦/١ وما بعدها") .

٢) الوضع - فى اللغة - : جعل اللفظ بازاء المعنى . وفى الاصطلاح : تخصيص شىء بشىء متى أطلق أو أحس الشىء الأول: فهم منه الشىء الثانى . والمراد بالاطلاق : استعمال اللفظ ، وارادة المعنى .
والاحساس : استعمال اللفظ أعم من أن تكون فيه ارادة المعنى ،أولا .
(تعريفات الجرجانى "٢٥٢ وما بعدها") .

٣) عبارة : "أو بعضه من الله " لم ترد فى ح .

٤) لفظ ك :"الله "، ولعله سهو من الناسخ .

٥) فى غير ك : " سلطان" ، وهو خطأ .

٦) لفظ ك : "الضمرى " ، وهو تصحيف.
وعباد : من الطبقة السابعة من المعتزلة ،كان من أصحاب هشام بن عمرو الفوطى ، وكانت وفاته سنة (٢٥٠) هـ على وجه التقريب .
يقول أبو الحسين الملطى منه : "أحد المتكلمين ، ملأ الأرض كتبا وخلافا وخرج عن حد الاعتزال الى الكفر والزندقة لحدة نظره وكثرة تفتيشه ." =

الثانى : وهو القول بالتوقيف : وهو مذهب الأشعرى وابن فورك .(١)

الثالث : وهو القول بالاصطلاح : وهو مذهب أبى هاشم .(٢)

== (راجع : طبقات المعتزلة "٣٨٣" - والتنبيه والرد "٤٤" - والتبصير فى الدين مع هامشه للكوثرى "٤٦" - ونفائس القرافى "١/ ٩٧ ب") .

١) هو : أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك (بالفاء المضمومة والواو الساكنة والراء المفتوحة) ، الأصبهانى ، الشافعى ، كان فقيها ، متكلما ، أصوليا مفسرا ، أديبا نحويا . ومن تصانيفه : دقائق الأسرار ، ومشكل الآثار ، وأسماء الرجال .

توفى - رحمه الله - مسموما وهو عائد من غذنة سنة (٤٠٦هـ ، ونقل إلى نيسابور ودفن بالحيرة .

(راجع ترجمته فى : طبقات ابن السبكى "٣/ ٥٢" - والنجوم الزاهرة "٤/ ٢٤٠" - والوافى "٢/ ٣٤٤" - ووفيات الأعيان "٤/ ٦١٠" - والفتح المبين "١/ ٢٢٦" - ومعجم المؤلفين "٩/ ٢٠٨") .

٢) هو : أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد ابن حمران بن أبان مولى عثمان بن عفان ، الجبائى .

ولد سنة (٢٤٧) هـ ، وتتلمذ على والده ، وأخذ علم الكلام من أبى يوسف الشحام رئيس المعتزلة بالبصرة حتى صار بارعا فيه ، وهو وأبوه - أبا على - من أكابر المعتزلة .

ألف كتبا كثيرة فى مختلف العلوم منها : الجامع الكبير والصغير ، والأبواب الكبير والصغير والاجتهاد .

توفى ببغداد سنة (٣٢١هـ) ، ودفن بمقابر الخيزران .

(راجع الفهرست "٢٤٧" - المنتظم "٦/ ٢٦١" - ولسان الميزان ==

واتباعه .(٣)

الرابع: وهو : القول بأن بعضه توقيفي ، وبعضه اصطلاحي ...."

الى قوله : "احتج القائلون بالتوقيف ."(٢)

الشرح :(٣)

اعلم - وفقك الله (تعالى)(٤) : أنا بينا وجه الحصر فى الأنظار المذكورة وقد تكلمنا على ما تضمنه " النظر الأول) وشرحناه أتم شرح فلنتكلم على ما تضمنه النظر الثانى" فى البحث عن الواضع - فنقول :

دلالة الألفاظ على المعانى معناها ،افادتها لتلك المعانى للسامع العالم بالوضع.

وتلك الافادة: اما أن تكون لذاته - أى : الذات اللفظ أولا .(٥) لذاته ، بل بالوضع ، وذلك أعم من أن يكون كله من الله ،أو كله من

== "١٦/٤" - وتاريخ بغداد "١١/٥٥" - والبداية "١١/١٧٧"- والفتح المبين "١/١٧٢" - وطبقات المعتزلة "١٠٠" - والفصل لابن حزم "٤/٢٠٠" - والعبر "٢/١٨٧") .

(١) هم فرقة من فرق المعتزلة تعرف بالبهشمية نسبة اليه بطريق النحت. (راجع الاعتقادات "٤٠" - والتبصير "٥٣" والفرق بين الفرق "١٨٤". وكشاف مصطلحات الفنون" ١٤٨/١".

٢) المحصول (١/١/٢٣٠-٢٤٨) .

٣) فى ك : زيادة : قال رحمه الله .

٤) هذه الزيادة لم ترد فى د .   (٥) سقطت لفظة "لا" من ك .

البشر ،أو البعض من الله والبعض من البشـــر.

فإن كان لذاته -فهو : مذهب عباد بن سليمان (١) .

وإن كان لا لذاته ، بل بالوضع : فإما أن يكون وضع جميع الألفاظ لمعانيهـا من الله ، أو لا.

فالأول (٢)- هو : التوقيـــف.

وإن لم يكن جميعه من الله (٣) : فإما أن يكون وضع الجميع من البشر، أو لا.

الأول -هو(٤) : الاصطـــلاح .

وأما إذا لم يكن وضع الجميع من الله - والتقدير : أنه ليس وضع الجميـــع من البشر - : يلزم أن يكون وضع البعض من الله ، والبعض الآخر من البشـر لأنا نتكلم على تقدير الوضع.

فعلم : انحصار المذاهب المنقولة- في المسألة - (٥)- فيما نقله المصنـف وأنه (٦) يتسحيل أن يكون هناك مذهب آخر خارج عما ذكره المصنف.

---

١) في د ،ح : "سلطان"

قلت: والذي يثير العجب أن جميع كتب الأصول التي تعرضت لهذه المسألة تذكر فيها مذهب عباد على هذا النحو،إلا أن الذي يظهر لي -كما ظهر لغيري - ، أن كلامه يتعلق بسبب الوضع ، وفرق بين سبب الوضـع والواضع.

ويؤيد هذا ما قاله السيوطي :- في المزهر (١/٤٧)-: " نقل أهـــل أصول الفقه عن عباد أنه ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع........".

وكذلك بعد أن ساق صاحب مسلم الثبوت الخلاف في المسألة ،قـــال الأنصاري :" ثم اختلف في أن وضع اللفظ لمعناه هل لمناسبة بينه وبينه أم لا ؟". ،ثم رجحا أنه لمناسبة غير ذاتية خلافا لعباد الذي قال بالتناسب الذاتي ،وهذا يؤيد أن الخلاف في المناسبة فرع عن الخـلاف في الواضع.

(فراجع : مسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت"١/١٨٤-١٨٥") .

٢) في ك : " والأول".

٣) لفظ الجلالة لم يرد في ك .

٤) " هو" ساقطة من ك .

٥) في ح زيادة : "الثانية".

٦) سقطت لفظة " أنه " من ك .

الأول : مذهب عباد بن سليمان (١) .

والثانى (٢) القول بالتوقيف - وهو: مذهب الأشعرى ، وابن فورك (٣) .

---

١) " بن سلطان " ساقطة من ك ، ولفظ ح : " سلطن " .
قلت: وقد نقله الآمدى وابن الحاجب - كذلك - عن أرباب علم التكسير وبعض المعتزلة . (راجع : الاحكام "١٠٩/١" - والمختصر بشرح العضد مع حواشيه "١٩٢/١" .) . وعلم التكسير - هو: علم يبحث فيه عن الحروف من حيث هى بناء مستقل .بالدلالة ، ويسمى بعلم الجفر وعلم الحروف - كما فى كشاف المصطلحات (٢٠٢/١) .

٢) فى ك زيادة : " هــو " .

٣) وقد نقله صاحب جمع الجوامع - جزما - عن فورك والجمهور ، وبصيغة التمريض عن الأشعرى ومحققى كلامه كالقاضى أبى بكر الباقلانى وإمـــام الحرمين وغيرهما . (انظر : جمع الجوامع بحاشية البنانى "٢٦٩/١ وما بعدها" .) الا أن امام الحرمين قال - فى البرهان - : " والمختـــار - عندنا - أن العقل يجوز ذلك كله " (انظر :"١٧٠/١") .
وأما الآمدى فقد نقله عن الأشعرى ، وأهل الظاهر ، وجماعة من الفقهاء ونقل عنهم . أن التوقيف له طريقان :-
أحدهما : اما أن يكون بالوحى .
والثانى : بأن يخلق الله تعالى الأصوات والحروف ويسمعها لواحـد أو لجماعة ويخلق له ، أو لهم العلم الضرورى بأنها قصدت للدلالة علـى المعانى (انظر الاحكام "١٠٩/١-١١٠") ، وقد نقله - كذلك - ابن فارس عن ابن عباس واختاره (انظر الصاحبى "٦") .
وهذا القول - أيضا - هو مختار ابن حزم فى احكامه (٢٨/١) - وموفق الدين بن قدامة فى الروضة (١٥١) .
وقد رجح ابن الحاجب هذا المذهب فى المختصر (١٩٤/١) ، وكذلك الامام فى المحصول (٤٥٩/٢/٢) عند الكلام على القياس ، وبذلـك يكون قد خالف ما رجحه هنا . (انظر "٢٦٠/١/١") .

والثالث : ـ وهو القول بالاصطلاح : مذهب أبي هاشم ، وأتباعه (١) .

والرابع : ـ وهو القول بأن بعضه توقيفي ، وبعضه اصطلاحي ـ ففيه قولان :
منهم من قال : ابتداء اللغات وضع ، والثاني لا يمنع أن يكون بالتوقيف (٢)
ومنهم من عكس الأمر ـ فقال (٣) : القدر الضروري الذى يقع به الاصطلاح توقيفي ، والثاني اصطلاحي (٤) ، وهذا (٥) قول الاستاذ أبي اسحق

---

١) نسبه صاحب الجمع الى أكثر المعتزلة ، والآمدى الى جماعة من المتكلمين (فانظر: جمع الجوامع بحاشية العطار "١/٣٥٣" - والاحكام "١/١١٠" .)
وقال ابن جنى ـ في الخصائص ـ : "أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة انما هو تواضع واصطلاح ، لا وحى وتوقيف".
وقد نسب الى أبي على الفارسى القول بالتوقيف تارة ، وبالاصطلاح أخرى (فانظر "١/٤٠ وما بعدها") .

٢) لفظ د : "بالتوقف" ، وهو تصحيف .

٣) لفظ ك : "وقال ".

٤) الذى نقله ابن السبكى فى جمع الجوامع (١/٣٥٣) ، والآمدى فى احكامه (١/١١١) ، وابن الحاجب فى مختصره (١/١٩٤) من أبي اسحق : أن الثاني محتمل أن يكون توقيفيا ، أو اصطلاحيا .
وقد نقل ابن برهان ـ أيضا ـ ذلك عنه فى الوصول (١/١٢١) .
وقد نقل الأسنوى عنه أن الباقى يكون اصطلاحيا ، ثم قال :" هكذا قاله الامام لما تكلم على تفصيل المذاهب ، فتابعه المصنف ، لكنه نقل عنه عند الاستدلال عليه : أن الباقى يحتمل أن يكون اصطلاحيا ، أو أن يكون توقيفيا ، وهذا هو الذى نقله عنه ابن برهان ، والآمدى ، وصاحب التحصيل وابن الحاجب وغيرهم ، فعلى هذا يكون مذهبه مركبا من الوقف والتوقيف.
(فانظر: شرحه على المنهاج "٢/٢٢٨" ، وانظر النقل الثانى للامام فى المحصول "١/١/٢٥٥" ، وكذلك نقل صاحب التحصيل "١/٣٥" .)
وهذا المذهب اختاره ـ كذلك ـ ابن بدران . (فانظر: المدخل "٧٣" .)

٥) فى ك : "هذا" بدون الواو .

الاسفرايينى (١) .

وأما جمهور المحققين - فقد (٢) اعترفوا بجواز (٣) هذه (٤) الأقسام سوى مذهب عباد ، فانهم جزموا ببطلانه (٥)

---

١) هو ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن مهران ، وشهرته الاستاذ أبو اسحق الاسفرايينى ، أحد أعلام الشافعية ، امام من أئمة الدين أصولا وفروعا .

توفى - رحمه الله - بنيسابور سنة (٤١٨) هـ .

(راجع ترجمته فى : طبقات ابن السبكى "٣/١١١" - والبداية "١٢/٢٤" والوفيات "١/٢٨" - وتهذيب الأسماء واللغات "٢/١٦٩" - وتذكرة الحفاظ "٣/١٠٨٤" - وتبيين كذب المفترى "٢٤٣" - وطبقات الشيرازى "١٢٦" وفيه تاريخ وفاته سنة "٤١٧"هـ - وضبط الأعلام "٤" - والوافى "٦/١٠٤" - وطبقات ابن هداية "١٣٥-١٣٦") .

٢) " فقد " ساقطة من ك .

٣) لفظ ك : " لجواز " .

٤) فى ك : " هذا " .

٥) بعد أن نقل الآمدى هذا المذهب عن القاضى أبى بكر الباقلانى وغيره من أهل التحقيق قال : " والحق أن يقال : ان كان المطلوب فى هذه المسألة تعين الوقوع لبعض هذه المذاهب : فالحق ما قاله القاضى ، وان كان المقصود انما هو الظن - وهو الحق - فالحق ما صار اليه الأشعرى لظهور النصوص فى المطلوب" أ . هـ . ملخصا .

(انظر : الاحكام "١/١١١" .) ، وبمثل ذلك قال الأنصارى فى فواتح الرحموت (١/١٨٤) .

وقد نقل هذا المذهب كذلك الأسنوى عن القاضى والامام وأتباعه ومنهم البيضاوى (فانظر : شرحه على المنهاج "٢/٢٣") الا أن الامام قد اختار التوقيف عند الكلام على القياس فى اللغات (٢ / ٢/ ٤٥٩) كما أشرنا قبل .

وقد نقل الامام التوقف فى المنتخب عن الجمهور (٨ أ) ، وصاحب الحاصل عن المحققين (١/٥٩) ، وقد نقله صاحب التحصيل عن جمهور=

قال صاحب الاحكام (١) : " ذهب بعض المعتزلة الى أنه لو لم يكـــن بين الألفاظ والمعانى مناسبة طبيعية ، والا لما كان اختصاص ذلك اللفظ

= المحققين (١/ ٣٥) متابعا - فى ذلك - الامام فى محصوله .
وقد اختار هذا المذهب امام الحرمين فى البرهان (١/ ١٧٠) ، والعضد فى شرحه على المختصر (١/ ١٩٥) - وكذلك القاضى أبو يعلى فى العدة (١/ ١٩١) ، وهو اختيار صاحب الجمع وشارحه حيث قال : والمختار هو الوقف عن القطع بواحد منها ، لأن أدلتها لا تفيد القطع ، وأن التوقيف الذى هو أولها مظنون لظهور دليله دون دليل الاصطلاح ." (انظره بحاشية العطار "١/ ٣٥٣") .
وهو اختيار الامام الغزالى - أيضا - فانه قال : " والمختار أن النظر فى هذا : اما أن يقع فى الجواز ، أو الوقوع ، أما الجواز العقلى فشامل للمذاهب الثلاثة ، والكل فى حيز الامكان ، وأما الوقوع فلا مطمع فى معرفته يقينا الا ببرهان عقلى ، أو بتواتر خبر أو سمع قاطع ، ولا يوجد الا رجم الظن فى أمر لا يرتبط به تعبد عملى ، ولا ترهق الى اعتقاده حاجة ، فالخوض فيه فضول " أ.هـ ملخصا .
(انظر: المستصفى "١/ ٣١٨ وما بعدها" - وكذلك المنخول "٧٠-٧١") .
وانظر: الخصائص (١/ ٤٧) تجد فيه ابن جنى مائلا هو الآخر الى التوقف .

١) هو : سيف الدين أبو الحسن على بن أبى على بن محمد بن سالم التغلبى ، الآمدى ، الحنبلى ، ثم الشافعى ، فقيه ، أصولى ، متكلم منطقى ، حكيم ولد بآمد سنة (٥٥١) هـ ودرس بها العلم ، ثم قدم بغداد فقرأ بها القراءات ، ودرس بها الفقه والحديث ، ثم انتقل الى مذهب الشافعى وتفقه على ابن فضلان ، ثم انتقل الى الشام ، ثم الى الديار المصرية ، ثم عاد الى الشام مرة أخرى .
صنف كتبا كثيرة منها : أبكار الأفكار ، وغاية المرام فى علم الكلام والاحكام فى أصول الأحكام ، ومنتهى السول والأمل فى علم الأصول وغاية الأمل فى علم الجدل .
توفى - رحمه الله - بدمشق سنة (٦٣١) هـ .*

(٢) الصواب ... [illegible]

بذلك المعنى أولى من غيره." (١) .

والدليل على فساد قول عباد بن سليمان : أن دلالة الألفاظ على معانيها لو كانت ذاتية : لما اختلفت باختلاف النواحي والأمم ، ولعرف كل انسان اللغات بأسرها ، واللازم باطل ، فالملزوم كذلك .

أما الملازمة فظاهرة ، وذلك لأن الأمور الذاتية يهتدى اليها العقل ولا يتصور الاشتراك فى طريق معرفة الشيء مع الاختلاف فى العلم والجهل .

وأما بطلان اللازم (٢) فلأن اللغة لا يهتدى اليها بالعقل ، وكذلك سائر اللغات ، فينتفى الملزوم ؛ فلا تكون دلالة الألفاظ على معانيها ذاتية وهو المطلوب .

= (راجع : طبقات ابن السبكى "١٢٩/٥" - والوفيات "٢٩٣/٣" - وعيون الانباء "٦٥٠" - وتاريخ الحكماء "٢٤٠" - وحسن المحاضرة "٥٤١/١" - و الدارس "٣٩٣/١" - والبداية "١٤٠/١٣" - والشذرات "١٤٤/٥" - ولسان الميزان "١٣٤/٣" - والفتح المبين "٥٧/٢") .

١) انظر الاحكام (١٠٩/١) .

٢) لفظ ك : "الملازمة" .

هذا – وقد ذكر الإمام السيوطي في المزهر (١/٤٧) مذهب أهل العربية والفرق بينه وبين مذهب عباد – فقال : وأما أهل العربية فقد كادوا يطبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني لكن الفرق بين مذهبهم ومذهب عباد أن عبادا يراها ذاتية موجبة بخلافهم ، وهذا كما تقول المعتزلة بمراعاة الأصلح في أفعال الله تعالى وجوبا وأهل السنة لا يقولون بذلك مع قولهم إنه تعالى يفعل الأصلح لكن فضلا منه ومنا لا وجوبا ولو شاء لم يفعله .

قال صاحب الاحكام : " لا امتناع أصلا فى (١) أن (٢) يضع الواضع لفظ " الوجود " بازاء العدم ، أو بالعكس ، بل قد وقع كلفظ " القرء " ونحوه والاسم الواحد لا يكون بطبعه/مناسبا للشيء ولعدمه . (٣) ٤٤/

واحتج عباد : بأنه لو لم تكن بين الألفاظ والمعانى مناسبة بوجه ما : لكان تخصيص الاسم المعين بالمسمى المعين ترجيحا من غير مرجح - وهو محال .

فان (٤) حصلت بينهما مناسبة فذلك هو (٥) المطلوب .

أجاب المصنف عن هذا بأن قال : ان قلنا : الواضع هو الله تعالى ، فالتخصيص بالارادة كما قلناه فى تخصيص العالم فى كميته بقدر معين لا أزيد ولا أنقص ، وكقولنا فى أجزاء (٦) الزمان واختصاصها بابتداء معين ومقدار ينشأ من الابتداء .

وان قلنا : الواضع (٧) هو العبد - فالتخصيص انما كان لخطران (٨) ذلك المعنى واللفظ (٩) بالبال دون غيرهما (١٠) .

---

١) لفظة " فى " ساقطة من ك .
٢) فى ك : " وأن " .
٣) انظر : الاحكام (١/١٠٩) .
٤) فى ك : " وان " .
٥) لفظ ك : " فهو " عوضا عن قوله :" فذلك هو " .
٦) لفظ ك : " آخر " .
٧) لفظ د : " المواضع " ، وهو تحريف .
٨) فى ك : " خطران " .
٩) فى ك : " فى اللفظ " .
١٠) فى ك : " غيره " .

ولا يقال : الكلام في خطران ذلك اللفظ بالبال دون غيره .

لأنا نقول : أفعال العباد مستندة الى ارادة الله تعالى ، فالجواب (١) أن ذلك لارادته القديمة .

ولا يقال : نسبة الارادة القديمة الى هذا اللفظ كنسبتها (٢) الى غيره فلو اقتضت الارادة تخصيص ذلك دون غيره : كان ذلك ترجيحا من غير مرجح .

لأنا نقول : هذا السؤال وارد على قاعدة الارادة ، وهو وارد على جميع أنواع التخصيصات ، فما هو الجواب العام في أصل المسألة ، هو الجواب ها هنا (٣) .

ولا يلزم في علم أصول الفقه الانفصال عن الأسئلة الواردة على قواعد علم الكلام ، بل نتسلم القاعدة ها هنا ، ونبرهن عليها ثمة .

ولا يقال (٤) : أحد الأمرين لازم - وهو : اما بطلان دليل المصنف أو دليل عباد بن سليمان .

قلنا : نعم ، وهذا أمر ضروري في كل دليلين دالين على أمرين لا يجتمعان وهذا ليس باشكال ، لأن المقصود من ذكر الدليل ابطال مذهب الخصم وقد بطل مذهب عباد لدليلنا الدال على فساد مذهبه ، ولأن (٥) الجواب المذكور عن كلامه جواب تام .

لا يقال : ان عباد بن سليمان - ان أراد بقوله : لو لم يكن بين الاسماء

---

١) في غيرك : " والجواب " .

٢) لفظ د ، ح : " كنسبته " .

٣) راجع لمعرفة ذلك : لباب العقول (٢٠٩ وما بعدها) - والمواقف (٢٩١) .

٤) في ك زيادة : " بأن " .

٥) في ك : " لأن " ، بدون واو .

والمعانى مناسبة : لكان تخصيص الاسم المعين بالمعنى المعين ترجيحا من غير مرجح ـ مرجحا [1] ضروريا يجب اشتراك العقلاء فيه : فقد [2] بطل عليه بما أبطله صاحب الكتاب [3] ثم لا يصدق عليه قوله : "والا يلزم الترجيح من غير مرجح"، اذ لا يلزم من نفى الترجيح الضرورى : نفى [4] مطلق الترجيح . وان [5] أراد مطلق المرجح : صح قوله : "لزم الترجيح من غير مرجح"، وبطل كلام المصنف ـ وهو قوله : "دلالة الألفاظ لو كانت ذاتية : لما اختلف باختلاف النواحى والأمم [6]"، لاحتمال أن يكون ذلك المرجح نظريا ، أو لا نظريا ولا ضروريا ، كما نجزم بأن المغناطيس يجذب الحديد ، وذلك لمرجح لا يعلم بالضرورة ولا بالنظر .

ثم نقول [7] : هذا الكلام مختل جدا .

وبيانه : أن كون المرجح ضروريا ، أو نظريا ، أو مطلقا ، لازم من المناسبة الذاتية التى يدعيها عباد ، ووجهه ظاهر .

---

(١) "مرجحا" ساقطة من ك .

(٢) لفظة "فقد" لم ترد فى ك .

(٣) يعنى المحصول (١/١/٢٤٧) .

(٤) وردت فى ك : "بطلان" ، وهو تحريف .

(٥) فى ك : "ان" .

(٦) لم ترد لفظة : "والأمم" فى ك .

(٧) لعل المناسب : "لأنا نقول" .

وإذا ثبت ذلك - قلنا : إما أن يدعى عباد أن بين الألفاظ والمعاني مناسبة معلومة بضرورة العقل ، أو بنظر العقل ، أو مجهولة بإطلاقها أو بخصوصها ، وأيما كان فكلامه فاسد .

أما إذا ادعى مناسبة ذاتية ضرورية : فلا تبقى الملازمة ، وأما إذا ادعى كونها مجهولة بإطلاقها : فيتناقض كلامه ، وأما إذا ادعى كونها مجهولة بخصوصها - كخاصية المغناطيس - : فلم يشترك العقلاء في معرفة الاختصاص بأمر ما مع الجهل بخصوص ذلك الأمر؟ ، وليس الأمر كذلك ، فقد بطل مذهب عباد من جميع تفاسير المناسبة التي يدعيها .

وأما قوله - : " وإن أراد عباد مطلق المرجح : صح قوله " لزم الترجيح من غير مرجح " ، وبطل قول الإمام : " لو كانت دلالة الألفاظ ذاتية : لما اختلفت باختلاف النواحي والأمم ، لاحتمال أن يكون ذلك المرجح نظريا أولا نظريا ولا ضروريا (١) " - : فقد تبين اختلاله .

والذي يزيده وضوحا : أن كل معلوم : إما ضروري ، أو نظري ، فيستحيل أن يكون المعلوم لا ضروريا ولا نظريا .

وأما المغناطيس ؛ فالعقلاء يعلمون (٢) اختصاصه بما يوجب الجذب وإن جهل خصوصه .

وقد اتضح مما ذكرنا : أن كلام الإمام صحيح لا إشكال عليه ، وكلام عباد باطل ؛ وبه تبين فساد قوله : " إنه إن أراد عباد مطلق المرجح (٣) صح قوله : وبطل كلام الإمام .

واعلم : أن هذا الكلام على ما نص المورد (٤) مختل اللفظ والمعنى ، وإنما

---

١) من قوله : " كما نجزم " ص (   ) إلى هنا ساقط من ك .
٢) لفظ ك : " يسلمون " .
٣) كذا في ح ؛ وهو المناسب ، ولفظ غيرها : " الترجيح " .
~~٤) لعله يقصد الطريق الذي اشتهر به هذا المذهب من عباد~~
٤) ما : مورد الإشكال هنا الذي تقدم .

نحن تكلفنا له وجها مع فساده .

فان قيل : ان كان ما نقله عن عباد بن سليمان : أن بين اللفظ والمعنى مناسبة تقتضي أن يكون ذلك اللفظ موضوعا بازاء ذلك، ودالا عليه مطلقا بالقياس الى كل الأمم وفي كل الأعصار : فذلك بين البطلان ، ويصح الاحتجاج المذكور، ولكن لا تنحصر الاحتمالات في الأربعة المذكورة ،لاحتمال أن يكون بين (١) اللفظ والمعنى مناسبة أخرى ،لا على هذا الوجه ،بل تلك المناسبة تختلف باختلاف النواحي والأمم ،فبين لفظ "الحجر" ومعناه مناسبة بالقياس الى العرب دون الفرس ،فالعربي لا يمكنه أن يستعمل بازاء معنى "الحجر" الا هذا اللفظ.

وان كانت تلك المناسبة تختلف : فالدليل فاسد .

قلنا : مذهب عباد (بن سليمان) (٢) : أن دلالة الألفاظ على معانيها ذاتية ، والأمور (٣) الذاتية للأشياء (٤) لا تختلف باختلاف البقاع والأمم .

واذا كان كذلك استقام الحصر .

وعبارة صاحب الاحكام : "أنه ذهب بعض المعتزلة الى أنه لو لم يكن بين الألفاظ والمعاني مناسبة طبيعية ، والا لما كان اختصاص ذلك اللفظ بذلك المعنى أولى من غيره ." (٥) .

ومن المعلوم : أن المناسبة الطبيعية لا تختلف باختلاف البقاع والأمم .

فمن أدعى أن (٧) مذهب عباد غير ما نقله المصنف على الوجه الذى لخصناه فعليه النقل من المصنفين (٨) والكتب المعتبرة في هذا الفن ،ولم يصح

---

١) "بين" ساقطة من كم .
٢) وردت هذه الزيادة في ك .
٣) في ك : "فالأمور" .
٤) لفظ ك : "للاستيلاء" وهو تحريف.
٥) انظر : الاحكام (١/ ١٠٩) .
٧) لفظة "أن" لم ترد في ك .
٨) في ك : "المصنف" .

ذلك ، ولا نقل خلاف ما نقله المصنف .

ثم نقول : من تأمل وأنصف ، واعترف (١) بأنه ليس بين الألفاظ والمعانى مناسبة تقتضى دلالتها وضعا على المعنى الخاص مطلقا ، سواء اعتبرنا (٢) ذلك على الاطلاق ، أو بالقياس الى أمة (٣) من الأمم ، فانه ليس من المستحيلات وضع لفظ "الحجر" بازاء معنى آخر مثلا ، كالمفهوم من لفظ آخر .

ويلزم من مساق كلامهم : أن يكون بين اللفظ المشترك العربى (٤) وبين معانيه مناسبة كبيرة (٥) ، وخصوصا اذا كان الوضع من قبيلة واحدة وأن تكون الألفاظ المترادفة مناسبة لمعنى (٥) واحد / ، سواء كان ٤٥/ الوضع من لغة واحدة أو من لغات مختلفة (٧) .

وأما قوله : "العربى لا يمكنه أن يستعمل بازاء معنى "الحجر" الا اللفظ المركب من "الحاء" ، والجيم" ، و"الراء" - فهو بين البطلان بالضرورة ، فلو وضع الواحد لفظا واحدا بازاء معنى لا مناسبة بينه وبين ذلك المعنى باتفاق المخالف - أمكنه ذلك ، ويشيع الوضع ويتكلم به ، وبه يبطل مذهب عباد .

---

١) فى ك : "واعترف" .

٢) لفظ ك : "أمرنا" ، وهو تحريف .

٣) فى ك : "أنه" وهو تصحيف .

٤) فى ك : "والعربى" .

٥) كذا فى ك : وفى غيرها : "كثيرة" .

٦) فى غير ك : "بمعنى" والمناسب ما أثبتناه .

٧) هذا الكلام يؤيد ما أشرنا اليه من أن كلام عباد انما هو عن سبب الوضع، لا عن الواضع للغة .

وقد نقل : أن لفظ "القرء (١)" مشترك بين الحيض والطهر، ويستحيل أن يكون بين لفظ "القرء" وبين كل واحد من الحيض والطهر (٢) مناسبة ذاتية - على ما تلخص ، ويمكن وضع اللفظ بازاء الضدين ، ويستحيل أن يكون بينه وبين كل واحد من الضدية مناسبة ذاتية .

لا يقال : لا يلزم من اختلاف النواحى والأمم ، أن يخرج اللفظ عن كونه دالا فى نفسه ، فان الأدلة العقلية دلالتها ذاتية (٣) ، مع أنه لا يهتدى اليها كل أحد .

لأنا نقول : الملازمة المذكورة الدالة (٤) على نفى الدلالة الذاتية للألفاظ

---

١) "القرء" - بفتح القاف وضمها - لفظ مشترك بين الطهر والحيض ، ويجمع على "اقراء" ، وقروء ، وأقرؤ" ، وقيل : جمع الطهر "قروء" ، وجمع الحيض "أقراء" ، ومن الأولى قوله تعالى : "يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء" (البقرة آية "٢٢٨") ، ومن الثانى قوله صلى الله عليه وسلم : "دعى الصلاة أيام اقرائك" . (انظر : لسان العرب (١/ ١٣٠ - والمحكم "٦/ ٢٩٠" - وقطر المحيط "٢/ ١٦٧٩" - والقاموس "١/ ٢٥") .
قلت : وهذا الأخير يؤيد مذهب مالك والشافعى من أن عدة المرأة الحائل اذا كانت من ذوات الحيض بالاطهار ، خلافا لأبى حنيفة وأحمد فانهما قالا عدتها بالحيضات .
انظر : مذهب الشافعى فى الأم (٥/ ٢٠٩) ، ومالك فى الموطأ (٤٧٩) وأبى حنيفة فى بدائع الصنائع (٤/ ٢٠٠٢) - وأحمد فى المغنى (٩/ ٨٢) وانظر هذا الاستدلال فى بداية المجتهد (٢/ ٩٠) .

٢) عبارة ك : "الطهر والحيض" .

٣) لفظ د ، ح : "ظاهرة" ، والصواب ما أثبتناه .

٤) فى ك : "الدلالة" .

بينة بذاتها ، فلا يقبل المنع (١) : فلا (٢) يتجه ما ذكره منعا .
وإن أورد الدلالة العقلية نقضا ، فإن دلالتها ذاتية (٣) ، مع أنهـــا
لا يهتدى اليها كل أحد : قلنا : ما ذكرتم مندفع ، فإن الدلالة العقلية
لا تختلف باختلاف البقاع والأمم ، ويهتدى اليها (٤) كل من هو (٥) مستعد (٦)
لها .

---

١) عرف الجرجانى "الممانعة" بأنها : امتناع السائل عن قبول ما أوجبه
المعلل من غير دليل . (التعريفات "٢٣١") .
وذكر ابن قدامة أن مواقعه أربعة :-
الأول : منع حكم الأصل : .
الثانى : منع وجود ما يدعيه علة .
الثالث : منع كونه علة .
الرابع : منع وجوده فى الفرع .
(انظر : روضة الناظر "٣٠٧") .
٢) فى د : " ولا " .
٣) فى ح زيادة : " لا يقال : لا يلزم من اختلاف النواحى " ، وهى غير
مناسبة فى هذا الموضع .
٤) فى ك : " اليه " .
٥) " من هو " ساقط من ك .
٦) لفظ ك : " معد " .

قال المصنف - رحمه الله :

"ان كان الواضع هو الله تعالى (١) : كان تخصيص الاسم المعين بالمسمى المعين ، كتخصيص (٢) وجود العالم بوقت مقدر دون ما قبله وما بعده ......". الى آخره (٣) .

الشـــــرح (٤) :

اعلم - وفقك الله تعالى (٥) : أن الجواب المذكور مبني على قاعدة كلامية - وهي : أن الممكن المعين اختص بخصائصه دون غيره للارادة (٦) القديمة الأزلية ، على ما هو (٧) مقرر (٨) في علم الكلام (٩) .

فان كان الواضع هو الله تعالى : فسبب التخصيص هو : "الارادة القديمة" وان كان هو العبد - فسببه هو : خطران ذلك المعنى بالبال دون غيره .

وأعلم : أن الواضع ان كان هو العبد - وأفعال العباد مخلوقة لله تعالى - عاد الجواب الى الأول ، والجواب (١٠) العام (١١) هو الأول لا غير وقد نبهنا عليه قبل ، وانما أعدناه لأنه أورد عليه سؤال ، فأعدناه (١٢) ليتوجه الجواب عن السؤال بعد بيان وروده .

---

١) كذا العبارة في ك : وفي غيرها : "ان الواضع ان كان هو الله تعالى" وما أثبتناه موافق لما في المحصول .
٢) في ك : "تخصيص" .
٣) انظر : المحصول (١/١/٢٤٧) .
٤) في ك زيادة : "قال رحمه الله" .
٥) لفظة : "تعالى" لم ترد في ح .
٦) في ك : "كالارادة" .
٧) "هو" ساقطة من ك .
٨) لفظ ك : "تقرر" .
٩) انظر : المواقف (٢٩١) .
١٠) في ك : "الجواب" .
١١) لفظ ك : "الامام" ، وهو تحريف .
١٢) في ك : "فأعدنا" .

لا يقال : هذا الجواب ضعيف ، وبيانه : أن تخصيص وجود العالم بوقت مقدر معين ، انما كان لمصلحة وحكمة ، وكيف يمكن أن يكون ذلك لا لمرجح ؟ ! فلو (١) لم يكن لمرجح : لزم أن يكون ذلك اتفاقيا (٢) على ما قرره المصنف قبل (٣) .

وما كان اتفاقيا لا يكون مستندا الى الاختيار ، فيجب أن يقال : ان أفعال الله اتفاقية ، وذلك ليس بصحيح بل هو محال .

وليس للمصنف أن يجيب فيقول : الفاعل المختار يرجح أحد مقدوريه فيكون هو المرجح ، لأنه أبطل هذه القاعدة فى مسألة التحسين والتقبيح العقليين ، فالآن لا يمكنه الرجوع اليه ، أو التعويل عليه (٤) .

لأنا نقول : ما أدعى (٥) المصنف أن ذلك واقع من غير مرجح - أعنى تخصيص العالم بوقت معين - بل مراده من هذا الجواب : أن وضع الألفاظ بازاء معانيها من جملة أفعال الله (تعالى (٦) اذا قلنا : الواضع هو الله تعالى ، فالذى يخصص كل ممكن بما اختص به اقتضى تخصيص اللفظ المعين بالمعنى ، ضرورة أنه من جملة الأفعال فهذه الصورة تندرج تحت تلك القاعدة الكلية .

وقد تبين فى علم الكلام : أن الصفة المقتضية لتخصيص الأشياء بما اختص بها - هى : " الارادة " ، فالموجب للتخصيص - ها هنا - هو تلك الصفة .

---

١) فى ك : "ولو" .
٢) فى غيرك : " اتفاقا" .
٣) راجع المحصول : (١/١/١٦٣) .
٤) انظر: المحصول (١/١/١٦٤) .
٥) فى ك : " ما ادعاه" .
٦) هذه الزيادة من ك .

والاشكال على قاعدة الارادة لا نسمعه هاهنا : فقد تبين أن المصنف
ما ادعى أن ذلك واقع من غير مرجح .

وأما قوله : "انما كان (١) ذلك لحكمة ومصلحة أقتضت ذلك"
قلنا : المصلحة أو الحكمة المقتضية لوجوده مختصا بقدر معين من الأوقات
اما أن كانت(٢) حاصلة في الأزل ،أولا .

فان كانت حاصلة : فما لأجله (٣) حدث العالم كان حاصلا قبل ذلك
الوقت ،فيلزم حدوث العالم قبل أن حدث ،وذلك محال .

وان لم تكن المصلحة حاصلة قبل ذلك الوقت ،وانما حصلت في ذلك الوقت
فاما (٤) أن يكون حدوثها مع جواز حدوثها ،أو مع وجوب (٥) حدوثها
فان كان الأول : لزم اختصاص ذلك الوقت بتلك المصلحة الى مخصص آخر
ويتسلسل (٦) الى غير نهاية ،وهو باطل .

وان كان مع وجوب حدوثها ، لزم حدوث الحادث من غير سبب ،وذلك محال
وان شئت قلت : تلك الحكمة والمصلحة -ان كانت قديمة (٧) لزم قدم
العالم ،وهو محال ،وان كانت حادثة تخصصت ،فلا بد لها من مخصص
والتسلسل محال ،فلا بد من الانتهاء الى الارادة القديمة ،وذلك يدفع
الاشكال .

---

١) لفظ ك : "جاز".
٢) كذا في جميع النسخ ،والمناسب : "تكون". (٣) لفظ ك :"فلأجله".
٤) في ك : "واما".
٥) في ك : "وجود" ،وهو تحريف .
٦) عرف الجرجاني :"التسلسل" بأنه : "ترتيب أمور غير متناهية" وذكر أن أقسامه أربعة (فراجع: التعريفات "٥٧") .
وقال صاحب المواقف x "التسلسل محال -وهو : أن يستند الممكن الى علة ،وتلك العلة هي علة ،وهلم جرا الى غير نهاية ".
(فراجع : المواقف (٩٠ " -وانظر ما قاله شارح العقيدة الطحاوية "١٢٥" وكذلك ما قاله المصنف في المباحث المشرقية"١ / ٤٧٠") .
٧) لفظ ك : "قائمة" ،وهو تحريف .

فان قيل : نسبة الارادة القديمة الى جميع التخصيصات (١) نسبة واحدة فلو اقتضت واحدة بعينها لزم الترجيح من غير مرجح ، وذلك محال .

قلنا (٢) : الجواب عن هذا السؤال من وجهين :

أحدهما : أن هذا اشكال (٣) على أصل قاعدة الارادة ، فلا نسمعه ها هنا ؟ لأن الكلام بعد تقرير تلك القاعدة ، أو بعد (٤) تسليمها ، وقد ذكرناه قبل .

وثانيهما : أن ذلك التخصيص لنسبة (٥) خاصة عارضة للارادة القديمة فلا يلزم الترجيح من غير مرجح .

وهذه نكتة شريفة ، بها يخرج الجواب عن شبه القائلين بقدم العالم، ولا يحتمل هذا الفن بسط هذا الكلام أكثر من ذلك .

لا يقال : يحمل مذهب عباد على أن شرط وضع اللفظ بازاء المعنى ، المناسبة الذاتية ، وهذا المذهب -على هذا الوجه - لا يبطل بالدليل (٦) الذى ذكره المصنف.

لأنا نقول : هذا المذهب غير منقول عن عباد على هذا الوجه ، فمن أراد تقرير كلامه : لا بد له من نقل هذا المذهب عنه - أعنى التصريح به فى بعض الكتب الموثوق بمصنفها .

على أنا نقول : هذا الاحتمال - مع عدم صحة (٧) نقله عن عباد - باطل .

والدليل عليه - هو : أنه يمكننا (٨) أن نضع ألفاظا لمعان من غير

---

١) فى ك : "المخصصات" .

٢) لفظة " قلنا " ساقطة من ك .

٣) فى ك : "الاشكال" .

٤) فى غير ك : " تقرير" .

٥) فى ك : " نسبة" .

٦) فى ك : " الدليل " .

٧) فى د ، ح : " صحته" .

٨) لفظ ك : " تمسكا" .

مراعاة المناسبة الذاتية المذكورة قطعا ، وهذا معلوم بالبديهة ، ولو كان ذلك (١) شرطا ، لما أمكننا (٢) ذلك ، فلفظ (٣) "الحجر" - مثلا - (٤) موضوع بازاء معناه المشهور (٥) ، فلو كان ما ذكره من مراعاة المناسبة في الوضع صحيحا : لكان بينه وبين معناه مناسبة ذاتية ، ولو كان كذلك لما أمكن وضعه لغير (٦) الذى ليس بمناسب له ، واللازم (٧) باطل ، فالملزوم كذلك .

---

١) لم ترد لفظة " ذلك " في ك .

٢) في ك : "أمكن" .

٣) في ك : "لفظ" .

٤) " مثلا " ساقط من ك .

٥) لفظ د : "المشهون" ، وهو خطأ من الناسخ .

٦) في ح : "بغير" ، وفي ك : " لغيره " .

٧) لفظ د : "الملازم" .

قال المصنف - رحمه الله - :-

" كما قلنا في تخصيص كل شخص بعلم خاص ، وإن (١) لم تكن بينهما مناسبة".

وهذا الكلام واضح ، فان وضع / الأعلام (٢) لمعانيها ما روعيت ٤٦/ المناسبة الذاتية المذكورة فيها ، والاستقراء دال عليه ، ومنع بعضهم عدم المناسبة بين الأعلام ومسمياتها ، وهو منع مكابرة .

قال المصنف - رحمه الله - : " س وأما الذى يدل على امكان الأقسام الثلاثة فهو : أن الله تعالى قادر على أن يخلق فيهم علما ضروريا بالألفاظ والمعاني ....." الى قوله " واحتج القائلون بالتوقيف (٣) .

(٤)الشـــرح :

اعلم : أن هذا الكلام واضح في نفسه (٥) ، غير أنا نزيده ايضاحا فنقول : المدعى أن كون الألفاظ توقيفية أمر ممكن امكانا عقليا (وكذلك كونها بأسرها اصطلاحية أمر ممكن امكانا عقليا) (٦) ، وكذلك كون بعضها توقيفيا والبعض اصطلاحيا (٧) من الأمور الممكنة عقلا ، ولا جزم بوقوع أحد الأقسام الثلاثة ، ويلزم من هذا صحة القول بالتوقف (٨) .

---

١) في غير ك : " فان " وما أثبتناه أقرب الى عبارة المحصول : " من غير أن يكون بينهما مناسبة".

٢) في ك : "الألفاظ ".

٣) انظر : المحصول (١/١/٢٤٧-٢٤٨) .

٤) في ك زيادة : " قال - رحمه الله تعالى ".

٥) في ك : " بنفسه".

٦) ما بين المعقوفتين ساقط من د .

٧) في ك : " اصطلاحي " ، وهو خطأ من الناسخ .

٨) في غير ك : بالتوقيف " ، وهو تصحيف.

أما امكان الأول ، فلأن الله تعالى قادر على كل الممكنات - والقاعدة مقررة فى علم الكلام (١) - ووضع اللفظ بازاء المعنى من الأمور الممكنة بالضرورة والله تعالى قادر - أيضا - على أن يخلق فيهم علما ضروريا ، بأن واضعا وضع هذه الألفاظ بازاء هذه المعانى ، فاذن : وضع الجميع من الله تعالى لمعانيها ممكن ، وتعريف البشر اللفظ والمعنى بالطريق المذكور - أيضا - ممكن والله تعالى قادر على كل (٢) الممكنات ، ويلزم من ذلك امكان كونها توقيفية قطعا - وهو المطلوب .

لا يقال : يلزم من سياق كلامكم أن تسمى التصديقات الضرورية توقيفية وهو باطل .

قلنا : ذلك غير لازم ، اذ ليست (٣) التصديقات ألفاظا وضعت لمعان ونحن ما ادعينا أن كل أمر ضرورى يسمى توقيفيا .

سلمنا (٤) ذلك ، ولكن ما ذكرنا من قبيل (٥) الاصطلاح ، ولا مناقشة فى الاصطلاح .

---

١) ذكر الأيجى هذه القاعدة فى المواقف (١٥٠ ، ثم برهن عليها عند الكلام على الصفات الوجودية - (فانظر "٢٨٣") .
قلت : وهذا - أيضا - هو مذهب السلف لقوله تعالى : " والله على كل شىء قدير" البقرة : "٢٨٤" ، فكل ممكن مندرج تحت هذا العموم لكونه شيئا ، أما المحال لذاته فلا يسمى شيئا ، وانما وقع التنازع فى المعدوم الممكن - هل هو شىء ، أم لا ؟ .
يقول شارح الطحاوية : " والتحقيق أن المعدوم ليس بشىء فى الخارج ولكن فى العلم والذكر والكتاب كما قال تعالى : " انما أمره اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون " يس (٨٢) ، وقوله : " وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا " مريم (٩) ، وقوله : " هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا" الانسان (١) " أ . هـ بتصرف .
أما المعتزلة - فقد قالوا : انه قادر على كل ما هو مقدور له ، وأما نفس أفعال العباد فلا يقدر عليها - تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا .
(انظر : شرح الطحاوية " ١٤٢ - ١٤٣ ") .
٢) لفظة " كل " ساقطة من ك .
٣) فى غير ك : " ليس " .
٤) لفظ ك : " سلمها " .
٥) فى ك : " باب " .

وأما بيان امكان كونها اصطلاحية بأسرها : وذلك لأنه يصح من الواحد من الناس أن يتصور معنى ، ويصطلح مع نفسه بوضع لفظ بازاء ذلك المعنى وذلك لا يستدعى الا تصور اللفظ والمعنى والاصطلاح ، والثلاثة ممكنة (١) وذلك (٢) ممكن جزما .

ثم اذا اصطلح مع نفسه : أمكنه أن يعرف الغير كون (ذلك) (٣) اللفظ موضوعا بازاء ذلك المعنى من جزيته (٤) ، وذلك بالايطء والاشارة ، ويساعده الآخر على تفهم ذلك منه ، ولهذا قيل : انه لو جمع طائفة من الأطفال الذين ما تعلموا (٥) اللغة من آبائهم ومخالطيهم (بعد) (٦) ولا يسمعون شيئا من اللغات ، فلا بد وأن يحدث فيما بينهم لغة اذا كبروا ، يخاطب (٧) بعضهم بعضا بتلك اللغة ، وبهذا الطريق يتعلم الولد - الطفل - اللغة من أبويه ومخالطيه ، ويعرّف الأخرس ما فى ضميره للغير : فثبت امكان اللغات اصطلاحية ، وثبت امكان كونها توقيفية ، وذلك فى الجميع ، ويلزم من ذلك امكان التوزيع - وهو : أن يكون البعض توقيفيا والبعض الآخر اصطلاحيا جزما - وذلك هو المطلوب .

وأما أنه لا يجزم بوقوع أحد الأقسام الثلاثة الممكنة ، فلأنا نقدح فى أدلة الجازمين باحدى الاحتمالات الممكنة ، وبه يتضح صحة ما

---

١) " ممكنة" ساقطة من ك .

٢) "وذلك " لم ترد فى ك ، والمناسب : فذلك " .

٣) هذه الزيادة من ك .

٤) كذا فى النسخ ، ولم أقف على معناها .

٥) عبارة ك : " لم يتعلموا" .

٦) هذه الزيادة انفردت بها ك .

٧) كذا فى ك ، ولفظ غيرها :" يخالط " ، والمناسب ما أثبتناه .

اختـــرناه (١) .

فان قيل : اختيار المصنف : ألا فعل للعبد أصلا (٢) ، وكان (٣) اللائق به المناسب لمختاره أن يختار التوقيف ، كما اختار الأشعري ، ضرورة ألا فعل للعبد (٤) .

قلنا : الفرق بين كون الله تعالى فاعلا وواضعا ، وبين كون البشر واضعـــا واضـح ، مع القول بألا فعل للعبد ، وبيانه - هو: أن الوضع - اط أن يكـون صادرا (من الله تعالى ، بحيث لا يكون لغيره فيه مدخل أصلا ، أو يكـــون صادرا) (٥) من العبد بواسطة خلق الله تعالى القدرة والارادة - الباعثة له على الوضع - فيه ، والفرق بين المفهومين واضح جدا .

---

١) أرى أن القدح في أدلة الجازمين وحده لا يكفي ، لأنه لا يلزم من بطلان تلك الأدلة ثبوت دعوى الجمهور ، لجواز أن يكون هناك أدلة أخرى ، وانما يلزم ذلك بطريقين :

الأول : ادعاء حصر جميع الأدلة الجازمة ، ثم القدح فيها جميعا ، لأنـــه متى كان هناك قضيتان متناقضتان ، فانه يلزم من بطلان جميع أدلتها ، ثبوت الأخرى .

ولا كذلك - هاهنا - لأن أحدا لم يدع الحصر .

الثاني : وجود أدلة تفيد عدم الجزم ، ويلزم من ذلك تعارض الأدلة فتبطل دعوى الجزم ، اذ لا يتصور جزم عند وجود التعارض . (والله أعلم) .

٢) راجع - لمعرفة اختيار المصنف - : المحصول (١/٢/٣٨٧ وما بعدهـا) والمحصل "١٩٤ وما بعدها" - والمعالم "٧٨ وما بعدها ، ١٢٢" .)

٣) لفظ ك: " وذلك " .

٤) سبقت الاشارة الى أن المصنف قد اختار في باب القياس ، أن اللغـــات توقيفية ، فيكون بذلك موافقا للأشعري ، الا أن الاعتراض المذكور متوجـه لمختاره هنا .

٥) ما بين المعقوفتين ساقط من د .

قال المصنف - رحمه الله - (١) :

"احتج القائلون بالتوقيف بالنقل (٢) والمعقول ...." الى قوله "أما القائلون بالاصطلاح" (٣) .

الشـــرح (٤) :

اعلم - (وفقك الله) (٥) -: أن القائلين بالتوقيف احتجوا بالمنقول والمعقـــول .

أما المنقول - فمن وجوه ثلاثة :-

الأول : (قوله تعالى) (٦) : "وعلم آدم الأسماء كلها" (٧) وجه التمسك به : أن الله تعالى صرح بأنه (٨) علم آدم الأسماء كلها ، وعلم : أي أوجد (٩) فيه العلم ، وذلك لأن "التعليم" تفعيل ، وهو (١٠) لاثبات الأثر الثلاثي المشتق منه ، بالنقل عن أئمة اللغة ، فيكون لاثبات العلم بالأسماء في آدم ، ويلزم من ذلك التوقيف ، وذلك لأن الأسماء بأسرها توقيفية على ما صرح بها في الآية ، وبينا وجه التمسك بها ، فيلزم كـــون الأفعال والحروف - أيضا (١١) - توقيفية (١٢) ، لوجوه ثلاثة :

١) هذه الزيادة من ح ، ك .
٢) لفظ ك : "بالنص" .
٣) انظر : المحصول (١/١/٢٤٨ - ٢٥٣) .
٤) استبدلت لفظة "الشرح" بقوله "قال رحمه الله" ، وهو تصرف من الناسخ .
٥) هذه الزيادة من ح .
٦) هذه الزيادة من ك .
٧) من الآية (٣١) من سورة "البقرة" .
٨) في غير ك : "أنه" .
٩) في ك : "يوجد" .
١٠) في ك : "فهو" .
١١) أيضا "ساقطة من ك .
١٢) لفظ ك : "وضعية" ، وهو تحريف .

أحدها : عدم القائل بالفصل ، وذلك لأن من الناس من قال بكون الأسماء والأفعال والحروف توقيفية ، ومنهم من قال بكون الجميع اصطلاحية ، فالقول بكون الأسماء توقيفية دون الأفعال والحروف قول ثالث ، وهو باطل بالاجماع

الثاني (١) : أنه يتعذر الاعراب عن جميع المعاني التي في النفس بالأسماء (٢) وحدها ، فلا بد من تعلم الافعال والحروف ، ليحصل التمكن من التعبير عن جميع المعاني ، فتكون الأسماء والأفعال والحروف توقيفية - وهو المطلوب

الثالث : وهو (٣) : أن الاسم مشتق من "السمة" ، وهي : "العلامة" والأفعال والحروف علامات على مسمياتها ، فيلزم من ذلك دخولها تحت قوله تعالى : "وعلم آدم الأسماء كلها".

أما الأول : فانه (٤) مذهب بعض أئمة العربية ، ونحن نفرع على هذا المذهب (٥) .

وأما الثاني : فظاهر.

وأما تخصيص كل واحد من الاسمين باسم خاص - وهو: الفعل والحرف فذلك عرف حادث ، وهو عرف النحاة ، وأما الوضع الأول فهو ما ذكرناه .

الوجه الثاني - من الوجوه النقلية (٦) الدالة على التوقف - : قوله تعالى : "ان هي الا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان " (٧)

---

١) في ك : " والثاني ".
٢) في ك : " بأسماء".
٣) " هو" ساقطة من ك .
٤) في ك : " فلأنه".
٥) اختلف العلماء في اشتقاق "الاسم " فذهب الكوفيون الى أنه مشتق من "السمة " وهي العلامة ، وذهب البصريون الى أنه مشتق من "السمو" وهو العلو، (انظر : المغني "١/١١" - وشرح ابن يعيش على المفصل "١/٢٣") .
وقد نقل صاحب الانصاف من الكوفيين أنه مشتق من " الوسم" وهو العلامة (فانظر: "١/٦") .
ومن هذا يتبين أن التفريع المذكور على مذهب الكوفيين ، وعلى كلا النقلين .
٦) لفظ ك : " الثلاثة . (٧) من الآية (٢٣) من سورة " النجم".

وجه التمسك بالآية - هو: أن الله تعالى ذمهم على تسمية بعض الأشياء بما سموها به، ولولا أن تسمية غيرها من الله توقيف (١) : وإلا لما صح هذا الذم، لكون الكل اصطلاحا منهم.

(الوجه) (٢) الثالث - من الوجوه النقلية - : قوله تعالى :" ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم ". (٣) .

وجه التمسك بها (٤) : أن هذه الآية انما سيقت للدلالة بها على كمال القدرة الأزلية، فهذا لا يخلو : اما أن يكون المراد بها اختلاف تأليفات الألسنة واختلاف صورها، أو اختلاف اللغات التى تجرى على اللسان.

ووجه الحصر: أن المراد من اللفظ - اما الحقيقة، أو المجاز قطعا .

الأول : هو : الحقيقة.

والثانى - هو : المجاز.

وقد تعين (٥) بدليل تبادره الى الذهن دون غيره من مجازات هذا اللفظ / ٤٧

واذا ثبت المراد فى أحدهما - فنقول : لا يجوز (٦) حمل اللفظ عليهما لأنه حمل للفظ على الحقيقة والمجاز معا، وذلك لا يجوز - على ما سيأتى -: فتعين الحمل على أحدهما دون الآخر.

واذا ثبت ذلك - فنقول : الحمل على اللغات الجارية على الألسنة أولى

---

١) فى ك : " توقيفية".
٢) هذه الزيادة من ك .
٣) من الآية (٢٢) من سورة " الروم".
٤) فى ك : " به ".
٥) أى : الثانى .
٦) " لا يجوز" ساقطة من ك .

من الحمل على الألسنة ،لأن الاختلاف فى اللغات أبلغ وأكمل من الاختلاف فى الألسنة ، وذلك لأن صور الألسنة وأشكالها تتشابه جدا ، ولا كذلك اللغات ،فتكون دلالة اختلاف اللغات على ما سبقت الآية لأجله أبلغ وآكد: فتعين الحمل عليه .

ونقل ابن الحاجب الحمل على اللغات بالاتفاق (١) ،فصار تقدير الكلام والله أعلم - " ومن آياته خلق اللغات" ، وذلك هو التوقيف .

وأما المعقول - فمن وجهين :-

الأول - هو : أن الاصطلاح لا يتصور الا بأن المصطلح يعرف غيره ما اصطلح هو عليه من الألفاظ التى وضعها ، والمعانى التى وضع لها الألفاظ ، ولا يمكن التعريف الا بطريق ، ولا طريق الا الألفاظ أو الكتابة ، وأيا كان فذلك الطريق لا يفيد لذاته ،لما بينا أن دلالة الألفاظ ليست ذاتية ،فتعين أن يكون الطريق هو: اما الوضع أو الاصطلاح ، والكلام فيه كما فى الأول فيلزم التسلسل ، وهو محال ،أو التوقيف - وهو المطلوب.

الوجه الثانى - من وجهى المعقول - هو: أن الألفاظ لو كانت اصطلاحية لارتفع الأمان عن الشريعة ،لأنها لعلها على خلاف الواقع بأن بدلت وغيرت فلا يحصل لنا الوثوق بشيء من الأحكام المستفادة من الكتاب ،لاحتمال أنها كانت فى الأصل لمعنى ، والمراد ذلك المعنى ،ثم غيرت ، ونحن نحملها على ما غيرت (٢) اليه دون الأول ، لجهلنا به الآن .

ولا يقال : هذا الاحتمال منقدح ،وإن قلنا بكونها توقيفية .

لأنا نمنع ذلك ، وذلك لأن طريق التوقيف - هو: العلم الضرورى بأن واضعا وضع هذه الألفاظ بازاء هذه المعانى ، ودخول التحريف فيه ممنوع ولأن الوضع اذا كان من الله ،فالله يصونه عن التغيير والتحريف غالبا (٣) .

---

١) انظر : المختصر بشرح العضد (١٩٤/١). (٢) فى ح : "غير".
٣) لم يذكر الشارح ما ذكره الامام المصنف من أدلة القائلين بالاصطلاح وكذلك لم يتعرض لمذهب الاستاذ أبى اسحق الاسفرايينى .

قال المصنف ـ رحمه الله ـ :ـ

" الجواب عن التمسك بقوله تعالى : " وعلم آدم الأسماء كلها " ـ[1] أن نقول : لم لا يجوز أن يكون المراد من التعليم أن الله تعالى ألهمه الاحتياج الى هذه الألفاظ ، وأعطاه مالأجله قدر على الوضع .

وليس لأحد أن يقول : التعليم ـ ايجاد العلم ، بل التعليم فعل صالح لأن يترتب عليه هذا [2] العلم . . . . . " الى النظر الثالث[3] .

الشرح[4] :ـ

اعلم : أن المصنف لما اختار طريقة التوقف[5] في المسألة ، وذكر أدلة الجازمين ، فلزمه أن يجيب على أدلتهم حتى تتم طريقة التوقف[6] .

فقال ـ مجيبا عن التمسك بقوله تعالى : " وعلم آدم الأسماء كلها " ـ[7] : لم[8] لا يجوز أن يكون المراد من لفظة " التعليم " أنه ألهمه الى[9] الاحتياج الى هذه الألفاظ ، وأعطاه مالأجله قدر على الوضع .

ولا يقال : التعليم ايجاد العلم .

لأنا نقول : لا نسلم ، بل هو الفعل الصالح لأن يترتب عليه العلم ، ولذلك يقال : " علمته فلم يتعلم " ، فلو كان التعليم لايجاد العلم : لكان قولنا " علمته فلم يتعلم " متناقضا .

سلمنا أن التعليم ايجاد العلم ، ولكن العلم الذى يكتسبه العبد

---

(١) من الآية (٣١) من سورة " البقرة " .

(٢) " هذا " ساقطة من ك . (٣) انظر : المحصول (١/١/٢٥٥-٢٦١) .

(٤) فى ك استبدلت لفظة " الشرح " بعبارة " قال رحمه الله " .

(٥) كذا فى ك ، ولفظ غيرها : " التوقيف " ، وهو تصحيف .

(٦) فى د ، ح : " التوقيف " .

(٧) من الآية (٣١) من سورة " البقرة " .

(٨) سقطت " لم " من ك .

(٩) لفظة " الى " الصواب حذفها ، لأن ألهم فعل متعد بنفسه .

مخلوق لله تعالى ، وهذا على أصل الأشاعرة ظاهر(١) .

فعلى هذا -العلم الحاصل بغير الاصطلاح يكون مخلوقا لله تعالى فيصدق التعليم من الله تعالى ، مع أنها بطريق الاصطلاح .

سلمنا ذلك ، لكن لم (٢) لا يجوز أن يكون المراد من الأسماء العلامات والصفات ، والمراد (٣) بها خواص الأشياء ؟ مثل أن يقال : ان الله تعالى علم آدم صلاحية الخيل للكر ، والجمال للحمل ، والثيران للزراعة وذلك بعلامات موجودة فى تلك الحيوانات ، وكذلك خواص سائر الأشياء بعلامات فى تلك الأشياء ، وخواص يستدل عليها بها ، وهذا لأن الاسم مشتق من "السمة" (٤) ، أو من "السمو" (٥) وأيا كان يصدق على العلامات .

أما اذا كان مشتقا من "السمة" ، فلأنها العلامة .

وأما اذا كان مشتقا من "السمو" ، فلعلو الدليل على المدلول .

وخواص الأشياء يستدل عليها بأمارات موجودة فى المخلوقات ، وعلى هذا كل ما يعرف ماهية (٦) ، أو يكشف عنها : كان اسما ، وتخصيص لفظ "الاسم" بهذه الألفاظ من اصطلاح النحاة ، وذلك عرف حادث ، والأصل حمل الألفاظ على مدلولاتها اللغوية .

---

١) لأن كل فعل للعبد هو مخلوق لله تعالى ، وعلى هذا فالعلم الذى يكتسبه العبد داخل فى تلك الأفعال ، فيكون مخلوقا لله تعالى . (انظر : الابانة "١٦٧" - واللمع للأشعرى "٦٩" - والأربعين للغزالى "٦ وما بعدها" - والدرة الفاخرة "٢٢٨") .

٢) لفظ د : "ثم" وهى ساقطة من ك .

٣) فى ك : "فالمراد" .

٤) على مذهب الكوفيين .

٥) على مذهب البصريين .

٦) فى د : "ماهيته" .

سلمنا أن المراد بالأسماء "الألفاظ" ، ولكن لا نسلم أنه يلزم من كون الله تعالى علم آدم الأسماء ، أن تكون توقيفية ، وهذا لجواز أن تكون موضوعة لمعانيها ، باصطلاح قوم ، ثم ان الله (تعالى (١) علم آدم تلك الأسماء المصطلح عليها من جهة خلق علمه الله .

٢) اعلم :- وفقك الله تعالى - : أن هذه الأسئلة أوردها المصنف على الجازم بكونها توقيفية متمسكا بالآية المذكورة .

وأعلم : أن هذه الأسئلة يمكن أن يجاب عنها - أما حمل التعليم على الالهام فخلاف الظاهر ، وأصل التفعيل لاثبات الأثر الثلاثى المشتق منه - يقال : "سودته فتسود" ، (بيضته فتبيض" .

أما قوله : "العلم الذى يكتسبه العبد (٣) مخلوق لله تعالى " .

قلنا (٤) : تعليم الله تعالى آدم الأسماء ينافى الاصطلاح ظاهرا ، فقد ثبت التعليم ، فلا يحمل على ما ذكرتم .

قوله : " علمه ما سبق فيه الاصطلاح " .

قلنا : ذلك باطل بالأصل .

قوله : علمه حقائق المسميات" .

قلنا : ذلك مجاز (٥) ، وهو خلاف الأصل .

ولا يقال : المراد به حقائق الأشياء ، بدليل قوله تعالى : " ثم عرضهم" (٦)

---

١) هذه الزيادة من ك .

٢) فى غير ك زيادة : "الشرح" ، والأنسب حذفها .

٣) لفظ ك : "العلم" ، وهو تحريف .

٤) فى ك : "هنا" .

٥) كذا فى ك ، وفى غيرها "مجازا" ، وهو خطأ .

٦) من الآية (٣١) من سورة "البقرة" .

اذ لا يصح أن يعود (١) على التسميات.

لأنا نقول : ذلك على اضطرار المسميات للقرينة (٢) الدالة عليها ، بدليل قوله تعالى :" أنبئونى بأسماء هؤلاء " (٣) .

واذ قد أجبنا عن الأسئلة التى أوردها الامام (٤) المصنف على الجازم بكونها توقيفية - فنقول : الحق أنه ان ادعى الجازم القطع فى المسألة فذلك فاسد ، وان ادعى الظاهر: فالحق ما قاله ، ولا تتقاصر هذه الآية فى افادتها لكون الأسماء توقيفية عن سائر الآيات التى يتمسك (٥) المصنف بها (٦) فى اثبات الأصول التى هى أعظم (٧) من هذا الأصل ، وذلك كالاجماع ، والقياس ، فانه لا دليل فيها سوى الظواهر (٨) .

وقد أورد بعضهم على كلام الامام أسئلة ركيكة جدا ، أعرضنا عن بعضها
ركاكتها فلننبه
لركتها ، فننبه على أقواها - فنقول : لا يقال : قوله - " التكلم بالأسماء وحدها متعذر " - باطل بصور التراكيب الجزئية الأسمية ، كقولك : زيد عاقل " ، و" عمرو جاهل".

---

١) لفظ ك : " رجوعه " .
٢) فى ك : " بالقرينة" .
٣) من الآية (٣١) من سورة " البقرة" .
٤) لفظة : "الامام" ساقطة من ك .
٥) فى ك : " تمسك بها" .
٦) " بها" ساقطة من ك .
٧) فى د ، ح : " تعظم" .
٨) فى ك : " الظاهر" .
قلت: قد أشرنا أن الآمدى ذكر نحو ذلك فى احكامه (١/١١١) .

قوله : " ألهمه الله (١) تعالى الى الاحتياج الى هذه الألفـــــاظ

وأعطاه / ما لأجله قدر على الوضع والاصطلاح "،هذا الكلام يبطل / ٤٨

بنظر الناظر مع نفسه ،فانه آلة صالحة ،وفعل صالح لتحصيل العـلم.

ولا يقال : انه تعليم.

لأنا نقول : الاعراب عن جميع المعانى التى فى النفس بمجرد الأسمـــاء

لا يمكن ، ولا يرد على هذا ما ذكرتم من التعبير عن بعض المعانى ببعض

الأسماء المجردة عن الأفعال والحروف.

وأما قوله : " يبطل ذلك بنظر الناظر مع نفسه ".

قلنا : لا نسلم أن النظر المفيد للانسان العلم ،لا يصدق عليه أنه تعليم

خصوصا على أصل الأشاعرة.

لا يقال : ان قوله تعالى : "ان هى الا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكـم"(٢)

تدل على الاصطلاح .

لأنا نقول : نحن لا ننكر أن فى الوجود ألفاظا اصطلاحية ،كيف ننكر ذلك

ولكل صناعة من الصناعات العلمية (٣) اصطلاحات؟!! .

والنزاع أن الأسماء اللغوية توقيفية أو اصطلاحية (٤) ، وكذلك الحـروف

والأفعال ،وأما الاصطلاحات الحادثة فلا نزاع فيها فى هذه المسألـــة

وفيها نزاع آخر سيأتى بيانه ـان شاء الله تعالى .

---

١) لفظ الجلالة لم يرد فى أ. (٢) من الآية (٢٣) من سورة "النجم".

٣) لفظ ك :" العملية " ولعله تصرف من الناسخ .

٤) فى ح :" واصطلاحية".

أجاب المصنف عن الـوجه الثاني - من الوجهين الدالين على التوقيف (١) بأن قال : الجارحة المخصوصة غير مرادة من الآية المذكورة بالاتفاق ، فلا بد من حمل اللفظ على مجاز.

فإن قالوا : يحمل اللفظ على اللغات فإن (٢) اللسان مجاز عن اللغة (٣) الجارية على اللسان.

قلنا : متى يصار إلى ما ذكرتم من المجاز؟ إذا تعين مجازا ، أم إذا زاحمه مجاز آخر؟ .

الأول : ممنـــوع.

والثاني : مسلم ، وقد زاحمه - وهو: القدرة على اللغات ، أو مخارج اللغات فوجهها ظاهر (٤).

والجواب عن الرابع : أنه باطل بتعليم الوالدين اللغة لولدهما ، مع أن ذلك ليس (٥) بسبقه توقيف.

---

١) ليس كما قال ، بل هذه إجابته على الوجه الثالث من الوجوه النقليـــة الدالة على التوقيف.
(انظر المحصول "١/١/٢٥٨").

٢) في غير ك "بأن" والمناسب ما أثبتناه.

٣) في ك : "اللغات".

٤) لعل الصواب أن يقال : الثاني ممنوع ، وأما الأول فمسلم ، ولكنـــه هنا - لم يتعين ، بل زاحمه مجاز آخر - وهو: القدرة على اللغات ، أو مخارج اللغات ، لأنه ليس صرفه إلى ما ذكرتم من المجاز بأولـــى من صرفه إلى ما ذكرنا من المجاز . والله أعلم.

٥) "ليس" ساقطة من ك.

سلمنا سلامة دليلكم عن الانتقاض ، وأنه لا بد وأن يكون قبل الاصطلاح لغة أخرى ، ليتمكنوا بها من الاصطلاح على غيرها ، ولكن لم قلت(١) : ان هذه اللغات التي يتكلم بها الآن ليست اصطلاحية ، وهذا لجواز أن يقال : كانت قبل هذه اللغات لغة أخرى توقيفية ، ثم ان الناس بتلك اللغة اصطلحوا على هذه اللغة .

فان قلت : قد اعترفت بلغة توقيفية ، وانما تلك الواسطة مجهولة من المبين

قلنا : غرضنا من هذا الكلام القدح في الجزم ، وتوجه الاحتمال المذكور مانع من الجزم .

والجواب عن الخامس : أنه لو وقع التغيير في اللغة لاشتهر ، وخصوصا مع كثرة البحث وشدة الحرص ، لأن الداعي الى الاشتهار قائم ، ولا مانع فيلزم وجود الاشتهار (٢) ولو وجد الاشتهار لاشتهر (٣) ، واللازم باطل .

وأما النقوض المذكورة فسيأتي الجواب عنها في باب الاخبار (٤) .

وأما الذي احتج به القائلون بالاصطلاح - فالجواب عنه : أن ما ذكرتم انما يلزم أن لو لم يحصل التوقيف الا ببعثة الرسل ، وذلك ممنوع ، بل يجوز حصوله بأن يخلق علما ضروريا في بعض الناس : أن واضعا وضع هذه الألفاظ لهذه المعاني ، وهو الجواب عن الثاني .

---

١) في ك : " قلتم" .

٢) وذلك لوجود الموجب السالم عن المعارض

٣) المقصود أنه لو وجد الاشتهار في حيز الواقع : لشعرنا به ، وهذا كقولي : " لو وجد زيد لرأيته" .

٤) انظر : المحصول (٢/١/٤٢٢ - ٤٢٥) .

أو نقول : لم لا (١) يجوز أن يخلق فيهم علما ضروريا بأن الله وضع هذه الألفاظ بإزاء هذه المعانى .

قوله : " بأن ذلك ينافى التكليف ." .

قلنا : بمعرفة الله (٢) وأما سائر التكاليف فلا .

سلمنا ذلك ، ولكن لم لا يجوز أن يخلقه فى غير العاقل ؟ ولم لا يجوز أن يعلم المجنون بعض الأمور الدقيقة ؟ !!

واعلم : أن بعض هذه المنوع (٣) فى غاية الضعف ، ولكن لما كان غرض المصنف بيان عدم الجزم : كانت المنوع الضعيفة كافية فى تحقيق عدم الجزم - والله أعلم .

فقد تبين ضعف أدلة الجازمين ، ويلزم من ذلك صحة التوقف (٤) .

---

١) فى غير ك : " لو لم " ، والصواب ما أثبتناه .

٢) أى : ينافى التكليف بمعرفة الله .

٣) كذا فى ك ، ولفظ غيرها : " الممنوع" .

٤) كذا فى ك ، وفى غيرها : " التوقيف " ، وهو تصحيف .

هذا - ويرى بعض الأصوليين : أن البحث فى هذه المسألة لا فائدة منه ، وذكرها فى مباحث علم الأصول من الفضول .

يقول الامام الغزالى - فى المستصفى (١ / ٣٢٠) - : " أما الواقع من هذه الأقسام فلا مطمع فى معرفته يقينه الا ببرهان عقلى ، أو بتواتر خبر ، أو سمع قاطع ، ولا مجال لبرهان - عقلى فى هذا ، ولم ينقل تواتر ، ولا فيه سمع قاطع ، فلا يبقى الا رجم الظن فى أمر لا يرتبط به تعبد عملى ، ولا ترهق الى اعتقاده حاجة ، فالخوض فيه - اذن - فضول لا أصل له .

ونقل السيوطى أن ابن السبكى قال - فى رفع الحاجب - : " الصحيح عندى - أنه لا فائدة لهذه المسألة ، وهو ما صححه ابن الانبارى وغيره ، ولذلك قيل ذكرها فى الأصول فضول .

(المزهر" ١ / ٢٦") .

....

= وقال بعضهم : انما ذكرت هذه المسألة لتكميل العلم بهذه الصناعة أو جواز قلب اللغــة .

وقال بعضهم : انها جرت في الأصول مجرى الرياضيات كمسائــــل الجبر.

وقال الماوردي :" فائدة الخلاف أن من قال بالتوقيف جعل التكليف مقارنا لكمال العقل ، ومن جعله اصطلاحا جعله متأخرا مدة الاصطلاح

ونسب الى بعض الحنفية أنه قال : " وفائدة الخلاف أنه يجوز التعلـــق باللغة عند الحنفية ـ لاثبات حكم شرعي ، من غير الرجوع الى الشرع."

(انظر لذلك شرح الكوكب "١/ ٢٨٦ - ٢٨٧" - وكذلك ما قالـــه ابن السبكي ونقله السيوطي عنه في رفع الحاجـــب "١٩") .

" النظر الثالث "

في البحث عن الموضوع

قال المصنف - رضى الله عنه (١) -

" فى المبحث عن الموضوع" (٢)

اعلم : أن الانسان الواحد منا لا يمكنه أن يستقل باصلاح (٣) جميع ما يحتاج اليه ، فلا بد من جمع عظيم ليعين بعضهم بعضا ....." الى آخره (٤) .

الشرح (٥) :

اعلم - وفقك الله - : أن هذا البحث من الموضوع وبيان تعين اللفظ للوضع ، والدلالة به على المعانى ، دون الأفعال أو الاشارات (٦) .

والذى يوضح هذا المقصود : أن الانسان مدنى (٧) بالطبع ، فلا يمكنه أن يستقل بنفسه منفردا عن الغير ، بحيث لا يستعين بأحد فى شىء من ضروراته وحاجاته .

وبيان ذلك : أنه لا بد للانسان من مأكول ومشروب وملبوس ومسكن ، وكل واحد من هذه الأشياء لا يتم الا بتعاون خلق على ذلك ، فاذن لا بد للانسان من آخر يستعين به فى مهماته وضروراته ، ولا يتصور ذلك الا بتعريفه ما فى ضميره .

ثم التعريف : اما بالألفاظ ، أو بغيرها (من) (٨) الافعال المختلفة الدالة على المعانى المختلفة ، فانه من الممكن جعل الحركات (٩) المخصوصة بالاعضاء المخصوصة دالة (١٠) على المعانى المخصوصة ، لكن الألفاظ

---

١) فى ك : " رحمه الله ". (٢) هذا هو النظر الثالث.
٣) لفظ ك : " باصطلاح " ، وهو تصرف من الناسخ .
٤) انظر : المحصول (١/١/٢٦١-٢٦٤) .
٥) فى ك : " قال رحمه الله " بدل لفظة " الشرح " .
٦) فى ك : " والاشارات. (٧) لفظ : ح : بدى".
٨) هذه الزيادة ساقطة من د ، وبعدها فى ح زيادة : "ألفاظ" .
٩) فى ك : " حركات". (١٠) فى ح : " دوال" .

أولـــى .

وبيانه من وجوه :

الوجه الأول : ـ هو : أن الألفاظ عبارة عن أصوات مخصوصة ، مقطعـــة تقطيعا خاصا ، فادخال الصوت المخصوص فى الموجود أسهل من غـــيره لأن الصوت انما يتولد من كيفية مخصوصة من اخراج النفس ، واخراج النفس أمر ضرورى ، والا أفضى الى اختناق الحرارة الغريزية وانطفائها (١) فيفضى الى الموت ، وذلك لأنه لا بد لبقاء (٢) الشخص من ادخال النسيم (٣) البارد ، واخراج الدخان المحترق منه ، وذلك هو التنفس .

فالتنفس أمر ضرورى ، فصرف (٤) للأمر الضرورى الى وجه ينتفع به انتفاعـــا كليا ـ وهو : تعريف الغير ما فى ضميره ـ أولى من تكلف أمر آخر ليس لـــه اليه ضرورة ، ولذلك صار التنفس طبيعيا للحيوان .

الوجه الثانى : أن الصوت مخصوص بخاصية لا توجد فى غيرها ، وذلـــك لأنها لا يتصور ثبتاتها وبقاؤها ، بل كما (٥) يدخل (٦) فى الوجـــود ينقضى : فيلزم أن يكون موجودا عند الحاجة اليه ، معدوما عند الاستغناء عنه ، وذلك لأن معرفة الغير ما فى ضمير المتكلم يحصل مع اللفظ ، وينعدم (٧) اللفظ من غير قصد الى اعدامه ، ولا فعل يوجب عدمه .

---

١) لفظ ك : " وانطباقها " ، وهو تصحيف .

٢) لفظ د : " لالتقاء " ، وهو تحريف .

٣) فى ك : " الشم " .

٤) فى ح ، ك : " مصرف " .

٥) فى ك : " كل ما " .

٦) " يدخل " لم ترد فى ك .

٧) فى غير ك : " ويتقدم " ، وهو تصحيف .

وهذه الخاصية لا توجد فى غيرها ، فانه قد يبقى ، وفى بقائـــــه مفسدة ، وذلك لأنه ربط يطلع عليه من لا يراد اطلاعه عليه .

وأما الاشارة فانها قاصرة عن افادة المقصود ، وذلك لأن الأشيـــــاء تنقسم الى قسمين :-

* قسم لا يمكن أن يشار اليه اشارة حسية - وهو: البارى تعالى وصفاته المقدسة ، والعقول (المتألفة) (١) ، والنفوس على رأى من يثبت وجودها (٢) - وكذلك المعدومات تتعذر الاشارة اليها اشـــارة حسيـــة .

* وقسم يمكن أن يشار اليه اشارة حسية ، ولكن (٣) قد تجتمــــــع فى شىء واحد أشياء مختلفة / ، والمحل واحد - كالطعـــم / ٤٩
واللون ، والرائحة : فتخصيص التعريف بالاشارة الى بعضها محال .

الوجه الثالث - هو : أن المعانى التى يحتاج الى التعبير عنها كثيرة جدا ، فلو وضعنا لكل واحد منها علامة خاصة : لكثرت العلامات ، ثم (٤) وقع الاشتراك فى أكثرها ، ويعسر ضبطها ، وذلك مما يخل بالتفهيم .

فهذه هى (٥) الحكمة فى اتخاذ الألفاظ معرفات للمعانى .

---

١) هذه الزيادة لم ترد فى د ، وهى فى ك بلفظ " النابغة " وهو تصحيف

٢) فى د : وجوبها " وهو تصحيف .

٣) فى ك : " لكن " بدون الواو .

٤) استبدلت " ثم " فى ك بواو العطف .

٥) " هى " ساقطة من ك .

" النظـــــــر الـــــــرابـــــع "

فـــى البحـــــــث عـــن الـموضـوع لـــــه

قال المصنف - رحمه الله -:

" النظر الرابـــــع

في البحث عن الموضـــــــــوع لـــــه

وفيه أبحاث:

الأول : أنه لا يجب أن يكون لكل معنى (١) لفظ يدل عليه، بـــــل ولا يجوز، لأن المعاني التي (٢) يمكن أن يعقل كل واحد منهـــــا غير متناهية ...." الى آخره (٣) .

الشـــرح (٤) :

اعلم - وفقك الله (تعالى) (٥) - : أن هذا النظر - هو: الباحث عن المعاني بحثا كليا، وذلك بعد أن يبحث عن الموضوع - وهـــو اللفظ - أيضا - بحثا كليا .

فقال : الأقرب أنه لا يجب أن يكون لكل معنى لفظ (٦) يدل عليه، ثـم استدرك وقال : بل لا يجوز.

أما قوله : " الأقرب " - فهو دليل على أنه يجوز أنه يجب (٧) أن يكـون لكل معنى لفظ، ثم انه لم ينصب الدليل على عدم الجواز (٨) ، بــــل نصب الدليل على عدم الوجوب.

---

١) " معنى " ساقطة من ك .

٢) " التي " ساقطة من ك .

٣) المحصول (١/١/٢٦٥-٢٦٦) .

٤) في ك زيادة : " قال رحمه الله ".

٥) هذه الزيادة من ك .

٦) عبارة ك : " لكل لفظ معنى " ، وهي خطأ .

٧) كذا في جميع النسخ ، ولعل صوابها : " لا يجب" .

٨) في ك : " الجواب " ، وهو تصحيف.

والفرق بين الوجوب والجواز ظاهر، وبينهما عموم وخصوص ، فكل واجب جائز وذلك بمعنى الامكان - وليس كل جائز واجبا : فيلزم من عدم الجواز عدم الوجوب ، ولا ينعكس (١) .

واعلم : أنه ليس المراد من الوجب قسيم الامتناع والامكان ، ولا الوجوب الذى هو متعلق ايجاب الله تعالى ، بل الوجوب بمعنى دخول الممكن فى الوجود نظرا الى تحقق علته .

والدليل عليه - هو: أن المعانى التى يمكن تعقل (٢) كل واحد منها غير متناهية ، وذلك لوجوه :

أحدها : أن الأعداد أحد أنواع المعانى ، وهى غير متناهية جزما .

وثانيها : أن معلومات الله تعالى لا نهاية لها ، وتلك المعلومات يمكن (٣) تعقل كل واحد منها قطعا ، ولا ندعى امكان تعقلها جمله (٤) بل امكان تعقل كل واحد منها بوجه ما .

وثالثها : أنه قد تحقق فى علم المنطق : أنه يمكن تركيب مقدمتين ينتجان مطلوبا ، ثم يجعل ذلك المطلوب مقدمة ويضاف اليها أخرى فتحصل نتيجة أخرى ، ثم تجعل هذه (٥) مقدمة (٦) مع أخرى ، وتحصل (٧) نتيجة أخرى ، ولا يقف (٨) الأمر (٩) .

---

١) هذه اشارة الى أنه كان من الأولى اقامة الدليل على عدم الجواز حتى تسلم له جميع دعواه من عدم الوجوب وعدم الجواز.

٢) فى ك : "أن يعقل".

٣) لفظ ك : "على"

٤) فى ك : "جزما" ، وهو تحريف.

٥) فى غير ك : "هو".

٦) فى غير ك : "ومقدمة".

٧) فى د ، ح : "وتجعل" ، والمناسب ما أثبتناه.

٨) لفظ ك : "يتفق".

٩) انظر: البرهان (٣٧٣ وما بعدها).

فعلم : أن المعانى التى يمكن تعقل (١) (كل) (٢) واحد منها غير متناهية .

واذا ثبتت هذه المقدمة ـ فنقول : لو وجب أن يكون لكل معنى لفظ ـ فاما أن يكون ذلك على سبيل الانفراد أو (على) (٣) سبيل الاشتراك ، واللفظ المنفرد مقابل للفظ المشترك ، كما أن المنفرد يقابل المركب ، والحصـــر ضرورى ، وذلك لأنه لو وجب أن يكون لكل معنى لفظ : فاما ألا يكون فـــى جملة تلك الألفاظ ما هو موضوع لمعان كثيرة أو (٤) يكون .

والأول باطل ، والا يلزم وجود ألفاظ (٥) مفردة غير متناهية دالة علـــى معان غير متناهية بالضرورة ، واللازم باطل بدليل الاستقراء التام (٦) فالملزوم باطل .

---

١) فى غيرك : " تعقلها " .

٢) هذه الزيادة من ك .

٣) انفردت ك بهذه الزيادة .

٤) فى ك زيادة : " لا " والصواب حذفها .

٥) فى ك : الألفاظ " .

٦) الاستقراء ـ هو : تتبع الجزئيات كلها أو بعضها للوصول الى حكـــم عام يشملها جميعا .

وهو قسمان :

الأول : تام ـ وهو الذى يتم فيه استيعاب جميع جزئيات أو أجزاء الشئ بالنظر والدراسة . وقد يفيد اليقين .

الثانى : ناقص ـ وهو : الذى تدرس فيه بعض جزئيات أو أجزاء الشئ الذى هو موضوع البحث . وهو لا يفيد اليقين ، بل الظـــن الراجح .

(انظر : ضوابط المعرفة "١٩٠-١٩٦") . =

وقد عرفه الجرجانى بقوله : "هو الحكم على كلى لوجوده فى أكثر جزئياته" .

ثم قال : " وهو استقراء ناقص لا يفيد اليقين "

(انظر : تعريفاته "١٨") .

والثانى باطل أيضا ، وذلك لأن تلك الألفاظ المشتركة : اما أن يوجد فيها ما هو موضوع لمعان غير متناهية ، أو لا يوجد .

والأول باطل ، وذلك لأن وضع اللفظ بازاء المعنى يستدعى تعقل اللفظ الموضوع والمعنى الموضوع له جزما ، وتعقل أمور غير متناهية على التفصيل فى حقنا محال ، فيستحيل وقوع التخاطب بمثل ذلك ، فلا يوجد ذلك سواء قلنا : الواضع هو العبد ، أو الله تعالى .

أما اذا كان الواضع هو العبد : فظاهر ، لاستحالة تعقل أمور لا نهاية لها دفعة واحدة بالنسبة الى البشر.

وأما اذا كان الواضع هو الله تعالى ، فلأن ذلك - وان كان غير ممتنع من الله تعالى - فلأن وضع ذلك بازاء تلك المعانى لغرض ومصلحة .

اما وقوعا أو وجوبا - على اختلاف المذهبين - وتلك المصلحة هى مصلحة التخاطب جزما ، اذ لا يراد من وضع الألفاظ للمعانى سوى التخاطب بها وتخاطب البشر بمثل هذه الألفاظ محال ، فلا وضع من الله تعالى لتلك الألفاظ .

والثانى يلزم منه عدم استيعاب الألفاظ المعانى ، وذلك لأن الألفاظ اذا كانت متناهية ، ومدلول كل واحد واحد (١) متناه ، وضم المتناهى الى المتناهى مرات متناهية ، لا يلزم منه الا أعداد متناهية ، فالمجموع المركب من تلك الأفراد المتناهية متناه ، فمجموع ما لا نهاية له من المعانى غير مدلول عليه بالألفاظ المفردة - وذلك هو المطلوب.

= ثم قال : فى شرح الكوكب (٢/٤٢٦) : " ومعنى الاستقراء : التتبع بأن يقال : تتبعنا كذا فوجدناه كذا مرارا كثيرة لم يتخرم فى مرة منها" وقد اختار التهانوى أنه : قول مؤلف من قضايا تشتمل على الحكم على الجزئيات لاثبات الحكم الكلى .
ولم ترض التعريفين السابقين لما فيهما من تسامح .
(انظر : كشاف اصطلاحات الفنون "١٢٢٩/٥") .

(١) " واحد " ساقطة من ك .

واعلم : أن صاحب الحاصل قال : " لا يجب أن يكون لكل معنى لفظ(١)

ولفظ" المنتخب " لا يجوز ، ثم قال - فى الدليل - : " المعانى غير متناهية

لأن من جملتها الأعداد - وهى : كذلك ، أى : غير متناهية .

فلو كان لكل معنى لفظ : فاما أن يكون على سبيل الانفراد ، فيلزم وجود

ألفاظ غير متناهية - وهو : محال ، أو على سبيل الاشتراك ، فيلزم أن يكون

بعض الألفاظ موضوعا لما لا نهاية له من المعانى ، ضرورة كون الألفاظ

متناهية ، الا أن ذلك محال ، لأن الوضع يستدعى تعقل المعنى ، وتعقل

أمور لا نهاية لها محال" . (٢) .

واعلم : أن المصنف - رحمه الله - قال - فى المسألة التى تبين فيها (٣)

امكان اللفظ المشترك (٤) ووجوده - : " اما القائلون بالوجوب فقد

احتجوا بأمرين :-

الأول : أن الألفاظ متناهية والمعانى غير متناهية ، والمتناهى اذا وزع على

غير المتناهى : لزم الاشتراك" .

ثم قال - بعد ذلك - : " الجواب من الأول - بعد تسليم المقدمتين

الباطلتين -:

أن الأمور التى يقصدها المسمون بالتسمية متناهية ." (٥) .

فاذا عرفت - فاعلم : أن كلام صاحب الحاصل موافق لما فى المحصول ولفظ

" المنتخب " صريح فى نصب الدليل على عدم الجواز بخلاف لفظه فى

المحصول .

---

١) الحاصل (١/ ٦٧) .

٢) انظر : المنتخب (٨ب ، ٩-أ) .

٣) فى ك زيادة : " فى" .

٤) " المشترك" ساقطة من ك .

٥) انظر المحصول (١/١/ ٣٦٠ - ٣٦١) .

وأما ما نقلناه من المصنف - في المسألة الآتية بعد هذا من قوله : " والجواب عن (١) ذلك بعد تسليم المقدمتين الباطلتين . . . " - فهو: مناقض لما ذكره في هذه المسألة ، وذلك لأن الدليل المذكور في هذه المسألة (٢) بناه على أن الألفاظ متناهية ، والمعاني غير متناهية .

والحق : أن المعاني لا نهاية لها ، فهذه مقدمة (٣) مبرهنة ، وأما الألفاظ المركبة من الحروف المتناهية : فلا يلزم تناهيها ، لما بيناه - في مواضع (٤) - : أن المفردات اذا كانت متناهية ، لا يلزم تناهي المركبة (٥).

وأما القدر الذي يدعيه المصنف (٦) - ها هنا - فهو: بطلان وجود ألفاظ مفردة غير متناهية دالة على معان غير متناهية ، وخرج على هذا أسماء الأعداد ، فان الأعداد غير متناهية ، ولكن أسماؤها مركبة ، يبتدىء المركب (٧) من الحادى / عشر الى المئة ، ثم يبتدىء المركب (٨) الى الألف / ٥٠ وبعد الألف لا مفرد .

وفي كلام صاحب المنتخب (٩) دعوى استحالة وجود ألفاظ مفردة غير متناهية والمنع فيه محال .

---

١) في غير ك زيادة : " هذا " .
٢) في غير ك زيادة : " أن " .
٣) في ك زيادة : " حقة " .
٤) " في مواضع " ساقطة من ك .
٥) في ك : " المركب " .
٦) لفظة " المصنف " ساقطة من ك .
٧) عبارة " يبتدىء المركب " ساقطة من ك .
٨) لفظ ك : " التركيب " .
٩) يقصد الامام المصنف .

ومنع بعضهم كون المعانى غير متناهية ، وهو منع مكابرة ،لما قررناه (١)

واعلم : أنا قررنا الدليل المذكور على وجه لا يرد عليه المنع الذى يسنده (٢) مذهب امام الحرمين فى مسألة الاسترسال ، فافهم ذلك .

---

١) منع صاحب التلخيص كون المعانى غير متناهية بهذا الاطلاق ، ففـرق بين أفراد المعانى وأشخاصها فى التصور ، وبين أنواع المعانى ، فسلم أن الأولى غير متناهية ، ومنع فى الثانية . (فانظر: "٢٠-أ") .

أما القرافى فقد جعلها ثلاثة أقسام:

الأول : ما لا يقبل الا أن يسمى متناهيا - وهو: ما يجب الوقوف عند غايته كالحياة الدنيا .

الثانى ما لا يقبل أن يسمى الا غير متناه - وهو: ما ليست له غاية ولا طرف كالمعلومات ووجود الله تعالى بالنسبة الى الأزمان والآباد والدهور.

الثالث: ما يقبل الأمرين - كنعيم أهل الجنة والمقدورات .

(انظر: النفائس "١/ ١٠١ -ب") .

هذا - ولم أقف على من منع مطلقا كما أشار الاصفهانى ، ولعله قصـد هذا القدر من المنع ، والله أعلم.

٢) فى ك : " سنده".

قال المصنف ـ رحمه الله ـ:

" واذا ثبت هذا الأصل ـ فنقول : المعانى على قسمين :ـ

* منها ما تكثر الحاجة الى التعبير عنه .

* ومنها ما لا يكون كذلك ...." الى آخره (١) .

الشـــــرح (٢) :

اعلم ـ وفقك الله ـ : أن المعانى على قسمين :

أحدهمـــا : ما تمس الحاجة الى التعبير عنه ـ وذلك كالمأكل ، والمشرب والملبس والمسكن .

* ومنها ما لا تمس الحاجة اليه ـ كأنواع الروائح .

أما الأول : فلا تخلو اللغات عن الألفاظ الدالة عليه ، على اختلاف اللغات والدليل عليه : أن الحاجة داعية الى هذه المعانى ، والتعبير (٣) عنهـــا محتاج اليه جزما ، فلا (٤) تعبير الا بالألفاظ ، لما بينا من الحكمة المقتضية لاتخاذ الألفاظ (٥) دوال على المعانى ، دون غيرها ، فالحاجة الـــى وضع الألفاظ بازاء تلك المعانى شديدة ، ولا مانع من الوضع بالفرض: فيلزم تحقق الوضع ، لأن الداعى الى الوضع قائم سالم عن المانع ، فيلزم الوضـــع عملا بالداعى السالم عن المانع.

وهذه الدلالة تتم (٦) على القولين ، فى أن الواضع هو الله تعالى ، أو العبد : أما اذا كان الواضع هو الله تعالى ، فلما علم من قاعدة التفضـــل

---

١) انظر : المحصول (١/١/٢٦٦ - ٢٦٧) .
٢) فى ك زيادة : " قال رحمه الله " .
٣) فى ك : " فالتعبير " .
٤) فى ك : " ولا " .
٥) فى ك : " اللفظ " .
٦) فى د ، ح : " تستمر " ، وما أثبتناه أنسب .

والاحسان دون الوجوب ، وأما اذا كان الواضع هو العبد : فظاهر.

تنبيـــــه :

اعلم : أن الحاجة داعية الى (١) المأكول ، لضرورة الحفظ ، ((فللمأكولات أسـام) (٢) فى اللغات كلها ، وكذا الكلام فى المساكن والملابس.

وأما الروائح فالحاجة اليها (٣) دون الحاجة الى غيرها ، فلهذا لم يوضع الاسم الا لطرفيها دون الوسائط ، وأما الألوان فالحاجة اليها آكد ، فلذلك وضعت أسماء لها ، وكذلك الطعوم : فالقاعدة مطردة (٤) .

---

١) " الى " مكررة فى ك .

٢) هذه الزيادة من ك ، ومكانها بياض فى ح .

٣) لفظة : " اليها " ساقطة من ك ، وبعدها فى د : " كون " .

٤) هذا الكلام كأنه تعقيب على كلام التبريزى الذى يرى أنه اذا كان المراد باللفظ الدال : امكان التعبير عنه لفظا سواء كان اللفظ مفردا أو مركبا مخصوصا به أو لا ، فانه ظاهر الوقوع.
أما اذا كان المراد باللفظ الدال ما يطابقه مفردا : فلا شك فى عدم استيعاب الوضع للمعانى والمسميات بدليل الحال والروائح .
ثم قال : " ولا يمكن دعوى اختصاص هذا الاختلال بما ليس بمهم فان الحال مهم كالماضى والمستقبل " . . . الى أن قال : " كيف وأن أحاد الروائح لا اسم لها ، لا بالتعيين ولا بالاشتراك ، وهى من المهام كالألوان " .
قلت : ولكن الأصفهانى - هنا - يتابع الامام فى أن ما تكثر الحاجة الى التعبير عنه لا يجوز خلو اللغة عن وضع اللفظ بازائه وما لم يكن كذلك فانه يجوز خلو اللغة عن الألفاظ الدالة عليها ويبين الفرق بين الروائح والألوان خلافا للتبريزى الذى ادعى عن تساويهما فى الأهمية فكأن التبريزى يريد أن يقول : لو كانت العبرة بالأهمية لا طرد ، واللازم باطل بدليل عدم اطرادها فى الروائح وهـــــى

قال المصنف - رحمه الله تعالى (١) :-

البحث الثاني : في (٢) أنه ليس الغرض من وضع اللغات أن تفاد بالألفاظ المفردة معانيها (٣) .

والدليل عليه : أن افادة الألفاظ المفردة لمسمياتها (٤) ، موقوفة على العلم بكونها موضوعة لتلك المسميات الموقوفة (٥) على العلم بتلك (٦) المسميات ، فلو استفدنا العلم بتلك المسميات من تلك الألفاظ : لزم الدور ..... " الى آخره (٧) .

الشرح (٨) :

اعلم - وفقك الله (٩) - أن المدعى أنه ليس الغرض من وضع اللغات أن تفاد بالألفاظ المفردة معانيها ، بمعنى أن الجاهل بمعانيها (١٠) يستفيد منها تلك المعاني ، بل يستحيل استفادة تصورات معانيها من تلك الألفاظ .

والدليل على ذلك : أن افادة هذه الألفاظ لمعانيها تتوقف على العلم

= من المهام ، فالملزوم كذلك .
والأصفهاني يرد بقوله : الروائح دون غيرها في الأهمية ، فالقاعدة مطردة . والله أعلم .
(انظر : التنقيح " ١/٥٣ - ٥٤ ") .

١) " تعالى " ساقطة من ح ، ك . (٢) " في " ساقطة من ك .
٣) في ك : " ومعانيها " (٤) في د ، ح : " بمسمياتها " والأولى ما أثبتناه .
٥) كذا في جميع النسخ ، وصوابها - كما في المحصول - : " المتوقف " لأنها وصف للعلم ، كما أشار محقق المحصول (١/١/٢٦٧) .
٦) في ك : " وتلك " .
٧) انظر : المحصول (١/١/٢٦٧-٢٦٩) .
٨) في ك زيادة " قال رحمه الله " .
٩) جملة " وفقك الله " لم ترد في ك .
١٠) في ك : معانيها " .

يكون تلك (١) الألفاظ موضوعة لمعانيها ، والعلم بكونها موضوعة لمعانيها يتوقف على تصور معانيها ، فلو استفيد تصور معانيها من تلك الألفاظ ، لتوقف تصور معانيها على افادة تلك الألفاظ لمعانيها ، وكان قد توقف افادة تلك الألفاظ لمعانيها (٢) على تصور معانيها (٣) ، فيتوقف افادتها لمعانيها على تصور معانيها ، ويتوقف تصور معانيها على افادتها لمعانيها (٤) وذلك دور باطل . بل الغرض من وضع الألفاظ بازاء معانيها ، تمكن الانسان من استفادة المعاني عند التركيب.

فان قيل : ما ذكرتم في المفرد قائم بعينه في المركب ، وبيانه ـ هو: أن استفادة المعنى المركب من اللفظ المركب (٥) يتوقف على العلم بكون ذلك المركب موضوعا لذلك المعنى والعلم بكونه موضوعا لذلك المعنى يتوقف على العلم بذلك المعنى ، فلو استفيد العلم بذلك المعنى من اللفظ المركب : لزم الدور.

قلنا : لا نسلم أن استفادة المعنى المركب من اللفظ المركب ، يتوقف على العلم بكون ذلك اللفظ المركب موضوعا لذلك المعنى المركب ، وظاهر أنه لا يتوقف.

وبيانه : أنه اذا قيل :" زيد قائم " ـ فهاهنا مفردات ثلاثة :

أحدها : زيد .

وثانيها : قائم.

وثالثها : الحركة الدالة على النسبة المخصوصة.

---

١) " تلك " ساقطة من ك .
٢) عبارة " وكان قد توقف افادة تلك الألفاظ لمعانيها" ساقطة من ك .
٣) " معانيها" ساقطة من ك .
٤) في ك : معانيها".
٥) المركب" ساقطة من ك .

فاذا سمع ، وكان الانسان عالما بمدلول الثلاثة المفردة ارتسمت (١) مدلولاتها في الذهن عند سماع تلك المفردات الثلاثة ، واستلزم ارتسامها (٢) ارتسام (٣) المعنى المركب في الذهن ، ضرورة ارتسام (٤) الحركة المخصوصة في الذهن ، الدالة على النسبة المخصوصة ، وهذا واضح جدا .

تنبيه :

اعلم : أنه وإن كان قد تقرر أن الغرض من وضع (٥) الألفاظ المفردة ليس افادة المعاني للجاهل بتصوراتها ، لكن قد يكون الانسان عالما بلفظ ومعناه ، ثم يتساهما ، فقد يصير أحدهما مذكرا بالآخر، فيذكر اللفظ ، ليذكر معناه وبالعكس.

---

١) في د : "ان قسمت".
٢) في غيرك : "انقسامها".
٣) في غيرك : "انقسام".
٤) في غيرك : "انقسام".
٥) في ك : "الوضع".

قال المصنف - رحمه الله -:

"المبحث الثالث: في أن الألفاظ ما وضعت للدلالة على الموجودات الخارجية ...." الى آخره (١).

الشـــرح :

اعلم (وفقك الله) (٢) -: أن ظاهر لفظ المصنف - في هذا الموضع يشعر بأن الألفاظ ما وضعت للدلالة على الموجودات الخارجية أصلا ، بل وضعت للدلالة على المعاني الذهنية ، بل لفظه صريح في (٣) ذلك (٤) وأما صاحب الحاصل - فقد قال : "الألفاظ موضوعة بازاء (٥) الصور الذهنية (٦) ، لا الماهيات الخارجية ." (٧).

(٨) هذا صريح لفظه ، وليس هذا على اطلاقه ، بل الصواب أن يقال : انه ان (٩) أراد به أنها ما (١٠) وضعت للدلالة على الموجودات الخارجية ابتداء ، من غير توسط الدلالة على المعاني الذهنية : فهـذا حق ، وذلك لأن اللفظ انما يدل على وجود المعنى الخارج بتوسط دلالتها على المعاني الذهنية.

---

١) انظر : المحصول (١/١/٢٦٩ - ٢٧١).
٢) هذه الزيادة من ح ، وفي ك :" قال رحمه الله " بدلا من قوله " الشرح اعلم - وفقك الله ".
٣) " في" ساقطة من ك.
٤) في ك : " لذلك ".
٥) في ك زيادة :"التصور الذهني ، لا " ، وهي زيادة ليست في الحاصل.
٦) عبارة ح : "التصعد الذهني " ، وهو تحريف.
٧) الحاصل (١/٦٩).
٨) في ك زيادة :" بل ".
٩) " أن " ساقطة من ك.
١٠) " ما" لم ترد في ك.

وان أراد به أن الدلالة على الموجودات الخارجية ليست مقصودة من وضع الألفاظ ، فذلك باطل ، وذلك لأن (١) المخبر اذا أخبر لغيره بقوله : " جاء زيد " ، فان مقصوده الاخبار بمجيئ زيد في الخارج ، وكذا قوله : " قام زيد ".

أما الدليل المذكور فحاصله (٢) يعود الى أن اختلاف التسميات والأسامي ، لاختلاف الصور الذهنية دون الخارجية ، دليل على ما ذكرنا (٣) من كونها موضوعة للمعاني الذهنية ، دون الخارجية وفيه نظر.

وبيانه ـ هو : أنا نمنع اختلاف اللفظ الموضوع للخارجي (٤) ، وجواز اطلاق اللفظ على الذهني ، مشروط بأنه كذا في الخارج .

وأما قوله ـ في / المركبات ـ : " قام زيد " ، فهذا لا يفيد قيام زيد " ن / ٥١ ه أراد به أنه لا يدل على قيام زيد في الخارج ، فهو ممنوع وفساده ظاهر.

وان أراد به أنه لا يدل عليه ابتداء ، بل بواسطة دلالته على المعنى الذهني ، ثم على الخارجي : فهذا حق .

والأقرب : أن مراده ما ذكرناه ، ولكن عبارته مشوشة .

وأما قوله ـ : " ثم أن عرفنا أن ذلك الحكم مبرأ عن الخطأ : فحينئذ نستدل به على الوجود الخارجي ، وأما أن (٥) يكون دالا على ما في الخارج : فلا " ـ فليس (٦) على ظاهره ، لأنا (٧) نستدل بذلك على الوجود (٨)

---

١) في ك : " أن ".
٢) لفظ ك : " في أصله ".
٣) في ك : " ذكرناه ".
٤) في ك : " الخارجي ".
٥) في ك : " أنه ".
٦) في غير ك : " وليس ".
٧) في ك : " لأن ".
٨) " الوجود " ساقطة من ك .

الخارجي ، سواء كان ذلك الحكم (١) مبرأ عن (٢) الخطأ ، أم لا ، وهذا لأن الخبر دليل على المخبر عنه في الخارج ، وكون الحكم غير مبرأ من الخطأ لا يقدح في دلالته على الوجود الخارجي .

وأما قوله - : " وأما أن (٣) يكون دالا على ما في الخارج : فلا " - فقد عرفت ما فيه من الخلل .

ثم نقول : استقرار اللفظ على المعنى الخارجي آخرا ، دليل على أنه يدل عليه ، بل هو المقصود .

---

١) لفظة " الحكم " ساقطة من ك .

٢) في ك : " على " .

٣) لفظ ك : " انما " .

****

قال المصنف - رحمه الله تعالى (١) -:

البحث الرابع : " فى أن اللفظ المشهور المتداول بين الخاصة والعامة لا يجوز أن يكون موضوعا لمعنى خفى لا يعرفه الا الخواص . . " الى آخره (٢)

الشـــرح (٣) :-

اعلم - وفقك الله (٤) - : أن المقصود من هذه المسألة ،أن اللفظ المشهور المتداول بين الخاصة ،لا يجوز أن يكون موضوعا لمعنى خفـــى لا يعرفه الا الخواص.

والغرض الرد على مثبتى الأحوال ،لأنهم يقولون اذا قامت الحركة بالمحل توجب للمحل (٥) المتحركية (٦) ،والمتحركية (٧) حالة معللة بمعـنى وأنها (٨) غير واقعة بالقادر.

واعلم : أن الخصم ما ادعى (٩) أن هذا المعنى الخفى الدقيق مدلول عليه (١٠) من هذا اللفظ المشهور ،حتى يرد عليه ما ذكره من الحجـــة بل يدعى قيام الدليل على أن الحركة - بالتفسير المشهور (١١) -.

---

١) " تعالى " ساقطة من ح ،ك .

٢) انظر : المحصول (١/١/٢٧١ - ٢٧٣) .

٣) استبدلت لفظة " الشرح " بعبارة " قال رحمه الله " فى ك .

٤) " وفقك الله " ساقطة من ك .

٥) فى ك : " المحل " .

٦) فى ك : " الحركة" .

٧) فى ك : " المتحركة" .

٨) فى ك : " فانها" .

٩) لفظ ك : " ما ادعاه" .

١٠) " عليه" ساقطة من ك .

١١) وهو الذى أشار اليه الامام المصنف - رحمه الله - بقوله : " المعلوم - عند الجمهور - ليس الا نفس كونه متحركا " وبقوله - بعد هذا بقليـــل " بل لا مسمى للحركة - فى وضع اللغة - الا نفس كون الجسم منتقـــلا لا غير . " .
(انظر : المحصول " ١/١/٢٧٢ - ٢٧٣ ") . =

بالمحل: أوجبت للمحل (١) المتحركية (٢) ، وقد دل الدليل على أن المتحركية حاله معلله بمعنى ، وأنها (٣) غير واقعة بالقادر. وإذا ادعى الخصم ذلك : فلا يمكن الرد عليه بما ذكره المصنف ، بل الشأن في الدليل الذي يذكره الخصم ، وذلك مستقصى في علم الكلام (٤) .

= هذا - وقد فصل المصنف كذلك القول في "الحركة والزمان" في كتابه "المباحث المشرقية" (١/ ٥٤٧ - ٦٧٩) فرسم الحركة وبين أقسامها ومبادئها ونهايتها وما منه الحركة وما اليه.

كما عرف الجرجاني "الحركة" بأنها : الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج". ، ثم قال : " وقيل : هي شغل حيز بعد أن كان في حيز آخر. وقيل : الحركة كونان في آنين في مكانين كما أن السكون كونان في آنين في مكان واحد". ، ثم ذكر لها أنواعا منها : الحركة في الكم ، في الكيف ، في الأين ، في الوضع ، الحركة العرضية ، الحركة القسرية ، الحركة الارادية ، الحركة الطبيعية الحركة بمعنى التوسط ، الحركة بمعنى القطع.

(فراجع : تعريفاته "٨٤ - ٨٥") .

١) في ك : "المحل".

٢) لفظ ك : "المتحركة".

٣) في ك : "فانها".

٤) اعلم : أن المتكلمين اختلفوا في تعريف الحال - فمنهم من قال : " هو : الواسطة بين الموجود والمعدوم.

ومنهم من قال : " هو : صفة لموجود غير متصفة بالوجود ولا بالعدم "

ومنهم من عرفه بالقسمة ، وادعى أنه ليس له حد حقيقي يذكر.

هذا - وقد اختلفوا في الاحوال نفيا واثباتا ، بعد أن أحدث أبو هاشم الجبائي رأيه فيها ، فأثبتها هو وأتباعه وجماعة من المعتزلة =

....

= والكرامية .

أما القاضي أبو بكر الباقلاني - فقد نسب اليه الآمدى فى الغاية (٢٧) والرازى فى المحصل (٦٠) ، والعضد فى المواقف (٥٧) : أنه اثبتها وقيل : نسب اليه الآمدى فى الأبكار (١/١٤٤ ب ، ١٤٥أ) : أنه تردد قوله فيها بين النفى والاثبات ، وبالرجوع الى التمهيد (٢٠٠ وما بعدها) نجده يرفض الأحوال بمعناها عند أبى هاشم ، كما أشار الشهرستانى فى النهاية (١٣١) .

وأما امام الحرمين - فقد نسب اليه الشهرستانى فى النهاية (١٣١) ، والرازى فى المحصل (٦٠) ، والعضد فى المواقف (٥٧) . أنه أثبتها أولا ، ونفاها بعد ذلك .

الا أننا نجده فى الشامل (١/٧١، ١٩٦-٢٠٥) يرفضها ، بينما يقبلها فى الارشاد (٨٠) ، وهذا معارض لما نسب اليه ، لكن الارشاد متأخرا عن الشامل (انظر: الشامل "٧" - المقدمة) .

وقد نفى الأحوال من عدا هؤلاء من المتكلمين : كالجبائى وأبى الحسن الأشعرى وابن مجاهد - كما فى الشامل (١٩٦) - والرازى والعضد فى المواقف ، وقال : " وبطلانه ضرورى ، لما عرفت أن الموجود ما له تحقق ، والمعدوم ما ليس كذلك ، ولا واسطة بين النفى والاثبات ضرورة واتفاقا ......" .

والقائلون بالحال قسموه الى : معلل ، وغير معلل .

فالمعلل - هو: كل حكم يثبت للذات بسبب معنى قائم بها ، كالمتحركية فانها معللة بالحركة ، والقادرية بالقدرة .... وهكذا ، ولا يختص ايجاب الأحوال بالمعانى التى تشترط فى ثبوتها الحياة ، خلافا لأبى هاشم ومن تابعه من المعتزلة .

أما الحال غير المعلله - فهى كل صفة اثبات لذات من غير عله زائدة على الذات ، كاللونية للسواد ونحوها . =

وهذا البحث (ليس) (١) من قبيل (٢) الأبحاث اللفظية ،أو اللغوية بل من قبيل الأبحاث المعنوية .

وتمام هذا التحقيق : أن الانسان قد يدرك معان خفية لطيفة ،ولا يجد لها لفظا ودالا عليها ،لأن ذلك المعنى مبتكر، فيحتاج (٣) الى وضع لفظ بازائه لتفهيم الغير ذلك المعنى ،سواء كان اللفظ من الألفاظ المشهورة المتداولة بين الناس ،أو لم يكن : فلا حجر في الاصطلاحات والكتب العلمية مشحونة بأمثال هذه الألفاظ، وذلك لا يمكن رده بالدليل .

نعم ،ان ادعى الخصم : أن هذا (٤) اللفظ المشهور موضوع بازاء ذلك المعنى الخفي أولا : فذلك (٥) مما يناقش فيه .

وأسماء الله تعالى المقدسة ،وأسماء صفاته من قبيل القسم الأول ،فان منها ألفاظا مشهورة وبازائها معان دقيقة غامضة لا يفهمها الا الخواص من العلماء العارفين بالله تعالى (٦) وبما ذكرناه يفهم معنى كلام المصنف وما فيه من الخلل .

= (فراجع ـ لمعرفة تفاصيل أقوال مثبتي الأحوال والنافين لها وأدلتهم وتقسيمات مثبتيها ـ: المحصل "٦٠-٦٤" ـ وغاية المرام "٢٧-٣٧" ـ والارشاد "٨٠-٨٢" ـ ونهاية الأقدام "١٣١-١٤٩" ـ والمواقف "٥٧ - ٥٩" ـ والتحقيق التام "٣٢ - ٣٩" ـ ونفائس القرافي "١٠٨/١ب - ١٠٩ أ ،ب") .

١) هذه الزيادة ساقطة من د .

٢) لفظ د : " قبل " .

٣) في د : " ويحتاج " .

٤) في ك : " هذا " .

٥) " فذلك " ساقطة من ك .

٦) "تعالى " لم ترد في ك .

" النظـــــــر الخـــــامــــس "

فيمـــا بــــه يعـــرف كـون اللفظ موضوعا لمعناه

قال المصنف - رحمه الله -

" النظر الخامس

فيما (١) يعرف كون اللفظ موضوعا لمعناه ....."

الى قوله : " واعلم : أن على هذه الطرق الثلاثة اشكالات (٢) ".

الشرح (٣) :-

اعلم - وفقك الله تعالى (٤) - : أن المدعى : أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية ، وأنه يجب أن يقوم به في كل قطر شخص من المسلمين .

والدليل على ذلك : أن معرفة الأحكام الشرعية واجبة ، لما بينا أن التقليد يذهب (٥) الى غير النهاية أو يدور، بل لا بد من الانتهاء الى عالم بحكم الله تعالى ، ومعرفة أحكام الله تعالى بدون معرفة أدلتها مستحيلة (٦) ، فلا بد من معرفة أدلتها ، والأدلة راجعة الى الكتاب والسنة ، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم ، فاذن : توقف العلم بحكم الله تعالى على معرفة دليله ، ومعرفة دليله يتوقف على معرفة النحو واللغة والتصريف ، وما يتوقف على (٧) الواجب المطلق - وهو

---

١) في المحصول زيادة : " به " ، وبها يتضح المراد .

٢) انظر : المحصول (١/١/٢٧٥ - ٢٧٧) .

٣) في ك : " قال رحمه الله تعالى " بدل لفظة " الشرح " .

٤) قوله " وفقك الله تعالى " لم يرد في ك .

٥) في د ، ح : " لا يذهب " والصواب ما أثبتناه ، لأن المقصود أنه لا يتناهى .

٦) في غير ك : مستحيل " .

٧) في ك : " على " ساقطة ، والصحيح : " عليه " .

مقدور للمكلف - فهو : " واجب " ، فاذن معرفة النحو واللغة (١) والتصريف واجبة .

واعلم : أن هذا الدليل بعينه يدل على أن معرفة أصول الفقه واجبة وهو بعينه يدل على أن معرفة المنطق واجبة ، وذلك ظاهر ، وقد نبهنا عليه قبل (٢) .

ثم الطريق الى معرفة النحو واللغة (٣) والتصريف : اما العقل ، أو النقل ، أو ما يتركب من العقل والنقل ، والحصر ظاهر .

ثم نقول : العقل لا مجال له في الأوضاع (٤) ، فلم يبق الا النقل المحض ، أو المركب منهما .

أما النقل المحض فنظائره كثيرة ، فان أكثر اللغة ثابت بالنقل المحض .

وأما المركب من العقل والنقل - فنظيره قولنا : " الجمع المحلى بالألف واللام للعموم " ، وذلك لأنه يصح استثناء أى فرد شئنا منه ، بالنقل عن أئمة اللغة ، والاستثناء عبارة عن اخراج ما لولاه لدخل تحت

---

١) عبارة ك : " اللغة والنحو " .

٢) انظر : المقدمات من هذا الكتاب بتحقيق سعيد بن غالب (٣٩٤-٤٠٠) .

٣) فى ك : " اللغة والنحو " .

٤) علل الاسنوى ذلك بقوله : " لأن العقل انما يستقل بوجوب الواجبات وجواز الجائزات ، واستحالة المستحيلات ، وأما وقوع أحد الجائزين فلا يهتدى اليه ، واللغات من هذا القبيل ، لأنها متوقفة على الوضع " .

(فراجع : شرحه على المنهاج " ٢ / ٣٠ " ، وراجع كذلك : منهاج العقول " ١٣٨/١ " - والتقرير والتحبير " ٧٧/١ " - وحاشية الجرجانى على شرح العضد " ١٩٨/١ ") .

اللفظ (١) ، ينتج تركيب هاتين المقدمتين : أن صيغ الجمع المحلى بالألف واللام للعموم ، فعلم بالعقل (٢) بواسطة تركيب المقدمتين أنها للعموم ، وذلك هو المراد بقولنا : "المركب من العقل والنقل (٣) .

---

١) وبنحو ذلك عرفه الجرجاني . (فانظر : تعريفاته "٢٣" .) ، وعرفه البيضاوي بأنه : "الاخراج بالا غير الصفة ونحوها" (انظر: الابهاج "١٤٤/٢" - والتمهيد "٣٨٥" .) .

٢) " فعلم بالعقل " ساقطة من ك .

٣) اعلم : أن الشارح - تبعا للمصنف - أورد المقدمة الصغرى ودليل المقدمة الكبرى دونها ، حيث يدرك العقل من هذا الدليل : أن كل ما يدخله الاستثناء فهو عام ، لأنه لو لم يكن عاما متناولا لجميع الافراد : لما جاز فيه ذلك وبضميمة هذه الى الأولى ينتج أن صيغ الجمع المحلى بالألف واللام للعموم .

ولهذا نسب الى [illegible] الفاضل العبري أنهما قالا : لو بدلت الثانية بهذه ، وجعلت الثانية دليلا عليها ، لكان أظهر في المطلوب فيقال : الجمع المحلى بالألف واللام يصح فيه الاستثناء ، وكل ما يصح فيه الاستثناء فهو للعموم ، ينتج أن الجمع المحلى بالألف واللام للعموم .

وأجيب : بأن الكلام في الاستنباط ، وهو ينبىء عن الكلفة ، فلا يناسبه ما هو بديهي الانتاج ، فلهذا أورد دليل الكبرى دونها .

(راجع : تيسير التحرير "٥٦/١" - وحاشيتا السعد والجرجاني على شرح العضد "١٩٨/١-١٩٩" - والتقرير والتحبير "٧٧/١" وشرح البدخشي على المنهاج "٢٣٨/١" .) .

فان قيل : هذا التقسيم فيه نظر ، وبيانه : أن حاصل ذلك (١) عائد الى أن لمعرفة (٢) كون اللفظ موضوعا لكذا طريقين (٣) :

أحدهما : النقل المحض - كقولنا : " لفظة " الدار " لكذا " ، و(٤) " لفظة " الرجل " (٥) لكذا " ، بالنقل عن أئمة اللغة .

والطريق الثاني : التركيب من العقل والنقل ، وقد صار ذلك مفسرا بتركيب (٦) مقدمتين (نقليتين) (٧) ، وكون العقل (٨) يعرف بنتيجة التركيب المذكور ، فقد ظهر من هذا الكلام : أن المراد من التركيب تعرف العقل النتيجة المذكورة ، بواسطة المقدمتين ، وذلك لا يجعل الطريق المذكور مركبا من العقل والنقل ، ضرورة كون كل واحدة من المقدمتين نقلية محضة ، وعدم كون معرفة العقل النتيجة اللازمة عن المقدمتين جزءا من الدليل .

ثم نقول : قول القائل : " هذه اللفظة لكذا بالنقل " مقدمة واحدة والمقدمة الواحدة لا تنتج جزما (٩) - على ما هو مبين في علم المنطق (١٠) - فلا بد وأن يضاف اليها مقدمة أخرى - وهي أن يقال : هذه اللفظة

---

١) " ذلك " ساقط من ك .

٢) في غير د : " المعرفة " .

٣) في د ، ح : " طريقان " ، وهو خطأ واضح .

٤) في ح : " أو " .

٥) " الرجل " ساقطة من ك .

٦) لفظ ح : " بتفسير " ، وهو تحريف .

٧) سقطت هذه الزيادة من د .

٨) لفظ ك " النقل " وهو تحريف .

٩) في غير ك : " جزؤها " .

١٠) راجع : ضوابط المعرفة (٢٣٣ - ٢٣٤) .

لكذا من منقولات الأصمعى (١) ،وكل منقولات الأصمعى صحيح / ٥٢ ينتج أن هذه اللفظة (٢) لكذا صحيح .

وإذا ثبت ذلك عاد هذا القسم الى الأول - وهو : المركب من العقل والنقل ،فلا طريق الا واحدا (٣) .

قلنا : لا شك فى أن المقدمة الواحدة لا تنتج ،وأن معرفة العقل النتيجة اللازمة عن المقدمتين ليست مقدمة أخرى مأخوذة جزءا (٤) من الدليل .

بل نقول : المدعى الفرق بين قولنا : " لفظة الرجل " لكذا ، وبين قولنا : " صيغ الجموع للاستغراق " ،فان الأول منقول عنهم نقلا صريحا والثانى مستنبط من المنقول عنهم صريحا ، وذلك ظاهر.

---

١) هو: أبو سعيد عبد الملك بن قريب " بضم ففتح " -عاصم بن عبد الملك ابن على بن أصمع الباهلى ،البصرى ،أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنوادر ، وكان صدوقا عند أهل الحديث.
من تصانيفه : كتاب اللغات ،وخلق الانسان ، ونوادر الاعراب.
توفى - رحمه الله - بالبصرة فى خلافة المأمون سنة (٢١٦) أو (٢١٥) وقيل : سنة (٢١٣هـ) أو (٢١٧هـ) عن احدى وتسعين وقيل : ثمان وثمانين سنة .
(راجع : طبقات النحويين "١٨٣-١٩٢" - والبغية "١١٢/٢-١١٤" وانباه الرواة "١٩٧/٢-٢٠٥" - والفهرست "٨٢-٨٣" - ونزهة الألباء "٩٠-١٠١" - ومراتب النحويين "٨٠-١٠٥" - وأخبار النحويين البصريين "٤٥-٥٢"- وطبقات القراء "٤٧٠/١" - وطبقات المفسرين "٣٥٤/١-٣٥٦" - والخلاصة "١٧٩/٢") .

٢) فى ك : "الألفاظ".

٣) فى ك : " واحدة".

٤) فى ك : " جزءا" ساقطة .

تنبيـــــه :

اعلم : أنه (١) حصر الطريق الى معرفة النحو واللغة فى النقل (٢) المحض ،أو المركب من النقل والعقل -على التفسير المذكور.

ثم قال : النقل المحض -اما تواتر ،أوآحاد ،فيلزم من ذلك كون الطرق (٣) الى معرفة النحو واللغة والتصريف ثلاثة :

الأول : النقل المحض المتواتـــر.

الثانى : النقل المحض بطريق الآحـــاد .

الثالث: المركب من العقل والنقل -على التفسير المذكور.

ويلزم -أيضا -انقسام المركب الى ثلاثة أقسام ،لأنه اما أن يكون كل واحدة من المقدمتين المنقليتين منقولة (٤) بالتواتر ،أو بالآحاد ،أو احداهما بالتواتر والأخرى بالآحاد -فاعلم ذلك (٥) .

---

١) فى غيرك : "أن".
٢) فى ك : "والنقل" بدل "فى النقل".
٣) فى ك : "الطريق ".
٤) فى ك : "منقولتين ".
٥) لم ترتض الامام الشوكانى الطريق الثانى والثالث ، وانما قال :"والحق أن جميعها منقول بطريق التواتر ، وقيل : ما كان منها لا يقبل التشكيك كالأرض والسماء والحر والبرد ونحوها : فهو منقول بطريق التواتـــر وما كان منها يقبل التشكيك -كاللغات التى فيها غرابة فهو منقـــول بطريق الآحاد .
ولا وجه لهذا ،فان الأئمة المشتغلين بنقل اللغة ،قد نقلوا غريبها كما نقلوا غيره ،وهم عدد لا يجوز العقل تواطأهم على الكذب فى كـل عصر من العصور، هذا معلوم لكل من له علم بأحوال المشتغلـــين بلغة العرب".
(ارشاد الفحول "١٥").

قال المصنف - رحمه الله :-

" واعلم : أن على (١) كل واحد (٢) من الثلاثة اشكالات.

" أما التواتر (٣) - فالاشكال عليه من وجوه :

أحدها : أنا نجد الناس مختلفين فى معانى الألفاظ التى هى أكثر الألفاظ دورانا على ألسنة المسلمين اختلافا شديدا ، لا يمكن فيه القطع بما هو الحق - كلفظة " الله " ، فان بعضهم زعم أنها ليست عربية ، بل سريانية .

والذين جعلوها عربية اختلفوا فى أنها من الأسماء المشتقة ، أو الموضوعة . والقائلون بالاشتقاق اختلفوا اختلافا شديدا ، وكذلك القائلون بكونها (٤) موضوعة اختلفوا اختلافا كثيرا .

ومن تأمل أدلتهم فى تعيين مدلول هذا اللفظ : علم أنها متعارضة فان شيئا منها لا يفيد الظن الغالب ، فضلا عن اليقين .

وكذلك اختلفوا فى " الايمان " ، و" الكفر" والصلاة" ، و" الزكاة" حتى ان كثيرا من المحققين فى علم الاشتقاق زعم أن اشتقاق " الصلاة" من "الصلوين" ، وهما عظما الورك ، ومعلوم أن هذا الاشتقاق غريب.

وكذلك اختلفوا فى صيغ الأوامر والنواهى ، وصيغ (٥) العموم (٦) والخصوص - مع شدة اشتهارها ، وشدة الحاجة اليها - اختلافا

---

١) " على ساقطة من ك .

٢) فى ك : " واحدة" .

٣) فى ك : " المتواتر" .

٤) لفظ ك : " بأنها" .

٥) فى ك سقطت لفظة " وصيغ" .

٦) فى ك : " والعموم" .

شديــدا .

وإذا كان الحال (١) فى هذه الألفاظ التى هى أشهر الألفـاظ والحاجة الى استعمالها ماسة جدا كذلك ، فما ظنك بسائر الألفاظ ؟ !! (٣)

وإذا كان كذلك ، ظهر أن دعوى التواتر فى النحو واللغة (٢) متعذر"

الشـــرح : (٤)

اعلم ـ وفقك الله تعالى (٥) ـ : أن غرض المصنف ايراد الاشكال على الطرق الثلاثة (٦) .

---

١) فى ك : " حال " (٢) عبارة ك : " اللغة والنحو" .

٣) المحصول (١/١/٢٧٧ - ٢٧٩) .
قلت : هذا الكلام لم يرتضه جمع من الأصوليين ، منهم ابن الحاجب فانه قال : " طريق معرفتها التواتر فيما لا يقبل التشكيك " ، وقد عقب العضد على هذا فقال : " وفى عبارته اشارة الى دفع ما شكك به بعضهم ثم قال : " ووجه الدفع أن القدح فى القسم الأول سفسطة لا تستحق الجواب " ، وقد صرح الجرجانى : بأن هذا رد على الامام الرازى رحمه الله الذى شكك فى ذلك .
(انظر : المختصر مع شرح العضد وحواشيه "١/١٩٧-١٩٨") .
وقد أشار الكمال بن الهمام الى هذا بقوله : " والتشكيك فيه سفسطة فى مقطوع " (انظر : التحرير مع شرحه التقرير والتحبير "١/٧٦-٧٧") .
وقد أجاب الشوكانى على كلام الامام ـ فقال : " ولا يخفاك أن محل النزاع هو كون نقل هذه اللغة العربية الينا بطريق التواتر عن العرب الموثوق بعربيتهم فالاختلاف فى الاشتقاق والوضع وغير ذلك خارج عن محل النزاع ، ولا يصلح للتشكيك به بوجه من الوجوه " .
(ارشاد الفحول "١٥") .
وقد أشار الشافعى ـ رحمه الله تعالى ـ الى هذا من قبل ، وأطلق عليه " علم العامة " ـ فقال : " وهذا الصنف كله من العلم موجود نصا فى كتاب الله ، وموجودًا عاما عند أهل الاسلام ينقله عوامهم عمن مضى من عوامهم ، يحكونه عن رسول الله ، ولا يتنازعون فى حكايته"
(انظر : الرسالة "٣٥٧-٣٥٨" ـ وكذلك التصور اللغوى عند الأصوليين "٥٩") .

٤) فى ك : " قال رضى الله عنه " بدلا من لفظة " الشرح " .

٥) عبارة " وفقك الله تعالى " لم ترد فى ك .

٦) كذا فى ك ، وعبارة غيرها : " الطريقة الثالثة " .

أما على الطريقة الأولى (١) - وهى : دعوى التواتر فى الألفاظ (٢) - فالاشكال (٣) عليه من وجوه :

الأول : أنه لا سبيل الى دعوى التواتر فى شئ من الألفاظ أصلا (٤) ، فانها باطلة ، وذلك لأنه لو (٥) حصل التواتر فى شئ من الألفاظ - بمعنى أنه ينقل نقلا متواترا : كون اللفظة الفلانية لكذا - لحصل فى أشهر الألفاظ مع قوة الحاجة الى استعمالها .

ومن المعلوم أن أشهر الألفاظ وأكثرها دورانا (٦) على ألسنة المسلمين لفظة "الله" ، ولو حصل التواتر فى شئ من مدلولات (٧) الألفاظ لحصل فى هذه اللفظة ، لما ذكرنا من قوة شهرتها وزيادة الحاجة الى استعمالها ، ولو حصل ذلك : لحصل العلم بمدلولها حصولا مانعا (٨) ضرورة وجود التواتر الرافع للشك والاحتمال (٩) ، واللازم باطل ، (وذلك) (١٠) لاختلاف الناس فى هذه اللفظة ومدلولها .

---

١) فى غيرك : "لا على الطريقة الأولى" ، وما أثبتناه هو الصواب .

٢) فى ك : "الألفاظ" ساقطة .

٣) فى ك : "الاشكال" .

٤) فى ك : "شيئا" .

٥) فى ك : "لا" .

٦) فى ح : "وجدانا" .

٧) فى ك : "مدلولاتها" .

٨) كذا فى جميع النسخ ، ولعلها : "قاطعا" .

٩) فى غير د : "والاحتمال" .

١٠) هذه الزيادة من ك .

بيان الاختـــلاف: أن من الناس من قال : انها عبرية ، ومنهم مـــن قال : انها عربيـــة .

والذين قالوا : انها من المشتقات ،اختلفوا فيما منه الاشتقاق ـ فمنهم من قال : انها مستقة من " وله" ، ومنهم من قال : انها مشتقة من "أله" .

ومن تأمل أدلة الفريقين علم أنها متعارضة ،لا تفيد الظن الغالب فضلا عن اليقين ، ولولا الاحتراز من الاطالة ، وادخال ما ليس من علـــم الاصول فيه : لنقلنا أدلة الفرق .

واذا عرفت ذلك ـ فقد صحت الملازمة ، وانتفى اللازم ، ويلزم من ذلك عدم الملزوم ، وهو المطلوب.

وهكذا نقول : الكلام في لفظ " الايمان " ، وأنه من الألفاظ المشهورة ومساس الحاجة الى استعمالها كالكلام في لفظة " الله " ، واختلاف(١) الناس في مسمى لفظ(٢) " الايمان " اختلاف مشهور، وذلك لأن من الناس من قال : انه عبارة عن التصديق بالجنان ، والاقرار باللسان ، والعمـــل بالأركان ، ومنهم من قال : انه عبارة عن نفس التصديق ومنهم من يقـــول : انه عبارة عن العمل بالأركان (٣) .

واختلاف الناس في " الكفر" المقابل للايمان واضح .

---

١) في د : " واطلاق " .

٢) في غيرد : " لفظ" .

٣) اعلم وفقك الله ـ : أن الناس لهم في مسمى الايمان أقوال كثيرة حاصلها يرجع الى أربعة :

أما الأول : فهو: قول مالك والشافعي وأحمد واسحق وأهل الظاهر وأهل الحديث وجماعة من المتكلمين ، فقد قالوا : ان الايمان تصديق بالجنان واقرار باللسان وعمل بالأركان .

والثاني : ـ وهو: قول أبي حنيفة وأصحابه فقد قالوا : ان الايمان تصديق بالجنان واقرار باللسان .

=

....

والثالث :- وهو: مذهب الكرامية ، فانهم زعموا أن الايمان هو الاقرار باللسان فقط .

والرابع: أن الايمـــــان بالقلب وحده ، وفيه مذهبان :

الأول :

أن الايمان هو معرفة القلب ، وهو مذهب الجهـــــم ابن صفوان .

الثاني :

أن الايمان هو التصديق بالقلب ، وهو مذهب أبي منصور الماتريدي ورواية عن أبي حنيفة .

ومن تأمل أقوال المذاهب وأدلتهم تبين له أمران :

أحدهما : فساد مذهب الجهم والكرامية .

وثانيهما : أن بقية المذاهب الخلاف بينها صوري لا يترتب عليه فساد اعتقاد .

وبيان ذلك : أن كلا من المذاهب الثلاثة - عرف الايمان من حيثيـــة معينة ، فالقول الأول عرفه من حيث كماله ، والثاني من حيث أصلــــه والثالث جعل الأصل هو التصديق بالقلب والاقرار شرط لاجراء الاحكام في الدنيا ، أو أن تركه ذنب يستوجب العقاب في الآخرة .

(راجع لمعرفة تفاصيل ذلك : الفقه الأكبر مع شرحه "١٢٤-١٢٥" - وتفسير المصنف "٢/ ٢٣ وما بعدها" - وشرح الطحاوية "٣٧٣ ومــا بعدها" .) .

وأما لفظ "الصلاة" - فقد قيل : بأنها مشتقة من "الصلوين"، وهمـــا عظم الورك، وقيل : بل من "الصلاة" بمعنى الدعاء، وقيل : بل مـــن "المصلي" التابع للسابق (١).

وأما "الزكاة" - فقد قيل : انها اسم للفضل (٢)، بدليل قوله تعالـــى : "والذين هم للزكاة فاعلون" (٣)، وقيل : بل هو (٤) اسم للقدر المخرج من المال الواجب صرفه الى المصارف المعينة (٥).

واختلاف الأصوليين في كون هذه الألفاظ منقولة أو غير منقوله، اختـــلاف مشهور ظاهر - على ما سنبينه (٦) بعد ذلك ان شاء الله تعالى.

واذا اتضحت هذه المقدمة - فنقول : لو حصل التواتر في شيء من مدلولات الألفاظ : لحصل في شيء من هذه الألفاظ المتقدم ذكرها، لشهرتهـــا وزيادة الحاجة الى استعمالها، واللازم باطل، فالملزوم (٧) باطل.

ولك أن تجعل اللازم حصول التواتر في كل واحد (٨) / من هذه (٩) / ٥٣ الألفاظ على التعيين، ثم ننفي اللازم بالطريق المذكورة (١٠).

---

١) راجع لمعرفة هذا الاشتقاق : تهذيب اللغة (١٢/٢٣٦) - لسان العرب (١٤/٤٦٤-٤٦٧).
٢) في ك : "الفعل".
٣) الآية (٤) من سورة "المؤمنون".
٤) في ك : "هي".
٥) لا أرى وجها لتلك الأمثلة التي ساقها الشارح هنا، لأنه بصدد ابطال دعوى التواتر في المعاني اللغوية للألفاظ، ولكنه جاء بالخلاف في المسمى الشرعي، مما جعل كلامه بعيدا عن محل النزاع.
٦) لفظ ك : "سيأتي".
٧) في ك زيادة : "كذلك".
٨) في ك : "واحدة".
٩) "هذه" ساقطة من ك.
١٠) في ك : "المذكور".

قال المصنف - رحمه الله - : " هب أنه لا يمكن دعوى التواتر في معاني هذه الألفاظ على سبيل التفصيل ، ولكنا (١) نعلم معانيها في الجملة فنعلم : أنهم يطلقون لفظة " الله " على الاله ، وان كنا لا نعلم مسمى هذا اللفظ : أهو الذات ، أو هو المعبودية ؟ (٢) ، وكذا (٣) القول في سائر الألفاظ .

قلت : حاصل ما ذكرته أنا نعلم اطلاق لفظ (٤) من غير أن نعلم أن مسمى هذا الاسم ذاته ، أو كونه معبودا ، أو كونه قادرا على الاختراع أو كونه ملجأ للخلق ، أو كونه بحيث تتحير العقول في ادراكه ، الى غير ذلك من المعاني المذكورة لهذا اللفظ ، وذلك يفيد نفي القطع بمسماه . واذا كان الأمر كذلك في هذه اللفظة مع نهاية شهرتها ، ونهاية الحاجة الى معرفتها : كان تمكن الاحتمال (٥) فيما عداها أظهر." (٦) .

الشـــرح (٧) :-

اعلم - وفقك الله (٧) -: أنه أورد المصنف هذا الكلام جوابا عن اشكاله الأول ، وحاصله : منع الجهل بمسمى لفظ "الله" ، بل نعلم مسماه - وهو: " الاله " تعالى وتقدس" - على سبيل الاجمال ، وان كنا

---

١) في ك : " ولكن" .
٢) في المحصول زيادة :" أم القادرية" .
٣) في ك : " وكذلك" .
٤) في المحصول زيادة : " الله على الاله سبحانه وتعالى " .
٥) من قوله : " وان كنا لا نعلم مسمى هذا اللفظ....." الى هنا ساقط من ك ، وموضحها : " الى قوله" .
٦) المحصول (١/١/٢٧٩ - ٢٨٠) .
٧) استبدلت لفظة " الشرح " في ك بعبارة " قال رحمه الله " .
٨) " وفقك الله " ساقطة من ك .

لا نعلم تفصيله - وهو : أن مدلوله الذات المقدسة ،أو صفة من صفات ذاته المقدسة ، لكونه معبودا للخلق ،أو ملجأ ،أو قادرا على الاختراع أو متحيرة (١) فيه العقول .

ثم أجاب عن هذا الجواب - بأن قال : حاصل هذا الكلام عائد الى ما ندعيه - وهو: أن لفظة الجلالة مع شهرتها وقوة الحاجة الى استعمالها لا نعلم مدلولها على التعيين : أهو الذات ،أو الصفة ؟ .

فان كان المدلول هو الصفة - فهل هو المعبودية ،أو القادرية ،الى غير ذلك من المعانى المذكورة لهذا اللفظ؟ !!

وذلك يفيد (٢) عدم القطع بمسماه على التعيين ، وهو عين ما ادعيناه .

فثبت عدم القطع فى مدلول هذه اللفظة ،مع نهاية شهرتها وشدة الحاجة الى استعمالها ،ويلزم من ذلك أن يكون ممكنا (٣) فيما عداها أظهر وأقوى .

هذا هو الوجه الأول من الاشكال الوارد على دعوى التواتر فى الألفاظ .

---

١) فى ك : " متحيرا " .

٢) لفظ ك : " يعتمد " ، وهو تحريف .

٣) " ممكنا " ساقطة من ك .

قال المصنف - رحمه الله - : " وثانيها : أن من شرط التواتر استواء الطرفين والواسطة ، فهب أنا علمنا شروط حصول (١) التواتر فى حفاظ اللغة والنحو والتصريف فى زماننا هذا ، فكيف نعلم حصولها (٢) فى سائر الأزمنة ؟ !!" (٣) .

الشرح (٤) :

اعلم - وفقك الله (٥) :- أن شرط التواتر استواء الطرفين والواسطة معنى هذا الكلام : أنه يشترط فى التواتر أن يكون الرواة بلغوا عدد التواتر أول ما حصل لهم العلم بما ينقلونه ، ثم ينقل عن هؤلاء الناقلين البالغين عدد التواتر (نقله آخرون (٦) بلغوا عدد التواتر - أيضا - ولا يزال عدد التواتر) (٧) ينقل عن (٨) عدد التواتر الى أن يصل الى آخر النقلة .

فالطرف الأول : أول النقلة .

والطرف ~~الثانى~~ الأخير : آخر النقلة .

وبين الأول والأخير (٩) وسائط (١٠) .

وهذا هو المراد بالطرفين والواسطة ، وعدد التواتر شرط فى الطرفين والوسائط .

كذا فى المحصول

١) كذا فى جميع النسخ ، وصوابها : " حصول شروط" ، وفرق بين شرط الحصول وحصول الشرط .

٢) من قوله : " فهب أنا علمنا . . . . " الى هنا لم يرد فى ك ، واستبدل بقوله : " الى قوله " .

٣) المحصول (١/١/٢٨٠) .

٤) فى ك : " قال رحمه الله " بدلا من لفظة " الشرح " .

٥) سقطت عبارة " اعلم وفقك الله " من ك . (٦) لفظ ك : " أخرى "

٧) ما بين المعقوفتين ساقط من د .

٨) فى د : " من " .

٩) فى ك : " الآخر " .

١٠) فى ك : " الوسائط " .

والدليل عليه : أنه لو اختل هذا الشرط فى شىء من الطرفين والواسطة : لما أفاد الخبر اليقين جزما ، ويلزم من ذلك اشتراط ما ذكرنا من الشـــرط فى التواتـــر .

وأما أن عدد التواتر ماذا ؟ - فسيأتى - (ان شاء الله تعالى) (١) فى كتاب الأخبار (٢) .

واذا ثبتت هذه المقدمة - فنقول : الاشكال الثانى على دعوى التواتر فـــى النحو واللغة والتصريف أن يقال : لا سبيل الى التواتر فيها .

والدليل عليه : أن شرط التواتر استواء الطرفين والواسطة - بالتفســـير المذكور على ما قررناه ، وهذا الشرط لا نسلم حصوله فى حفاظ النحو واللغة (٣) والتصريف فى زماننا .

سلمنا ذلك ، لكن (٤) لا نعلم حصوله فى سائر الأزمنة الماضية .

واذا (٥) جهلنا شرط (٦) التواتر : جهلنا التواتر ، ضرورة أن الجهـل بالشرط يوجب الجهل بالمشروط .

---

١) هذه الزيادة من ك .

٢) انظر هذه المسألة فى المحصول (١/١/٣٧٠ - ٣٨١) .

٣) فى ك : " اللغة والنحو" .

٤) فى ك : " ولكـن " .

٥) فى ك : " فاذا" .

٦) لفظ ك : " الشرط " .

قال المصنف - رحمه الله - : " فإن قلت : الطريق اليه أمران :

أحدهما : أن الذين شاهدناهم أخبرونا أن الذين أخبروهم بهذه اللغات كانوا موصوفين بالصفات المعتبرة في التواتر ، وأن الذين أخبروا من أخبرهم كانوا كذلك ، الى أن يتصل النقل بزمان الرسول - صلى الله عليه وسلم .

وثانيهما : أن هذه الألفاظ - لو لم تكن موضوعة لهذه اللغات (١) ، ثم وضعها واضع لهذه المعاني : لاشتهر ذلك ولعرف ، فإن ذلك مما تتوفر الدواعي على نقله .

قلت : أما الأول : - فغير صحيح ، لأن كل واحد منا حين سمع لغة مخصوصة من انسان ، فانه لم يسمع منه أنه سمعه من أهل التواتر ، وإن الذين أسمعوا كل واحد من مسمعيه سمعوها - أيضا - من أهل التواتر الى أن يتصل ذلك بزمان الرسول - عليه الصلاة والسلام (٢) ، بل تحرير هذه الدعوى - على هذا الوجه - مما لا يفهمه كثير من الأدباء ، فكيف يدعى عليهم أنهم علموه بالضرورة ؟ ! ! ، بل الغاية القصوى في راوي اللغة : أن يسنده الى كتاب صحيح ، أو الى أستاذ متقن (٣) ، ومعلوم أن ذلك لا يفيد اليقين .

وأما الثاني : فضعيف أيضا :

أما أولا : فلأن ذلك الاشتهار انما يجب في الأمور العظيمة ، ووضع اللفظة المعينة بازاء المعنى المعين ليس من الأمور التي يجب اشتهارها .

وأما ثانيا : ، فلأن ذلك ينتقض بأنا نرى أكثر العرب - في زماننا هذا - يتكلمون بألفاظ مختلفة (٤) ، واعرابات فاسدة ، مع أنا لا نعلم واضع تلك الألفاظ المختلفة (٥) ، ولا زمان وضعها .

---

١) المناسب : " المعاني " ، كما في المحصول .
٢) في غيرك : " عليه السلام " .
٣) في غير د : " متعين " ، وهو تصحيف .
٤) لعل المناسب : " مختلة " كما في المحصول .
٥) لعل الأنسب : " المختلة " كما في المحصول .

ـــ (١) - أيضا - بالألفاظ العرفية، فانها نقلت عن موضوعاتهـــا الأصلية، مع أنا لا نعرف المعين (٢)، ولا زمان التعيين (٣)، فكــذا هاهنــا.

سلمنا أنه يجب أن يشتهر ذلك، لكن لا نسلم أنه لم يشتهر، فانه قــد اشتهر، بل بلغ مبلغ التواتر: أن هذه اللغات انما أخذت عن جمـــع مخصوص - كالخليل (٤)، وأبي عمرو بن العلاء (٥)، والأصمعـــي

---

١) المناسب - كما في المحصول - "وينتقضي".
٢) كذا في جميع النسخ، وفي المحصول: "المغير"، وهو المناسب.
٣) في المحصول: "التغيير".
٤) هو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، سيد أهل الأدب قاطبة في علمه وزهده، وهو الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه، وهو أول من استخرج العروض وحصن به أشعار العرب.
وهو صاحب كتاب "العين"، وله - أيضا - كتاب الجمل، والعروض، والايقاع وغيرها.
وهو من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء، كما أنه استاذ سيبويه والأصمعي والنضر ابن شميل وجماعة.
توفي - رحمه الله - بالبصرة سنة (١٧٥هـ) أو (١٧٠هـ)، أو (١٦٠هـ) على أقوال - عن أربع وسبعين سنة.
(راجع ترجمته في: الفهرست "٦٣-٦٥" - وطبقات النحويين "٤٣-٤٧" والبغية "٥٥٧/١-٥٦٠" - ونزهة الألباء "٤٥-٤٧" - ومراتب النحويين "٥٤-٧٢" - وانباه الرواه "٣٤١/١-٣٤٦" - وأخبار النحويين البصريين "٣٠ - ٣١" - وطبقات القراء "٢٧٥/١" - والخلاصة "٢٩٤/١-٢٩٥").
٥) هو: أبو عمرو بن زبان بن العلاء بن عمار بن عبد الله بن الحصين التميمي، المازني، البصري.
امام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة وأيام الشعر، وهو أحد القراء السبعة، وقد وثقه أهل الحديث.
=

وأبي عمرو الشيباني (١) ، وأقرانهم .

ولا شك أن هؤلاء ما كانوا معصومين ، ولا كانوا بالغين حد التواتر .

وإذا كان كذلك : لم يحصل القطع واليقين بقولهم .

أقصى ما في الباب أن يقال : نعلم قطعا أن هذه اللغات بأسرها / ٥٤

غير منقولة على سبيل الكذب (٢) ، إلا أنا لا (٣) نسلم ذلك ، فنقطع

= توفي - رحمه الله - في خلافة المنصور سنة (١٥٤) أو (١٥٩) هـ .

(راجع ترجمته في : طبقات النحويين "٢٨ - ٣٦" - والبغية "٢/ ٢٣١ - ٢٣٢" - ونزهة الألباء "٣٠ - ٣٥" - ومراتب النحويين "٣٣-٤٢" - وطبقات القراء "١/ ٢٨٨-٢٩٢" - وأخبار النحويين البصريين "٢٢-٢٤" والفهرست "٤٢" - والخلاصة "٣/ ٢٣٣-٢٣٤") .

١) هو : أبو عمرو إسحق بن مرار "بكسر الميم" الشيباني ، وكان يعرف بأبي عمرو الأحمر ، وهو كوفي ، ولكنه كان يؤدب أولاد أناس من شيبان فنسب إليهم .
وكان راوية واسع العلم باللغة والشعر ثقة في الحديث كثير السماع وأخذ عنه دواوين أشعار العرب كلها ، لازمه الإمام أحمد بن حنبل - رحمهما الله - وروى عنه .
وله تصانيف منها : غريب الحديث ، وكتاب اللغات ، والنوادر والخيل وغيرها .
توفي - رحمه الله - في خلافة المأمون سنة (٢٠٦) هـ ، أو (٢٠٥) هـ أو (٢١٠) هـ أو (٢١٣) هـ عن مائة وعشرة سنة ، وقيل : مئة وثماني عشرة سنة ، وقيل : مئة وتسع عشرة سنة .
(راجع : الفهرست "١٠١-١٠٢" - وطبقات النحويين "٢١١-٢١٢" - والبغية "١/ ٤٣٩-٤٤٠" - ونزهة الألباء "٧٧-٨٠" - وإنباه الرواه "١/ ٢٢١-٢٢٩" - ومراتب النحويين "١٤٥-١٤٦" - والأعلام "١/ ٢٨٧") .

٢) عبارة المحصول : " نعلم قطعا استحالة كون هذه اللغات بأسرها منقوله على سبيل الكذب" ، وهي أدق من عبارة المتن ، لكونها تنفي الإمكان والأخيرة إنما تنفي الوقوع ، ونفي الإمكان أبلغ ، وهو المقصود

٣) " لا " زيادة على ما في المحصول ، وإثباتها غير مناسب لما يأتي بعد ذلك .

بأن فيها ما هو صدق قطعا ، لكن كل لفظة عيناها فانا لا يمكننا القطـــع بأنها من قبيل ما نقل صدقا أو كذبا ، وحينئذ لا يبقى القطع في لفـــظ معين أصـــلا (١) .

وهذا هو الاشكال على من ادعى التواتر في نقل اللغات " (٢) .

الشـــرح (٣) :

اعلم - وفقك الله (٤) - : أن المصنف أجاب عن الاشكال الثاني على دعوى التواتر من وجهين :

أحدهما : أن الطريق الى معرفة التواتر واللغات (٥) أمران (٦) :

أحدهما : - نقول : الذين شاهدناهم - وهم نقله اللغات البالغون عدد التواتر - أخبرونا أن الذين أخبروهم بكون هذه اللغات موضوعة لهذه المعاني كانوا موصوفين بالشرائط المعتبرة في التواتر ، وأن الذين أخبروا (٧) من أخبرهم كانوا - أيضا - موصوفين بالصفة المعتبرة في عدد التواتر ، ولا يزال نقل اللغات على هذه الصـــــورة

---

١) من قوله : "أحدهما : أن الذين شاهدناهم . . . ." الى هنا ساقط من ك ، وموضعها : "الى قوله ".

٢) المحصول (١/١/٢٨٠ - ٢٨٥) .

٣) في ك زيادة : " قال رضي الله عنه".

٤) لم ترد عبارة " وفقك الله " في ك .

٥) المناسب : " في اللغات".

٦) ليس هذا هو أحد الوجهين كما قال ، وانما هو الأصل الذي تفـــرع عنه الوجهان .

٧) لفظ ك :" أخبروهم".

الى أن يتصل النقل بزمان الرسول - صلى الله عليه وسلم .

الوجه الثاني في الجواب : أنا ندعي أن هذه الألفاظ كانت موضوعة في زمن رسول (١) الله - صلى الله عليه وسلم - لهذه المعاني ، واستمر ذلك الى زماننا ، (٢) لأنه لو لم تكن موضوعة لهذه المعاني في شيء من تلك الأزمنة ، ثم يضعها واضع لهذه المعاني : لاشتهر ذلك ، لأن ذلك أمر غريب ، والدواعي تتوفر على نقل الأمور (٣) الغريبة ، ولو اشتهر ذلك لعرف ، واللازم باطل ، فانا نعلم قطعا أن ذلك غير معلوم ، فينتفي الملزوم ، ويلزم من ذلك العلم بأنها (٤) لم تكن موضوعة في زمن الرسول - صلى الله عليه وسلم - الا لهذه المعاني ، وأن ذلك استمر الى هذا الزمان .

هذا هو الجواب الثاني عن الاشكال الثاني ، المورد على دعوى التواتر في اللغات.

واعلم : أن المصنف - رحمه الله - زيف كل واحد من الجوابين :

أما الجواب الأول - فهو أنا نقول : دعوى وجود التواتر في اللغات - على الوجه الذي قررتموه - دعوى باطلة قطعا ، وذلك (٥) لأن كل واحد منا عند سماعه لفظة مخصوصة ، وأنها موضوعة للمعنى الفلاني ، لم يسمع من مسمعيه أنه سمعه من عدد التواتر ، وأن مسمعي مسمعيه ذكروا - أيضا - أنهم (٦) سمعوا من أهل التواتر ، وهكذا الى أن (٧) يتصل نقل تلك

---

١) في ك : " الرسول " .
٢) في ك : زيادة : " هذا " .
٣) في غير ك : " الأشياء " .
٤) في ك : " بأن " .
٥) " وذلك " ساقطة من ك .
٦) عبارة ك : " ذكروا أنهم أيضا " .
٧) " أن " ساقطة من ك .

الألفاظ - على التحرير المذكور - بزمن الرسول - صلى الله عليه وسلم -.

ثم زاد على هذا وقال : بل تحرير هذه الدعوى وتلخيصها (١) على الوجه الذى حررناه ولخصناه ، مما لا يفهمه كثير من الأدباء ، فكيف يدعى مدع من جهة الأدباء : أنهم نقلوا اللغات على ذلك الوجه ؟ .

وهذه الزيادة من باب المبالغة ، وليس اليها حاجة ولا ضرورة فى الدليل المذكور.

ثم قال : بل الغاية القصوى فى راوى اللغة أن يسند (٢) روايتهــــا الى أستاذ متقن - أن متقن اللغة (٣) - أو الى كتاب صحيح .

ومن المعلوم قطعا : أن كل واحد من الطريقين (٤) لا يفيد اليقين .

وأما الثانى - فضعيف.

يريد المصنف بالثانى : الطريق الثانى لمعرفة نقل اللغات ، فهو أيضا - ضعيف ، وذلك لأن وضع اللفظة المعينة بازاء المعنى المعين ، ليس من الأمور العظيمة التى تتوفر الدواعى على نقلها .

فنمنع الملازمة ونقول : لا نسلم (٥) أنه لو وضعها (٦) واضع لغير ذلك المعنى : لاشتهر ولعرف ، وانما يكون كذلك - أن لو توفرت الدواعـــى على نقلها ، وانما تتوفر الدواعى على نقلها أن لو كان ذلك الوضـــع والتغيير (٧) من الأمور العظيمة ، وهذا لأن الدواعى انما تتوفر على نقل الامور العظيمة أو الغريبة ، وأما نقل الأمور التى ليست بعظيمة ولا غريبة :

---

١) فى ك : " تلخيصها " .
٢) فى د ،ح : "يسندوا" .
٣) فى د : " الى زمن اللغة" وفى ح : " أى نقل اللغة" ، وما أثبتناه مناسب للسياق .
٤) فى ح : " الطرفين " ، وهو تصحيف.
٥) فى ك : " لا أسلم" .
٦) لفظ ك : " وضعه" .
٧) فى د ،ح : " والتفسير" ، وهو تحريف.

قال المصنف (رحمه الله) (١) -: " وأما ثانيا ......".

فاعلم : أن هذا الثاني يعود الى تزييف (٢) الطريق لنقل اللغات (٣) .

وتحريره أن يقال : الطريق الثاني ضعيف لوجهين :

أحدهما : ما سبق من منع اشتهارها ، لو غيرت اللفظة عن موضوعها - كما سبق .

وثانيهما : الذي ذكره الآن ، وحاصله النقض ، وتوجيه ذلك أن نقول : لو وجب تغيير الألفاظ ونقلها العلم بناقلها وزمن نقلها ، لوجب أن نعلم نحن الآن وضع الاعرابات الفاسدة المسموعة (٤) في زماننا ، وزمن تغييرها الى ما غير وبدل ، بعين ما ذكرتم من توفر الدواعي على نقلها ، واللازم باطل قطعا ، فانا لا نعلم المغيرة (٥) ، ولا زمن التغيير.

ثم قال : " وينتقض - أيضا - بالألفاظ العرفية ".

وتوجيهه أن نقول : لو وجب في نقل الألفاظ عن موضوعاتها الى غيرها أن يعلم ناقلها وزمن نقلها : لوجب ذلك في الألفاظ العرفية بعين ما ذكرتم ، واللازم باطل ، فالملزوم كذلك .

وبيان بطلان اللازم ظاهر ، فانا لا نعلم ناقل لفظة " الدابة " وأمثالها

---

١) هذه الزيادة من ح .

٢) لفظ د ، ح : " توقيف " ، وهو تصحيف .

٣) هذا هو الوجه الثاني من وجوه تزييف الطريق الثاني لنقل اللغات وقد نبهنا عليه ، لان عبارة الاصفهاني توهم أنه لتزييف الطريقين .

٤) في ك : " والمسموعة" .

٥) في ك : " المغير" وكلاهما صحيح .

عن موضوعاتها الى غيرها ، ولا زمن نقلها جزما ، ويلزم من ذلك بطلان ما ذكرتم .

وأما قوله : " فكذا ها هنا " - فالمراد به أنه اذا جاز في الألفاظ العرفية تغييرها عن موضوعاتها الأصلية الى غير موضوعاتها الأصلية ، ولا نعلم ناقلها ولا زمن نقلها : فكذا ما نحن فيه نتكلم ، من الألفاظ اللغوية الغير العرفية .

أي : اذا ثبت ما ذكرنا من الجهل بالناقل ، وزمن النقل في العرفية : تطرق الاحتمال المذكور الى ما ذكرنا من الألفاظ اللغوية ، وليس ذلك من باب القياس .

قوله : " سلمنا أنه يجب أن يشتهر ذلك ، ولكن لا نسلم أنه لم يشتهر فانه قد اشتهر ، بل بلغ مبلغ التواتر : أن هذه اللغات انما أخذت عن جمع مخصوص ، كأبي عمرو بن العلاء ، والخليل ، والأصمعي ، وأبي عمرو الشيباني ، وأقرانهم ، ولا شك أن هؤلاء ما كانوا معصومين ، ولا كانوا بالغين حد التواتر ، واذا كان كذلك : لم يحصل القطع واليقين بقولهم . أقصى ما في الباب أن يقال : نعلم قطعا أن هذه اللغات بأسرها غير منقوله على سبيل الكذب ، الا أنا نسلم ذلك ، ونقطع بأن فيها ما هو صدق قطعا ، ولكن كل لفظة عيناها فانه لا يمكننا القطع بأنها من قبيل ما نقل صدقا أو كذبا ، وحينئذ لا يبقى القطع في لفظ معين أصلا .

وهذا هو الاشكال على (١) من ادعى التواتر في نقل اللغات " . (٢) .

---

١) في د : " عـن " .

٢) المحصول (١/١/٢٨٣-٢٨٥) .

اعلم : أن هذا الدليل قياس استثنائى ــ على اصطلاح النطقيين [١] وأمــا [٢] على اصطلاح الخلافيين [٣] : فيسمى [٤] بالتلازم ، والاسم مختلف ، والمعنى واحد [٥] ، على مابيناه فى كتاب القواعد ــ ولا بد فيه من اثبات التلازم ، ثــم يدعى انتفاء اللازم [٦] ، أو وقوع الملزوم [٧] .

وهاهنا ادعى المصنف الملازمة بين [٨] كونها منقوله عن غيرها الى هــذه المعارف ، وبين الاشتهار ــ حيث قال : [٩] لو لم تكــــــــــن

---

(١) عرفه الجرجانى بأنه : " مايكون عين النتيجة أو نقيضها مذكورا بالفعل . كقولنا : ان كان هذا جسما ــ فهو متحيز ، لكنه جسم : ينتج أنــه متحيز ، أو أنه ليس بمتحيز : ينتج أنه ليس بجسم " .

(راجع : تعريفاته (١٨١) ، وراجع كذلك : بحر العلوم " وتسهيل المنطق " (٤٨) .

(٢) فى ك : " أما " .

(٣) قال ابن بدران ــ فى المدخل (٣٣١) ــ : " أما فى الخلاف ــــ فهو علم يعرف به كيفية ايراد الحجج الشرعية ، ودفع الشبهة وقوادح الأدلة الخلافية بايراد البراهين القطعية .

وهو الجدل الذى هو قسم من أقسام المنطق ، الا أنه خص بالمقاصد : الدينية .

وقد يعرف بأنه علم يقتدر به على حفظ أى وضع ، وهدم أى وضع كان بقــدر الامكان ، ولهذا قيل : الجدلى ــ اما مجيب يحفظ وضعا ، أو سائل يهدم وضعا .

(انظر كذلك : كشف الظنون (١ / ٧٢١) .

(٤) " فيسمى " ساقطة من ك .

(٥) عبارة ك : " والمعنى واحد والاسم مختلف " .

(٦) فى ك : " التلازم " .

(٧) فى ك : " الملازمة " .

(٨) فى ك : " عن " .

(٩) فى ك زيادة : " أو " .

دعوى التواتر فى وضع الألفاظ بازاء معانيها ، فانا نمنع وجود شرائطه فى نقل (١) شىء من اللغات ، ودعوى وضعه بازاء معنى معين .

وتحرير هذه الدعوى لمدعيها : أن يقول عدد التواتر : انا سمعنا من فلان أنه قال (٢) : ان اللفظة الفلانية موضوعة للمعنى الفلانى ومن المعلوم أن شرط التواتر - وهو : الاخبار عن أمر (٣) محسوس موجود ها هنا ، وهو اخبارهم عن سماعهم من الأصمعى - مثلا - : كون اللفظة الفلانية موضوعة لكذا .

واذا تحرر ذلك : تبين عدم ورود السؤال على كلام الامام ، فانه ما منع التواتر فى المراد بلفظ " الايمان " ، و" الصلاة " ، و" الصوم " ، و" الزكاة " وغيرها ، حتى يكون جواب ذلك عدم منع دعوى التواتر (٤) فى المراد ولا يدعى ذلك أحد (٥) ، لفقدان شرطه ، بل منع العلم بوضع اللفظ بازاء المعنى بطريق السماع من أئمة اللغة تواترا ، وسنده منع التواتر .

وأما قوله : " حظ السمع أن يسمع ضربا (٦) لحروفه (٧) المعينة ، وأن يسمع ضربا لحروفه المعينة (٨) ، وأما أن أحدهما مأخوذ من الآخر : فلا (٩) " .

قلنا : لا نسلم ، بل قد يصرح اللغوى بذلك ويقول : لفظة كذا مشتقة من كذا .

---

١) " نقل " لم ترد فى ك .
٢) " أنه قال " لم ترد فى ك .
٣) " أمر " ساقطة من ك .
٤) كذا فى د مصححة ، وعبارة غيرها : " عدم دعوى منع التواتر " .
٥) فى د : " أحدا " ، وهو خطأ .
٦) فى غير ح : " ضرب " بالرفع ، وهو غير صحيح .
٧) فى ك : " بحروفه " .
٨) قوله : " وأن يسمع ضربا لحروفه المعينة " ساقط من ك .
٩) فى د : " ولا " .

قال المصنف - رحمه الله - : " وأما (١) الآحاد - فالاشكال عليه من وجـــوه :

أحدهـــا : أن رواية الآحاد لا تفيد الا الظن ومعرفة القرآن والأخبار تنبني على معرفة النحو واللغة والتصريف ، والمبنى على المظنون مظنـون - فوجب ألا يحصل القطع بشيء من مدلولات القرآن والأخبار ، وذلك خلاف الاجمـــاع .

وثانيها : أن رواية الآحاد لا تفـيد الظن الا اذا سلمت من القـدح وهؤلاء الرواة مجروحـــون .

بيانه أن أصل (٢) الكتب المصنفة فى النحو واللغة كتاب " سيبويه "، وكتاب "العين" .

أما كتاب " سيبويه " ، - فقدح الكوفيين فيه وفى صاحبه أظهر من الشمس وأيضا - فالمبرد (٣) كان من أجل البصريين ، وهو أفرد كتابا فـــــى القدح فيه (٤) .

---

١) فى ك : " فأما " .
٢) لفظ المحصول : " أجل " .
٣) هو : أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ، الأزدى ، الثمالى المعروف ب" المبرد " - النحوى البصرى .
امام فى النحو واللغة ، أخذ ذلك عن المازنى وأبى حاتم السجستانى وروى عنه اسماعيل الصفار ، ونفطويه والصولى ، وكان - رحمه الله - ثقة ثبتا فيما ينقله .
وهو صاحب التصانيف النافعة فى الأدب - منها : الكامل ، والروضة والمقتضب ، واعراب القرآن وغيرها .
توفى - رحمه الله - سنة (٢٨٥) هـ وقد جاوز السبعين ، ودفـــن بمقابر الكوفة .
(راجع ترجمته فى : البداية "١١ / ٧٩-٨٠" - وانباه الرواه "٣/٢٤١-٢٥٣" والبغية "١ / ٢٦٩-٢٧١" - ووفيات الاعيان "٤ / ٣١٣-٣٢٢" - ومراتب النحويين "١٣٥" - وطبقات ابن قاضى شهبـة "٢٨٠-٢٨٥" - ومـــروج الذهب "٤ / ٢٦٤" - ونزهة الألباء "١٦٤-١٧٣") .
٤) يشير الى كتابه " مسائل الغلط " الذى تعقب فيه كتاب سيبويه ، ويرى ابن جنى أن ما تعقب به أبو العباس قلما يلزم صاحب الكتاب منه شىء الا النزر ويقول : " وهو - مع قلته - من كلام غير أبى العباس " =

وأما كتاب " العين " (١) - فقد أطبق الجمهور من أهل اللغة على القدح فيه أيضا - فان ابن جنى أورد بابا فى كتاب " الخصائص" فى تدنيع أكابر الأدباء بعضهم فى بعض ، وتكذيب بعضهم بعضا (٢) .

وأورد بابا آخر فى أن لغة أهل الوبر أصح من لغة (أهل) (٣) المدر وغرضه من ذلك القدح فى الكوفيين (٤) .

وأورد بابا آخر فى كلمات من الغريب (٥) ، لا نعلم أحدا أتى بها الا ابن أحمر الباهلى (٦) .

كنا

= ويروى بسنده عن أبى العباس أنه قال : "ان هذا كتاب عملناه فى أوان الشبيبة والحداثة " ، ثم يعقب ابن جنى بقوله : " واعتذر أبو العباس منه . (راجع : الخصائص "٣/٢٨٧") .

١) راجع ذم أبى على الفارسى له فى الخصائص "٣/١٩٧، ٢٨٨" ، وقد قال ابن جنى - معتذرا عن الخليل - : " ، أما كتاب العين ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يحمل على أصغر أتباع الخليل فضلا عن نفسه ، ولا محالة ان هذا التخليط لحق هذا الكتاب من قبل غيره رحمه الله ." .
(نفس المصدر "٣/٢٨٨") .

٢) انظر: " باب فى سقطات العلماء" (٣/٢٨٢-٣٠٩) .

٣) هذه الزيادة ساقطة من د .

٤) راجع : الباب المذكور فى الخصائص (٢/٥-١٠) .

٥) راجع : الخصائص (٢/٢١-٢٨) باب فى الشئ يسمع من العربى الفصيح ، لا يسمع من غيره .

٦) هو: أبو محرز - (بضم فسكون فكسر) - خلف بن حيان البصرى ، المعروف " بخلف الأحمر . كان - رحمه الله - عالما بالغريب والنحو والنسب والأخبار ، وهو أحد الشعراء المجيدين .
من آثره : كتاب جبال العرب وما قيل فيها من الشعر ، وله ديوان .
مات - رحمه الله - فى حدود سنة (١٨٠) هـ .
(راجع : انباه الرواة "١/٣٤٨-٣٥٠" - والبغية "١/٥٥٤" - والشعر والشعراء "٢/٦٧٣-٦٧٤" - وطبقات ابن المعتز "١٤٦-١٤٨" - ومراتب النحويين "٨٠-٨١" - والأمالى "١/١٥٦" - ونزهة الألباء "٥٣-٥٤") .

وروى عن " رؤبة " [1] ، وأبيه (٢) انهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سبقا اليهما (٣) .

---

١) هو: أبو محمد رؤبة بن العجاج - أبو الشعثاء - عبد الله بن رؤبة البصري التميمي السعدي . شاعر راجز ، له ديوان رجز ليس فيه شعر سوى الأراجيز توفي - رحمه الله - سنة (١٤٥) هـ.
(راجع : وفيات ابن خلكان "٢/٣٠٣-٣٠٥" - والشعر والشعراء "٢/٤٦٥ - ٥٠٠" - والمؤتلف والمختلف "١٧٥" - والخزانة "١/٩٢" - وميزان الاعتدال "٢/٥٦" - وبروكلمان "١/٢٢٧") .

٢) هو : أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن بني مالك بن سعد البصري التميمي ، وكان يلقب بالعجاج ، وهو والد " رؤبة " ، راجز مجيد ، عده الجمحي في الطبقة التاسعة من الشعراء الاسلاميين وله ديوان رجز ليس فيه شعر سوى الأراجيز ، وقال ابن عساكر: " وله رواية حديث عن أبي هريرة رضي الله عنه .
قال المرزبان : " ولد في الجاهلية ، وقال فيها أبياتا ، ومات في أيام الوليد بن عبد الملك وقد أفلج وأقعد" .
(راجع الشعر والشعراء "٢/٤٩٣-٤٩٤" - وتهذيب ابن عساكر "٧/٣٩٧-٣٩٩" - وشرح شواهد المغني "٤٩-٥٠" - والموشح "٣٣٦-٣٤٢" - وخزانة الأدب "١/٩١" - وطبقات الجمحي "٢/٧٥٣") .

٣) راجع : الخصائص (٢/٢٥) .

(٣٠)

وعلى نحو ذلك قال الطازنى (١) : " ما قيس على كلام العرب ، فهو من كلامهم" وأيضا - فالأصمعى كان منسوبا الى الخلاعة ، ومشهورا بأنه كان يزيد فى اللغة ما لم يكن منها .

والعجب من الأصوليين : أنهم أقاموا الدلالة على خبر الواحد أنه حجة فى الشرع ، ولم يقيموا الدلالة على ذلك فى اللغة ، وكان هذا أولى لأن إثبات اللغة كالأصل للتمسك بخبر الواحد ، وبتقدير أن يقيموا الدلالة على ذلك - كان من الواجب عليهم أن يبحثوا عن أحوال (٣) اللغات والنحو وأن يفحصوا عن أحوال جرحهم ، وتعديلهم ، كما فعلوا ذلك فى رواية الأخبار ، لكنهم تركوا ذلك بالكلية مع شدة الحاجة إليه ، فان اللغة والنحو يجريان مجرى الأصل للاستدلال بالنصوص.

---

١) هو: أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية ، وقيل : ابن عدى بن حبيب الطازنى ، البصرى ، النحوى .
كان امام عصره فى النحو والأدب ، روى عن أبى عبيدة ، والأصمعى وأبى زيد الانصارى ، وغيرهم ، وروى عنه الفضل بن محمد اليزيدى ، ... والمبرد ، وعبد الله بن أبى سعد الوراق .
وله من التصانيف : ما تلحن فيه العامة ، والعروض ، والتصريف ، وغيرها
توفى - رحمه الله - بالبصرة سنة (٢٤٦هـ) ، أو (٢٤٧)هـ ، أو (٢٤٨)هـ أو (٢٤٩)هـ ، وقيل (٢٣٠) هـ أو (٢٣٦)هـ .
(راجع : البغية "١/٤٦٣-٤٦٦" - وأخبار النحويين "٥٧-٦٥" - ووفيات ابن خلكان "١/٢٨٣، ٢٨٦" - ومراتب النحويين "١٢٦-١٢٩" ونزهة الألباء "١٤٠-١٤٥" - معجم الأدباء "٧/١٠٧-١٢٨" - والفلاكة والمفلوكين "٩٥") .

٢) راجع : الخصائص (١/٣٥٧) ، (٢/٢٥) .

٣) فى المحصول زيادة : " رواة" .

٣) كذا فى جميع النسخ ، وفى المحصول ، وعند ابن جنى " ولم" .

لهم علم أصح منه ، فجاء الاسلام وتشاغلت (١) عنه العرب بالجهاد ، وغزو فارس والروم ، وغفلت عن الشعر وروايته ، فلما كثر الاسلام ، وجاءت الفتوح واطمأنت العرب فى الأمصار ، وأجمعوا على (٢) رواية الشعر ، فلم يؤولوا فيه الى ديوان مدون ، ولا كتاب مكتوب ، (٣) وقد هلك من العرب من هلك فحفظوا أقل ذلك ، وذهب منهم أكثره ." (٤) .

وروى ابن جنى باسناده عن يونس بن حبيب (٥) عن أبى عمرو بن العلاء

---

١) فى المحصول ، والخصائص : " فتشاغلت" ، وهو الأنسب .

٢) لفظ المحصول ، والخصائص : " راجعوا" بدل قوله " وأجمعوا على " .

٣) فى الخصائص زيادة : " وألفوا ذلك" .

٤) راجع : الخصائص (٣٨٦/١) .

٥) هو : أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب ، الضبى ، البصرى ، النحوى ، أخذ النحو عن أبى عمرو بن العلاء ، وحماد بن أبى سلمة ، وروى عنه سيبويه والكسائى والفراء ، وله قياس فى النحو ، ومذاهب يتفرد بها .

من آثاره : النوادر والأمثال ، واللغات ، وغيرها .

توفى - رحمه الله - سنة (١٨٢) هـ ، وقيل : (١٨٣) هـ ، وقيل : (١٨٥) وقيل : (١٨٤) هـ ، وقيل : (١٨٨) هـ وقد جاوز المائة .

(راجع : وفيات الأعيان "٧/٢٤٤-٢٤٩" - وأخبار النحويين "٢٧-٣٠" ومراتب النحويين "٤٤-٤٥" - وطبقات الزبيدى "٤٨-٥٠" - وانباه الرواه "٤/٦٨-٧٢" - والبغية "٢/٣٦٥" - والفهرست "٦٣" - ونزهة الألباء "٤٧-٥٠") .

وأما ما يتركب من العقل والنقل - فالاعتراض : أن الاستدلال بالمقدمتين النقليتين على النتيجة لا يصح ، الا اذا ثبت أن المناقضة على الواضع غير جائزة ، وهذا انما يثبت اذا ثبت أن الواضع هو الله تعالى ، وقد بينا أن ذلك غير معلوم.

فان قلت : الناس أجمعوا على صحة هذا الطريق ، لأنهم لا يثبتون شيئا من مباحث النحو والتصريف الا بهذا الطريق ، والاجماع حجة.

قلت : واثبات الاجماع من فروع هذه القاعدة ، لأن اثبات الاجماع سمعي فلا بد فيه من (١) الدلائل السمعية ، والدليل السمعي لا يصح الا بعد ثبوت اللغة والنحو والتصريف ، فالاجماع فرع هذا الأصل - فلو أثبتنا هذا الأصل بالاجماع : لزم الدور ، وهو محال.

فهذا تمام الاشكال". (٢) .

الشـــرح (٣) :

اعلم - وفقك الله (٤) - : أن تحرير هذا الكلام - أن يقال : انه اما أن يدعى التواتر فى كل مسألة مسألة (٥) من مسائل النحو واللغة والتصريف أو يدعى الآحاد فى كل مسألة مسألة منها ، أو يدعى التواتر فى البعض والاشكال وارد على الأقسام الثلاثة :

---

١) فى المحصول : "اثبات".

٢) المحصول : (١/١/٢٨٥-٢٩٤) .

٣) من قوله ص : "أما الآحاد ...." الى هنا ساقط فى ك ، وموضوعه عبارة : "الى الجواب" ، وبعدها زيادة : "قال رحمه الله".

٤) " وفقك الله " ساقطة من ك .

٥) " مسألة " ساقطة من ح .

أما على (١) القسم الأول - فقد مضى ، وقررناه مفصلا .

وأما على (٢) القسم الثانى - وهو: أن تكون كل مسألة مسألة منها منقولة بالآحاد - فلوجوه :-

الأول : أن رواية الأخبار لا تفيد الا الظن - على ما سيأتى فى كتاب الأخبار (٣) - فنقول : معرفة أحكام الله (تعالى) (٤) فى الوقائع النازلة بالمكلفين ، موقوفة على معرفة أدلتها ، وأدلتها راجعة الى الكتاب والسنة والاجماع والقياس ، والاجماع والقياس يثبت كونهما حجة بالكتاب والسنة .

فاذن : معرفة أحكام الله تعالى موقوفة على معرفة الكتاب والسنة (ومعرفة الكتاب والسنة) (٥) موقوفة على معرفة النحو واللغة والتصريف جزما ، ومعرفة النحو واللغة والتصريف انما تثبت بأخبار (٦) الآحاد ، لأنا نتكلم على هذا التقدير - وهو: أن تكون كل مسألة منها منقولة بالآحاد ، وهى لا تفيد الا الظن والموقوف على المظنون مظنون ، فيلزم أن تكون أحكام الله تعالى (٧) بأسرها مظنونة ، وذلك باطل بالاجماع .

الوجه الثانى - من الاشكال على هذا القسم - : أن رواية الآحاد لا تفيد الظن الا اذا سلمت عن القدح ، وسلم الرواة عن الجرح ، وهذه القاعدة مقررة فى باب الأخبار (٨) .

---

١) " على " ساقطة من ك .
٢) لم ترد " على " فى ك .
٣) انظر المحصول (٢/١/٥٠٩) .
٤) هذه الزيادة من ك .
٥) سقطت هذه الزيادة من د .
٦) فى غير ح : " بالاخبار " .
٧) " تعالى " ساقطة من ك .
٨) راجع : المحصول (٢/١/٥٧١ ، ٦١٣) .

ثم نقول : هؤلاء الرواة مجروحون ، والدليل عليه أمور :

الأول : أن أصل الكتب المصنفة فى النحو واللغة كتاب " سيبويه " ، وكتاب " العين " .

أما كتاب " سيبويه " - فقدح الكوفيين فيه ظاهر ، لا يحتاج الى تكلف وبيان والمبرد (١) من أكابر البصريين وهو أورد بابا فى القدح فيه .

والثانى : أن ابن جنى أورد بابا فى (٢) كتاب " الخصائص " فى قدح أكابر الأدباء بعضهم فى بعض ، وتكذيب بعضهم بعضا (٣) ، وأورد بابا آخر فى أن لغة أهل الوبر أصح من لغة أهل المدر ، ومقصوده القدح فى الكوفيين .

وإذا ثبت ذلك - فنقول : يلزم من هذا الكلام انجراح القادح أو المقدوح فيه ، وهما من الأدباء .

بيان ذلك - أن القادح ان كان صادقا : يلزم انجراح المقدوح فيه ، وإن كان كاذبا : يلزم انجراح القادح جزما .

وأورد ابن جنى بابا آخر فى كلمات من الغريب ، لا نعلم أن (٤) أحدا أتى بها الا " ابن أحمر الباهلى " .

واعلم : أن هذا القدر - وهو : انفراد شخص بنقل شئ من اللغة الغريبة - لا يقدح فى عدالته ، ولا يلزم من نقل الغريب : أن يكون كاذبا فى نقله .

فان كان ابن جنى أورد ذلك للقدح فى راوى الغريب : فذلك لا دلالة له ، وإن (كان) (٥) أورده (٦) لبيان أن الراوى المذكور هو المنفرد

---

١) لفظ د : " والمراد " ، وهو تحريف .
٢) " فى " ساقطة من د .
٣) " بعضا " ساقطة من ك .
٤) "أن" ساقطة من ك .
٥) هذه الزيادة من ك .
٦) لفظ ك : " مورده "

برواية تلك الكلمات - لا على سبيل القدح فيه - : فلا تمسك للمصنف بذلك (١)

فأما قول ابن جنى : أن رؤبة وأبيه (وأباه) كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاهـا ولا سبقا اليها : فهذا الكلام من ابن جنى يلزم منه أحد الأمرين - وهو : اما كذب ابن جنى ، أو كذب رؤبة وأبيه ، على ما قررنا .

وذلك لأن ابن جنى - ان كان كاذبا : لزم الأول ، وان كان صادقا : لزم الثانى (٢) .

وأما ما نقل عن المازنى - أنه قال : " ما قيس على كلام العرب - فهو :

---

١) الوجه الثانى هو المناسب لمقصود ابن جنى فى الخصائص ، اذ لم يكن مقصوده القدح فى ابن أحمر الباهلى ، بل كان مقصوده بيان أن الراوى المذكور هو المنفرد برواية الغريب ، وهى مقبولة اذا كانت من ثقة فصيح مثله ، لأنه اما أن يكون شيئا أخذه عمن ينطق بلغة قديمة لم يشارك فى سماع ذلك منه ، واما أن يكون شيئا ارتجله على عادة الأعرابى اذا قويت فصاحته وسمت طبيعته .
هذا ما ذكره ابن جنى ، ثم قال :" وكذلك ان جاء هذا الذى روينا عن ابن أحمر عن فصيح آخر غيره : كانت حاله فيه حاله ، لكن لو جاء شئ من ذلك عن ظنين ، أو متهم ، أو لم ترق به فصاحته ، ولا سبقت الى الأنفس ثقته : كان مردودا غير متقبل " ويظهر من هذا أن ابن جنى يمدحه ولا يقدح فيه .
(راجع :"٢/٢٤-٢٥") .

٢) هذا الكلام فيه نظر ، وذلك لأنه لا يلزم من ارتجالهما ألفاظا لم يسمعاها ولا سبقا اليها : الكذب ، على ما قرره ابن جنى نفسه عند ما قال : " فان الاعرابى اذا قويت فصاحته ، وسمت طبيعته ، تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به " .
(فراجع : الخصائص "٢/٢٥") .

من كلامهم " - فاعلم : أن هذا ليس بكذب ، ولا تجويز للكذب ، وذلك لجواز أن يرى القياس في اللغات - على ما سيأتي تحريره (١) ، أو يحمل كلامه على هذه القاعدة وأمثالها - وهي : أن الفاعل في كلام العرب مرفوع ، فكل ما كان في معنى الفاعل فهو مرفوع.

وهذا - أيضا - ليس بكذب ، ولا تجويز للكذب في كلام العرب.

الثالث : أن الأصمعي كان منسوبا الى الخلاعة ، وأنه كان يزيد في اللغة ما لم يكن منها .

واعلم : أنه قد يراد بالخلاعة زيادة الانبساط في الخلق من غير ارتكاب معصية ، وهذا لا يقدح في العدالة ، وليس من باب المطاعن ، وأن أريد بالخلاعة ارتكاب المعاصي : فذلك من باب المطاعن .

وأما أنه كان يزيد في اللغة ما ليس منها : فهذا صريح في نسبته الى الكذب (٢) .

ثم قال المصنف : " والعجب من الأصوليين أنهم أقاموا الدلالة على خبر الواحد : أنه حجة في الشرع ، ولم يقيموا الدلالة على ذلك في اللغة وكان هذا أولى ، لأنا بينا أن اللغة والنحو والتصريف كالأصل للتمسك بالكتاب والأخبار ، والاعتناء بالأصل أولى من الاعتناء بالفرع (٣)

واعلم : أن هذا الكلام ضعيف جدا ، وذلك لأن الدليل الدال على أن خبر الواحد حجة في الشرع ، يمكن التمسك به في نقل اللغة آحادا اذا وجدت الشرائط المعتبرة في خبر الواحد ، فلعلهم أهملوا ذلك اكتفاء منهم بالأدلة الدالة على أن خبر الواحد حجة في الشرع.

---

١) راجع : المحصول (٢/٢/٤٥٧-٤٦٤) .

٢) يقال في ذلك ما قيل في ابن أحمر ورؤبة وأبيه قبل قليل .

٣) نقله بشيء من البسط - (انظر: المحصول "٢٨٩/١/١") .

وأما قوله -: " كان الواجب أن يبحثوا عن أحوال رواة اللغات والنحو والتصريف ، وأن يفحصوا عن أسباب جرحهم وتعديلهم ، لكنهم تركوا ذلك مع شدة الحاجة اليه "- فهذا حق / ، وكان الواجب أن يفعل ذلك / ٥٧ ولا وجه لاهماله ، مع احتمال كذب من لم تعلم عدالته .

هذا كله شرح الوجه الثاني من الوجوه القادحة في الآحاد .

قوله :" وثالثها " - أي : من الوجوه القادحة في الآحاد .

قال المصنف - (رحمه الله) (١) -: " ان رواية الآحاد انما تفيد الظن (٢) اذا سلمت عن المعارض ، وها هنا روايات تدل على أن هذه اللغة تتطرق (٣) اليها الزيادة والنقصان ".

فاعلم : أن حاصل هذا الوجه يؤول الى أن رواية الآحاد ، انما تقبل اذا سلمت من المعارض المروي - أيضا - بالآحاد ، وذلك أنها (٤) لو قبلت - مع عدم سلامتها عن المعارض المساوي (٥) له - يلزم الترجيح بلا مرجح وذلك محال .

وها هنا روايات دالة على أن الزيادة والنقصان قد تتطرق الى اللغة : فلا تقبل تلك الرواية .

أما الزيادة - فلما نقلنا عن رؤبة وأبيه من الزيادات .

وأما النقصان - فلما روى ابن جني باسناده (٦) عن ابن سيرين عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قال :" كان الشعر علم قوم ، لم يكن لهم علم أصح منه ، فجاء الاسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد ، وغزوا فارس والروم وغفلت عن الشعر وروايته ، فلما جاءت الفتوح ، واطمأنت العرب راجعوا رواية

---

١) هذه الزيادة من ح .
٢) سقطت لفظة " الظن " من ك .
٣) في ك : " تطرق ".
٤) في ك : " لأنها ".
٥) سقطت " المساوي " من ك .
٦) في د ، ح : " اسناده ".

الشعر ،فلم يرجعوا الى ديوان مدون ،ولا كتاب مكتوب ،وقد هلك من العرب من هلك ،فحفظوا أقل ذلك ، وذهب أكثره ".

وموضع التمسك - قوله - رضي الله عنه - : فحفظوا أقل ذلك ،وذهب عنهم (١) أكثره ،فانه (٢) يدل على ذهاب أكثر اللغة ،وأن القدر الذى بقـــى محفوظا ولم يندرس بموت من مات من العرب ،هو القدر الأقل .

ويدل على ذلك -أيضا (٣) - قول أبى عمرو بن العلاء برواية ابن جـــنى عن يونس بن حبيب عن أبى عمرو بن العلاء .

(فعلم) (٤) : أن هذه الروايات دالة على تطرق الزيادة والنقصان الى اللغة ،فلم تسلم تلك الرواية عن المعارض : فلا تقبل .

فان قيل : تطرق الزيادة الى اللغة -على وجه الكذب - قادح فى حصول (غلبة الظـــن) (٥) بمقتضى (٦) رواية اللغات على سبيل الآحاد .

وأما تطرق النقص اليه - فلا نسلم أنه يقدح فى حصول غلبة الظن بما بقـى مرويا بطريق الآحاد .

وهذا واضح ، لأن موت حفاظ الشعر يدل على اندراس بعض ما كان مـن اللغة محفوظا ، ولا يقدح ذهاب (٧) ذلك فيما بقى محفوظا منها .

قلنا : يقدح ذلك فيما بقى محفوظا ،وهذا لجواز كون المشترك فيما مضى من الزمان غير مشترك الآن ، وذلك لموت من كان حافظا لوضعـــــــه

---

١) فى ك : " بهم".
٢) فى ك : " فان".
٣) " ذلك أيضا " ساقط من ك .
٤) انفردت ك بهذه الزيادة .
٥) هذه الزيادة من ك .
٦) فى د : " فيقتضى " ،وفى ح : " مقتضى".
٧) " ذهاب " ساقطة من ك .

للمعنيين جميعا (١) ، وقد تكون المجازات والاستعارات أكثر ما بقـــى محفوظا بعد هلاك من هلك من العرب : فقد تبين أنه يقدح في ذلك.

وأيضا - فالاقامة مثنى أو فـرادى ، والجهر والاسرار، وغير ذلك من الأمور المتكررة (٢) - وهي : من وظائف العبادات - وقع فيها اختلاف شديــد مع شدة عناية الصحابة - رضوان الله عليهم - بأمور الدين ، فما ظنك بنقل اللغات مع قلة وقعها في قلوبهم.

واعلم : أن هذا الكلام ركيك ، وفي المتن لفظ " عجزوا " ، وليس ذلك الاختلاف لعجز القوم عن الضبط.

واستعمال لفظ "العجز" - هاهنا (٣) - بعيد من الأدب ، وليس بصحيـــح بل الذي نقل الجهر ، والذي نقل الاسرار ضبطا ما نقلاه وكل واحــــد منهما صحيح ، وهذا الوجه سخيف ليس بشيء.

واعلم : أنا كنا ذكرنا تقسيما حاصرا لنقل الألفاظ - وهو أنه : اما أن ندعي التواتر في كل مسألة مسألة من مسائل العربية ، أو ندعي الآحاد في كل واحدة واحدة من مسائلها ، أو يدعي التواتر في البعض والآحاد في البعض.

أما القسم الأول والثاني - فقد توجه عليهما الاشكالات ، وبها (٤) يعترض على القسم الثالث.

واعلم : أن المصنف ذكر أن (٥) الطريق الى معرفة النحو واللغة والتصريف اما العقل ، أو النقل ، أو ما تركب منهما.

أما العقل المحض - فلا مجال له في اللغات.

وأما النقل - فاما تواتر ، أو آحـــاد . فاذن الطرق ثلاثة : اما نقل محـــض (٦) ،

---

١) " جميعا " ساقطة من ك.

٢) في ك : " المكررة ".

٣) " ها هنا " ساقطة من ك.

٤) في ك : " وبهما ".

٥) لم ترد " أن " في ك.

٦) " محض " ساقطة من ك.

وهو : اما تواتر ، أو آحاد . ، أو المركب من العقل والنقــــــــــــــل.(١)

ومثال المركب قد سبق ، ثم انه أورد الاشكال على الطريقـــين .

وأما الاشكال على الطريق الثالث - فهو (٢) : أن الاستدلال بالمقدمتـــين على النتيجة - انما يفيد المقصود أن لو لم يجز التناقض على الواضع ، وانمـــا يمتنع ذلك أن لو كان الواضع هو الله تعالى ، ولم يثبت ذلك بالبرهان .

وبيانه هو (٣) : أنه يجوز للواضع - اذا كان غير الله (تعالى) (٤) - أن يضع أنه يجوز استثناء أى فرد (٥) شئنا من صيغ العموم ، ويضع أن الاستثنـــاء اخراج ما لولاه لوجب دخوله تحت اللفظ ، ومع ذلك يضع أن صيغ المجمـــوع ليست مركبة (٦) من (٧) المقدمتين النقليتين : ينتج أنها للعموم (٨) . وغاية ما يلزم التناقض على الواضع (٩) ، وذلك لا (١٠) يمتنع (١١) على غير الله تعالى .

هذا تمام الاشكالات الموردة على الطرق الثلاثة .

قال بعضهم : " ويعنى بالتناقض : ابطال الوضع المنقول (الينا) (١٢) ، فان

---

١) " والنقل " لم ترد فى ك .
٢) فى غير ح : " هو " بدون الفاء ، واثباتها هو الصواب .
٣) " هو " ساقطة من ك .
٤) " تعالى " ساقطة من د ، ح .
٥) فى د زيادة : " من " .
٦) فى ك : " مركب " .
٧) " من " ساقطة من ك .
٨) العبارة من قوله : " الجموع ليست ... " الى هنا مكررة فى د .
٩) " الواضع " ساقطة من ك .
١٠) فى ك : " " ما " .
١١) لفظ د : " يمنع " .
١٢) لم ترد هذه الزيادة فى د .

البناء - حينئذ - يكون على تفسير (١) غير شيء ." (٢) .

وهذا تفسير - لكلام المصنف - فاسد (٣) ، يعلم فساده من شرحنا لمعنى التناقض (٤) .

فان قلت : أجمع الناس على الطريق (٥) الثالث ، فانهم أثبتوا بها كثيرا من مباحث النحو والتصريف ، والاجماع حجة - على ما سيأتى (٦) .

قلت : اثبات الاجماع من فروع هذه القاعدة ، وذلك لأن الاجماع انما يثبت كونه حجة بالأدلة اللفظية وتتوقف (٧) الأدلة اللفظية على هذه القاعدة ضرورة توقفها على نقل لغتها ونحوها وتصريفها ، فلو أثبتنا شيئا من الأدلة اللفظية بالاجماع : لزم الدور.

هذا ما قاله الامام (٨) المصنف ، وفيه نظر ، وذلك لأن الاجماع يتوقف على الأدلة اللفظية ، ولكن لا يتوقف الاجماع على الطريق الثالث - وهو : المركب من مقدمتين نقليتين / - بل يتوقف على أحد الطريقين الآخرين /٥٨

---

١) " تفسير" ساقطة من ك .
٢) يشير الى ما قاله القرافى في النفائس (١/١١٤-أ) .
٣) قلت: ومقصود القرافى : أنه اذا كان التناقض بهذا التفسير ، فان قول المصنف : " وهذا انما يثبت اذا ثبت أن الواضع هو الله تعالى " فيه نظر ، لأن ذلك غير محال على الله تعالى .
ومن هنا - فان كلام المصنف مبنى على تفسير للتناقض ليس بشيء .
٣) فى غير ك : " فانه " بدلا من " فاسد " .
٤) والذى أراه أن تفسير الاصفهانى مناسب لتقرير الامام الذى أورد الاشكال لذا فهو أدرى بمعنى التناقض الذى بنى عليه كلامه .
٥) فى ك : " طريق "
٦) انظر : المحصول (٢/١/٤٦-١٤٢) ، وانظر كذلك : حجية الاجماع لأستاذنا الشيخ د . محمود فرغلى .
٧) فى د : " تتوقف " بدون الواو .
٨) سقطت " الامام " من ك .

فلا يلزم الدور.

بيانه - أن نقول : الطريق الثالث حجة بالاجماع ، والاجماع حجة ، لقوله تعالى : " ويتبع غير سبيل المؤمنين " (١) ، ودلالة هذه الآية على كون الاجماع حجة لا تتوقف على الطريق الثالث ، بل على أحد الطريقين الآخرين ؛ فلا دور.

قال المصنف - رحمه الله - : " والجواب : اللغة والنحو على قسمين :

أحدهما : المتداول المشهور (٢) ، والعلم الضرورى حاصل بأنها - فى الأزمنة الماضية - كانت موضوعة لهذه المعانى ، فانا نجد أنفسنا جازمة بأن (لفظ) (٣) السماء والأرض كانتا مستعملتين فى زمن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فى هذين المعنيين ، ونجد الشكوك التى ذكرتموها جارية مجرى شبه " السوفسطائية " (٤) القادحة فى المحسوسات التى لا تستحق الجواب .

---

١) من الآية (١١٥) من سورة " النساء " .

٢) وهذا الذى يسميه الامام الشافعى بـ " علم العامة " = كما أشرنا من قبل . انظر ص ٩٨ من الكتاب .
(وانظر : الرسالة " ٣٥٧-٣٥٨ ") .

٣) هذه الزيادة لم ترد فى د ، ح .

٤) السفسطة : قياس مركب من الوهميات ، والغرض منه تغليط الخصم واسكاته - كقولنا : الجوهر موجود فى الذهن ، وكل موجود فى الذهن قائم بالذهن عرض ، لينتج أن الجوهر عرض.
(راجع : التعريفات " ١١٨-١١٩ ") .
وأما السوفسطائية - فهم : الذين قدحوا فى الحسيات والبديهيات وقال قوم : ان السوفسطائية قوم لهم نحله ، ويتشعبون الى ثلاث فرق :
الأول : وتسمى " اللاأدرية " - وهم الذين يقولون : نحن شاكون وشاكون فى أنا شاكون - وهلم جرا .
الثانية : وتسمى " العنادية " - وهم الذين يقولون : ما من قضية بديهية أو نظرية الا ولها معارضة ومقاومة بمثلها فى القوة =

. . . .

= والقبول عند الأذهان .

الثالثة : وتسمى " العندية" - وهم الذين يقولون : مذهب كل قوم حق بالقياس اليهم ، وباطل بالقياس الى خصومهم ، وقد يكون طرفا النقيض حقا بالقياس الى شخصين ، وليس فى نفس الأمر شئ بحق .

ونسب الطوسى الى أهل التحقيق أنهم قالوا : هذه لفظة يونانية تتركب من مقطعين :

الأول : " سوفا " - وهو اسم للعلم .

والثانى : "سطا" - وهو اسم للفظ. للغلط

فيكون معناها : " اسم الفلط" علم ، ثم عرب هذا اللفظ واشتق منه " السفسطة" .

قالوا : وليس يعقل أن يكون فى العالم قوم ينتحلون هذا المذهب بل كل غالط يقال له :" سوفسطائى " فى موضع غلطه .

(راجع :المحصل وهامشه للطوسى"٣٩-٤٠" - والمواقف "٢٠-٢١" والفصل "١/٨" - ونشأة الفكر الفلسفى فى الاسلام"١/١٦٢-١٦٤" - وكشاف مصطحات الفنون "٣/٦٦٥-٦٦٦") .

وثانيهما : الألفاظ الغريبة ، والطريق الى معرفتها الآحاد (١) .

واذا عرفت هذا - فتقول : أكثر ألفاظ القرآن ونحوه وتصريفه من القسم الأول ، فلا جرم (٢) قامت الحجة .

فأما القسم الثانى - فقليل جدا ، ولما كان كذلك فلذلك لا نتمسك به فى المسائل

---

١) وهذا هو الذى يسميه الشافعى - رحمه الله تعالى - : "علم الخاصة" (انظر: الرسالة "٣٥٩") .

٢) فى د : "جزم" ، وهو تصحيف .

هذا - وللنحويين فيها وجوه :

الأول : وهو قول الفراء : "لا جرم" كانت فى الأصل بمنزلة "لا بد أنك قائم" ، "لا محالة أنك ذاهب" ، فجرت على ذلك ، وكثر استعمالهم لها حتى صارت بمنزلة "حقا" ألا ترى أن العرب تقول : "لا جرم لآتينك" .

(فراجع : معانى القرآن "٢/٨-٩") .

والثانى : وهو قول الزجاج : "لا" حرف نفى ، و"جرم" : كسب .

والثالث: - وهو منقول عن الكسائى : أنها بمعنى "لا صد ولا منع" .

والرابع : وهو منقول عن قطرب : أن "لا" رد لما قبلها و"جرم" بمعنى وجب ، وما بعدها فاعل .

وقال قوم : بمثل قوله ، الا أنهم قالوا : "لا" زائدة .

والخامس: - وهو مروى عن بعض النحويين : أن "لا" للنفى ، و"جرم" بمعنى قطع .

وقال النحاس : حكى الكسائى فيها أربع لغات : الأولى : لا جرم .

والثانية : لا عن ذا جرم .

والثالثة : لا أن ذا جرم .

والرابعة : -عن أناس من فزارة - : لا جر أنهم .

وحكى الفراء لغتين أخريين :

الأولى : عن بنى عامر - لا ذا جرم .

والثانية : -لا جرم" بضم الجيم" .

(فراجع : اعراب القرآن "٢/٨٤-٨٥") .

==

القطعية ، بل فى الظنيات ، وثبت وجوب العمل (١) بالاجماع ، (وثبت الاجماع) (٢) بأية واردة بلغات معلومة ، لا مظنونة . (٣) .

وبهذا الطريق يزول الاشكال " . (٤) .

الشـــرح : (٥)

اعلم - وفقك الله - : أنه أجاب المصنف من جميع الاشكالات بأن النحو واللغة والتصريف ينقسم الى قسمين :

قسم منه معلوم أنه كان فى زمن رسول الله - صلى الله عليه وسلم (٦)

= والظاهر أن المصنف أراد بها هاهنا - : " حقا " ، أو " لا محالة " وعلى هذا فالتركيب الذى ذكره المصنف صحيح ، لا يتوجه عليـــه الاعتراض الذى ذكره الأسنوى فى شرحه على المنهاج (١/٤٦-٤٧) .
(راجع مذاهب العلماء فى معنى " لا جرم " كذلك فى : تفســـير القرطبى "٩/٢٠-٢١" - وتفسير النسفى "٢/١٨٤" - ومغنى اللبيب "١/٢٣٨" - والصحاح "٥/١٨٨٦" - وأساس البلاغة "١/١٢٠" - المصباح "٩٧" - وبغية المحتاج "٢٠٧") .

١) فى المحصول زيادة : " بالظن " .

٢) هذه الزيادة من ب ، وكذلك المحصول .

٣) من قوله : " اللغة والنحو على قسمين " ص الى هنا ساقط من ك وموضعه " الى قوله " .

٤) المحصول (١/١/٢٩٤ - ٢٩٧) .

٥) فى ك زيادة : " قال رضى الله عنه " .

٦) فى د ، ح زيادة : " كانت " .

لهذه المفهومات التى هى (١) بازائها الآن ، وندعى أن كل من زاول صناعة العربية ، يجد نفسه جازمة (٢) بأن لفظة "السماء" ، و"الأرض" و"الماء" ، و"الهواء" ، و"النار" ، وأمثالها كانت موضوعة لهذه المعانى الظاهرة التى تستعمل فيها الآن ، ونجد الشبه المذكورة جارية مجرى شبه "السوفسطائية" القادحين فى المحسوسات ، وهى لا تستحق الجواب ، فكذلك هذه (٣)

** وقسم منه مظنون - وهو : قليل جدا فى كتاب الله (تعالى) (٤) ، ولما كان كذلك فانا لا نتمسك به فى المسائل القطعية ، بل فى الظنيات ، ويثبت

---

١) " هى " ساقطة من ك .

٢) فى د ، ح : " جازما " .

٣) أعلم : أن المناظره مع هؤلاء قد منعها المحققون ، لأنها تكون لا فادة المجهول بالمعلوم ، ولا يتصور فى الضروريات كونها مجهولة ، والخصم لا يعترف بمعلوم أصلا حتى يثبت به مجهول ، بل الطريق معهم : أن تعد عليهم أمور لا بد من الاعتراف بها حتى يظهر عنادهم ، مثل أنك - هل تميز بين الألم واللذة ، أو بين دخول النار والماء؟ فان أبوا الا الاصرار أو جحوا ضربا ، وأصلوا نارا ، أو يعترفوا بالألم وهو من الحسيات ، وبالفرق بينه وبين اللذة ، وهى من البديهيات.
فاذا كانت شبهه "السوفسطائية" لا تستحق الجواب ، لأنها شبه موردة على أمور بديهية ، فكذلك تلك الشبه التى أوردها ، فانها لا تستحق الجواب ، لأنها - هى الأخرى - موردة على أمور بديهية لا تحتاج الى ناظر فضلا عن مناظر.
(فراجع : المحصل "٣٩" - والمواقف "٢١") .

٤) هذه الزيادة من ك .

والذى يتوهم أن القرائن قد تكثر ، ويتبين (١) أن (٢) الأمر بخلاف ما أشعرت القرائن به ، فذلك لأجل أن القرائن ما انتهت الى حد افادة العلم وإذا ظهر ذلك - فنقول : من جملة الأمارات الدالة على كون اللفظة المخصوصة موضوعة (٣) بإزاء المعنى المخصوص (٤) : استعمالها فى المعنى المخصوص (٥) مجردا عن القرائن ، وفى غيره مقترنا بالقرائن ، فاذا تكرر ذلك من زمن رسول الله (٦) - صلى الله عليه وسلم - (وهلم جرا) (٧) - والى (٨) هذا الزمان ، فانا نعلم - على القطع والبت - : أن تلك اللفظة موضوعة للمعنى المخصوص .

بيانه : أن فى زمن رسول الله (٩) - صلى الله عليه وسلم - كانت لفظة "السماء"، و "الأرض" (١٠)، و "الخبز" ، و "اللحم" ، و "الماء" ، مستعملة فى هذه المعانى من غير قرينة ، وكذلك فى الزمن (١١) الذى يليه - وهلم جرا - الى زماننا ، ويعلم ذلك المستأنس بلغة العرب ، وكذلك يعلم أنه لم يزل "الفاعل" مرفوعا ، و "المفعول" منصوبا ، و "المضاف اليه" مجرورا .

---

١) فى د ،ك : " وتبين " ، وما أثبتناه مناسب للسياق .
٢) "أن" ساقطة من ك .
٣) "موضوعة" ساقطة من ك .
٤) من قوله : "الدالة على ..." الى هنا مكررة فى د .
٥) قوله : "استعمالها فى المعنى المخصوص" ساقط من ك .
٦) فى ك : "الرسول" بدلا من "رسول الله" .
٧) هذه زيادة مناسبة من ك .
٨) فى ك : "الى" بدون الواو .
٩) فى ك : "الرسول" بدلا من "رسول الله" .
١٠) كذا فى ك : وعبارة غيرها : "الأرض والسماء" .
١١) فى ك : "زمن" .

وجواب المنع : ذكر الدليل على المدعى ،لا المنع ،فان معارضة المنع بالمنع (١) هذر من الكلام ساقط ،وبه تبين (٢) فساد قوله .

أو نسلم ذلك فى تلك اللفظة ،وندعى التواتر فى غيرها ،وهذا لأن المصنف يمنع وجود التواتر فى شىء من الألفاظ ،فأى لفظ (٣) ادعى فيه التواتر فالمصنف يمنع ذلك ،ولا جواب الا العدول عن دعوى التواتر الى الطريقة التى ذكرناها .

واعلم : أن الاشكالات المذكورة على دعوى التواتر والآحاد فى مباحث العربية ،فى بعضها ضعف ظاهر وتكلف (٤) ،وقد نبهنا عليه فى الشرح لكلماته فى المتن .

وأما هذه القاعدة فحسنة ،ولكن فى الوفاء بمقتضاها تفريعا نظر .

وبيانه : أن لقائل أن يقول : لا نسلم أن الاجماع اسم كونه حجة بآية من قبيل (٥) القسم (٦) الأول وبيانه / بالرجوع الى وجه /٥٩ دلالة الآية على كون الاجماع حجة ،فليراجع ذلك ليتحقق ورود السؤال (٧) .

وفى القسم الثانى نظر -أيضا- فليتأمل .

---

١) فى ك زيادة : "هذر من المنع" وهو تكرار من الناسخ .
٢) "تبين" ساقطة من ك .
٣) فى د ،ح : "شىء" .
٤) فى د : "وتكليف" .
٥) "قبيل" ساقطة من ك .
٦) فى د ،ح : "الاسم" ،وهو تحريف .
٧) راجع : المحصول (٢/١/٤٦) وما بعدها) .

الباب الثاني

في تقسيم الألفاظ

قال المصنف ـ رحمه الله تعالى (١) ـ:

الباب الثـــــانى

فى تقســـيم الألفـــــاظ

وهو من وجهــــين :ـ

الأول :

اللفظ اما أن يعتبر (٢) بالنسبة الى تمام مسماه ،أو بالنسبة الى ما يكون داخلا فى المسمى من حيث هو كذلك ،أو بالنسبة الى ما يكـــون خارجا عن مسماه من حيث هو كذلك .

والأول : ـ هو : "المطابقة".

والثانى :ـ هو: "التضمن "(٣)".

والثالث: ـ هو : "الالتزام" . " (٤)

الشـــــرح (٥) :

اعلم ـ وفقك الله (٦) ـ : أنه قيل : ان (٧) دلالة الألفــــاظ فهم المعنى من اللفظ،أى : للعالم بوضع اللفظ بازاء المعنى .

وفيه نظر ،لأن الدلالة صفة للفظ ،فانا نقول : اللفظ دال على كـــذا وفهم المعنى من اللفظ ليس وصفا للفظ ،بل هو أمر راجع الى السامـــع للفظ العالم بالوضع.

فالصواب أن يقال : اذا قلنا : اللفظ دال على كذا ،فمعناه : أنـــه

---

١) " تعالى " لم ترد فى ح .
٢) فى المحصول : " تعتبر دلالته ".
٣) العبارة من قوله :" وهو من وجهين ....." الى هنا لم ترد فى ك، ومكانهاعبارة " الى قوله".
٤) المحصول (١/١/٢٩٩) .
٥) فى ك زيادة : " قال رضى الله عنه ".
٦) " وفقك الله " لم ترد فى ك .
٧) " ان " ساقطة من ك .

والدال بالتضمن : كل لفظ وضع لمجموع ،فانه يدل على جزء ذلك المجموع تضمنـــا .

والدال بالالتزام: كل لفظ وضع لشيء له (١) لازم خارجي ينتقل الذهن اليه ،فانه يدل على ذلك اللازم ذهنا بالالتزام.

وأما قول المصنف : "(اللفظ)" (٢) ـ اما أن يعتبر بالنسبة الى مسماه ،أو بالنسبة الى ما هو داخل فيه........".

فاعلم : أن اللفظ الموضوع للمعنى الخاص ،فان بينه وبين ذلك المعنى مجانسة ،ضرورة أن دلالة شيء على شيء تتوقف على تعقله مع غيره : فهي ـ اذن ـ من الأمور النسبية ،فلهذا قال المصنف : اما أن يعتبر اللفظ بالنسبة الى تمام مسماه ،وأما مسمى اللفظ ـ فهو: مدلوله الموضوع له اللفظ، وذلك كالحيوان الناطق بالنسبة الى لفظة (٣) "الانسان"، وبه يعرف جزء المسمى ،ولازم المسمى ذهنا .

فنقول : ان اعتبر اللفظ الموضوع للمعنى (٤) بالنسبة الى تمام مسماه فهو يدل عليه جزما .

وقوله : " فهي المطابقة "،أي : تلك الدلالة تسمى بـ "المطابقة".

وان اعتبر بالنسبة الى ما هو داخل في المسمى من حيث هو كذلك ـ أي : من حيث هو جزء منه ـ: فيدل على ذلك الجزء جزما ،كدلالة "الانسان" على الحيوان ،وتسمى تلك الدلالة بـ "التضمن".

وان اعتبر بالنسبة الى ما هو خارج عن المسمى ـ من حيث هو خارج ـ: فيدل ذلك اللفظ الموضوع لمسماه على لازمه الذهني جزما ،وتسمى تلك الدلالة بـ "الالتزام" ،كدلالة "الأسد" على الشجاعة.

---

١) في ك : "وله".
٢) انفردت ك بهذه الزيادة.
٣) في ك : "لفظ".
٤) "للمعنى" ساقطة من ك.

واعلم : أن الشرح المذكور للدلالات الثلاث لا تكرار فيه .

فانا فسرنا اللفظ الدال بالمطابقة ، وفسرنا دلالة المطابقة ، وهما متغايران قطعا ، وكذلك فعلنا (١) في القسمين الآخرين ، وقصدنا بذلك زيادة الايضاح .

واعلم(٢) : أنه لا بد من الدليل على انحصار الدلالة في الثلاثة المذكورة فنقول : اللفظ الدال على المعنى (٣) بتوسط الوضع ، لا بد وأن تكون دلالته - اما مطابقة ، أو تضمنا ، أو التزاما ، وذلك بمعنى منع الخلو والجمع (٤) .

---

١) " فعلنا " ساقطة من ك .

٢) في د : " اعلم " بدون الواو .

٣) في ح : " معنى " .

٤) وهي من أنواع القضايا الاستثنائية المنفصلة ، وتسمى بالمنفصلة الحقيقة ، وهي التي وقع العناد بين طرفيها وجودا وعدما ، وتتركب من النقيضين ، أو من الشيء ومساوي نقيضة .
(راجع : ايضاح المبهم "٢٠" - وشرح الانصاري على ايساغوجي "٤٥" - والبصائر النصيرية "١٨٨" - وشرح المطالع "١/ ٢١٠ وما بعدها" وآداب البحث والمناظرة "١/ ٤٧" - وتسهيل المنطق "٤١") .
وقد أشار القرافي في النفائس ("١/ ١١٦-ب) : الى أن تلك القضية من باب القضايا المنفصلة المانعة للخلو فقط ، لا مانعة الجمع ، ولا مانعتهما معا .
وأرى أن القرافي نظر الى دلالة اللفظ مطلقا ، فان أي لفظ دال بتوسط الوضع قد تجتمع فيه الدلالات المذكورة معا ، ولكن لا ترتفع تلك الدلالات معا ، ولا معنى لمانعة الخلو الا ذلك .
أما الأصفهاني - فنظر الى دلالة اللفظ على المعنى المعين ، فانه لا يمكن أن تجتمع فيه الدلالات الثلاث معا ، أو ترتفع معا ، وهذا معنى مانعة الجمع والخلو .
ولعل نظرة الأصفهاني أدق ، نظرا لأن الكلام في دلالة اللفظ على المعنى المعين . والله أعلم .

والدليل عليه - هو: أن المعنى المدلول عليه بتوسط الوضع المفهوم منه ، لا بد وأن يكون مسمى للفظ ،أو (١) لازما لمسماه ذهنا ، وهذا (٢) لأنه لو لم يكن كذلك : لما فهم منه ، وإلا لكان فهمه منه دون غيره ترجيحا من غير مرجح ، وذلك محال ، واللازم باطل ، فيلزم أحد أمرين :

* فإن كان الواقع هو: الأول ، فهو دلالة المطابقة ، وهو أحد الأمور الثلاثة.

وإن كان الواقع هو: الثاني ، فلا يخلو : إما أن يكون اللازم داخلا في المسمى ، أو خارجا عنه بالضرورة .

والأول : دلالة التضمن .

والثاني - هو : الالتزام.

فعلم : أن اللفظ الدال على المعنى بتوسط المعنى (٣) ، لا بد وأن تكون دلالته إحدى ثلاث - وهي : إما المطابقة ، أو التضمن ، أو الالتزام ، فهذا دليل على منع (٤) الخلو.

وأما بمعنى منع الجمع ، وذلك لأنه يستحيل أن تجتمع الدلالات الثلاثة ، باعتبار لفظ واحد ، ومعنى واحد ، وإلا لكان الشيء الواحد تمام مسمى الشيء ، وجزء ذلك المسمى ، ولازمه ، وذلك باطل بالبديهة.

فإذن قول الأئمة - : "اللفظ إما دال بالمطابقة ، أو بالتضمن ، أو بالالتزام" - منفصلة (٥) حقيقية ، وقد تم البرهان على ذلك .

---

١) "أو" ساقطة من ك .
٢) " وهذا " ساقطة من ك .
٣) لفظ ك : "اللفظ" ، وصوابها : " الوضع ".
٤) لفظ ك : " معنى " ، وهو تحريف .
٥) أي : قضية منفصلة حقيقية ، وهي التي تسمى بمانعة الخلو والجمع - كما تقدم.

وبرهان آخر يدل على الحصر ، ذكره بعضهم - وذلك أن يقول : اللفظ الدال على المعنى ، اما أن تكون دلالته عليه مطابقة ، أو لا .

فان كانت دلالته عليه مطابقة - فظاهر .

وان لم تكن دلالته عليه مطابقة ، فاما أن تكون دلالته عليه تضمناً ، أو لا .

فان كان الأول : يلزم الأمر الثانى .

وان كان الثانى : يلزم الأمر الثالث ، والا لما كان دالاً عليه ، والمفروض خلافه (١) .

فان قيل : لا نسلم أنه ان لم يكن دالا / بالمطابقة ، يكون (٢) / ٦٠ دالا بالتضمن ، بل دلالة التضمن على هذا التقدير مستحيلة ، وذلك (٣) لأن دلالة التضمن - (على هذا) (٤) - تابعة لدلالة المطابقة جزماً ، ولا وجود للتابع بدون المتبوع .

أو نقول : دلالة المطابقة أعم (٥) ، ودلالة (٦) التضمن أخص (٧) ، وبتقدير انتفائها ، ويلزم من انتفاء الأعم انتفاء الأخص ، فتستحيل دلالة التضمن على تقدير انتفاء ، دلالة المطابقة .

قلنا : نحن لا نردد فى مطلق اللفظ ومطلق المعنى ، بل نقول : هذا اللفظ المعين دل على هذا المعنى بالغرض - فاما أن تكون دلالته عليه مطابقة ، أو لا .

فان كان الأول : فظاهر ، ضرورة لزوم دلالة المطابقة .

وان كان الثانى - وهو : ألا يكون هذا اللفظ المعين دالا على هذا المعنى (٨) بالمطابقة - فاما أن يكون هذا اللفظ المعين دالا على هذا المعنى المعين

---

١) انظر هذا الدليل فى النفائس (١ / ١١٦ - ب) .
٢) كذا فى جميع النسخ ، وصوابها : " يكن " .
٣) لفظة : " وذلك " ساقطة من ك .
٤) هذه الزيادة من ح .
٥) فى ك : زيادة : " من " .
٦) فى ك : " دلالة " بدون الواو .
٧) سقطت لفظة " أخص " من ك .
٨) لفظ د ، ح : " التعيين " .

بالتضمن ،أو لا .

فان كان الأول ـ فهو : " دلالة التضمن".

وان كان الثانى : يلزم دلالة الالتزام ، والا لما كان دالا عليه .

وعلى هذا ـ لا يرد المنع المذكور ،لأنا ما سلبنا عن اللفظ نفس دلالة المطابقة ، حتى يلزم ما ذكره من (١) المحال ، وانما سلبنا عنه دلالة المطابقة علـــى هذا المعنى ، ولا يلزم من سلب الخاص سلب العام.

وهذا الدليل ضعيف جدا ، وذلك لأنه انما يلزم من انتفاء دلالتى (٢) المطابقة والتضمن ، وجود دلالة الالتزام : (أن)(٣) لو انحصرت الدلالات (٤) الثلاث (٥) فى اللغة ـ والكلام فيه .

تنبيـــه :

واعلم : أن قيد توسط الوضع أخرج دلالة اللفظ على اللافظ ، فانهـا بالعقل ، وأخرج (٦) دلالة "أخ" ، و "أف" ،فان دلالتهما بالطبع.

قال المصنف ـ رحمه الله ـ : "الأول : الدلالة الوضعية ـ وهى : دلالـــة المطابقة ، وأما الباقيتان : فعقليتان لأن اللفظ اذا وضع للمعنى انتقل الذهن من المسمى (الى لازمه ، ولازمه ان كان داخلا فى المسمى) (٧) فهو : " التضمن" (٨) وان كان خارجا ـ فهو "الالتزام" (٩)

الشـــرح (١٠) :

اعلم ـ وفقك الله (١١) ـ : أن المدعى أن دلالة المطابقة مستفادة من

١) لفظ ك : " فى ".
٢) فى ك : " دلالة " وبعدها فى ح زيادة : "اللفظ".
٣) هذه الزيادة من ك . (٤) فى ك : "الدلائل".
٥) "الثلاث".ساقطة من ح ،ك . (٦) فى د : " واخراج".
٧) ما بين المعقوفتين زيادة من ح
٨) من قوله : " وهى دلالة المطابقة " الى هنا لم يرد فى ك ، وجاء موضعها عبـــارة : "الى قوله ". (٩) المحصول (١/١/٢٩٩-٣٠٠)
١٠) فى ك زيادة :"قال رضى الله عنه ". (١١) " وفقك الله" لم ترد فى ك .

الوضع ، بمعنى أنه لولا وضع اللفظ بازاء المعنى : لما فهم المعنى من اللفظ قطعا ، ولا معنى لكونها وضعية الا ذلك ، وأما دلالة التضمن والالتزام فهما عقليتان .

والدليل عليه ـ هو: أن اللفظ (١) الموضوع للمجموع (٢) لم يوضع لجزئه بالفرض ، فلا يدل عليه بالوضع ، بل فهم الجزء من اللفظ الموضوع ليس الا بطريق العقل ، وذلك لأن فهم المجموع بدون جزئه محال عقلا ، فهذه الدلالة عقلية ، وكذا الكلام فى فهم اللازم من اللفظ الموضوع للملزوم ، لأن اللفظ يدل على الملزوم مطابقة ، ثم ينتقل الذهن من الملزوم الى لازمه ففهم اللازم (٣) بطريق انتقال العقل اليه من ملزومه عقلى جزما .

فثبت أن دلالة المطابقة وضعية ، والدلالتان الأخرتان عقليتان .

ومن الناس من قال : انهما وضعيتان ، وأراد بذلك : أن وضع اللفظ بازاء المجموع متوسط بين فهم المجموع وفهم (٤) جزئه ، وكذلك نقول فى الالتزام فأن وضع اللفظ بازاء الملزوم متوسط بين فهم الملزوم وفهم لازمه من الملزوم فالوضع متوسط بين الثلاثة : فاذن هما وضعيتان .

ويصح أن يقال : هما عقليتان بالتفسير الأول ، وهما وضعيتان بالتفسير الثانى .

ويصح أن يقال (٥) : هما عقليتان ، ووضعيتان بالاعتبارين المذكورين .

ولكن يتحقق أن وضع اللفظ بازاء المعنى يختص بالمطابقة دون الباقيين ولا خلاف بين العلماء فى كونهما عقليتين ، أو وضعيتين بالتفسير المذكور (٦) ومن توهم ذلك فقد غلط (٧) ، والتحقيق ما ذكرناه .

---

١) "اللفظ" ساقطة من ك . (٢) فى ك : "المجموع" .
٣) قوله : " من اللفظ الموضوع للملزوم ....." الى هنا ساقط من ك .
٤) فى ك : "فهم ساقطة .
٥) "أن يقال " ساقطة من ك .
٦) " بالتفسير المذكور" ساقطة من ك .
٧) لعله بذلك يشير الى القرافى الذى نقل الخلاف فى ذلك .
(انظر : النفائس" ١٢٢/١ ـأ") .

وأما تسمية الأولى بالمطابقة ، والثانية بالتضمن (١) ، والثالثة بالالتزام فبالاصطلاح .

ولمن يطلب المناسبات الاشتقاقية أن يقول : اللفظ الموضوع لمعنى ، لا يزيد في دلالته على ما وضع له ، ولا يقصر عنه ، فهو - اذن - منطبق عليه ، بخلاف التضمن والالتزام ، فانه يزيد على مدلوليهما التضمني ، أو الالتزامي . (٢) .

ووجه دلالتي التضمن والالتزام بما اختص كل واحد منهما به ظاهر ، وذلك لأن الجزء (٣) ضمن الكل ، وأما الالتزام ، فلكون الأمر الخارجي لازما له (٤) .

---

١) في د : " بالتضمين " .

٢) في ك : " والالتزامي " .

٣) في د ، ح : " الجزء ، والصواب ما أثبتناه ، وبعدها في ك زيادة + " في " .

٤) راجع مزيدا من تفصيل الكلام على الدلالات الثلاث في :
(شرح تنقيح الفصول "٢٣-٢٦" - ونفائس القرافي "١/ ١٤ أ-١٢٢ ب" والمستصفى "١/ ٣٠" - والاحكام "١/ ٣٦-٣٧" وشرح العضد على المختصر وحواشيه "١/ ١٢٠ وما بعدها" - والمحلي على جمع الجوامع بحاشية البناني "١/ ٢٣٧ وما بعدها " - والتعريفات ص ١٠٠-١٠٥" - وشرح الكوكب "١/ ١٢٦-١٢٩" - والتلخيص "٢١-أ ، ب" - والابهاج "١/ ٢٠٤-٢٠٨" وتنوير البرهان "٢٥-٢٨" - والأنصاري على ايساغوجي "١٢-١٣" - وايضاح المبهم "٨" - وتحرير القواعد المنطقية "٢٠ وما بعدها" - والمنطق للمظفر "٢٧ - ٢٨" - وآداب البحث والمناظرة "١/ ١٢-١٤") .

قال المصنف ـ رحمة الله عليه (١) ـ : "الثانى (٢) : انما قلنا فـــى التضمن : انه دلالة اللفظ على جزء المسمى من حيث هو كذلك ، احترازا عن دلالة اللفظ على جزء المسمى بالمطابقة على سبيل الاشتراك (٣) ، وكذلك القول فى الالتزام ."(٤) .

الشـــــرح (٥) :

اعلم : أن المصنف ـ رحمه الله ـ اعتبر فى تعريف (٦) التضمن والالتزام قيدا انفرد به دون المتقدمين ـ وهو قوله : " من حيث هو كذلك" .

فلنذكر ـ أولا ـ ما يوجب اعتباره ، ثم نذكر ما يتجه عليه (٧) من الاشكال .

أما وجه اعتباره ، وذلك لأن اللفظ قد يكون مشتركا بين المجموع وجزئـــه ، وبين الملزوم (٨) ولازمه .

مثال الأول : لفظة "الامكان" ، فانها مشتركة بين معنيين ، أحدهما : سلب الضرورة بحسب الذات عن طرفى الوجود والعدم ، وثانيهما : سلب الضـرورة المذكورة ـ اما عن طرف الوجود ، أو طرف العدم (٩) والثانى جزء من الاول ، ضرورة أن سلب الضرورة عن أحد الطرفين جزء من سلب الضرورة عن طرفـــى الوجود والعدم جزما .

والأول : يسمى بالامكان الخاص .

والثانى : بالامكان العام .

ويقال : الامكان الخاص : سلب الضرورة بحسب الذات عن جانبى الوجـود والعـــدم .

---

١) عبارة ك : " رحمه الله " . (٢) لفظة " الثانى " ساقطة من ك
٣) من قوله : " على جزء المسمى ...." الى هنا مستبدل فى ك بعبارة : " الى قوله" .
٤) المحصول (١/١/٣٠٠) . (٥) فى ك زيادة : "قال رحمه الله " .
٦) لفظ د : " تعبير" وهو تحريف . (٧) فى د ، ح : " عليك" .
٨) فى د : " الملتزم" (٩) فى د : " الأولى" .

والعام(١) : سلب الضرورة عن الجانب المخالف (٢) .

والمراد به : أن القضية ان كانت موجبة ، فالضرورة (٣) مسلوبة عن طرف العدم ، وإن كانت سالبة ، فالضرورة مسلوبة عن طرف الوجود .

ولهذا قيل : الامكان العام : سلب الضرورة عن الجانب المخالف .

فاذن : الامكان العام جزء من الامكان (٤) الخاص قطعا (٥) .

واذا اتضح ذلك - فنقول : لو قيل - في تعريف المتضمن - : انه دلالة اللفظ على جزء المسمى ، لا تنتقض ذلك باللفظ الدال على جزء المسمى / ٦١ بالوضع ، فيما ذكرنا من الصورة ، وهي اللفظة المشتركة بين الجزء والكل ، فاذن صدق حد دلالة التضمن على المطابقة ، ويوجب ذلك فساد التعريف المذكور .

وبما ذكرنا تبين (٦) وجه اعتبار القيد المذكور في تعريف دلالة الالتزام .

هذا وجه اعتباره ، وفيه نظر ، وذلك أن اعتبار هذا القيد في التعريف يوجب اعتباره في (دلالة)(٧) المطابقة جزما ، فوجب (٨) أن نقول : المطابقة دلالة اللفظ على تمام المسمى من حيث هو تمام ، فان اكتفى بقرينة التمامية في المطابقة ، فذلك يقتضي وجوب الاكتفاء - أيضا - بقرينة الجزئية واللازمية ، (فوجب)(٩) اعتبار(١٠) القيد المذكور في الثلاثة ، أو اسقاطه عن الثلاثة كما فعله القدماء .

---

١) لفظ د : " والخاص " ، والصواب ما أثبتناه .
٢) وانظر : التعريفات (٣٦) .
٣) في ك : " بالضرورة " .
٤) في ك : " امكان " .
٥) لفظ ك : " جزما " .
٦) وانظر مزيدا من التفصيل في - البرهان للكلنبوي (٢٢٧) - وحاشية العطار على شرح التهذيب (١٥٥) - وحاشية الباجوري على متن السلم (٥٠-٥١) .
٦) في ك : " نتبين " .
٧) انفردت ك بهذه الزيادة .
٨) في د : " يوجب " .
٩) هذه الزيادة من ك .
١٠) في د ، ح : " واعتبار " .

والاسقاط عن الثلاثة لا يخلو عن (١) ضعف ،لما بينا من وجوب الاعتبار في الثلاثة ،لكنه أشبه من الأول .

قال بعض الفضلاء من المتأخرين : "الدلالة الوضعية للفظ على المعنى : اما أن تكون بتوسط (٢) وضعه بازائه - وهي المطابقة "، واما بازاء ما يشتمل عليه - وهي التضمن " ، واما بازاء ما يستلزمه في الذهن التزاما خارجيا - وهي "الالتزام".

والتقييد بالدلالة الوضعية لاخراج ما يدل بالطبع ،كدلالة "أف" على الضجر، و "أخ" على الوجع.

وتقييد التوسط المذكور في المطابقة لاخراج دلالة اللفظ على تمام (٣) مسماه بالتضمن اذا كان موضوعا لما دخل فيه المسمى أيضا ، وبالالتزام اذا كان موضوعا لملزومه (ولازمه)(٤) ، وذلك (٥) يعرفك قيد التوسط في الدلالتين الباقيتين .

وهذا كلام صحيح لا يرد عليه ما ورد على الامام من الاشكال .

لا يقال : لا حاجة الى قيد التوسط في المطابقة ،لاخراج دلالة اللفظ على تمام مسماه بالتضمن اذا كان موضوعا لما دخل فيه المسمى أيضا ، وبالالتزام اذا كان موضوعا لملزومه ولازمه .

ولنقدم على هذا الكلام مقدمة - فنقول : فهم مدلول المطابقة سابق على فهم مدلول التضمن والالتزام.

فالماهية اذا ذكرت باسمها ،فهمت هي -أولا (٦) - مجملة (٧) ، ثم فهمت ذاتياتها (٨) مفصلة ،ثم ينتقل الذهن منها الى اللازم الذهني .

---

١) في ك : "من"
٢) في غيرك : " ثبوت" .
٣) لفظ ك : "دلالة ."
٤) سقطت هذه الزيادة من د .
٥) في ك : " ذلك" .
٦) " هي ساقطة من ك .
٧) لفظ ح : " جملة"
٨) في غيرك : " في أثنائه" .

واما اذا ذكرت الماهية بالحد ،كان الأمر بالعكس.

فاذا قيل فى حد الانسان : "انه حيوان ناطق" ،فأنت تتمثل -أولا- هذه الذاتيات فى الذهن ،ثم تتمثل الماهية .

هذا كله فى حق العالم بالوضع ،المحيط بالماهية (١) .

وعلى التقارير كلها : فهم مدلول المطابقة سابق على فهم مدلول التضمن (٢) ولهذا حكمنا بأن دلالة المطابقة متبوعة ،والدلالتان الباقيتان تابعتان (٣) واذا اتضحت هذه المقدمة -فنقول : لا حاجة الى قيد التوسط المذكور ، لاخراج دلالة اللفظ على تمام مسماه بالتضمن ،اذا كان موضوعا لما دخل فيه المسمى أيضا ،وبالالتزام اذا كان موضوعا للازمه وملزومه .

وذلك لأن اللفظ اذا كان مشتركا بين (الجزء والكل ،فاذا حصل (٤) الشىء وجزؤه ،فعند اطلاق اللفظ يحصل فهم الجزء ،والكل معا ، بالنسبة الى السامع العالم بالوضع ،يكون اللفظ مشتركا بين الجزء والكل .

واذا حصل فهم الجزء بالمطابقة (مع) (٥) فهم الكل ،يستحيل أن يحصل فهمه مرة أخرى مترتبا (٦) على فهم الكل متأخرا ،فلا دلالة لهذا اللفظ على هذا الجزء الا بالمطابقة ، ولا تتصور دلالة التضمن فى هذه الصورة أصلا .

وكذلك اذا كان اللفظ مشتركا بين الشىء وملزومه ،فانما يفهمان معا من اللفظ ،فلا يكون للفظ دلالة على هذا المعنى الا بالمطابقة ،ولا يتصور أن يصير مدلولا عليه بالالتزام ،اللهم الا فى حق من جهل الاشتراك ،وفى

---

١) فى د : "الماهية" . (٢) فى ح : "المتضمن" .

٣) هذا مناقض لما قرره على تقدير ذكر الماهية بالحد ،حيث جعل دلالة المطابقة تابعة لدلالة التضمن فى الفهم .

٤) هذه الزيادة من ك . (٥) سقطت تلك الزيادة من د .

٦) فى ك : "مرتبا" .

حقه لا حاجة الى التحرز ،لأنه لم يصـر للفظ (١) دلالتان بالنسبـة اليه ،فليس مشتركا بالنسبة ليه .

ولهذا يقال : ان الجملة التامة (٢) المؤلفة من جمل كثيرة ،تدل علـى أجزائها المذكورة بالمطابقة والتضمن (٣) ،لأن تلك الأجزاء صارت مفهومة قبل فهم الكل ،فلا يجوز جعل فهمها تابعة فهم معنى (٤) الكل ،بـل الأمر بالعكس أولى .

بل لو قيل : فائدة هذا القيد جعل الدلالات الثلاثة وضعية -بمعـنى : أنها تتوقف على الوضع ،وإن افترقت في التوقف -كان أحسن .

لأنا نقول : المقدمة المذكورة صحيحة " وأما ما فرع عليه (٥) فمندفع .

وبيانه : أن حاصل ما يقوله : انه لا يجتمع للفظ الواحد دلالتان علـى مدلول واحد مطابقة (٦) وتضمنا (٧) ،فانه (٨) ان فرض (٩) الكـلام في اللفظ المشترك بين الجزء والكل للعالم بالوضع لهما ،فانه يفهم الجزء والكل (١٠) معا مطابقة ،فلا يتصور أن يفهم الجزء تضمنا ،اذ شرطـه

---

١) عبارة ك : " يضم اللفظ" .

٢) في د ،ح : " الثانية " .

٣) في ك : " بالتضمن " .

٤) في غير ك : " يعني " .

٥) " عليه" ساقطة من .

٦) في ك زيادة : " فلا يتصور أن يفهم الجزء" وهذه العبارة ستأتي بعد قليل في موضعها المناسب ،غير أن الناسخ أقحمها هنا نتيجة اختلاف النظر .

٧) في ك : " تضمنا " .

٨) في ك : " وانه " .

٩) في د ،ح : " قدم" .

١٠) لفظ د : " والكلام " ،وهو تحريف .

الترتب ، وقد فهم ـ أولا الجزء من غير ترتب ، بل مع الكل ، فلا يفهم (١) تضمنا ـ ثانيا ـ مترتبا ، وإلا يلزم تأخير فهمه مع تقدمه ، وذلك محال .

وإن فرض في حق الجاهل بالاشتراك فاندفاعه كما بين (٢) .

وجوابه المنع ، وذلك الجزء له ذات وله عارض ، وهو الجزئية ، فيفهم الذات ـ أولا ـ من اللفظ المشترك ، ويفهم ـ ثانيا ـ منه (٣) مترتبا (٤) مع عارضه وهو " الجزئية " ، فلا يلزم منه (٥) محال .

والحاصل منه : فهم الجزء ـ أولا ـ مجملا ، وفهمه ـ ثانيا ـ مفصلا .

تنبيـــــه :

اعلم : أن دلالة (٦) المطابقة توجد منفكة عن دلالتي التضمن والالتزام أما انفكاكها عن دلالة التضمن ـ فكما (٧) في الألفاظ الموضوعة للبسائط وأما انفكاكها عن دلالة الالتزام ، فلأن الجزم بوجود ألفاظ دالة على معان ليس لها لازم ذهني (٨) .

قال الإمام : " دلالة المطابقة تنفك عن التضمن ، كما في البسائط ، ولا

---

١) في ك : " فهم " .

٢) في ك : " ظاهر " .

٣) عبارة ك : " ويفهم منه ثانيا " . (٤) في ك : " مرتبا " .

٥) لفظة " منه " ساقطة من ك .

٦) في د : " الدلالة " .

٧) في ك : " وكما " .

٨) اللزوم الذهني : كونه بحيث يلزم من تصور المسمى في الذهن : تصوره فيه ، فيتحقق الانتقال منه إليه . كالزوجية للاثنين .

(انظر : تعريفات الجرجاني " ١٩٢ ") .

ولا يستعمل اللفظ الدال على أحدهما في الآخر ، والضدان (١) متنافيان (٢) ، وقد يستعمل اسم أحدهما في الآخر، كقوله تعالى : " وجزاء سيئة سيئة مثلها " (٣) ، بل المعتبر في (٤) اللزوم الذهني ظاهرا (٥) ، ثم هذا اللزوم شرط لا موجب " (٦)

الشـــرح (٧) :

اعلم - وفقك الله تعالى (٨) - : أنه لا بد من تقديم مقدمـــة

= في وجوده الى جسم يحله ويقوم هو به .

وقال صاحب المصباح : " والعرض في اصطلاح المتكلمين : ما لا يقوم بنفسه ولا يوجد الا في محل يقوم به ، وهو خلاف الجوهر ، وذلك نحو حمرة الخجل وصفرة الوجل " .

(انظر : " ٤٠٤ "

١) والضدان : صفتان وجوديتان يتعاقبان في موضع واحد ، يستحيل اجتماعهما . كالسواد والبياض.

والفرق بيـــن الضدين والنقيضين : أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان كالعدم والوجود ، والضدين لا يجتمعان ولكن قد يرتفعان كالسواد والبياض .

(انظر: التعريفات "١٣٧" - وشرح الكوكب "١/ ٦٨"- وآداب البحث والمناظرة "١/ ٢٩ - ٢٧ ") .

٢) التنافي - هو: اجتماع الشيئين في واحد ، في زمان واحد . كما بين السواد والبياض ، والوجود والعدم.

(انظر تعريفات الجرجاني "٦٧") .

٣) من الآية (٤٠) من سورة " الشورى" .

٤) " في" زيادة ليست في المحصول ، وبدونها يستقيم المعنى .

٥) من قوله : " لأن الجوهر والعرض مثلا زمان . . . . " الى هنا ساقط من ك ، وموضوعه عبارة : " الى قوله" .

٦) المحصول (١/١/ ٣٠٠-٣٠١) .

٧) في ك زيادة : " قال رضي الله عنه " .

٨) " وفقك الله تعالى " لم ترد في ك .

على شرح كلام المصنف فى هذا الموضع - فنقول : هاهنا ألفاظ خمسة :

" الوضع" ، و" لاستعمال " ، و" الاطلاق " ، و" الحمل" ، و " الدلالة" (١)

ولا بد من تميز مفهومات بعضها من بعض (٢) - فنقول : أما " الوضع"

- فهو : أن يجعل اللفظ المعين (٣) دليلا على معنى من المعانى

وذلك بالاصطلاح .

وقد يغلب استعمال لفظ فى معنى من المعانى ، ويصير ذلك بحيث اذا

أطلق (٤) يسبق الى الذهن ذلك المعنى ، ويقال لذلك (٥)

(الاصطلاح)(٦) - أيضا - " الوضع" (٧) ، فيصير الوضع مشتركا بين

الاصطلاح ، وغلبة الاستعمال .

مثال الأول : الحقيقة اللغوية .

مثال الثانى (٨) : الحقيقة العرفية ، والشرعية (٩) .

---

١) كذا الترتيب فى ك ، وفى غيرها : " الاستعمال ، والوضع ، والحمل ، والاطلاق ، والدلالة" ، وقد أثرنا الترتيب الذى سار عليه الاصفهانى فى التعريف .
٢) فى ك : " البعض" .
٣) لفظ د ، ح : " المعتبر" والأولى ما أثبتناه .
٤) فى د : " انطلق " .
٥) فى ك : " ذلك" .
٦) هذه الزيادة من ح .
٧) فى ك : " بالوضع" .
٨) قوله : " الحقيقة اللغوية : مثال الثانى " ساقطة من ك .
٩) قال الشريف الجرجانى : " الوضع: فى اللغة - جعل اللفظ بازاء المعنى وفى الاصطلاح : تخصيص شئ بشئ متى أطلق ، أو أحس الشئ الأول ، فهم منه الشئ الثانى . والمراد بالاطلاق استعمال اللفظ وارادة المعنى ، والاحساس استعمال اللفظ أعم من أن تكون فيه ارادة المعنى ، أولا .
وفى اصطلاح الحكماء - هو : هيئة عارضة للشئ بسبب نسبتين . نسبة أجزاء بعضها الى بعض ، ونسبة أجزائه الى الأمور الخارجية عنه - كالقيام والقعود ." (التعريفات "٢٥٢-٢٥٣") .
وقال فى شرح الكوكب (١٠٧/١): " والوضع نوعان : وضع خاص - وهو : جعل اللفظ دليلا على المعنى الموضوع له ، ولو مجازا ، ونوع عام - وهو : تخصيص شئ بشئ يدل عليه . كالمقادير." .

والاستعمال (١) : - هو : التلفظ به لارادة (٢) معنى ، حقيقة كان ذلك أو (٣) مجازا ، وهو المراد بالدلالة اللفظية .

و"الاطلاق" - هو : ذكره مجردا من القرينة المقيدة ، فهو - اذن إستعمال خاص .

و"الحمل" - هو : اعتقاد كون المراد منه كذا .

وأما "الدلالة اللفظية" - فهى (٤) : فهم المعنى من اللفظ على بعض الاصطلاحات ، أو تجعل صيغة اللفظ على ما مضى . (٥) .

واذا تقررت هذه المقدمة - فنقول : فى هذا الكلام - على الوجه الذى ذكره المصنف - ضعف (٦) ، فلنورده (٧) أولا بمعناه (٨) على الوجه الصحيح ثم ننبه على ما فيه من الخلل والضعف - فنقول : المدعى : أن شرط دلالة الالتزام ، اللزوم الذهنى دون الخارجى .

بيان الأول : أن اللفظ اذا وضع لمعنى ، ولذلك (٩) المعنى لازم ذهنى لم يوضع له اللفظ ، فان اللفظ يدل على الملزوم مطابقة ، وعلى لازمه الذهنى التزاما جزما ، فلو لم يكن بين المعنى الموضوع له اللفظ ، وبين المعنى الثانى ملازمة ذهنية : استحال فهم المعنى الثانى من ذلك اللفظ الموضوع

---

١) فى د ، ح : "فالاستعمال" وما أثبتناه هو المناسب.
٢) فى ك : "وارادة".
٣) "أو" ساقطة من ك .
٤) فى غير ك : "فهو".
٥) أى : من الوضع الأول .
٦) فى ك : "ضعيف".
٧) فى ك : "فلنورد".
٨) فى ك : "معناه".
٩) فى ك : "وذلك".

للأول (١) ، ولا (٢) يلزم الترجيح من غير مرجح ، وذلك محال .

وإذا استحال فهمه من ذلك اللفظ الموضوع عند انتفاء الملازمة الذهنية دل ذلك على اشتراط اللزوم الذهني لدلالة الالتزام ، إذ لا معنى لكون الشيء شرطاً لغيره إلا أنه يلزم من انتفائه انتفاؤه ، وقد تقرر ذلك .

وأما أن اللزوم الخارجي ليس بشرط لدلالة الالتزام ، وذلك لأنه لو كان شرطا لها ، لما دل لفظ(٣) العمى على البصر بالالتزام ،لانتفاء هذا الشرط في جميع صور الاعدام والملكات (٤) ، واللازم باطل ،لتحقق دلالة الاعدام على الملكات ،(٥) فينتفي الملزوم ، فيلزم عدم اشتراط اللزوم الخارجي لدلالة الالتزام - وذلك هو المطلوب .

توجيه آخر- وهو أن نقول : لا يعتبر اللزوم الخارجي في دلالة الالتزام أصلا ،اذ لو اعتبر فيها - فاما أن يعتبر شرط لها ،أو سببا (٦) والقسمان باطلان .

---

١) في ك : " الاول " .
٢) في ك : " ولا " .
٣) في د : " للفظ " .
٤) المتقابلان بالعدم والملكة : أمران أحدهما وجودي ، والآخر عدمي ذلك الوجودي لا مطلقا ، بل من موضوع قابل له - كـ "البصر والعمى" "والعلم والجهل" ، فان العمى : عدم البصر عما من شأنه البصر، والجهل عدم العلم عما من شأنه العلم . (انظر: تعريفات الجرجاني "١٩٨") .
٥) في ك : " اللازم .
٦) السبب - في اللغة -: كل شيء يتوصل به الى غيره . والجمع أسباب . (انظر: لسان العرب "١/ ٤٥٨" - والقاموس "١/ ٨٣" - والمصباح "٢٦٢") .
وفي الاصطلاح : ما يلزم من وجوده الوجود ، ومن عدمه العدم لذاته .
قال الامام الشاطبي - في الموافقات (١/ ١٩٦) - : "السبب غير فاعل بنفسه ، بل انما وقع المسبب عنده ، لا به " . ويؤيد ذلك تعريف الآمدي له حيث قال : " هو: كل وصف ظاهر منضبط ، دل الدليل السمعي على كونه معرفا لحكم شرعي " .
(الاحكام "١/ ١٧٢" - وانظر كذلك غاية الوصول "١٣") .
(راجع تعريف السبب في : المستصفى "١/ ٩٤" - وشرح تنقيح الفصول "٨١" - ونفائس القرافي "١/ ١٢١ - أ " - والمدخل الى مذهب الامام أحمد "٦٧" - والمحلى على جمع الجوامع بحاشية البناني "١/ ٩٤" - والتلويح على التوضيح "٢/ ١٣٧" - والقواعد والفوائد الاصولية "٩٤" =

أما الملازمة فظاهرة ، وأما انتفاء اللازم بين .

أما الأول — وهو : انتفاء الاشتراط — يدل عليه ماسبق من دلالة الاعدام على الملكات)[1] .

وأما الثاني : فيدل على[2] انتفاء سببيته ملازمة الجوهر والعرض في الخارج ، مع انتفاء الدلالة الالتزامية .

وبعضهم[3] منع عدم دلالة الجوهر على العرض التزاما ، وذلك لما بينهما من التقابل ، والمنع ضعيف .

هذا تحرير هذا الكلام على الوجه الصحيح .

وأما مافيه من الخلل — فبيانه من وجهين :—

أحدهما : أن دليله انما ينتظم دالا على مدعاه — أن لو لزم من وجود الشرط وجود المشروط ، وهو ظاهر الفساد ، فان الشرط[4] — هو : الذى يلزم من عدمه عدم الشئ ، ولا يلزم من وجوده وجوده[5] .

(=) وشرح الكوكب (١/ ٤٤٥ ومابعدها) — والابهاج (١/ ٢٠٦) والاستغناء في أحكام الاستثناء (٦١٦) .

(١) مابين المعقوفتين ساقط من د .   (٢) لفظ ك : " عليه " .

(٣) يشير الى القرافي — انظر : النفائس (١/ ١٢٤ — أ) .

(٤) سقط قوله : " فان الشرط " من ك .

(٥) الشرط — في اللغة — الزام الشئ والتزامه في البيع ونحوه . والجمع شروط . (انظر : لسان العرب (٧/ ٣٣٩) — والقاموس (٢/ ٣٨١) .

وفي الاصطلاح : مايلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته .

احترز بالقيد الأول من المانع باعتبار عدمه ، وبالثاني من السبب وبالثالث من المانع باعتبار وجوده ، وبالرابع من مقارنة الشرط للسبب أو المانع ، حيث يلزم الوجود والعدم ، ولكن لوجود السبب أو المانع ، لا لذات الشرط .

واذا علمت ذلك تبين لك مافي تعريف الشارح من الخلل لنقص هذا القيد .

واحترز البعض بقوله : " وكان خارجا على الماهية " ، لاخراج الركن اذ ينطبق عليه الحد المذكور ، الا أنه داخل في الماهية . =

وثانيهما : أنه قال : الجوهر والعرض متلازمان في الخارج مع أنـــه لا يستعمل اسم أحدهما في الآخر ، وهذا - أيضا - مختل (١) ، وذلك لأن الكلام في الدلالة دون الاستعمال ، وقد سبق منا بيان الفرق بين الدلالة والاستعمال .

وصورة الدليل هكذا - وهو: أن اللزوم (٢) الخارجي ليس بشرط لدلالة الالتزام ، اذ لو كان شرطا لدلالة الالتزام : يلزم جواز استعمال لفظ "الجوهر" في "العرض" لوجود الشرط (٣) ، واللازم باطل ، فالملزوم كذلك .

والاشكال على هذا الكلام ظاهر، للوجهين المذكورين .

لا يقال : المراد بالشرط المذكور: المساوى ، ويلزم من وجود الشرط

= والشرط على أربعة أقسام:
أحدهما : عقلي - كالحياة للعلم. (ثانيها : شرعي - كالطهارة للصلاة .
وثالثها : لغوى - كقولك "ان دخلت الدار فأنت طالق".
ورابعها : عادى - كالسلم لصعود السطح .
(راجع لذلك :المستصفى "٢/ ١٨٠-١٨١" - وشرح تنقيح الفصول "٨٢" والمحلى على جمع الجوامع بحاشية العطار "٢/ ٥٥-٥٦" - ونفائس القرافي "١/ ١٢١أ" والقواعد والفوائد الأصولية "٩٤" - وروضة الناظر مع شرحها نزهة الخاطر "١/ ١٨٩-١٩٠" - وشرح الكوكب "١/ ٤٥٢" - وما بعدها" - والموافقات "١/ ٢٦٦" - وارشاد الفحول "١٥٢-١٥٣" - والحدود "٦٠" - والابهاج "١/ ٢٠٥-٢٠٦" - والمدخل "٦٨" - والتعريفات "١٢٥" - والاستغناء للقرافي "٦١٦" - وغاية الوصول "١٣" وغاية الوصول الى دقائق علم الاصول "١٨٢") .

١) في غيرك : "مستحيل".
٢) في د ، ح : "اللازم" ، والصواب ما أثبتناه .
٣) هذا الكلام مبني على أن الشرط يلزم من وجوده الوجود ، وهو فاسد ، كما أشار الى ذلك الشارح العلامة .

المساوى وجود المشروط.

لأنا نقول : يلزم من ذلك ألا يكون اللزوم الخارجى شرطا مساويا لدلالة الالتزام، ولا يلزم(١) من ذلك ألا يكون شرطا مطلقا ، فانه لا يلزم من انتفاء الأخص : انتفاء الأعم ،ضرورة أن الشرط المساوى أخص من نفس الشرط ،فبطل هذا الاعتذار.

ولفظة " ظاهر" لا حاجة اليها (٢) .

وقد يعتذر عنه : بأنه احترزبه عن اللازم اذا كان خفيا -كالبخر للأسد .

وأما قوله : " اللزوم الذهنى شرط" -أى : هو شرطا لدلالة الالتزام ، وقد بينا ذلك .

وأما قوله - : " لا موجب " -فليحمل على أن اللزوم (٣) الذهنى ليس بكاف فى دلالة الالتزام ،بدليل (٤) الملازمة الذهنية بين الشيئين ، مع عدم اللفظ الموضوع للملزوم (٥) فانه لا يوجد (٦) ثمة دلالة الالتزام مع وجود الملازمة الذهنية ،بل الموجب لدلالة الالتزام - هو: اللفظ الموضوع للملزوم وشرط هذا الموجب :الملزوم الذهنى -على ما تقرر.

قال المصنف - رحمه الله - : " ولنرجع/ الى التقسيم - فنقول : اللفظ /٦٣ الدال بالمطابقة : اما ألا يدل شئ من أجزائه على شئ - حين هو جزؤه- وهو: "المفرد" كالأبكم.

أو يدل كل واحد من أجزائه على شئ -حين هو جزؤه -وهو: " المركب" .

واما أن يدل أحد جزئيه دون الآخر ،وهوغير واقع ، لأنه ضم مهمل الى

---

١) فى غيرك :"فلا "
٢) فى ك : " لها" .
٣) لفظ ك : " اللازم".
٤) فى ك : " بدلائل" .
٥) فى ك : " الملزوم".
٦) لفظك : " لا يؤخذ" ،وهو تصحيف .

مستعمل ، وهو غير مفيد (١) .

أما "المفرد" - فيمكن تقسيمه على ثلاثة أوجه :

الأول : أن المفرد - اما أن يمنع نفس تصور معناه من الشركة ، وهو: "الجزئى" (٢)

أولا يمنع وهو: "الكلى" - (٣) .

الشرح : (٤)

اللفظ الدال بالمطابقة - اما (٥) ألا يدل شيء من أجزائه - أى : من أجزاء اللفظ - على شيء حين هو جزؤه ، وهو: "المفرد" .

فجعل مورد التقسيم : الدال بالمطابقة ، فيصير هكذا : اللفظ الدال بالمطابقة - اما ألا يدل (٦) على (٧) شيء من أجزائه (على شيء) (٨) حين هو جزؤه ، فهو: "المفرد" .

و"الدال (٩) بالمطابقة" - كالجنس .

---

١) المستعمل من الألفاظ - هو : ما دل على معنى ، بخلاف المهمل فانه لا يدل على معنى . والأول كـ "ضرب" ، والثانى كحروف الجهاء .
(انظر : تفصيل الكلام عن المستعمل والمهمل فى : المحلى على جمع الجوامع بحاشية البنانى "١/٢٦١-٢٦٤" - ونهاية السول "٢/٦٢" - واللمع للشيرازى "٥٧" - وهمع الهوامع "١/١١" - والصاحبى "٨٧") .

٢) من قوله : "اما ألا يدل شيء ...." الى هنا ساقط من ك ، وهو مستبدل بعبارة : "الى قوله" .

٣) المحصول : "١/١/٣٠١-٣٠٢" .

٤) فى ك زيادة : "قال رضى الله عنه" قال المصنف" .

٥) "اما" ساقطة من ك .

٦) "يدل" لم ترد فى ك .

٧) المناسب حذف لفظة "على" ، اذ بدونها يستقيم المعنى .

٨) هذه الزيادة من ك .

٩) فى ك : "الدال" .

وقوله - : " لا يدل شيء من أجزائه على شيء" - فصل له من المركب وقوله -: " حين هو جزؤه" - ليدخل فيه مثل " أبكم" ، فان " أب" دال على معنى من المعاني ، و "كم" - أيضا - دال على معنى آخر ، ولكن عند الافراد ، وأما حال التركيب فلا دلالة لهما على شيء بلفظ " أبكم " ، و"عبد الله اذا جعل اسم علم ، وما يجرى مجراهما مفرد .

واما أن يدل كل واحد من أجزائه على شيء * حين هو جزؤه - وهو: " المركب" .

فصار رسم المركب : " الدال بالمطابقة الذى يدل كل جزء من أجزائه على شيء حين هو جزؤه" .

فقولنا - : " الدال بالمطابقة " - كالجنس .

وقولنا -: " يدل كل واحد من أجزائه على شيء (حين)(١) هو جزؤه "(٢) - فصل له عن المركب (٣) .

وأما قوله -: "حين هو جزؤه - ففائدته أنه يشترط فى (٤) المركب أن يدل كل جزء من أجزائه على شيء من المعنى حال التركيب .

وأما اذا كان للجزء دلالة فى نفس الأمر - وان (٥) لم يكن حال التركيب(٦) - فذلك لا يجعل اللفظ مركبا ، كـ " عبد الله " وهو اسم علم .

واما أن يدل أحد جزئيه على شيء دون الآخر ، فهو داخل فى التقسيم غير داخل فى الوجود ، لأنه ضم مهمل الى مستعمل ، وهو غير مفيد .

---

١) هذه الزيادة ساقطة من د .

٢) فى د : " فضل " ، وهو تصحيف .

٣) كذا فى جميع النسخ ، وهو خطأ ظاهر ، وصوابه : " المفرد " .

٤) لفظ د ، ح : " فيه " .

٥) كذا فى جميع النسخ ، والصحيح عدم العطف ، لأن العطف يفيد الاشتراك فى الحكم ، وهنا حالة التركيب مغايرة لحالة عدم التركيب فى الحكم .

٦) فى ك : " للتركيب " .

والتقسيم حاصر (١) ، وذلك لأن اللفظ - اما ألا يدل (٢) شيء من أجزائه على شيء من المعنى ، أو يدل كل جزء من أجزائه على شيء من المعنى أو يدل أحد الجزئين دون الآخر - الحصر ضروري .

هذا شرح كلام المصنف ، وفيه أبحاث:

البحث (٣) الأول : أن حد المفرد باطل بما اذا جعل "الحيوان الناطق" اسم علم لانسان ، فانه مفرد ، وجزؤه يدل على شيء حين هو جزؤه .

وكذلك يبطل بـ "عبد الله" اذا جعل اسم علم ، فانه يدل جزؤه على شيء .

فالمفرد (٤) : ما لم يدل جزؤه على شيء ، وهو مفرد دال - فالحد غير جامع والمركب : ما يدل كل جزء من أجزائه على شيء حين هو جزؤه ، وهذا اللفظ كذلك ، فوجب أن يكون مركبا حالة كونه علما ، وهو باطل .

فقد تبين ضعف (٥) هذا التعريف.

فالحد الصحيح أن نقول : المفرد : الدال بالمطابقة الذى لم يقصد بجزئيه الدلالة على جزء المعنى . وعلى هذا لا يرد النقض.

البحث الثاني : في (٦) أن مورد التقسيم : الدال بالمطابقة ، وشرط صحة التقسيم الاشتراك في مورده جزما .

فانه لا يصح أن يقال : "الحجر" - اما انسان ، أو فرس ، أو غيرهما وذلك لأن مورد التقسيم غير مشترك .

ويصح أن يقال : "الحيوان" - اما انسان ، أو فرس ، أو غيرهما .

ووجوب اشتراط الاشتراك في مورد التقسيم (لصحة التقسيم)(٧) بديهي وانما ذكرنا النظائر طلبا للمثل ، فان الطباع تميل الى المثل اذا لم تكن

---

١) لفظ د ، ح : "حاضر" ، وهو تصحيف.
٢) في ك زيادة : "على" .
٣) "البحث ساقطة من ح .
٤) في د : "ما أفرد" بدلا من "فالمفرد" .
٥) في د : "ضعيف
٦) "في" ساقطة من ك .
٧) هذه الزيادة ساقطة من د .

معتادة لاقتباس (١) الكليات ، فالبليد (٢) والمبتدئ الى المثل أميل" والذكي الفطن الى القواعد الكلية أشوق ، وانتفاعه بها أكثر.

ولما ثبت ما ذكرناه من القاعدة في صحة التقاسيم، لزم بالضرورة أن يكون المفرد والمركب دالين بالمطابقة ، وقد تمنع دلالة المطابقة في المركبات وذلك لأن الواضع انما وضع المفردات ، وأما المركبات فلا .

وجوابه : أنا ندعي أن مورد التقسيم مشترك"، والمفرد والمركب يدل كل واحد منهما بالمطابقة ، وذلك لأن المعنى من دلالة المطابقة فيهما : تحول (٣) الوضع لهما .

أما في" المفردات " - فظاهر.

وأما في"المركبات " ، فلأن (٤) الواضع وضع مفردات المركب والهيئة المركبة للتركيب ، ولا ندعي في المركب من المطابقة الا ذلك .

البحث الثالث : في أن اصطلاح المنطقيين مخالف اصطلاح الأدباء -

وبيانه : أن المفرد (٥) - في اصطلاح النحاة - : الكلمة الواحدة ، فنحو(٦) " تأبط شرا"(٧) ، و" عبد الله" أعلاما ، ومفردات على اصطلاح المنطقيين ، مركب على اصطلاح النحاة .

---

١) كذا في ك ، ولفظ غيرها : " لاقتناص " ، وهو تصرف لطيف من الناسخ .
٢) في ك : و" البليد " .
٣) في غير ك : " يتحول " .
٤) في غير ك : " أن " .
٥) في د : " المفرد " .
٦) في د : " نحو" ، وفي ح : " بنحو" .
٧) هو : أبو زهير ثابت بن جابر بن سفيان بن عميثل بن عدي الفهمي .
تأبط يوما سيفا وخرج ، فقيل لأمه : أين هو؟ ، فقالت : لا أدري تأبط شرا وخرج ، فاشتهر بهذا اللقب .
وهو من أعيان شعراء الجاهلية الصعاليك ، وله ديوان شعر .
كانت وفاته سنة (٥٣٠م) .
(راجع : الأغاني "٨٣٢٢/٢٤" - وجمهرة أنساب العرب "٢٤٣" - وكشف الظنون "٧٨٠/١" - والشعر والشعراء "٢٢٩/١" - وخزانة الأدب "١٣٧/١" ومعجم المؤلفين "٩٩/٣" - وتاريخ آداب اللغة العربية "١٤٠/١") .

وكذلك أمثله المضارع الثلاثة ـ وهى (١) : "أفعل" ، و"نفعل" ، و"تفعل" ـ مركبات على اصطلاح أهل المنطق باتفاق منهم.

وأما المستقبل (الغائب ـ كقولنا : "يفعل") (٢) ـ فلابن سينا (٣) تردد قول فى افراده وتركيبه (٤).

---

١) كذا فى ح ، وفى غيرها : "وهو".

٢) ما بين المعقوفتين ساقط من د .

٣) هو: أبو على الحسين بن عبد الله بن الحسن بن على بن سينا البخارى الملقب بالشيخ الرئيس . ولد فى صفر سنة (٣٧٠) هـ.

كان امام عصره فى الطب والفلسفة وعلوم الأوائل ، وله آراء فى الفلسفة جعلت العلماء يحكمون بكفره ، ولكن حكى عنه الجوزجانى : أنه لما اشتد به المرض اغتسل وتاب وتصدق ورد كثيرا من المظالم الى أهلها ولازم التلاوة حتى مات .

له تصانيف كثيرة منها : القانون فى الطب ، والتنبيه والاشارات ، والشفاء وغيرها .

كانت وفاته بهمدان يوم الجمعة فى رمضان سنة (٤٢٨) هـ عن ثمان وخمسين سنة .

(راجع : عيون الأنباء "٣/٣-٢٩" - ولسان الميزان "٢/١٩١-٢٩٣" - وتاريخ حكماء الاسلام "٥٢-٧٢" - وتاريخ آداب اللغة العربية "٦٤/٢-٦٤٧" - والنجوم الزاهرة "٥/٢٥-٢٦" - والبداية "١٢/٤٢-٤٣" - وسير أعلام النبلاء "١٧/٥٣١-٥٣٧").

٤) راجع : الشفاء (٣/١٩ وما بعدها).

وأما أمثلة الماضي - فمفردات بالاتفاق بين الأدباء والمنطقيين .

وأما أمثلة الأوامر - فمركبات عند المنطقيين (١) .

وأوردوا على أنفسهم سؤلا - فقالوا : اذا كان المركب ما يقصد بجزئه الدلالة على جزء المعنى حين هو جزؤه ، وجب أن يكون الماضي مركبا ، لأن مادته تدل على المصدر ، وصورته (٢) تدل على خصوص المضى .

وأجابوا عنه : بأن المعنى بقولنا : المراد من قولنا "أجزاء المركب يقصد بها الدلالة على أجزاء المعنى ، وليس مطلق الأجزاء ، بل الأجزاء المترتبة (٣) في السمع ، وعلى هذا لا ترد أمثلة الماضي (٤) ، لأن الهيئة / والمادة ٦٤/ ليستا بهذه المثابة .

ولا فرق بين المركب والمؤلف ، ومنهم من فرق بينهما ، وقسم المفرد الدال بالمطابقة الى ثلاثة أقسام بأن قال : اما ألا يدل جزء من أجزاء اللفظ على جزء من أجزاء (٥) المعنى أصلا - وهو : "المفرد" .

أو يدل - فاما أن يدل على جزء معناه - وهو: "المؤلف" كـ"زيد قائم" ، أو لا (٦) على جزء معناه - وهو: "المركب" كـ"عبد الله" .

---

١) انظر تفصيل الكلام على المفرد والمركب في الاصطلاحين في : (العضد على مختصر ابن الحاجب مع حواشيه "١/ ١١٧ وما بعدها" - والاحكام "١ / ٤٠" - ونهاية السول بحاشية بخيت "٢ / ٣٩-٤٠" - وتحرير القواعد المنطقية "٣٣ وما بعدها" - ومرآة الشروح "٦٨ وما بعدها" - وشرح الأنصاري على ايساغوجي "١٧-٢٠" - وشرح التهذيب بحاشية العطار "٦١-٧٠" - وشرح مطالع الأنوار (٣٦-٣٨") .

٢) عبارة د ، ح : "وهو رميه" ، والمناسب ما أثبتناه .

٣) في ك : "المرتبة" .

٤) في د : "المنا" ، هكذا .

٥) عبارة : "اللفظ على جزء من أجزاء" ساقطة من ك .

٦) أي : "لا يدل" .

والاصطلاح على ألا فرق بين المؤلف والمركب عند المحققين .

واعلم : أنه استعمل لفظ "حين" "هو جزؤه" في المفرد والمركب ، وفي التضمن والالتزام " حيث " .

والواجب ذلك ، لأن الأول يليق به ظرف الزمان ، والثاني يليق به ظرف المكان ، وإن كان مجازا ، ولو عكس لم يحسن ذلك .

تنبيــــه :

قد ينقض (١) قول المصنف - : " القسم الثالث لا وجود (٢) له ، فإنه ضم مهمل الى مستعمل ، ولا يفيد " - بقولنا (٣) " غاق مهمل " .

وجوابه : أنا ندعى هكذا - أن ضم مهمل الى مستعمل لا يفيد معنى موقوفا (٤) على تصور معناه ، ولا ينتقض (٥) بما ذكرنا بقولنا : " غاق لفظ " ، (ومهمل) (٦) ومركب (٧) من حروف الهجاء ، وحروفه (٨) ثلاثة - الى غير ذلك .

أو نقول : لا يفيد اسنادا حكميا الى (٩) مفهومه .

---

١) كذا لفظ ك ، وهو المناسب ، ولفظ غيرها : " يتضمن " ، وهو تحريف .
٢) في د ، ح : " الموجود " بدل قوله : " لا وجود " .
٣) لفظ د ، ح : " فقولنا " .
٤) لفظ د ، ح : " مردودا " .
٥) في ك : " ينقض " .
٦) هذه الزيادة من ك .
٧) في د ، ح : " موكب " بدون الواو .
٨) في غير ك : " حروف " بدون الواو .
٩) " الى " مكررة في د .

من المستعمل والمهمل غير دال بالمطابقة .

لأنا نمنع ذلك ، ووجه الاشتراك فيه ظاهر بالتفسير المذكور (١) .

وقول بعضهم (٢) هـ : " حكمه على القسم الثالث بأنه غير واقع ، لأنه ضم مهمل الى مستعمل غير لازم ، لأنه لا يلزم من كون اللفظ غير دال في حالة أن يكون مهملا ، وكونه غير واقع لا يوجب - أيضا - اطراحه " - لا يستحق الجواب لركته .

ثم قال المصنف - رحمه الله (٣) - : " ثم المفرد يمكن (٤) تقسيمه من وجوه :

الأول : أن تصور معنى المفرد - اما أن يكون مانعا من الشركة فيه وهو " الجزئي " ، أو لا يمنع وهو " الكلي " . (٥) .

الشرح (٦) :

اعلم - وفقك الله (٧) - : أن امتناع الشركة تارة تحصل من البرهان الدال على كون المفهوم واحدا بالشخص ك " الآلة " ، فان الوحدة ثبتت (٨) فقد امتنع وقوع الشركة في مفهومه ، ولكن للبرهان الدال على الوحدة .

وقد تمتنع الشركة لنفس تصور مفهوم الشيء ، كالمقصود من مفهوم " زيد هذا " فان نفس تصوره يمنع وقوع الشركة فيه ، فبه (٩) يصير التلفظ (١٠) جزئيا (١١) واذا علم ذلك - فحد اللفظ الجزئي : أن يكون تصور مفهومه مانعا من الشركة في المفهوم ، بخلاف اللفظ الكلي ك " الانسان " ، فان تصور

---

١) في غيرك : " الأول " ، والمناسب ما أثبتناه .
٢) يشير الى النقشواني - انظر : التلخيص (٢٢ أ) .
٣) " رحمه الله " لم ترد في ك . (٤) عبارة د : " اما أن يكون " .
٥) انظر : المحصول (١/١/٣٠٢) .
٦) " الشرح " ساقطة من ك . (٧) " وفقك الله " لم ترد في ك .
٨) في ح : " تثبت " . (٩) " فبه " ساقطة من ك .
١٠) في ك : " اللفظ " . (١١) في ك : " حربيا " .

مفهومه غير مانع من الشركة .

فلفظة (١) " نفس " للتأكيد (٢) ، حتى يلحظ كون امتناع الشركة بأشياء من تصور مفهوم اللفظ دون غيره .

وأما لفظة " تصور المفهوم (٣) " - فهو واجب الاعتبار، لاخراج ما يمنع الشركة فيه لا لنفس تصور المفهوم ، فهو - اذن - كلي ، لا جزئي .

وقوله : " من الشركة " أي : في المفهوم ، وهو خير من استعمال لفظة "الكثرة " ، فان الشيء قد يكون كثيرا بالجزئيات ، وقد يكون كثيرا بالأجزاء وكونه جزئيا لا ينافي الكثرة بالأجزاء كـ " المركب الشخصي " .

وقولنا : " لا يمنع وقوع الشركة فيه " لا يقتضي وقوع الشركة ، لأنه (٤) لا يلزم من كون تصور مفهومه (٥) لا يمنع وقوع الشركة : أن تحصل الشركة (٦) ، فانه لا يلزم من عدم مانع واحد للشركة (٧) : وقوع الشركة ، ولو ارتفعت الموانع بأسرها لا يلزم من ذلك وقوع الشركة (٨) .

---

١) في ك : " فلفظ " . (٢) في غيرك : " التأكيد " .
٣) العبارة من قوله " للفظ دون غيره .... " الى هنا ساقطة من ك .
٤) في ك : " فانه " . (٥) قوله " لا يلزم من كون تصور مفهومه " مكرر في د .
٦) وردت في د ، ح بلفظ : " أكثر " ، وهو تحريف .
٧) في ك : " الشركة " .
٨) لأن المانع : ما يلزم من وجوده العدم ، ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته .
(انظر - في تعريف المانع - : شرح تنقيح الفصول "٨٢" - ونفائس القرافي "١/١٢١ أ" - وشرح الكوكب "١/٤٥٦ - وما بعدها" - والمدخل "٦٨-٦٩" - والابهاج "١/٢٠٦" - والحكم الوضعي عند الأصوليين للحميري "٢٦٢-٢٦٧" - والاستغناء في أحكام الاستثناء "٦١٦" - وغاية الوصول الى دقائق علم الأصول "١٨٥") .

والمراد من الشركة : صدق المفهوم على كثيرين ذهنا ،أو خارجا .

مثال الكلى : "الانسان " ، و"الخيل "(١) .

ومثال (٢) الجزئى : سائر الأعـــلام.

واعلم : أن لنا أمورا أربعة :-

" اللفظ الدال على معنى تصوره مانع من وقوع الشركة فى مفهومه .

وثانيها: اللفظ الدال على معنى لا يمنع تصوره وقوع الشركة فى مفهومه ،

فيحصل على لفظين موضوعين بازاء معنيين .

فهو-اذن -أمور أربعة :

* اللفظ الدال على معنى جزئى .

الثانى : معنـــــاه .

الثالث: اللفظ الدال على معنى كلى .

والرابع : معنـــــاه .

وأنت بالخيار -ان شئت أطلقت لفظ " الجزئى " على اللفظ ومعناه ،وأطلقت لفظ" الكلى " على اللفظ ومعناه ،وان شئت سميت اللفظ ب" العلم "أو " المضمر" (٣) ،ومعناه ب" الجزئى " ،وسميت اللفظ الدال على معـــنى كلى ب" المطلق " ،ومعناه ب" الكلى (٤) .

تنبيهان :

الأول :- فى أقسام الكـــلى - نقول : اما أن يمتنع (٥) وجـــــوده ك" شريك البارى " ،أو يمكن - وهو: اما بالقوة ك" العنقاء" (٦) ،أو بالفعـــــل

وهو على قسمين :

---

١) فى د : " الحد" وهو تحريف ،وبعدها فى د ،ح : "الانسان" وهو تكرار من الناسخ .

٢) فى ك : " مثال " .

٣) فى غيرك : " والمضمر".

٤) فى د : " بالكل " .

٥) فى ك : " يمنع" .

(٦) قال في لسان العرب: (١٠/ ٢٧٦): والعنقاء طائر ضخم ليس بالعقاب، وقيل: العنقاء المغرب كلمة لا أصل لها، يقال إنها طائر عظيم لا يرى إلا في الدهور ثم كثر ذلك حتى سموا الداهية عنقاء

أحدهما : ما يمتنع فيه الشركة كـ " الباري تعالى " (١) / ٦٥

وثانيهما : ما يمكن - وهو ينقسم الى ما الشركة فيه بالقوة كـ " الشمس" ، والى ما الشركة فيه بالفعل كـ " الانسان " .

الثاني : الكلي - هاهنا (٢) - جنس لأنواع خمسة : الجنس ، والفصل والنوع (٣) ، والخاصة ، والعرض العام .

واللفظ الدال على الكلي مطلق (٤) ، فيلزم (٥) كون الألفاظ المطلقة خمسة بحسب مدلولاتها الخمسة .

واعلم : أنه يمكن تقسيم المركب الى " الكلي " ، و " الجزئي " ، فانا نقول : المركب - اما جزئي كقولنا " هذه (٦) الشمس المضيئة " ، أو كلي كقولنا " الشمس المضيئة " ، فلا اختصاص للمفرد بهذا التقسيم (٧) ، وتقسيم اللفظ الدال اليهما (٨) أحسن ، فانه يستوعب جميع الأقسام .

قال المصنف - رحمه الله -: " ثم الماهية الكلية - اما أن تكون تمام الماهية أو جزءها ، أو خارجا عنها .

الأول - هو : المقول في جواب ما هو .

والثاني (٩) - هو : الذاتي .

والثالث - هو العرضي ....." (١٠) .

---

١) هذا الكلام فيه نظر ، لكون الباري تعالى واجب الوجود لذاته ، وليس ممكن الوجود بالفعل كما ذكر الشارح في هذا التقسيم .
(راجع : مجموع الفتاوى "٢/ ٣٤٤-٣٤٥" - وموافقة صحيح المنقول "٢/ ١٤٤- وما بعدها" - وشرح الطحاوية "١٠٢" - ونهاية السول "٢/ ٤٥") .

٢) في ك : " معنا " .   (٣) عبارتك : " الجنس والنوع والفصل " .

٤) لفظ د ، ح : " ينطلق " ، وهو تحريف .

٥) في د ، ح : " فهم " .

٦) في غير ك : " هذا " .

٧) لفظ ك : " التفسير " ، وهو تحريف .

٨) في د : " اليها " .

٩) في غير ك : " الثاني " .

١٠) المحصول (١/ ١/ ٣٠٢) .

الشـــرح (١) :

اعلم - (وفقك الله) (٢) - : أن من قوله " دلالة اللفظ - اما بالمطابقة ، أو بالتضمن . . . . " الى هنا ، كان تقسيما واقعا في اللفظ ، ومن ها (٣) هنا انتقل الى التقسيم الرابع : في المعنى (٤) .

وبيانه : أنه قال : " ثم الماهية الكلية - اما أن تكون (٥) تمام الماهية ، أو جزءها " ، ومن المحال (٦) كون اللفظ تمام الماهية الغير اللفظية ، أو جزءها ، أو خارجا عنها .

وقد صرح المصنف بذلك في آخر هذا التقسيم (٧) ، وهذا خلل ظاهر فيه ، وسنبين بعد ذلك التقسيم المستقيم ، ولنورد هذا الكلام على الوجه الصحيح ، ثم نبين ما فيه من النظر - فنقول : الماهية الكلية لا بد لهـا من الجزئيات بالضرورة ، فتلك الماهية الكلية (٨) اذا اعتبرت بالنسبة الى جزئياتها فلا بد وأن تكون تلك الماهية - اما نفس ماهية جزئياتها ، أو داخلا فيها ، أو خارجا عنها .

والحصر ضروري ، وبيانه : الترديد الدائر بين النفي والاثبات ، وذلك لأن تلك الماهية الكلية - اما أن كانت (٩) نفس ماهية جزئياتها أولا .

---

١) في ك زيادة : " قال رضي الله عنه " .
٢) انفردت ح بهذه الزيادة .
٣) في ك : " هنـا " .
٤) التقسيمات الثلاثة الواقعة في اللفظ - هي : تقسيم دلالته بالنسبة الى تمام معناه ، وتقسيم الدال بالمطابقة ، وتقسيم المفرد .
٥) في غيرك : " كان " .
٦) في ك : " الحال " .
٧) انظر : المحصول (١/١/٣٠٥) .
٨) "الكلية" ساقطة من ك .
٩) كذا في جميع النسخ ، وصوابها : " تكون " .

فان كان - فهو أحد الأمور الثلاثة ، وهو الأول .

وان لم يكن نفس ما هية جزيئاتها - فاما أن يكون جزءا من ماهية جزئياتها ، أولا .

فان كان الأول - فهو الأمر الثاني من أحد هذه (١) الأمور (٢) الثلاثة ، وان كان الثاني - فهو الأمر الثالث منها ، فقد ظهر وجه الحصر.

ويسمى الأول : بالمقول في جواب ما هو ، والثاني : بالذاتي (٣) ، والثالث: با لعرضى .

وأما ما ذكره المصنف ففيه نظر ، وبيانه : أنه اما أن يكون مراده بتمام الماهية - اما الماهية النوعية (٤) ، أو تمام ماهية ما .

فان كان المراد هو الأول : لم ينقسم تمام الماهية الى الأقسام الثلاثة - وهو: المقول في جواب (ما هو)(٥) بحسب الشركة المحضة ، والخصوصية

---

١) " هذه " ساقطة من ك .

٢) لفظ ك : " أمور" .

٣) الذاتي : كل وصف يدخل في حقيقة الشيء دخولا لا يتصور فهم معناه بدون فهمه ، فلو قدر عدمه في العقل لارتفع الذات . كاللونية للسواد ، والجسمية للانسان أو للفرس.
(انظر: المستصفى "١/١٣" - والعضد على ابن الحاجب "١/٧٢" - وروضة الناظر مع شرحها لبدران "١/٢٩") .

٤) الماهية النوعية : هي التي تكون في أفرادها على السوية . فان الماهية النوعية تقتضى في فرد ما تقتضيه في فرد آخر . كالانسان ، فانه يقتضى في " زيد" ما يقتضى في عمرو .
(راجع : التعريفات "١٩٥-١٩٦") .

٥) هذه الزيادة من ك .

المحضة ، والشركة والخصوصية ، وقد قسمها المصنف اليها على ما سيأتى .
ولأجل ذلك قال : والأول، هو المقول فى جواب ما هو ، بحسب الأقسام الثلاثة ، يدل على ذلك اطلاقه .
ووجه عدم الانقسام ظاهر ، وذلك لأن الماهية النوعية يستحيل أن تكون مشتركة بين مختلفات الحقائق ، فلا تكون فى جواب ما هو ، بحسب الشركة المحضة .

تنبيـــه :

قد جرت عادة القوم باستعمال ألفاظ ثلاثة فى هذا الموضـــع - (وهى) (١) : "ماهية" ، و"مائية" ، و"هوية" .
وكلمة "ما" ، و"ما هو" (٢) يسأل بهما عن تمام الحقيقة ، وكلمة "أى" للسؤال عن المميز ، سواء كان ذلك فصلا أو خاصة ، وذلك بالاصطلاح .
ثم نسبوا الحقيقة الى لفظها الذى به يسأل عنها (٣) ، وألحقوا بـــه "ياء" النسبة مشددة ، كما تقرر ذلك (٤) فى قواعد العربية ، فصـــار اللفظ "مائية" ، و"ماهية" كنظائرها مثل "بدوية" ، و"عربية" .
وأما "هوية" - فهو : نسبة الى اللفظ المخبر به عنها وهو : "هو" .
فالأولان (٥) منهما (٦) : النسبة الى لفظين استفهاميين .
والثالث: نسبة الى لفظ - يخبر بـــه (٧) عنها .
قال المصنف - رحمه الله - : "أما الماهية - فاما ماهية شخص واحـــد ،

---

١) هذه الزيادة ساقطة من د .
(٢) لفظ د ، ح : "ماهية" .
٣) لفظ د : "هما" .
(٤) فى غيرك : "وذلك" .
٥) فى ح : "بالأولان" .
(٦) فى غيرك : "فيهما" .
٧) فى ك : "يجره" هكذا .

أو ماهية أشياء .

والأول -: هو الماهية بحسب الخصوصية .

وأما الثاني -: فتلك الأشياء لا بد وأن يخالف بعضها بعضا (١) كل واحد منهما (٢) صاحبه على التعيين .

فاما أن يحصل مع ذلك مخالفة بعضها بعضا فى شىء من الذاتيات،أو لا يحصل .

فان كان الأول -فتمام القدر المشترك بينهما من الأمور الداخلة هو تمام الماهيتا لمشتركة ،لأن ما هو الأعم منه لا يكون تمام المشترك ،وما هو أخص منه لا يكون مشتركا ،وما يساويه : فان ساواه فى مفهوم الماهية فهو هو لا غيره (٣) ، وان ساواه فى اللزوم دون المفهوم: لم يكن هو تمام القدر المشترك .

وان كان الثانى : كان تمام القدر المشترك بينهما -هو: تمام ماهيات كل واحد منهما بعينه ، اذ لو كان لكل واحد منهما ذاتى آخر وراء القدر المشترك : كانت المخالفة بينهما ، لا بالتعيين فقط ،بل وفى الذاتيات.(٤)

وقد فرض (٥) أنه لا مخالفة فى الذاتيات ،هذا خلف" (٦) .

---

١) "بعضها بعضا" زيادة يستقيم المعنى بدونها ،وهى ليست فى المحصول .

٢) فى المحصول : " منها".   (٣) فى غيرح : "غير".

٤) من قوله : " والأول هو الماهية بحسب الخصوصية ..." الى هنا ساقط من ك ،وفى موضعها عبارة :" الى قوله".

٥) لفظ د ،ح : " يظن".

٦) المحصول (١/١/٣٠٢-٣٠٣) .

الشـــرح (١)

قوله " وأما الماهية " - المراد به : القسم الأول من الكليات ، وهو تمام الماهية ومقصوده تقسيم تمام الماهية الى أقسام ثلاثة :

الأول - هو : الماهية بحسب الخصوصية المخضة .

والثانى - هو : الماهية بحسب الشركة المحضة .

والثالث - هو : الماهية بحسب الشركة والخصوصية .

وغرضه أن يخرج من هذا التقسيم - وهو : تمام الماهية - أقسام المقول (٢) فى جواب ما هـو .

والدليل على ما ذكره من التقسيم - هو : أن تمام الماهية اما أن يكون تمام شيء / واحد ، أو تمام ماهية أشياء . ٦٦/

فالأول (٣) - هو الماهية بحسب الخصوصية ، واللفظ الدال عليها هو المقول فى جواب ما هو بحسب الخصوصية (المحضة) (٤) .

والثانى - وهو : تمام ماهية أشياء ، فلا بد لتلك الأشياء من الاختلاف بالتعين ، والا لكان كل واحد (٥) منها عين الآخر ، فيلزم أحد الأمرين - وهو : اما وجود الكثرة بدون (٦) الامتياز بين (٧) أفرادها ، أو ألا (٨) يكون هناك كثرة ، وهما محالان (٩) .

واذا ثبت الاختلاف بالتعين (١٠) - فلا يخلو : اما أن يحصل مع ذلك -

---

١) فى ك زيادة : " قال رضى الله عنه " .
٢) فى د : " الأول " ، وفى ح : " القول " .
٣) فى ك : " والأول " .
٤) هذه الزيادة من ك . (٥) " واحد " ساقطة من ك .
٦) فى غيرك : " يكون " .
٧) لفظ د ، ح : " الا متساويين " ، وهو تحريف .
٨) فى غيرك : " وألا " .
٩) فلا يبقى الا وجود الكثرة مع الامتياز بين أفرادها ، ولا معنى لذلك سوى الاختلاف بالتعين - وهو المطلوب .
١٠) فى ك : " بالتعيين " .

مخالفةبعضها مع بعض في شيء من الذاتيات - وهي : الأجزاء ،أولا يحصل فان كان الأول - فتمام القدر المشترك بينهما من الأمور الداخلة في الماهية : هو تمام الماهية المشتركة بينهما ،وذلك (لأنه) (١) لوم لم يكن كذلك : يلزم أن يكون (٢) ذلك - اما ما هو الأعم ،وهو محال ،لأن الأعم منه لا يكون تمام المشترك ،بل بعض المشترك .

واما ما هو الأخص من ذلك ،وهو محال لأن الأخص لا يكون مشتركا ، فيستحيل أن يكون تمام المشترك .

واما ما يساويه ،وهو محال ،لأنه - اما أن يساويه في المفهوم : فهو هو لا غيره (٣) ،فان ساواه في اللزوم دون الحقيقة والمفهوم : لم يكن تمام القدر المشترك .

وهذه اللوازم باطلة ،فيلزم أن يكون تمام القدر المشترك بينهما (٤) : هو تمام الماهية المشتركة ،واللفظ الدال عليه هو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة ،كما اذا سئل عن "الانسان" ،و"الفرس"، و"الطير" - ما هو؟ .

فالجواب بتمام (٥) القدر المشترك - وهو : "الحيوان" (٦) .

وأما اذا لم يحصل بينهما اختلاف بالذاتيات (٧) ،فيلزم أن يكون تمام القدر المشترك بينهما (٨) هو : تمام ماهية كل واحد منها ،اذ لو كان لكل واحد منها ذاتي آخر غير (٩) القدر المشترك : كانت المخالفة بالذاتيات ،لا بالتعين ،والمفروض خلافه - هذا خلف .

---

١) هذه الزيادة من ك . (٢) لفظة د ،ح : "يلزم" ، والأنسب ما أثبتناه .
٣) في د : "غير" . (٤) "بينهما" ساقطة من ك .
٥) في د ح : "تمام" . (٦) لفظ ح ،ك : "الجواز" ،وهو تحريف .
٧) في ك : "الذاتيات" . (٨) في ك : "بينها" .
٩) جاءت في ك بلفظ "من" .

واللفظ الدال عليه هو: المقول فى جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية، كما اذا سئل عن أفراد نوع واحد بـ"(١) ما هو".

هذا شرح كلام المصنف، وفيما ذكره نظر نبهنا عليه قبل، ولنزده (٢) ايضاحا، ونقدم عليه مقدمة - وهى : أن الواحد مقول على الواحد بالشخص وعلى الواحد بالصنف، وعلى الواحد بالنوع، وعلى الواحد بالجنس.

مثال الأول : " زيد " - شخص واحد.

مثال الثانى : " الهندى" - صنف واحد.

مثال الثالث : " الانسان " - نوع واحد.

مثال الرابع : " الحيوان - جنس واحد.

واذا عرفت ذلك - فلا يخلو : اما أن يكون مراد المصنف بقوله(٣) :

" ماهية شئ واحد" أى : تمام ماهية شخصية، أو تمام ماهية صنفية واحدة، أو تمام ماهية نوعية واحدة، أو تمام ماهية (٤) جنسية واحدة (٥)، أو تمام ماهية ما كيفما (٦) كانت تلك الماهية (٧).

فان كان مراده الأول - فليس ذلك مقولا فى جواب ما هو، لأنه اذا سئل

---

١) سقطت الباء من د ،ج. (٢) لفظ ك : " وأزده".
٣) بقوله " ساقطة من ك. (٤) " ماهية" ساقطة من ك.
٥) الماهية الجنسية - هى : التى لا تكون فى أفرادها على السوية. فان الحيوان يقتضى فى الانسان مقارنة الناطق، ولا يقتضيه فى غير ذلك (راجع : التعريفات "١٩٦").
٦) فى ك : "كيف".
٧) لعله بهذا يشير الى الماهية الاعتبارية - وهى : التى لا وجود لها الا فى عقل المعتبر ما دام معتبرا، وهى ما به يجاب عن السؤال بما هو.
(فراجع : تعريفات الجرجانى "١٩٦").

من ماهية شخصية ، فلا بد وأن يدخل فى تمامها الخواص (١) التى بانضمامها الى الماهية تتشخص الماهية وليس ذلك هو المقول فى جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة ، ضرورة أن المقولة فى جواب ما هو هو : تمام الماهية الكلية ، لأنا نتكلم على هذا التقدير ، وتمام الماهية الشخصية لا يكون كليا (٢) أصلا ، فبطل هذا القسم .

وأما ان كان المراد تمام الماهية النوعية - فيصير الكلام هكذا : تمام الماهية اما أن يكون تمام ماهية نوع واحد ، أو أنواع .

فان كان تمام ماهية نوع واحد : صح القسم الأول ، وذلك لأنه اذا (٣) سئل عن نوع واحد "بما (٤) هو" : فجوابه بذكر الحد ، وهو المقول (٥) فى جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة ، اذ لا يقال هذا الجواب الا اذا سئل عن هذا النوع خاصة ، دون غيره من الأنواع .

ولكن يختل مقابله - وهو : أن يكون تمام ماهية أنواع ، فانه يلزم أن يكون ذلك مقولا فى جواب ما هو بحسب الشركة المحضة ، ولا يخرج من هذا القسم المقول (٦) فى جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية ، وكلام المصنف صريح فى استخراجه من هذا القسم .

وبما (٧) ذكرنا يتبين (٨) الاشكال على ما اذا حمل كلام المصنف على تمام الماهية الصنفية ، أو الجنسية .

---

١) لفظ ك : "العوارض" .
٢) فى ك : "كذا" .
٣) "اذا" ساقطة من ك .
٤) جاءت فى غير ك بلفظ : "ما" .
٥) فى د ، ح : "القول" .
٦) فى د ، ح : "القول" .
٧) فى د ، ح : "وما" .
٨) لفظ ك : "نفس" .

وأما اذا كان المراد تمام ماهية (١) : فانه يبطل التقسيم الأول - وهو: تقسيم الماهية الكلية الى تمام الماهية الكلية ، أو جزئها (٢) ، أو الخارج ، ضرورة أن الكلى - أبدا - تمام ماهية ما ، فيلزم أحد الأمرين جزما - وهو : اما فساد التقسيم الأول ، أو التقسيم الثانى .

والصواب أن يقال : اللفظ الكلى - اما أن يدل على ماهية ماتحته (٣) من الجزئيات ، أو على جزئها ، أو على الخارج عنها .

والدال على الماهية مقول فى جواب ما هو بحسب الخصوصية المطلقة ، ان صلح جوابا حال افراد الشئ بالسؤال عن حقيقته ، ولم يصلح اذا جمع بينه وبين غيره فى السؤال ، كالحد بالنسبة الى المحدود .

واما بحسب الشركة المطلقة - وهو: ما اذا كان بالعكس مما (٤) مر ، كالجنس بالنسبة الى أنواعه .

واما بحسب الشركة والخصوصية معا اذا صلح فى الحالين ، كالنوع بالنسبة الى أشخاصه .

قال المصنف - رحمه الله - : " وأما الذاتى - فاما أن يكون تمام الجزء المشترك - وهو : "الجنس" ، أو تمام الجزء الذى يميزه عما يشاركه فى الجنس - وهو "الفصل" ، والمجموع الحاصل بينهما - هو: "النوع" .

واما ألا يكون كذلك - فيكون ذلك جزء الجزء - وهو: اما " جنس الجنس" أو " فصل الجنس" ، أو " جنس الفصل " ، أو" فصل الفصل " ، ثم الأجناس تترتب (٥) متصاعدة ، وتنتهى فى الارتقاء / الى جنس لا جنس فوقه ٦٧/ وهو " جنس الأجناس " ، وفى هذه الأنواع تترتب متنازله الى نوع لا نوع

---

١) أى : ماهية ما كيفما كانت تلك الماهية .
٢) كذا فى ك ، ولفظ غيرها : "غيرها" ، وهو تحريف .
٣) سقطت عبارة " ما تحته " من ك . (٤) فى د : " بما" .
٥) لفظ د : " المترتب " ، والمناسب ما أثبتناه ، وهو الموافق لما فى المحصول .

تحته (١) - وهو: " نوع (٢) الأنواع " (٣) .

الشـــرح (٤) :

اعلم - وفقك الله (تعالى) (٥) - : أن المصنف قسم الماهية الكلية (٦)

الى : تمام الماهية ، والى جزئها ، والى الخارج .

ثم قسم " تمام الماهية" الى الأقسام الثلاثة التى ذكرناها فيما مضى مـــن

شرح كلامه - وهى :

* الماهية بحسب الخصوصية المحضة .

* والماهية بحسب الشركة المحضة .

* والماهية بحسبهما (٧) .

فلما فرغ من تقسيم القسم الأول : شرع فى تقسيم القسم الثانى - وهو:

الكلى الذى هو جزء الماهية ، وهو المسمى بـ" الذاتى " ، ويقال الذاتـــى

على نفس الماهية على اصطلاح بعضهم.

وأما العرض الـــذاتى - فهو مقول على الخارج عن الماهية اللاحق لها ،

لا لأمر أعم ، ولا لأمر أخص.

واذا علمت ذلك - فنقول : ان " الذاتى " - اما أن يكون :

* تمام الجزء المشترك بين الشىء وغيره .

* أو تمام المميز بينهما عما يشاركه فى الجنس .

* أو ليس ولا واحد منهما .

القسم الأول - هو: " الجنس " ، وحده - على ما يختاره (٨) المصنف - :

---

١) من قوله : " وهو الجنس. . . " الى هنا ساقط من ك ، وموضعه عبارة الى قوله " .

٢) فى ك زيادة : " من" .

٣) المحصول (١/١/٣٠٤) .

٤) فى ك زيادة : " قال رضى الله عنه" .

٥) هذه الزيادة من غيرد .

٦) " الكلية " ساقطة من ك .

٧) فى غيرك : "بحسبهما " .

٨) لعل الأنسب " ما اختاره" .

كمال الجزء المشترك بين الشيء وغيره . كـ "الحيوان" بالنسبة الى غيره .

القسم الثاني : كمال الجزء المميز عما يشاركه في الجنس - وهو: "الفصل"، وهذا حده على اصطلاح المصنف ، وله شرطان :

أحدهما : أن يكون كمال الجزء المشترك ، فان بعض الجزء المشترك ليس بالنسبة الى ما هو بعض له فصلا .

والثاني : أن يكون مميزا عما يشاركه في الجنس ، وهو يحترز بذلك عما يكون مميزا للشيء عما يشاركه فيما ليس بجنس ، كالمشتركين في الوجود ؛ فانه ليس بفصل على رأيه .

ثم قال : " ومجموعهما - هو(١) : " النوع"، أي : كمال الجزء المشترك، وكمال الجزء المميز هو " النوع" .

القسم الثالث: ألا يكون كمال الجزء المشترك ، ولا كمال الجزء المميز - فهو : اما " جنس الجنس" ، أو " فصل الجنس" ، أو " جنس الفصل"، أو " فصل الفصل" .

والدليل على ذلك : أن " الذاتي" - ان لم يكن تمام المشترك بين الماهية وغيرها ، ولا تمام المميز بالتفسير المذكور - وهو: جزء الماهية : يلزم بالضرورة أن يكون جزء الجزء ، فذلك الذي هو جزء الجزء - اما أن يكون :

* جزءا من كمال المشترك .
* أو جزءا من كمال الجزء المميز.

فان كان الأول - فلا يخلو : اما أن يكون جزءا مشتركا بين كمال الجزء المشترك وغيره ، أو جزءا مختصا بالمشترك دون غيره .

فالأول : جنس الجنس .

والثاني : فصل الجنس.

وان كان الثاني - فلا يخلو : اما أن يكون جزءا مشتركا بين كمال الجزء المميز وغيره ، أو جزءا مختصا به . والحصر ضروري .

---

١) " هو" ساقطة من ك .

فان كان جزءا من كمال الجزء المميز - فلا يخلو ، اما أن يكون جزءا مشتركا بين كمال الجزء المميز وغيره ، أو مختصا به قطعا (١) .

فالأول : جنس الفصل .

والثاني : فصل الفصل .

فلزم (٢) من ذلك انحصار أجزاء الماهية في الجنس ، والفصل ، وجنس الجنس ، وفصل الجنس ، وفصل الفصل ، وجنس الفصل .

مثال الجنس : "الحيوان" ، مثال الفصل : "الناطق" ، مثال جنس الجنس : "الجسم" ، مثال فصل الجنس : "الحساس (٣) النامي (٤) ، مثال جنس الفصل : "المدرك" ، مثال فصل الفصل : "(الجمل) (٥) بالتعلم" هذا ما قاله المصنف ، وفيه نظر ، وبيانه - أن نقول : لا نسلم أنه ان لم يكن كمال الجزء المشترك ، ولا كمال الجزء (٦) المميز : يلزم أن يكون على أحد الأقسام الاربعة ، وهذا لأنه لو كان على أحد الأقسام الأربعة : لكان - اما كمال الجزء المشترك بين الماهية وغيرها ، أو كمال الجزء المميز بين الماهية وغيرها ، ضرورة أن الجنس - على رأيه - عبارة عن كمال المشترك والفصل عبارة عن كمال المميز ، والمقدر خلافه .

لا يقال : المراد من "الجنس - في قوله : "ان كان كمال الجزء المشترك -

---

١) هذا تكرار من الشارح لما ذكره يوهم أنه تفريع منه ، وليس كذلك .

٢) في ك : "فيلزم" .

٣) لفظ ك : "الجنس" .

٤) في ح : "الثاني ، وهو تصحيف .
هذا - وقد اقتصر القرافي في مثال هذا على "الحساس" ، ولعله الصواب .
(راجع : النفائس" ١ / ١٣٠ - ب") .

٥) هذه الزيادة ساقطة من د ، ومكانها بياض في ح .
هذا - وقد قال القرافي في النفائس (١ / ١٣٠ - ب) : "والمدرك بالعقل أحد أنواع المدرك ، فالمدرك جنس الناطق ، وكونه بالعقل فصل الفصل" .
قلت : فلعل المراد من عبارة الأصفهاني : أن فصل الفصل هو : كون هذا الادراك بالتعلم .

٦) "الجزء ساقطة من ك .

فهو: "الجنس" - (الجنس) [1] القريب ، وكذلك (٢) نقول فى الفصل ، واذا لم يكن على واحد من القسمين : جاز أن يكون على أحد الأقسام.

لأنا نقول : لا نسلم أنه ان كان كمال الجزء المشترك بين الشيء وغيره - فهو: "الجنس القريب" ، فان الجنس البعيد كذلك .وليس بقريب.

والذى يبطل انحصار ما ليس بجنس قريب ، ولا فصل قريب فى الأربعة - اذا كان الفصل مفسرا بكمال (٣) الجزء المميز - : أن الجنس (٤) البعيد جاز أن يكون له ذاتيان يساويانه ، مع أن كل واحد منهما ليس بجنس ، ولا فصل على رأيه .

وأما قوله - " ومجموع الجنس والفصل هو النوع" - ربما يشعر بأن النوع هو: المركب من الجنس والفصل ، وما ليس كذلك فليس بنوع ، وليس كذلك ، فان النوع قد يكون بسيطا ك"المفارقات"(٥) ، فلا جنس لها ، بل تتميز بماهياتها (٦) .

واعلم : أن الأجناس تترتب متصاعدة ، وتنتهى فى الارتقاء الى جنس لا جنس فوقه ، وهو المسمى ب" جنس الأجناس" .

بيانه : أن الجنس قد يكون فوقه جنس ، وذلك كالجسم النامى بالنسبة الى الحيوان ، وقد يكون لجنس الجنس" جنس" كالجسم بالنسبة الى الجسم النامى ، ويرتقى الى جنس لا جنس فوقه ك"الجوهر" ، فان فوق الجوهر "الوجود" والوجود ليس جنسا لغيره ، والا لكان الماهيات البسيطة

---

١) هذه الزيادة من ك .
٢) فى د : " ولذلك" .
٣) فى ح : " وكمال" .
٤) فى ك : " جنس" .
٥) المفارقات - هى : الجواهر المجردة عن المادة ، القائمة بأنفسها . (انظر: تعريفات الجرجانى "٢٢٣") .
٦) فى غير ك : " مماساتها " ، وهو تحريف.

مركبة (١) - هذا خلف (٢) .

والأنواع تترتب متنازلة ، وتنتهى الى نوع لا نوع تحتـه ، ويسمى بـ (٣) "نوع الأنواع" ، الجوهر تحته الجسم (٤) - فهو : نوع له ، والجسم تحتـــه الجسم النامى (٥) - فهو: نوع له ، وتحت الجسم (النامـى)(٦) الحيوان - فهو : نوع له ، وتحت الحيوان الانسان - فهو: نوع له (٧) فالجوهر (٨) - هو(٩) : "جنس الأجناس" ، والانسان "نوع الأنواع" ، لأن تحت الأنواع (١٠) الأصناف كـ"الهندى" ، و"الرومى" ، ولا اختلاف بينهـا (١٢) الا بالعوارض ، بخلاف الأنواع ، فان الاختلاف بينهمـــا - اما بماهياتها (١٢) ، أو بالفصـــول (١٣) . /٦٨

قال المصنف - رحمه الله - : "وأما الوصف الخارج (١٤) عن الماهية فيمكن تقسيمه من وجهين :

---

١) عبارة ك : "المركبة بسيطة" ، والصواب ما أثبتناه .
٢) وقال القرافى : "والجنس الذى لا جنس فوقه - هو : "الجسم"، وليس الجوهر المفرد" (النفائس"١/ ١٣٠-ب") .
والبعض جعل جنس الأجناس : المدركات الذهنية . (انظر: ضوابط المعرفة"٣٩") .
٣) الباء ساقطة من ك . (٤) فى د ،ح : "جسم" .
٥) عبارة د ،ح : "والجسم النامى تحته الجسم" ، والصواب ما أثبتناه .
٦) هذه الزيادة من ك . (٧) "له" ساقطة من ك .
٨) فى د ،ح : "والحيوان" ، والمثبت هو الصحيح .
٩) "هو" ساقطة من ك . (١٠) "تحت الأنواع" مكررة فى ك .
١١) فى ك : "بينهما" . (١٢) فى د ،ح : "لا تباينها" ، هكذا
١٣) الذى يكون الاختلاف بينهما بالماهية الأنواع البسيطة التى لا جنس لها مثل "العقل" ، و"النفس" ، أما الأنواع المركبة فان الاختـــلاف بينهما يكون بالفصول .
١٤) فى ك : "الخارجى" .

الأول : أن ذلك الخارج - اما أن يكون لازما للماهية ، أو للشخصية ، أولا يكون لازما لواحد منهما .

ثم لازم كل واحد من القسمين قد يكون بوسط ، وقد يكون بغير وسط ، والمتوسطات تنتهي الى غير ذي وسط ، والا لزم الدور أو التسلسل .

وغير اللازم قد يكون سريع الزوال ، وقد يكون بطيئه .

الثاني : أن الوصف الخارجي - اما أن يعتبر من حيث هو يختص بنوع واحد لا يوجد في غيره - وهو : "الخاصة "، أو من حيث هو موجود في غيره (١) - وهو : "العرض العام".

وهذا التقسيم وان كان - الحقيقة - في المعاني (٢) ، لكنه عظيم النفع في الألفاظ (٣) .

الشـــرح (٤) :

اعلم - وفقك الله (٥) : أنه قسم الكلي الى أقسام :

القسم الأول : نفس الماهية .

القسم الثاني : جزء الماهية .

القسم الثالث : الخارج .

وقد تكلم عن القسمين الأولين بأقسامهما ، ثم شرع (٦) في القسم الثالث منها ، وقال : وأما الخارج عن الماهية - فيمكن تقسيمه من وجهين :

الأول : أن ذلك الخارج - والمراد به الكلي الخارج عن الماهية اما أن يكون (لازما) (٧) للماهية أو للشخصية (٨) ، والمراد بالشخصية "الوجود" - على ما صرح به في الملخص - أولا يكون لازما لواحد منهما .

---

١) أي : فيه وفي غيره - كما في المحصول (١/١/٣٠٥) .
٢) من قوله : " عن الماهية . . . . " الى هنا ساقط من ك ، وموضعها عبارة " الى قوله " .
٣) المحصول (١/١/٣٠٤ - ٣٠٥) .
٤) في ك زيادة : " قال رحمه الله " . (٥) "وفقك الله" لم ترد في ك .
٦) في ك : " وشرع " .
٧) هذه الزيادة من ك .
٨) في ك : "الشخصية" .
٩) لفظ ك : " المخلص" ، وهو تحريف .

مثال القسم الأول : لزوم الزوجية للأربعة .

مثال القسم الثاني : السواد للحبشي .

فان ماهية "الأربعة" تستلزم الزوجية ، وماهية "الحبشي" لا تستلزم السواد (١) ، لأن (٢) ماهيته (٣) "الحيوان الناطق" ، فلو كان "الحبشي" أسود لماهيته : لزم كون كل انسان أسود ، وذلك باطل جزما ، فلزوم (٤) السواد للحبشي لوجوده الزائد على ماهيته .

ويمكن بناء هذا الكلام على أن وجود الممكنات زائد على ماهياتها ، ويمكن - أيضا - (٥) بناؤه على أن وجود كل شيء هو (٦) عين ماهيته .

والأول ظاهر .

وأما الثاني ، وذلك لأن الماهيات الممكنة مختلفة ، وهي عين وجوداتها تفريعا ، فوجوداتها مختلفة بالضرورة ، فسواد الحبشي لازم لذلك الموجود (٧) الخاص .

مثال القسم الثالث : وهو ألا يكون لازما للماهية ، ولا للوجود - وهو : اما سريع الزوال كـ"حمرة الخجل" ، و"صفرة الوجل" (٨) ، أو بطيء الزوال كـ"الشباب" ، و"الشيخوخة" .

ثم نقول : كل واحد من القسمين الأولين - اما أن يكون لزومه لملزومه (٩)

---

١) في ك : "للسواد" .
٢) في ك : "فان" .
٣) في ك : "ماهية .
٤) في ك : "فلزم" .
٥) "أيضا" ساقطة من ك .
٦) سقطت لفظة "هو" من ك .
٧) في ك : "الوجه" ، وهو تحريف .
٨) في د ، ح بلفظ : "النظر" ، والمناسب ما أثبتناه .
٩) لفظ د ، ح : "للزومه" ، والصواب ما أثبتناه .

بوسط ،أو بغير وسط .

واللوازم ذوات (١) الوسائط لا بد وأن تنتهي الى لازم بغير وسط ، والا يلزم : اما الدور ،أو التسلسل.

بيانه : أن ما لزم الشيء بواسطة لزوم غيره (٢) ،فلا بد لذلك الوسط اللازم من أحد أمرين - (وهو)(٣) : اما أن يكون لزومه لملزومه بوسط، أو بغير وسط .

فان كان بغير وسط - فقد تحصلنا على لازم بغير وسط ، وهو المطلوب.

وان كان بوسط - فالكلام في ذلك الوسط كالكلام في الأول ،فان كان بغير وسط فقد (٤) حصل المطلوب ، وان كان بوسط - فذلك : اما الذي كان لازما فيه ،أو غيره .

فان كان الأول : يلزم الدور.

وان كان الثاني : يلزم التسلسل .

فلا بد من الانتهاء الى لازم بغير وسط ، والا يلزم : اما (٥) التسلسل- وهو: أن يصير مالا يتناهى محصورا بين حاصرين ،أو الدور وهو محال ، والا يلزم تقدم الشيء على نفسه وهو محال .

وهذا النوع من التسلسل باطل بالبديهة ، ويلزم من ذلك وجود لازم بغير وسط.

ونقول : لو ذهبت اللوازم الى غير النهاية ،فلزوم (٦) كل لازم لملزومه لا بد وأن يكون بغير وسط ،والا لكان ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين

---

١) في ك : " ذات".

٢) في ك : "غير".

٣) هذه الزيادة ساقطة من د .

٤) في د : " وقد".

٥) "اما" ساقطة من ك .

٦) في غير ك : فلزم".

مرات لا نهاية لها ، وهو باطل بالبديهة .

تنبيـــه :

اللازم ينقسم الى : المبين ، وغيره .

والبين ـ هو : الذى يلزم من تصور المسمى تصوره ، أو الذى يكـون تصور ذات الملزوم مع تصور ذات اللازم ، كافيا فى جزم الذهن بلزومـه له (١) .

الثاني : ـ من وجهى (٢) التقسيم الواقع (٣) فى الكلى الخارج عن الماهية ـ وهو : أن الوصف الخارج عن الماهية ـ اما أن يعتبر من حيث انه وجد فى نوع واحد لا غير ، أو من حيث انه وجد (فى أنواع) (٤) .

ولا ينبغى ان يلتفت الى فهم من ظن أن المصنف أراد بلازم الشخصية ، لازم شخص معين كـ " طول زيد " ، وبنى (٥) على فهمه ما أورده مـن الاشكال ، وهو أن المصنف أخل بلازم الوجود ، فانا بينا أن المـراد بالشخصية : الوجود ، وذلك مشهور معلوم من مصطلح القوم .

---

١) أما اللازم غير المبين ـ فهو : الذى يفتقر جزم الذهن بالملـزوم بينهما الى وسط .
(فراجع : تعريفات الجرجاني " ١٩٠ ") .

٢) فى د ، ح : " وجهين " ، وما أثبتناه هو الموافق لقواعد العربيـة حيث تحذف نون المثنى عند الاضافة .
(راجع : شرح الأشمونى على الألفية " ٢٤٣/٢ " ـ وأوضح المسالك " ١٦٧/٢ ") .

٣) فى د : " الرابع " ، وهو تحريف .

٤) انفردت ك بهذه الزيادة .

٥) لفظ ك : " وبناء " .

اعلم : أن كل محصل لا بد له من أحكام علم المنطق [١] بأجزائه ، والا لا يوثق بشئ من معلوماته ، ولا يستثنى عن ذلك الا الأنبياء والأولياء .

ولقد نصح الناس الامام حجة الاسلام " الغزالى " فى وضعه فى أول المستصفى المقدمة المشهورة [٢] ، وابن الحاجب ـ من المتأخرين ـ وضع فى كتاب له فى أصول الفقه جزءا جيدا من المنطق الذى كان فهمه [٣] .

وأول ماتمس حاجة الانسان المحصل اليه من المنطق ، معرفة " الكليات الخمس " ـ وهى : الجنس ، والفصل ، والنوع [٤] ، والخاصة ، والعرض العام .

والقدر الذى ذكره المصنف فى هذا الموضع [٥] لا يحصل به بعض المقصود ، فلنذكر القدر الضرورى منها ، ونؤخر تمام البيان الى مافى النفس من وضع مقدمتين : احديهما فى علم [٦] المنطق ، والثانية فى علم الجدل ، على أنا نجعلهما فى أول هذا [٧] الكتاب ان أخر الله فى [٨] الأجل [٩] ، على أن القدر الذى ذكرناه من العلمين فى كتاب

---

١) علم المنطق ـ هو : علم بقوانين تفيد معرفة طرق الانتقال من المعلومات الى المجهولات وشرائطها بحيث لا يعرف الغلط فى الفكر . ويسمى بـ "علم الميزان " . (انظر : كشاف اصطلاحات الفنون (١/ ٣٣) ـ وكشف الظنون (٢/ ١٨٦٢) ـ ومفتاح السعادة (١/ ٢٩٥) .

وقال العلامة ابن خلدون : " هو : قوانين يعرف بها الصحيح من المفاسد فى الحدود المعرفة للماهيات والحجج المفيدة للتصديقات . (فانظر : المقدمة (٤٨٩) .

وقد عرفه أهل المنطق بأنه : آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر (فانظر : شرح الأنصارى على ايساغوجى (٩) .

(٢) انظر : (١/ ٢ـ ٥٥) من الكتاب المذكور .

(٣) يشير الى كتاب مختصر المنتهى الأصولى . وانظر هذا الجزء فى ذلك المختصر بشرح العضد وحواشيه (١/ ٢ـ ١١٥) .

(٤) فى ك : " والنوع والفصل " .

(٥) فى ك زيادة " المشاع " .

(٦) لفظ ك : " وضع " .

(٧) " هذا " ساقطة من ك . (٨) لم ترد لفظة " فى " فى ك .

(٩) ومن المعلوم أن المنية عاجلته قبل تمام هذا الكتاب ، لذا فلم يتمكن من وضع المقدمتين اللتين أشار اليهما .

" القواعد فى العلوم الخمسة (١) " كاف للمستبصر.

فنقول : الجنس يرسم بأنه : الكلى المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب ما هو.

فالمقول : يتناول الشخص، والكليات (٢) الخمسة.

وقولنا (٣) : " على كثيرين " - يخرج عنه الشخص.

والمقول (٤) على كثيرين : جنس للجنس / . ٦٩

وبقولنا : " مختلفين (بالحقائق) (٥) " - يخرج عنه النوع.

وبقولنا : " فى جواب ما هو" - يخرج (٦) عنه الفصل، والخاصة، والعرض العام.

فان قيل : لو كان المقول على كثيرين جنسا للجنس، لكان أخص من الجنس المطلق، لكونه جنسا خاصا، وهو أعم منه، هذا خلف.

قلنا : لا نسلم أنه خلف، وهذا لأن المقول على كثيرين أخص من الجنس المطلق (باعتبار) (٧) كونه (٨) جنسا خاصا (٩)، وهو أعم منه باعتبار ذاته.

وهو ينقسم الى : المنطقى، والطبيعى، والعقلى، وأيضا الى أربعة أقسام، وذلك لأن الجنس ان لم يكن فوقه جنس، لكن تحته جنس : فهو الجنس العالى، وهو " جنس الأجناس "، وان كان بالعكس : فهو " الجنس السافل"، وان كان (١٠) فوقه جنس وتحته جنس : فهو " الجنس المتوسط"،

---

١) كذا فى جميع النسخ، وصوابها : " الأربعة " - وهى : أصول الدين والفقه، والمنطق، والجدل. (انظر: المقدمة ").
٢) فى ك : " فى الكليات".
٣) فى ك : " وبقولنا".
٤) عبارة د، ح : " وأما قولنا"، وما أثبتناه هو المناسب.
٥) هذه الزيادة من ك.
٦) " يخرج " مكررة فى د.
٧) هذه الزيادة من ك.
٨) فى غير ك : " لكونه".
٩) "خاصا" ساقطة من ك.
١٠) " كان " ساقطة من ك.

وإن لم يكن فوقه (١) جنس ولا تحته (٢) جنس - فهو : " (الجنس)[٣] المفـــرد ".

والجنس المنطقي ليس جنسا لهذه الأربعة - على رأي الامام ، لأن امتياز الثلاثة منها بقيود عدمية ، والعدم لا يكون فصلا (٤) ، وفيه نظر.

وأما النوع الحقيقي فرسمه : الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالعـــدد - فقط - في جواب ما هـــو.

ونعني بالكثيرين : الأفراد (٥) المكثرة - اما في الذهن ، أو في الخارج ، ليندرج ما ينحصر نوعه في شخصه ، فالمقول على كثيرين جنس .

(وبقولنا : " مختلفين بالعدد فقط " - يخرج عنه الجنس ، والعرض العام)[٦]

وبقولنا : " في جواب ما هو " - يخرج عنه الفصل ، والخاصة .

ورسم الاضافي (٧) : أنه يقال عليه وعلى غير جنس في جواب ما هـــو ، قولا أوليا (٨) .

وقيد " الأولي " - يخرج الصنف (٩) كـ " الهندي " ، و" الرومي " ، فانـــه يحمل عليه الجنس بواسطة حمل النوع عليه .

والحقيقي قد يصدق دون الاضافي كـ " الأنواع البسيطة (١٠) " ، والاضافي

---

١) في ك : " تحته " .
٢) في ك : " فوقه " .
٣) هذه الزيادة من ك .
٤) في غير ك : " فضلا " ، وهو تصحيف .
٥) في ك : " أفراد " .
٦) ما بين المعقوفتين ساقط من د .
٧) أي : النوع الاضافي .
٨) أي بلا واسطة ، كالانسان بالقياس الى الحيوان .
(انظر : التعريفات " ٢٤٧ ") .
٩) في د : " المصنف " ، وهو تحـــريف .
١٠) لفظ د ، ح : " اللفظية " ، وهو تحريف .

قد يصدق دون الحقيقي كـ "المتوسطات من الأنواع، فليس بينهما عموم وخصوص (١) على الاطلاق، بل من وجه دون وجه (٢).

ومراتب الاضافي - أيضا - أربعة، الا أن السافل منها يسمى (نوع)[٣] الأنواع".

وأما الفصل - فهو: الكلي الذاتي، المقول على الشيء في جواب أي شيء هو.

---

١) عبارة له: "خصوص وعموم".

٢) اعلم أن كل معقولين لا بد أن تكون بينهما احدى نسب أربعة - وهي: المساواة، والتباين، والعموم والخصوص المطلق، والعموم والخصوص الوجهي.

وبيان الحصر: أن المعقولين - اما ألا يجتمعا البتة، أولا يفترقا البتة، أو يجتمعا تارة ويفترقا أخرى.

الأول - هو: التباين. كالانسان والحجر.

الثاني - هو: المساواة. كالانسان والناطق.

أما الثالث: فله حالتان:

الأولى: أن يكون أحدهما يفارق صاحبه، والآخر لا يمكن أن يفارقه. وهذه تسمى بالعموم والخصوص المطلق كالحيوان والانسان.

والثانية: أن يكون كل واحد منهما يفارق الآخر في بعض الصور، مع أن المفروض الاجتماع في بعضها.

وهذه تسمى بالعموم والخصوص الوجهي. كالانسان والأبيض

وهذه النسب الأربع هي ميزان الصدق والكذب في القضايا، فان كانت النسبة هي "التباين" - فهي: صادقة السلبين، كاذبة الايجابين، وان كانت "المساواة" - فهي: صادقة الايجابين كاذبة السلبين، وان كانت العموم والخصوص الوجهي - فهي: صادقة الجزئيتين، كاذبة الكليتين، أما ان كانت النسبة العموم والخصوص المطلق فلها حالتان:

الأولى: أن يكون الموضوع أخص والمحمول أعم، وهذه تجري على حكم المساواة.

الثانية: أن يكون الموضوع أعم والمحمول أخص، وهذه تجري على حكم العموم والخصوص الوجهي.

(انظر: آداب البحث والمناظرة "٢٣/١-٢٥" وشرح تنقيح الفصول "٩٦" - وشرح الكوكب "٧٠/١-٧٢" - وخلاصة المنطق للفضلي "٢٦-٢٩" - ومعيار العلم "٩٢" - ومرآة الشروح "١١٢-١١٣").

٣) سقطت هذه الزيادة من د.

فالمقول (١) على الشيء : جنس للخمسة .

وبقولنا : " في جواب أي شيء هو (٢) " - يخرج الجنس ، والنوع ، والعرض العام .

وبقولنا : " الذاتي " - يخرج عنه الخاصة .

وقد يزاد فيه : " من جنسه " - فيصير أخص من الأول .

ولا يجب أن يكون لكل فصل فصل ، لوجوب الانتهاء الى فصل بسيط ، فلا يجب أن تكون كل (٣) ماهية مركبة من الجنس والفصل تركب (٤) العشرة من الآحاد ، وليس كل جزء جنسا أو فصلا ، بل كل جزء محمول .

ورسم الخاصة : بأنها كلية مقولة على حقيقة واحدة في جواب أي شيء هو قولا عرضيا .

فبقولنا (٥) : " على حقيقة واحدة " - يخرج العرض العام ، والجنس .

وبقولنا : " في جواب أي شيء هو " - يخرج (٦) النوع .

وبقولنا : " قولا عرضيا " - تخرج الفصل .

وهي (٧) اما شاملة لجميع أفرادها ، هي خاصة له ، لازمة لكل فرد منها ، واما غير لازمة ، وهي اما بسيطة ، أو مركبة .

ورسم العرض العام : أنه الكلي المقول على حقائق مختلفة قولا عرضيا .

فبقولنا : " على حقائق مختلفة " - يخرج الخاصة .

وبقولنا : " قولا عرضيا " - يخرج الجنس ، والفصل ، والنوع .

وهو (٨) اما شامل (٩) لجميع أفراد ما هو عرض له ، أو غير شامل (١٠) .

واعلم : أن الحدود والرسوم انما تتركب من الكليات الخمسة .

---

١) في د : " فالقول " .

٢) في ك : " وهو " .　　(٣) في ك : " لكل " .

٤) في د ، ح : " لتركب " .　　(٥) في ك : " فقولنا " .

٦) سقطت " يخرج " من ك .　　(٧) لفظ د ، ح : " وهو " .

٨) في غير ك : " وهي "

٩) في ح : " سافل " ، وهو تصحيف .

١٠) لفظ ح : " سافل " ، وهو تصحيف .

فالمركب من الجنس القريب (١) والفصل (٢) - هو : "الحد التام".

والمركب من الجنس (٣) والخاصة - هو: "الرسم التام".

والتعريف بالفصل - وحده يسمى : "حدا ناقصا (٤)".

وبالخاصة وحدها : "رسما ناقصا (٥)".

ولنقتصر على هذا القدر منه ، والاستقصاء في ذلك الى الكتب المصنفة في هذا الفن (٦) .

---

١) في ك : "والقريب" ، بزيادة واو.
٢) في التعريفات : "الفصل القريب" . (انظر: "٨٣") .
٣) في التعريفات : "الجنس القريب" (انظر: "١١١") .
٤) قال الجرجاني : "ما يكون بالفصل القريب وحده ، أو به وبالجنس البعيد . كتعريف الانسان بالناطق ، أو بالجسم الناطق ."
(التعريفات "٨٣") .
٥) قال الجرجاني : "ما يكون بالخاصة وحدها ، أو بها وبالجنس البعيد . كتعريف الانسان بالضاحك ، أو بالجسم الضاحك .
أو بعرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة . كقولنا في تعريف الانسان انه ماشي على قدميه ."
(التعريفات "١١١") .
٦) راجع : شرح الأنصارى على ايساغوجي "٢٣ وما بعدها" - وايضاح المبهم "٩-١١" - ومرآة الشروح "١٢٤-١٢٥" - ومذكرات في المنطق لمحمد نمر الخطيب "٣٤ وما بعدها" - وحاشية العطار على شرح التهذيب "٩٢ وما بعدها" .)

قال المصنف ـ رحمه الله تعالى (١) ـ "التقسيم الثاني ـ في اللفظ المفرد ـ وهو : اما أن يكون معناه مستقلا بالمعلومية ، أو لا يكون .

والثاني ـ هو : الحرف .

والأول ـ اما أن يكون اللفظ الدال عليه دالا على الزمن المعين لمعناه ـ وهو: "الفعل"، أولا يدل ـ وهو : "الاسم".

ثم تقسيمه (٢) من وجهين :

الأول : أن الاسم ان كان اسما للجزئي ـ فان كان مضمرا : فهو "المضمرات"، وان كان مظهرا : فهو "العلم".

وان كان للكلي ـ فهو: اما أن يكون اسما لنفس الماهية كلفظ السواد، وهو المسمى ب‍ "اسم الجنس" (٣) في اصطلاح النحاة.

أو لموصوفية أمر ما بصفة ـ وهو: "الاسم المشتق" كلفظ الضارب ، فان مفهومه : أنه شيء ما مجهول بحسب دلالة هذا اللفظ، لكن على نية (٤) أنه موصوف بصفة الضرب.

الثاني : أن الاسم ـ هو : الذي يدل على معنى ، ولا يدل على زمانه المعين .

وهو على أقسام ثلاثة ـ فان المسمى قد يكون نفس الزمان : كلفظ "الزمان واليوم ، والغد" ، وقد يكون أحد أجزائه الزمان : ك‍"الاصطباح (٥)" ، ولهذا يتطرق اليه التصريف (٦) ، وقد لا يكون زمانا ولا (مركبا) (٧) من

---

١) عبارة ك : "رضي الله عنه".
٢) أي : الاسم . (راجع : المحصول "١/١/٣٠٨").
٣) اسم الجنس ـ هو: ما وضع لأن يقع على شيء ، وعلى ما أشبهه كالرجل ، والفرق بين الجنس ، واسم الجنس : أن الجنس يطلق على القليل والكثير كالماء ، واسم الجنس لا يطلق على الكثير ، بل يطلق على واحدة على سبيل البدل . فعلى هذا كل جنس اسم جنس ولا عكس. (انظر: تعريفات الجرجاني "٢٥").
٤) عبارة المحصول : "علم منه" بدل "على نية".
٥) كذا في ب ، ولفظ غيرها : "الاصطلاح" ، وهو تحريف.
٦) من قوله : "وهو اما أن يكون معناه مستقلا بالمعلومية ...." الى هنا ساقط من ك ، وقد استبدل بقوله : "الى قوله".
٧) هذه الزيادة من ك.

الزمان كالسواد وأمثاله ." (١) .

الشـــرح (٢) :

اعلم : أنه لا بد من تفسير قولهم " الحرف لا يستقل بالمعلومية" - فنقول : الاسم وضع (٣) لمعنى مفرد ، فهو (٤) يدل عليه وضعا من غير توقف دلالته - على مدلوله المفرد - على ذكر شيء غيره ، وكذلك الفعل .

وأما الحرف - فهو: موضوع لمعنى مفرد يدل عليه بشرط ذكر متعلقه ، فاذن الحرف لا يدل على معناه المفرد اذا لم يذكر متعلقه .

وعلى هذا حصل الفرق بين قولنا : الابتداء والانتهاء ، وابتداء وانتهاء (٥) ومن وإلى .

وهذا المعنى الذى به (٦) حصل الفرق بين الاسم ، والفعل ، والحرف لا يتوقف تقريره الا على النقل ، وقد نقله ابن الحاجب - (رحمه الله) (٧) - وهو موثوق به في منقوله ومعقوله (٨) ، ولا يرد على ذلك (٩) (مثل) (١٠) فوق ، وتحت ، كل ، وبعض ، فانها وإن لم تستعمل الا كذا ، الا أنه لم يشترط في وضعها دالة على ذلك ، وما شذ من الباب يثبت الحاقه به طردا للقاعدة .

---

١) المحصول (١/١/٣٠٧-٣٠٩) .
٢) في ك زيادة : " قال رضى الله عنه" .
٣) في د : " الواضـــع" .
٤) "فهو" ساقطة من ك .
٥) كذا في جميع النسخ ، ولعل المناسب :" وابتدأ وانتهى" .
٦) " به" ساقطة من ح .
٧) هذه الزيادة من ك .
٨) راجع :(الكافية"١/٧" - والايضاح شرح المفصل "١ / ٦٠" ، وقد ذكر هذا - أيضا - ابن عصفور . (فراجع : شرحه على جمل الزجاجي "١/٨٨") .
٩) في ح : " هذا " .
١٠) هذه الزيادة من ك .

وعلى هذا المعنى (١) حمل قولهم (٢) : "الحرف يفيد معنى في غيره (٣)"، فان "فوق "/ وضع بمعنى علو لمكان خاص، و"ذو" للتوصل / ٧٠ للوصف بأسماء الأجناس، ولا كذلك الحروف، فانها لا تدل الا بشرط ذكر متعلقها، ولا يرد عليه "الذى"، و"التى" وما أشبه ذلك (٤)، لما سبق (٥).

واذا (٦) اتضحت هذه المقدمة - فنقول : اللفظ المفرد اما أن يكون معناه مستقلا بالمفهومية على التفسير المذكور، أولا.

فان لم يكن - فهو : "الحرف".

وان كان مستقلا بالمفهومية - فاما أن يدل على الزمن المعين لمعناه، أولا.

فالأول (٧) : الفعل.

والثانى : الاسم.

وظهر بذلك انحصار اللفظ فى : "الاسم، والفعل، والحرف"، وخرج من التقسيم حد كل واحد منها.

---

١) "المعنى" ساقطة من ك.
٢) أى : النحويين. (فانظر: شرح المفصل "١/ ٢٣" وحاشية الخضرى على ابن عقيل "١/ ١٧" - وشذور الذهب "١٤" - والتعريفات "٨٥").
٣) أورد ابن عصفور على هذا الحد أنه غير مانع من دخول الأسماء فيه لأنها وان دلت على معنى فى نفسها الا أنها تدل على معنى فى غيرها، ولذلك اختار تعريفا جنبه هذا الاشكال - فقال : "الحرف لفظ يدل على معنى فى غيره، لا فى نفسه." (فراجع: شرح جمل الزجاجى "١/ ٩٤" - والمقرب "١/ ٤٦").
٤) عبارة ك : "بالنسبة الى" بدلا من "وما أشبه ذلك".
٥) وقد أجاب الرضى من ذلك بأن هذه الكلمات وان احتاجت الى لفظ آخر، لكن لا ليفيد معناها الذى هو الشىء المبهم ويحدثه فيها وانما لكشف ذلك الابهام ورفعه منها، ولكن اشترط فيها من حيث الوضع أنه لا بد لها من معين مخصص. (فراجع: شرح الرضى على الكافية "١/ ١٢").
٦) فى غير ك : "فاذا".
٧) فى ك : "والأول".

أما الأول : فظاهـــــر .

وأما الثاني : فلأنا (١) نقول (٢) : الاسم : اللفظ المفرد الدال على (معنى) (٣) مستقل بالمفهومية من غير دلالته على الزمن المعين لمعناه (٤)

والمراد بالزمن المعين : احدى الأزمنة الثلاثة - وهو : اما الماضى ، أو الحاضر ، أو المستقبل .

واندفع على (٥) هذا "الصبوح" ، و"الغبوق" (٦) ، لأنه لا يدل على زمن معين من الأزمنة الثلاثة المذكورة ، فهما داخلان في حد الأسماء (٧) .

وكذلك أسماء الزمان ، فانها وان دلت على الزمان ، الا أنها لا تدل (على) (٨) زمن معناه ، ضرورة ألا زمان للزمان .

فاللفظ المفرد الدال على معنى : جنس للاسم ، والفعل ، والحرف .

وقولنا : " مستقل بالمفهومية" (٩) فصل يخرج عنه الحرف .

وقولنا : " من غير دلالة على الزمن المعين لمعناه" فصل له عن الفعل ، فان الدلالة على الزمان - بالتفسير المذكور - لا توجد في الأسماء .

---

١) " فلأنا " ساقطة من ك .
٢) في ك : " فنقول " .
٣) هذه الزيادة من ك .
٤) في ك : " بمعناه " .
٥) في غيرك : " عن " .
٦) الصبوح كل ما أكل أو شرب غدوة ، وهو خلاف الغبوق ، اذ هو ما شرب أو أكل بالعشي .
والصبوح من اللبن ما حلب بالغداة ، والغبوق الناقة تحلب بعد المغرب .
وفي الحديث : " ما لم تصطبحوا أو تغتبقوا" ولقيته ذا غبوق وذا صبوح أي بالعشي والغداة . (انظر : لسان العرب "٣/٢-٥٠٣-٥٠٤" - "٢٨١/١٠-٢٨٢") .
٧) لفظ د ، ح : " الابناء " ، وهو تحريف .
٨) هذه الزيادة ساقطة من د .
٩) في غيرك زيادة : " كالجنس " .

وأما (١) الفعل - فحده : اللفظ (المفرد) (٢) الدال على معنى مستقل بالمفهومية ، مع دلالته على الزمان (٣) المعين لمعناه (٤) .

فصل (٥) له عن الأسماء مطلقا ، فإن بعضها لا دلالة لها على الزمان، وبعضها يدل على الزمان كـ" أسماء الزمان "، ولكن بمادته لا بصورته بخلاف الأفعال ؛ فإن دلالتها على الزمان بصورتها .

والحرف : اللفظ (المفرد) (٦) الدال على معنى غير مستقل بالمفهومية .

(فقولنا : " اللفظ المفرد الدال على معنى " - جنس للثلاثة : الاسم ، والفعل ، والحرف .

وقولنا : " غير مستقل بالمفهومية ") (٧) - فصل له عن الاسم ، والفعل .

تنبيهات :

الأول : بيان الفرق بين اصطلاح الأصوليين والأدباء والمنطقيين ، المتعلق بالاسم والفعل والحرف - فنقول : اصطلاح (٨) الأصوليين والأدباء فيها واحد ، وأما لفظ الكلام والكلمة فقد سبق بيان اختلاف الفريقين فيهما (٩) .

وأما اصطلاح المنطقيين - فهو : أن ما يسميه الأديب بالفعل ، يسميه المنطقي بالكلمة ، وأما الحروف (١٠) فهي المسماة بالروابط ، وأما الاسم

---

١) في ك : "أما" بدون الواو .
٢) هذه الزيادة من ك .
٣) في ك : "الزمن" .
٤) في غير ك : " فمعناه" .
٥) يشير الى القيد الأخير ، وكأنه أضرب عن شرح ما مضى من التعريف ، لما سبق .
٦) هذه الزيادة من ك .
٧) ما بين المعقوفتين ساقط من د ، ح .
٨) في ك : "الاصطلاح" .
٩) راجع : ص ١٠ وما بعدها من هذا التحقيق
١٠) في ك : "الحروف" .

فمشترك الاستعمال في الاصطلاحين (١) .

قال أبو علي (٢) : " اللفظ المفرد : اما اسم ، أو كلمة ، أو أداة (٣) ، وحد الاسم بأنه : لفظة دالة بالتواطيء على معنى مجرد عن الزمان ، ولا يكون واحد من أجزائه دليلا بانفراده ، ويكون - أبدا - دليلا بألفاظ (٤) على غيره .

فباللفظ (٥) - يخرج (سائر ما) (٦) يدل مما ليس بلفظ كـ" الاشارة " ، و" الأفعال " ، و " الحركات " ، و" الصوت الذي ليس بلفظ " .

وبالدال : اللفظ المهمل .

وبالتواطؤ : ما يدل لا (٧) بالوضع ، كالدال بالطبع .

وبعدم تقدم دلالة الأجزاء مفردة المركبات ، وبالدلالة على الزمان في الكلمة (٨) والتجرد عنها في الاسم يتميز كل واحد منهما عن الآخر (٩) .

والزيادة الأخيرة في " الكلمة " ادعى (١٠) أنها وان لم يحتج اليهـــا في التمييز (١١) ، فيحتاج اليها (١٢) لتطم (١٣) الاحاطة بتطم (١٤) الحقيقة ، لأنها تدل (١٥) على نسبة الى موضوع ، وليست حاجة " الكلمة " الى هذه النسبة أقل من حاجتها الى الزمان ، لأنه ما لم تكن نسبـــة لم يكن زمان نسبة (١٦) .

واعلم : أن " الاداة " على ما ذكر لا تكون قسما (١٧) لهما ، بل تكـــون قسما (١٨) من الاسم ، فاذا أريد خروجه عنها شرط في الاسم الدلالة (١٩) على معنى تام ، أي : معنى يصح أن يخبر (٢٠) به وحده عن شيء (٢١) .

---

١) انظر : الشفاء (١٧/٣) . (٢) هو ابن سينا ، وقد تقدمت ترجمته ص

٣) " أو أداة " ساقطة من ك ، وانظر : الشفاء (٣/٢٨-٢٩) .

٤) في ك - سقطت لفظة " بألفاظ " . (٥) في د : " فاللفظ " .

٦) مكانها بياض في د ، ح . (٧) في ك : " الا " .

٨) يعني بها الفعل ، وقد جرى في هذا على اصطلاح المناطقة .

٩) لم أقف على مراد الشارح من هذه العبارة .

١٠) " ادعى " ساقطة من ك .

١١) وردت في د ، ح بلفظ : " التخيير " ، وهو تحريف .

١٢) في ك : " الى " . (١٣) لفظ ك : " اتطم " .

١٤) في غير ك : " تطم " . (١٥) " تدل " لم ترد في ك .

١٦) انظر : الشفاء (٧/٣) .

١٧) كذا في جميع النسخ ، ولعل المناسب : " قسيما " .

١٨) في غير ك : " قسيما " . (١٩) لفظ ك : " الدالة " .

٢٠) لفظ د ، ح : " يميز " ، وهو تصحيف

٢١) الذي يظهر من كلام أبي علي : أن الأداة قسم من أقسام اللفظ المفرد ، وقسيم للاسم ، والفعل . والله أعلم .

والكلمة ـ اما حقيقة وهي : التي تدل على معنى تام ، ودلالته على حدث ، ونسبة الى موضوع ، وزمان تلك (١) النسبة : مثل " ضرب ".

واما وجودية ـ وهي : التي تدل على معنى غير تام ، مثل " كان " ، ودلالتها على نسبة وزمان فقط.

فاذا شرطنا (٢) كون المعنى تاما في الكلمة : خرجت عنها الكلمات الوجودية ، وتكون أدوات .

ونقول ـ في التقسيم ـ : اللفظ المفرد ـ اما دال على معنى (٣) ، فان (٤) دل على زمان ـ أيضا ـ أي : بالتفسير المذكور بعد ذلك ، كان كلمة ، والا كان اسما .

واما دال على معنى غير تام ـ وهو : " الأداة " ، واندرجت الكلمات الوجودية تحت الأداة ، وان كانت كلمات بحسب لغة العرب.

وان لم يشترط في " الكلمة " ذلك (٥) : قلنا ـ في التقسيم ـ : اللفظ المفرد ان (٦) دل على معنى وزمان ـ بالتفسير الآتي ذكره (٧) ـ : كان كلمة ، والا فان كان مدلولها تاما : كان اسما ، وان كان غير تام : كان أدة .

وحد الاسم في التقسيمين واحد ، والكلمة في التقسيم الثاني أعم ، لاندراج (٨) الكلمات الوجودية تحتها ، كما (٩) هو في لغة العرب ، والأداة أخص ، لأنه يندرج تحتها الروابط المسماه عند النحويين فصلا وعمادا ، زمانية

---

١) في غير ك : " وتلك ".
٢) في د ، ح : " شرطنا ".
٣) أي " تاما ".
٤) في د : " انه " ، وبعدها زيادة : " كان ".
٥) أي : كون المعنى تاما .
٦) في ك : " وان ".
٧) عبارة ك : " الآتي بالتفسير المذكور ".
٨) في د ، ح : " لانها تندرج " ، وما أثبتناه أنسب.
٩) في ك : " مما ".

كانت - وهى الكلمات الوجودية - أو غير زمانية كلفظ " هو" ، وسائر المضمرات روابط ، وهى أسماء عند بعض أهل العربية .

وقد نقض حد "الكلمة" بالصبوح ، والغبوق ، وأسماء الزمان ، والمتقدم والمتأخر والماضى .

وأجيب بجوابين :

أحدهما : أن (١) المعتبر أن يدل على الزمان بصيغته ووزانه ، والدلالة على الزمان فى تلك الأسامى بموادها (٢) .

وثانيهما : أن المعتبر الدلالة على زمان ، ليس هو نفس المعنى ، ولا جزءه (٣) .

أورد على الأول : أن ذلك إنما يستقيم فى لغة العرب ، ولا يمتنع (٤) أن يدل لفظ مفرد على الزمان بمادته (٥) ، ونظر المنطقى فى مطلق اللغات ، لا (٦) فى لغة خاصة .

ومنع الجواب الثانى : وذلك إنما يصح أن لو خرج الزمان من مفهوم الكلمات ، وهذا ممنوع .

قال بعض الفضلاء من المتأخرين : " كل من الجوابين صحيح ، وذلك بتلخيص (٧) القول فى القيود المذكورة فى حد الكلمة .

أما الأول - من الجوابين - فنقول : " الكلمة هى : اللفظة المفردة الدالة على معنى تام ، مع دلالتها (٨) على الزمان بصيغتها (٩) ووزانها (١٠) ، أو كما رادف مثل هذا اللفظ .

---

١) فى ك : " بأن"   ٢) فى ك : " بموادهما" .
٣) وردت فى ح ، ك : " جزؤه " بالرفع ، والنصب هو الصحيح .
٤) فى ك : " يمنع" .
٥) الجواب الأول لا يرد عليه مثل هذا الاشكال ، لأن الكلام فى الكلمة التى هى من أقسام اللفظ المفرد ، لا فى اللفظ المفرد .
٦) فى د : " لأن" .   (٧) فى ك : " بتخليص" .
٨) فى غير ك : " دلالته" ، والمناسب ما أثبتناه نظرا لعود الضمير الى اللفظة ، لا الى المعنى .
٩) فى د ، ح : "بصيغته" .   (١٠) فى غير ك : "ووزانه" .

فيخرج مثل " الصبوح " ، ولا تضر دلالة بعض الألفاظ/ على الزمان /٧١/ بمادتـــه .

وأما الثاني - فنقول : ان لفظة " مشى (١) " تدل على وجود المشى (٢) ، ونسبته الى موضوع ، وزمان لتلك النسبة ، (ولا شك أن الزمان) (٣) هـــارج عن ذلك الحدث ، (ونسبته الى الموضوع ، وان كان داخلا في مســـمى " مشى " .

واندفع بهذا التفسير : المتقدم وأمثاله ، فانه يدل على حدث - وهو: "التقدم " ، والى نسبته الى موضوع ، ولا يدل على زمان لتلك النسبـــة خارج عن الحدث) (٤) ، وتلك (٥) النسبة .

و" الصبوح " وأمثاله لا يدل على النسبة الى الموضوع ، لأن المراد بهذه النسبة : نسبة تصدق بها على الموضوع صدق " مشى " على زيد .

والكلمة في لغة اليونانيين تدل على الزمان الحاضر من غير ضميمـــة ، وعلى أحد الزمانين الباقيين بضميمة زائدة ، وتسمى الأولى بـ" الكلمـــة القائمة" ، والثانية بـ " الكلمة المصروفة" .

وتسمى النحاة " الكلمة " فعلا ، وهي غير (٦) الفعل الذى هو مســـمى المصدر ، لكون هذا لفظا وذاك معنى .

الثاني (٧) : قيل من خواص الاسم : أن يصح الاخبار عن مسماه بمجرد ذكـــره .

---

١) في غير ك : " شيء " .

٢) في د ، ح : " الشيء " .

٣) هذه الزيادة من ك .

٤) ما بين المعقوفتين ساقط من د ، ح .

٥) في ك : " بتلك " .

٦) في ك : " وهو عين " .

٧) أي " التنبيه الثاني .

احترز بقولنا " عن مسطه " -عن جواز(١) الاخبار عن لفظ الكلمة والأداة كقولنا" مستشى (٢) فعل ماضى " ، و"الى حرف جر".

وبقولنا : " بمجرد ذكره " -عن جواز (٣) الاخبار عن مسميهما (٤) معبرا (٥) عنهما باسم ،أو اسم مع كلمة ،أو مع أداة ،كقولنا " مسمى ضرب غير مسمى في"، وأما اذا قلنا : " زيد قائم " كان الاخبار عن مسمى " زيد" معبرا عنه بلفظ "زيد" وحدها ،ولا يقال للاخبار عن مسى "ضرب" بمجرد ذكره لفظة " ضرب" وحدها .

---

١) وردت فى د ،ح بلفظ : " حذار" ،وهو تصحيف.

٢) لفظ د : " متى" ، وهو تصحيف.

٣) فى غيرك : " حذار" ،وهو تحريف.

~~٤) فى د ،ح : " مسميهما".~~ (٤) في ك : مسميها ،

٥) فى د : " معتبرا".

فان قيل : قولنا (١) "الكلمة لا يخبر عن مسماها - بمجرد ذكرها - خبر" فالمخبر عنه فيه : ان كان اسما (٢) - وكل اسم يصح الأخبار عنه بمجرد ذكرها - فقد كذبت القضية ، وإن لم (٣) يكن اسما تناقضت.

قلنا : المخبر (٤) عنه كلمة ، لكن (٥) قد أخبر عنها (٦) باسم - وهو : لفظ (٧) "الكلمة".

وقد قلنا : انه لا يخبر عن مسمى الكلمة معبرا عنه بها ، فلا (٨) تناقض واعلم : أن لفظة "الكلمة المستعملة فى هذا الموضع على اصطلاح المنطقيين دون اصطلاح النحاة (٩).

قال المصنف - (رحمه الله) (١٠) - : ثم تقسيمه من وجهين - أى : تقسيم الاسم - :

الأول : (أن نقول) (١١) : الاسم - اما أن يكون مدلوله معنى جزئيا ، أو معنى كليا ، لأن تصور مفهومه ان منع من الشركة - فهو : "الجزئى" ، وإن (١٢) لم يمنع - فهو : "الكلى".

---

١) "قولنا" ساقطة من ك.
٢) كذا فى ك ، ولفظ غيرها : "مسمى" ، والمناسب ما أثبتناه.
٣) "لم" ساقطة من ح.
٤) فى د : "النحير" كذا.
٥) فى ك : "ولكن".
٦) فى ح : "عنه".
٧) فى ك : "لفظة".
٨) فى ك : "ولا".
٩) انظر تفصيل الكلام فى المفرد والمركب على الاصطلاحين فى : شرح العضد على ابن الحاجب (١/١١٧ وما بعدها) - ونهاية السول (٤٠-٤٢) وتحرير القواعد المنطقية (٢٥ وما بعدها) - والشفاء (١/٢٤ وما بعدها) وفتح الرحمن بحاشية العليمى (٤٩-٥٠).
١٠) هذه الزيادة من ح.
١١) هذه الزيادة ساقطة من د ، وجاءت فى ح بدون لفظة "نقول".
١٢) فى د : "فان".

ثم الاسم (الموضوع) (١) للجزئي ينقسم الى "العلم" ، و"المضمر" ، وذلك لأنه ان كان الدال على الجزئي اسما ظاهرا سمي (٢) ب "العلم" ، والا سمي ب "المضمر".

وأما الاسم الموضوع للكلي - فاما أن يكون موضوعا لنفس الماهية ك "السواد" و"الانسان" ، وهو المسمى ب "اسم الجنس" في اصطلاح النحاة ، أو للمعروفة (٣) أمر ما بصفة (٤) - وهو: "الاسم المشتق" (٥) ك "الضارب" ، فانه (٦) يدل على موصوفية شيء ما مجهول بحسب دلالة هذا اللفظ بصفة الضرب ، وذلك لأن "الضارب" وسائر المشتقات من المصادر لا تدل على خصوصيات تلك المحال التي قامت تلك الصفات بها .

هذا (٧) ما قاله المصنف ، وقد جعل "المضمر" اسما للجزئي ، وفيه نظر ، وذلك لأن مدلول "أنا" ، و "أنت" وأمثالهما يتحقق الا بقرينة حسية (٨) أو خيالية ، وما كان مدلوله جزئيا فانه يتعين مدلوله بمجرد اللفظ الموضوع له من غير قرينة ، كالحال في الأعلام ، فالاشبه أن تكون مدلولات المضمرات كلية ، فلفظة "أنا" موضوعة لمفهوم كلي - وهو "المتكلم" وكذلك أمثالها ، فانه يجري هذا المجرى ، وقد نقل الخلاف في كونها موضوعة لجزئيات أو كليات (٩) .

---

١) هذه الزيادة ساقطة من د .

٢) في ك : "يسمى".

٣) في غير ك : "الموصوفة".

٤) استبدلت عبارة "أمر ما بصفة" في غير ك بعبارة "أو الصفة".

٥) وردت في غير ك بلفظ : "المتعين" ، وهو تحريف

٦) في ك: "لأنه".

٧) في زيادة "الذي" ، والصحيح حذفها ، لأن الجملة مثبتة .

٨) لفظ ك : "حسنة" ، وهو تصحيف.

٩) اختلف العلماء في هذا على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه جزئي . كالأعلام ، وهو قول الأكثر ، وقد رجحه الامام المصنف والقاضي البيضاوي وابن النجار.

والثاني : أنه كلي . وقد نقله القرافي وغيره عن الأقلين ورجحه ، وهذا الذي رجحه الاصبهاني هنا وتابعهما الأسنوي .

والثالث: أنه كلي وضعا ، جزئي استعمالا . وقد ذهب الى ذلك جماعة من العلماء منهم أبو حيان .

تنبيـــــه :

اعلم : أن الدال على الجنس - على اصطلاح النحاة - ينقسم الى :

* اسم جنس ك "أسد".

* والى علم (جنس) (١) ك "أسامة".

وليسا بمترادفين ، فان "اسم الجنس" موضوع للماهية الكلية ، و"علم الجنس" موضوع لتلك الماهية بقيد (٢) تشخصها فى الذهن ، فان تلك الماهيـــة لا بد أن (٣) تمتاز عن غيرها وتتشخص فى الذهن ، ومع ذلك فانها تصدق على الأفراد الجزئية الخارجية ، على ما تلخص فى علم المنطق من صـــدق المعانى الكلية على الجزئيات (٤) .

الوجه الثانى - من وجهى تقسيم الاسم - أن نقول : قد سبق أن "الاســم" - هو : الذى يدل على معنى ، ولا (٥) يدل على زمان ذلك المعنى .

= (انظر هذا الخلاف وأدلة كل فى : شرح تنقيح الفصول "٣٤ وما بعدها" والنفائس "١/١٣٣-ب ، ١٣٤-أ" - ونهاية السول مع حاشية بخيت "٢/٥٢ - ٥٦" ومنهاج العقول "١/٢٤٩ - ٢٥١" - والابهـــاج "١/٢١٢" - وشرح الكوكب "١/١٣٥" - وفتح الرحمن بحاشية العليمى "٥٤" - وأصول الفقه لمحمد أبو النور زهير "٢/١٢-١٤") .

١) هذه الزيادة من ك . (٢) فى ك : "تفيد" وهو تصحيف .

٣) فى ك : "وأن" .

٤) علم الجنس : ما وضع لشئ بعينه ذهنا . كأسامة .
(انظر : التعريفات "١٥٧") .
وراجع كذلك لمعرفة الفرق بين علم الجنس وعلم الشخص ، وعلم الجنس واسم الجنس : شرح تنقيح الفصول "٣٢-٣٣" - والمفصل مع شرحـــه "١/٢٥ - ٢٦" - والمحلى على جمع الجوامع بحاشية البنانى "١/٢٧٨-٢٨٠" - ونهاية السول "٢/٤٧-٤٨" - وتلقيح الفهوم "٣٦٦ وما بعدها" وشرح الكوكب "١/١٤٦-١٤٨" والابهاج "١/٢١٠-٢١١") .

٥) فى ك : "فــلا" .

فلا يخلو ذلك عن أقسام ثلاثة ، وذلك لأنه اما أن يكون مدلوله نفس الزمان كلفظ " الزمان " و " اليوم " و " الغد " و " أمس " ، أو لا يكون كذلك .

والثاني - اما أن يكون جزء مدلوله الزمان ، أو لا .

الأول : ك " الاصطباح " .

والثاني : كلفظ " السواد " ، و " البياض " وأمثالهما ، فانه ليس مدلولهما نفس الزمان ، ولا جزء مدلولهما الزمان ، بخلاف " الاصطباح " فان جزء مدلوله الزمان ، ولهذا يتطرق اليها التصريف فنقول (١) : اصطبح يصطبح اصطباحا .

وهذا التنظير (٢) لا يخلو عن نظر فليتأمل .

قال صاحب الاحكام : " الاسم ينقسم الى ظاهر ومضمر وما بينهما ، وذلك لأنه - اما أن يقصد به البيان مع الاختصار ، أو مع الاختصار .

الأول - هو : الظاهر .

والثاني - اما (٣) ألا (٤) يقصد به التنبيه ، أو (٥) يقصد به (٦) .

الأول - هو : المضمر .

والثاني - ما بينهما ، فهو أسماء الاشارة نحو " ذا " ، و " هذا " ، و " أولاء " (٧)

قال المصنف - رحمه الله (٨) - : " التقسيم الثالث - في اللفظ (٩) المفرد - وهو : اما أن يكون اللفظ والمعنى واحدا ، أو يتكثران ، أو يتكثر اللفظ ويتحد المعنى ، أو بالعكس .

أما القسم الأول - فالمسمى (١٠) ان كان نفس تصوره مانعا من الشركة (١١)

---

١) في ك : " يقول " .

٢) لفظ ح ، ك : " النظير " .

٣) " اما " ساقطة من ح .

٤) في غير ك : " أن " .

٥) في د ، ح زيادة : " لا " .

٦) " به " ساقطة من ك .

٧) انظر : الاحكام (١/ ٤٩-٥٠) .

٨) في ك : " رضي الله عنه " .

٩) في المحصول : " للفظ " بدلا من " في اللفظ " .

١٠) في غير ب زيادة : " اما " ، والمعنى مستقيم بدونها .

١١) في المحصول زيادة : " وظهرا " .

فهو: "العلم" ، وان كان غير مانع - فحصول ذلك المسمى - في تلك المواضع - ان كان بالسوية فهو: "المتواطئ" ، أولا بالسوية فهو: "المشكك" كالوجود (1) الذي يكون ثبوت مسماه للواجب أولى من ثبوته للممكن .

أما اذا تكثرت الألفاظ (٢) - فهي : "المتباينة" (٣) ، سواء تباينت المسميات بذواتها ، أو كان بعضها صفة (٤) للبعض ك "السيف" و "الصارم" ، أو صفة الصفة ك "الناطق" و "الفصيح" . أما اذا تكثرت الألفاظ واتحد المعنى - فهي : "الألفاظ المترادفة" سواء كانت من لغة واحدة ، أو من لغات .

وأما اذا اتحد اللفظ وتكثر المعنى - فهذا اللفظ : اما أن يكون قد وضع - أولا - لمعنى ، ثم نقل عنه الى معنى آخر ، أو وضع لهما معا .

أما الأول - فاما أن يكون ذلك المنقول (٥) لا لمناسبة بين المنقول اليه والمنقول عنه وهو: "المرتجل" ، أو لمناسبة - وحينئذ : اما أن تكون دلالة اللفظ - بعد النقل - عن المنقول اليه أقوى من دلالته على المنقول عنه ، أو لا يكون .

فان كان الأول : سمي اللفظ بالنسبة / الى المنقول اليه "لفظا / ٧٢ منقولا" .

ثم الناقل - ان كان هو الشارع سمي "لفظا شرعيا" كالصلاة (٦) ، أو العرف فيسمى "لفظا عرفيا" ، والعرف: اما أن يكون عاما كلفظ "الدابة" ، أو خاصا كالاصطلاحات التي لكل طائفة من أهل العلم .

وأما اذا لم تكن دلالته على المنقول اليه أقوى من دلالته على المنقول عنه سمي ذلك اللفظ بالنسبة الى الموضوع الأول "حقيقة" ، وبالنسبة الى الثاني "مجازا" .

---

١) كذا في ب ، وفي غيرها : "كالموجود" ، وهو تحريف .
٢) في المحصول زيادة : "والمعاني" ، ولا بد منها ضرورة تكثر اللفظ والمعنى في القسم الثاني فتبين .
٣) كذا في ب ، ولفظ غيرها : "مسماة" ، والمناسب ما أثبتناه ، وهو الموافق لما في المحصول .
٤) "صفة" مكررة في د
٥) في المحصول : "النقل" ، وهو الأنسب .
٦) كذا في أ ، ب ، وفي د ، ح : "كالصافة" ، وهو تحريف .

ثم جهات النقل كثيرة ، من جملتها "المشابهة" - وهو: المسمى بـ"المستعار" خاصــة .

وأما اذا كان اللفظ موضوعا للمعنيين جميعا - فاما أن تكون افادة ذلــك اللفظ لهما على السوية ، أولا .

فان كان على السوية : سمى اللفظ بالنسبة اليهما - معا - "مشتركا"، وبالنسبة الى كل واحد منهما "مجملا" ، لأن كون اللفظ موضوعا لهذا وحده أو لذاك (١) وحده معلوم (٢) ، وأما أن المراد منه هذا أو ذاك فغير (٣) معلوم : فلا جرم كان "مجملا" من هذا الوجه .

وأما ان كانت دلالة اللفظ على أحد مفهوميه أقوى ، سميت اللفظة بالنسبــة الى الراجح : "ظاهرا" (٤) ، وبالنسبة الى المــرجوح "مؤولا" (٥) .

الشــــرح (٦) :

اعلم - وفقك الله (٧) - : أنا اذا اعتبرنا الألفاظ والمعانى ، وجدناها واقعة على أربعة أقسام ، وذلك لأنه - اما أن تقع الوحدة فى اللفظ والمعــنى فاللفظ واحد ومعناه واحد ، وحدة شخصية أو نوعية ، أو تقع الكثرة فــــى اللفظ والمعنى ، فاللفظ كثير والمعنى كثير ، وهذا القسم مقابل للأول (٨) ، أو تقع الوحدة فى اللفظ فقط ، وتلزمه الكثرة فى المعنى فقط (٩) ، (أو تقع الكثرة فــى المعنى فقط) (١٠) ، وتلزمه الوحدة فى اللفظ ، فالقسمان الأخيران (١١) متوسطان بين القسم الأول ومقابله .

---

١) فى المحصول : "ولذاك" ، ولعلها الأنسب .
٢) فى المحصول زيادة : "فكان مشتركا من هذا الوجه" .
٣) فى المحصول : "غير" وهو الصحيح .
٤) من قوله : "وهو اما أن يكون اللفظ والمعنى واحدا ...." ص الى هنا ساقط من ك ، وموضعها عبارة : "الى قوله" .
٥) المحصول : (١/١/٣١١ - ٣١٥) .
٦) فى ك زيادة : "قال رضى الله عنه" .
٧) "وفقك الله" ساقطة من ك .
٨) فى غير ك : "الأول" .
٩) "فقط" ساقطة من ك ، ح .
١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من د .
١١) لفظ ك : "الآخــران" .

والدليل على الحصر ـ أنه : اما أن تكون (١) الوحدة واقعة فى اللفظ والمعنى ، أولا .

فان كان الأول : فظاهر أنه (٢) أحد الأقسام .

وان لم تكن ـ فاما أن تكون الكثرة واقعة فيهما ، وهو القسم المقابل ، أولا ، فيلزم بالضرورة أن تكون الوحدة فى اللفظ والكثرة فى المعنى ، أو عكسه ، فيلزم أحد القسمين المتوسطين ، فيلزم انحصار الأقسام فى (٣) الأربعة فالقسمة رباعية جزما فلنتكلم فى كل قسم منها .

القسم الأول ـ وهو : أن يكون اللفظ واحدا والمعنى واحدا ، فحينئذ ـ اما أن يكون نفس تصور (٤) (معناه) (٥) مانعا من الشركة (فيه) (٦) ، أولا .

فان كان مانعا (٧) ـ فهو : "العلم" ، وان لم يكن مانعا من الشركة فيه : فحصول ذلك المعنى فى موارده ـ اما أن يكون بالسوية ، أولا .

فان كان بالسوية ـ فهو : "المتواطئ" ، ك "الانسان" و"الخيل" و"الابل" ، وان لم يكن حصوله (٨) فى موارده بالسوية ـ فهو : "المشكك" ك "السواد" و"البياض" و"الوجود" وأمثالها (٩) .

فأقسام هذا القسم ثلاثة : "العلم" ، و"المتواطئ" ، و"المشكك" (١٠) .

وينبغى أن تكون ـ على رأى المصنف ـ أقسامه "أربعة" ، لأن المدلول الجزئى ينقسم الى "العلم" ، و"المضمر" ـ على ما سبق : فقد أخل بقسم من الأقسام .

---

١) فى غير ك : "كانت" .
٢) فى د ، ح : "فانه" .
٣) "فى" ساقطة من ك .
٤) فى د ، ح : "تصوره" .
٥) هذه الزيادة من ك .
٦) انفردت ك بتلك الزيادة .
٧) "مانعا" غير واضحة فى ك .
٨) فى ك : "حاصلا" .
٩) فى د ، ح : "وأمثالهما" .
١٠) انظر تفصيل الكلام على المتواطئ والمشكك فى : شرح تنقيح الفصول (٣٠) ـ والمحلى على جمع الجوامع بحاشية البنانى (١/٢٧٤-٢٧٥) وارشاد الفحول (١٧) ـ وشرح الكوكب (١/١٣٣-١٣٥) ـ تحرير القواعد المنطقية (٢٧ - ٢٨) ـ وحاشية العطار على شرح التهذيب (٧٠ وما بعدها) ـ وشرح ابن التلمسانى على المعالم (٤ب ، ٥-أ) ـ وفتح الرحمن بحاشية العليمى (٥٢) .

وأما " علم الجنس " : فنفس (١) تصوره مفهومه غير مانع من الشركة بحسب أفراده ، وهو مانع بحسب (٢) خصوصيته (٣) الذى به امتاز عن غيره من الكليات.

وأما القسم المقابل لهذا القسم - وهو: أن تكون الألفاظ كثيرة والمعانى كثيرة - فهى : "الألفاظ المتباينة " - أى : تباينت الألفاظ والمعانى - مثاله : " الانسان "و" الفرس" و"الطير" وغير ذلك من الألفاظ المختلفة الموضوعة للمعانى المختلفة ، سواء تباينت بذواتها كـ" السيف" و" الرمح " ، أو يكون أحدهما اسما للذات والآخر اسما لصفته (٤) كـ" الانسان (٥)" و" الفصيح " ، أو يكون صفة للصفة كـ" الناطق" و" الفصيح " ، فان الفصيح صفة للناطق ، فهذه الألفاظ متباينة لا مترادفة.

القسم الثالث - من (٦) القسمين المتوسطين - وهو: أن تكون الألفاظ كثيرة والمعنى واحد (٧) ، فهى : "الألفاظ المترادفة " كـ" الانسان" و" البشر" ، و" السهم " و" النشاب" ، سواء كانت من لغة واحدة ، أو من لغات مختلفة ، فان مدلولها واحد ، بخلاف المتباينة ، فان مدلولاتها مختلفة ، سواء تباينت بالذوات كـ" السيف" و" الرمح " ، أو بالصفات " كالناطق" و" الفصيح " .

القسم الرابع - وهو أحد القسمين المتوسطين - وهو: أن يكون اللفظ واحدا والمعنى كثيرا ، فهذا اللفظ - اما أن يكون قد وضع - أولا - لمعنى ، ثم نقل الى غيره ، أو وضع لهما معا .

ونعنى بقولنا" انه وضع لهما معا " : أنه ليس كالمنقول ، فان المنقول - أبدا - يكون موضوعا لمعنى واحد ، فانه (٨) فى (٩) الزمن الأول كان موضوعا

---

١) " فنفس" مكانها بياض فى ك .
٢) سقطت لفظة " بحسب" من ك .
٣) لفظ ك : " بخصوصيته" .
٤) فى ك : " للصفة" .
٥) لفظ ك : " اللسان " ، وهو تحريف .
٦) "من" - هنا - بيانية وليست تبعيضية ، اذ أن هذا القسم هو الأول من القسمين المتوسطين .
٧) كذا فى جميع النسخ بالرفع على عدم تقدير اعادة " تكون" فى الجملة الثانية .
٨) فى ك : " فان" .
٩) " فى " ساقطة من ك .

للمعنى المنقول عنه ، وفى الزمن الثانى يكون موضوعا للمعنى المنقول اليه ، فالمنقول موضوع لمعنيين ، ولكن فى زمانين ، والمشترك موضوع لمعنيين ، ولكن فى زمن واحـــد .

وهذا المعنى الذى ذكرناه لا يختلف الحال فيه ، فانه موجود فى المشترك الموضوع من قبيلة واحدة ، أو من شخص واحد لمعنيين ، ولذلك هو موجـــود فى المشترك ، اذا وضع كل قبيلة أو كل شخص للفظ الواحد لمعنى غير مـــا وضعه (١) له الواضع الآخر ، واشتهر كل واحد من الوضعين ، فانا مـــا عهدنا هذا اللفظ الا موضوعا لمعنيين فى الأزمنة التى اشتهر فيها كـــل واحد من الوضعين .

هكذا ينبغى أن يفهم معنى قوله " وضعا (٢) أولا " ، واذا علمت ذلـــك فنقول : القسم الأول - وهو: أن يكون قد وضع - أولا - لمعنى ، ثم نقل الـــى الثاني - ينقسم الى قسمين ، وذلك لأنه - اما ألا يكون ذلك النقل لمناسبة (٣) بين المنقول (عنه) (٤) واليه ، أو لمناسبة بينهما .

فالأول : نسميه بـ " المرتجل " بالاصطلاح الأصولى .

والثانى : فاما أن يكون دلالة اللفظ على المنقول اليه - بعد النقل - أقـــوى أولا .

فالقسم الأول : يسمى بـ " الألفاظ المنقولة " سواء كان الناقل هو: " الشـرع " أو " العرف العام " ، أو " العرف الخاص " .

والمراد بهذا النقل غلبة الاستعمال ، وتسمى هذه الألفاظ بـ " المنقولة " .

فان كان الناقل هو الشارع : تسمى بـ " الألفاظ الشرعية " كالصوم ، والصـــلاة والحج ، وأمثالهـــا .

وان كان الناقل هو العرف العام : تسمى تلك (٥) بـ " الألفاظ (٦) العرفية " كلفظة (٧) " الدابة " وأمثالها / . ٧٣

---

١) فى ك : " ووضعه " .
٢) كذا فى ك ، وفى غيرها : " ووضعيا " .
٣) فى ك : " المناسبة " .
٤) انفردت ك بتلك الزيادة .
٥) فى غيرك : " ذلك " .
٦) فى ك " الألفاظ " بدون الباء .
٧) فى د ، ح : " كلفظ " .

وان كان الناقل هو العرف الخاص : يسمى ذلك (١) بـ"الألفاظ (٢) الاصطلاحية" كالألفاظ المصطلح عليها من العلماء على اختلاف العلوم، فان أهل كل صناعة من الصناعات العلمية اصطلحوا على ألفاظ وضعوها بازاء معان خاصة ، وأمثلة ذلك كثيرة في العلوم بأسرها ، وذلك كالفاعل" و" المفعول" ، و" المبتدأ" ، و" الخبر" ، و"الموضوع" و"المحمول ".

وكلام المصنف صريح في أنه يعتبر في الألفاظ المنقولة - على اختلاف الناقلين - مناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه ، فان وجدناها اندرج (٣) اللفظ تحت القسم المنقول ، والا اندرج (٤) تحت القسم المسمى بـ" المرتجل" ولا اشكال ، اذ (٥) لا مناقشة في الاصطلاحات.

وأما اذا لم تكن دلالة اللفظ على المنقول اليه أقوى من دلالته على المنقول عنه : فاللفظ يسمى بالنسبة الى الأول" حقيقة " ، وبالنسبة الى الثاني "مجازا" . ثم جهات النقل مجازا كثيرة - على ما سيأتي بيانه مفصلا ، ومن جملتها " المشابهة" ، كالفرس المنقوش (٦) على الحائط ، فانه يسمى فرسا مجازا لما بينهما من المشابهة ، وهذا النوع من المجاز يسمى بـ" المستعار" خاصة . هذا كله اذا كان اللفظ موضوعا لمعنى ، ثم نقل الى غيره .

وأما اذا كان اللفظ موضوعا للمعنيين جميعا - فاما أن تكون افادته لهما على السوية ، أو لا تكون على السوية (٧) .

فان كان افادته لهما على السوية - بمعنى أن دلالة اللفظ على كل واحد بعينه لا تزيد على دلالته على المعنى الآخر - : فذلك اللفظ بالنسبة اليهما معا يسمى : " لفظا مشتركا " وبالنسبة الى كل واحد منهما (٨) بعينه يسمى :" لفظا مجملا " ، وذلك لأن اللفظ المشترك - هو: اللفظ (٩) الموضوع لمعنيين أو أكثر ، وهذا اللفظ كذلك : فيكون مشتركا ، والمجمل - هو: اللفظ

---

١) في ك : " تلك".
(٢) في ك : " الألفاظ" بدون الباء
٣) لفظ د ، ح : " أدرجنا" .
(٤) في غيرك : " والا اندراج " .
٥) في د ، ح : " أو" .
٦) كذا في أ ، وفي د ، ح : " المنقول" ، ولفظ ك : "المقول" ، والصحيح ما أثبتناه . (وانظر: الحاصل "١/ ٩٢") .
٧) قوله : " أولا تكون على السوية" ساقط من ك .
٨) " منهما" لم ترد في ك .
٩) "اللفظ" ساقطة من ك .

المحتمل لمعنيين على السواء ، بمعنى أنه ليست دلالته على أحدهما بعينه أقوى من دلالته على الآخر(١) ، وهذا اللفظ كذلك بالنسبة الى كل واحد منهما بعينه : فيكون مجملا .

وأما ان لم تكن افادته لهما على السوية : سميت اللفظة بالنسبة الى الراجح "ظاهرا" ، وبالنسبة الى المرجوح "مؤولا" .

هذا ما قاله المصنف ، وفيه نظر ، وذلك لأنه جعل اللفظ المشترك منقسما الى "الظاهر" ، و"المؤول" ، وذلك غير مستقيم ، فان دلالة اللفظ المشترك على كل واحد من المعنيين - على التعيين - على السواء ، والا لما كان مشتركا ، فلا ينقسم الى النص والظاهر .

وقد تنبه لذلك صاحب التلخيص (٢) - فقال : "ولا يحسن"

---

١) لفظ ك : "الأخرى" .

٢) بذلت جهدى فلم أعثر له على ترجمة تكشف اللثام عن شخصيته ، الا ما أشار اليه الاصبهانى فى بداية شرحه حيث قال : " وقد تكلم على هذا الكتاب الفاضل نجم الدين النخجوانى فى مؤلف له يسمى بالتلخيص"
(فانظر: المقدمات بتحقيق سعيد غالب "١/٥") .
ولعل هذا الفاضل نفسه هو الذى ذكره ابن العبرى فى تاريخ مختصر الدول بعد أحداث سنة ٦٥٦ هـ عندما قال : " ومن حكماء هذا الزمان نجم الدين النخجوانى ، كان ذا يد قوية فى الفضائل وعارضة عريضة فى علوم الأوائل ، تفلسف ببلاده ، وسار فى الآفاق وطوف ، ودخل الروم وولى المناصب الكبار ، ثم كره كدر الولاية ونصبها فارتحل الى الشام وأقام بحلب منقطعا فى دار اتخذها لسكناه ، لا يمشى الى مخلوق ، ولكن يمشى اليه الى أن مات بها ...." .
ولم يذكر شيئا عن ولادته أو وفاته ، ولا حياته اكثر من هذا .
(فانظر: " ٢٧٢-٢٧٣") .
وقد نقل القرافى - رحمه الله - فى نفائسه كثيرا عن التلخيص ، الا أنه كان يلقبه بـ"النقشوانى" ، وكان قد ذكر له فى بدايته شرحا على المحصول .
(فانظر: النفائس "١/٣ - ب") .
ولكنى لم أستطع الاهتداء الى هذا الشرح ، أما التلخيص فله نسخة خطية فى الجامعة مصورة عن المكتبة الأزهرية تحت رقم (١١٥ ، وقد =

جعل (١) الظاهر من قبيل وضع اللفظ لمعنيين (٢)".

وأما صاحب الحاصل - فقد أعرض عن تقسيم اللفظ المشترك الى الظاهر والمؤول، وكذلك صاحب المنتخب، فما ذكره - ها هنا - غير مستقيم (٣).

تنبيهات:

الأول: اعلم: أن هذا التقسيم فيه نظر، وبيانه: أن التقسم الصحيح هو الذى تتقابل أقسامه، فلا يصدق بعضها على البعض، كما اذا قلنا: المعلوم - اما واجب الوجود، أو ممتنع الوجود، أو ممكن الوجود بالامكان الخاص، فهذا التقسيم صحيح ؛ ولا يصدق واجب الوجود على ممتنع

= كتب على الغلاف: " تلخيص المحصول لتهذيب الأصول السلفية للنقشواني "، مما يرجح أن صاحب التلخيص المذكور لقب بثلاثة ألقاب نجم الدين، والنخجواني، والنقشواني. (والله أعلم).

١) فى ك: " نجعل".

٢) فى ك: " المعين "، وهو تحريف.

٣) هذا الكلام فيه نظر، وذلك لأن المصنف لم يجعل الظاهر من أقسام اللفظ المشترك كما ادعى الاصبهانى، وانما جعله من أقسام اللفظ الموضوع لمعنيين لا على السوية، فيكون قسيما للمؤول، وهما قسيمان للفظ المشترك.

أما اذا عنى الشارح باللفظ المشترك كونه موضوعا لمعنيين فقط، فان هذا لا يلزم الامام المصنف، لأنه جرى على جعل اللفظ المشترك هو اللفظ الموضوع لمعنيين على السوية، وهذا اصطلاحه ولا يناقش فيه اذ لا مناقشة فى الاصطلاحات، وهذا مما لا يخفى على متأمل.

أما الامام فى المنتخب وصاحب الحاصل: فلم يكن اعراضهما عن تقسيم اللفظ المشترك وانما كان عن تقسيم اللفظ الموضوع لمعنيين، وليس هو بمشترك، وانما هو جنس للمشترك على اصطلاح الامام فى المحصول.

(فانظر: المنتخب "١٠-ب، ١١ أ" - والحاصل "١/٩٢").

وأما كلام صاحب التلخيص: فلم أقف عليه فى الموضع، ولكن يجاب عنه بمثل ما ذكرنا. (والله أعلم).

الوجود (١) ، ولا على ممكن الوجود ، وكذا كل قسم لا يصدق على الآخر ، فأما (٢) اذا صدق بعض الأقسام على بعض (٣) : كان التقسيم مختلا .

وها هنا كذلك ، وذلك لأن اللفظ الواحد قد يكون مشتركا بين المعنى وغيره ، وقد يكون مرادفا (٤) لغيره ، وقد يكون متباينا ، وذلك كلفظ (٥) " العين " فانه مشترك بين معان كثيرة ، وهو مباين لغيره من الألفاظ الكثيرة ، (وهو) (٦) مرادف للذهب والحدقة ، ومتواطيء لأن حد المتواطيء (٧) صادق عليه ـ وهو : اللفظ (٨) الموضوع لمعنى كلي مستوفى محاله .

وبالجملة معنى العلمية مع المتواطيء لا يجتمعان في لفظ واحد ، والا صار المعنى الواحد كليا وجزئيا باعتبار واحد ، وهو محال ، والتواطؤ والتشكيك لا يجتمعان ، وباقي الأقسام تجتمع .

ولا يجاب عنه بأن التقابل واقع في الجزئيات (٩) ، لما بينا أن شرط التقسيم عدم صدق أحد القسمين على الآخر .

الثاني : في الجواب عن سؤال مشهور مورد (١٠) على المشكك ، ووجهه هو : أن المشكك لا بد وأن يختلف معناه في موارده ، والا لما كان مشككا ، فما به الاختلاف ـ اما أن يكون داخلا في المسمى ، أولا .

فان لم يكن داخلا فيه : كان اللفظ موضوعا لمعنى واحد كلي مستوفى محاله ، فيكون اللفظ متواطئا ، اذ لا معنى للفظ المتواطيء الا هذا ، فلا يكون مشككا ، والمفروض خلافه .

وان (١١) كان داخلا فيه : كان اللفظ مشتركا ، فاللفظ اما متواطيء ، أو مشترك .

---

١) في د : " الموجود " ، وهو تحريف .
٢) في ك : " وأما " .
٣) في ك : " البعض " .
٤) في ك : " مترادفا " .
٥) في ك : " كلفظة " .
٦) هذه الزيادة من ك .
٧) في ك : " متواطيء " .
٨) " اللفظ " ساقطة من ك .
٩) لفظ د ، ح : " الحساب " .
١٠) كذا في ك ، ولفظ غيرها : " يورد " ، والمناسب ما أثبتناه .
١١) في ك : " فان " .

والجواب المنع ـ وهو أنا نقول : لا نسلم أنه ان لم يكن داخلا يكـــون اللفظ متواطئا ، وذلك لأن المتواطئ ـ هو : اللفظ الذى وضع لمعـــنى لم تختلف محاله مما (١) هو من جنس مسماه .

والمشكك ـ هو : الذى اختلفت (٢) محاله (٣) مما هو من جنس مسماه (٤) فهما مشتركان فى كون كل واحد منهما موضوعا لمعنى واحد بالحقيقـــة ، والمشترك (٥) موضوع لكل واحد من مختلفى (٦) الحقيقة (٧) .

الثالث : المرتجل ـ على ما اصطلح عليه المصنف ـ وهو : اللفظ الموضوع لمعنى اذا نقل الى غيره ، لا لمناسبة بين المنقول عنه واليه .

فهو مسبوق بالوضع ـ أولا ـ لمعنى .

وربما (٨) اصطلاح النحاة أن المرتجل : ما لم يسبق بوضع .

فاذا (٩) صح (١٠) ذلك ـ فليس ذلك اشكالا على كلام المصنف ، لما علـم أن الاصطلاحات قد تختلف ، ولا (١١) مناقشة فيهمـــا .

الرابع : أن كلام المصنف يدل على أنه يشترط فى اللفظ المنقول (١٢) وجـــود مناسبة (١٣) (بين) (١٤) المنقول عنه واليه ، وذلك غير لازم . لأن كثيرا مـــن المصطلحات (١٥) لا مناسبة بينها وبين المنقول عنه ، وان تحققت مناسبة بينهما ، فليس تلك من المناسبات (١٦) القريبة الى الطبع.

---

١) فى ك : " ما " .

٢) فى ك : " اختلف " .

٣) عبارة ك : محال معناه " .

٤) كذا فى د ، ولفظ غيرها : " معناه " ، والعبارة من قوله : " والمشكك هو : " . . . . . " الى هنا مكررة فى د ، مع استبدال لفظة " مسماه " بلفظة " معناه " .

٥) فى غيرك : فى المشترك .

٦) فى د ، ح زيادة : " الحد " .

٧) فى غيرك : " والحقيقة " .

٨) " ربما " ساقطة من ك .

٩) فى ك : " واذا " .

١٠) لفظ ك : " اتضح " .

١١) فى ك : " فلا " .

١٢) لفظ ك : " المقول " ، وهو تحريف .

١٣) كذا فى ك ، ولفظ غيرها : مباينة " ، والصحيح ما أثبتناه .

١٤) هذه الزيادة من ك .

١٥) فى ك : " الاصطلاحات " .

١٦) فى ك : " المناسبة " .

ومما نقض به : لفظ "الجوهر" ، فانه موضوع للشيء النفيس في اللغة ، ثم نقله المتكلم الى القائم بنفسه ، وقد يكون ذلك في غاية الخسة .

ولفظة "الذات" لذات النسبة الى الشيء كـ "الصاحبة" ، ثم نقل (١) الى نفس الشيء التي تستحيل فيها النسبة ، وهو اصطلاح المتكلم .

ويلزم / -أيضا - مما ذكره أن يكون المجاز منقولا . / ٧٤

والجواب : أنه لا اشكال على كلام المصنف أصلا ، وذلك لأنه (٢) ان لم يكن بين المنقول عنه واليه مناسبة أصلا ؛ دخل اللفظ تحت القسم المسمى بـ "المرتجل" ، وان كان (٣) : دخل تحت القسم المسمى بـ "المنقول" .

وأما النقوض المذكورة فمندفعة على قولنا : انها (٤) لا بد وأن تدخل تحت أحد (٥) القسمين .

على أن من يطلب المناسبة فانه يمكن تحقيقها في لفظ (٦) "الجوهر" لأن القيام بنفسه نفاسة ، بخلاف العرض ، وكذلك بين "الصاحبة" و"الذات" مناسبة الاتحاد .

على أنه لا ينبغي أن يلزم (٧) ألا يوجد لفظ منقول الا مع وجود المناسبة المذكورة ، فانه يحجر على العلماء ابراز المعاني المبتكرة التي لا يوجد بينها وبين غيرها مناسبة ، ولا حجر في ذلك أصلا .

وأما المجاز الراجح فيجوز أن يسمى -أيضا- بـ "المنقول" بشرط أن يفهم على حد المنقول اليه ، وذلك بأن يصير (٨) ذلك هو المتبادر الى الذهن دون غيره .

---

١) في د : "نقول" ، وهو تحريف .

٢) في ك : "أنه" .

٣) لفظ ك : "كانت" .

٤) في ك : "انه" .

٥) "أحد" ساقطة من ك .

٦) في ك : "لفظة" .

٧) لفظ د ، ح : "يلتزم" .

٨) في ك : "يضر" ، وهو تصحيف .

الخامس: أنه يعترض (١) على قول المصنف فى اللفظ المحتمل لمعنيين ان كان موضوعا لهما معا : فانه يسمى بالنسبة اليهما معا " مشتركا "، والى كل واحد منهما " مجملا " : بأن (٢) المعية مستحيلة ها هنا بل التعقيب واجب ها هنا ، فان زمن وضع اللفظ لأحد (٣) المعنيين غير زمن وضعه للآخر ان كان الواضع واحدا ، وان كان متعددا فاجتماعهما فى غاية الندور.

وهذا الكلام ركيك ، (٤) لأنا بينا أنه انما تعرض (٥) لذلك للفرق بين المشترك والمنقول ، فان المشترك والمنقول اشتركا فى كون كل واحد منهما موضوعا لمعنيين (٦) : الا أن المنقول موضوع لمعنيين (٧) فى زمانين ، فانه وضع فى الزمن السابق للمنقول عنه وفى الزمن المتأخر للمنقول اليه ، والمشترك موضوع لمعنيين (٨) فى الأزمنة التى علمنا كون اللفظ مشتركا فيها .

وأما قوله : " يتعذر وضع اللفظ لمعنيين (٩) فى زمن واحد ، سواء قلنا : ان ذلك الوضع (١٠) من واحد أو من اثنين " - فهو ضعيف جدا فانه لا استحالة فى أن يقول (١١) الشخص الواحد - فى زمن واحد - : وضعت لفظة (١٢) " العين " لكذا ولكذا ، ولا تعذر فى ذلك .

وأما اذا كان الواضع متعددا - فلا استحالة فى اتحاد زمن الوضع، وان كان نادرا .

السادس: اللفظ الموضوع لمعنيين (١٣) فصاعدا مشترك ، لوضعه بازاء كل واحد منهما ، وهو " مجمل " ، وذلك لأنه اذا أطلق مجردا عن القرينة :

---

١) لفظ ك : " يعرض " .
٢) فى غير ك : " فان " .
٣) فى د ، ح : " بأحد " .
٤) فى ك زيادة : " وذلك " .
٥) لفظ د : " تعوض " ، وهو تحريف .
٦) لفظ ك : " لمعين " .
٧) فى ك : " لمعين " .
٨) فى ك : " لمعين " .
٩) لفظ ك : " لمعين "
١٠) فى د : " الموضع " .
١١) لفظ د : " مقول " ، وهو تصحيف .
١٢) فى ك : " لفظ " .
١٣) لفظ ك : " لمعين " .

لا يمكن حمله على أحدهما بعينه دون الآخر، فالاجمال يتطرق اليه بالنظر الى المراد أو المحمل (١) ، والاشتراك بالنظر الى الوضع.

والاجمال لا يختص باللفظ المشترك ، فقد يتطرق الى غير ذلك ، وذلك لأنه اذا خرجت الحقيقةعن الارادة : وجب حمل اللفظ على المجاز، فإن تعين : فلا كلام ، وان كان للفظ (٢) مجازان (٣) متساويان (٤) :كان اللفظ مجملا بالنسبة اليهما .

فالمجمل (٥) أعم من المشترك ، فكل مشترك مجمل وليس كل مجمل مشتركا ، لوجهين :

أحدهما : . : ما بينا .

وثانيهما (٦) : المتواطئ بالنسبة الى خصوص جزئياته مجمل ، وليس بمشترك .

السابع : قيل : سميت الألفاظ اذا اختلفت بازاء المعاني المختلفة بـ"المتباينة" ،لأنها تباينت لفظا ومعنى .

وسميت الألفاظ المتحدة معنى ،المختلفة لفظا بـ"المترادفة" أخذا من رديفى الدابة ،كأنها كذلك .

وسميت الألفاظ اذا اتحدت معانيها فى مواردها بالسوية بـ"المتواطئة"،لأنها توافقت فى معنى واحد موجود فى محال مختلفة والتواطؤ: التوافق والتطابق .

وسميت الألفاظ الموضوعة لمعنى واحد ، ولكن ليست فى مواردها بالسوية بـ"المشككة" ،لأن الذهن يشك فى كونها (٧) من قبيل "المتواطئة" أو "المشتركة" ،لكونها تأخذ شبها من كل واحد منهما .

وأما الموضوعة لأكثر من حقيقتين ـ فتسميتها بـ"المشترك" ظاهر .

---

١) فى ك : " والحمل" .

٢) فى غيرك : "اللفظ" .

٣) فى د ،ح : " مجازا" .

٤) فى غيرك : " ومتساويان" .

٥) فى غيرك : " والمجمل" .

٦) فى ك : "الثانى " .

٧) فى غيرك : " كونه" .

قال المصنف -(رحمه الله)-[١]: "تنبيه : الأقسام الثلاثة الأول مشتركة في عدم الاشتراك ، فهي نصوص .

وأما الرابع - فينقسم الى افادته لأحد مفهومية أرجح من افادته للثاني - وهو: "الظاهر" ، والى ما لا يكون كذلك ، والذى هو يكون على السوية - هو: "المجمل" ، أو مرجوحا - وهو: "المؤول" .

فالنص والظاهر يشتركان فى الرجحان ، الا أن النص راجح مانع من النقيض ، والظاهر راجح غير[٢] مانع من النقيض ، فهذا القدر المشترك هو المسمى بـ "المحكم" ، فهو جنس لنوعين : "النص" و"الظاهر" .

والذى لا يقتضى الرجحان - فهو: "المتشابه"[٣] ، وهو جنس لنوعين : "المجمل" ، و"المؤول" .[٤] .

الشـــرح[٥] :

اعلم : أن المصنف - رحمه الله - قسم الألفاظ الى أربعة أقسام :

القسم الأول : أن يتحد اللفظ والمعنى ، واندرج تحت هذا القسم "العلم" و"المضمر" ، و"المتواطئ" ، و"المشكك" .

القسم الثانى : أن يتعدد اللفظ والمعنى جميعا ، واندرج تحت هذا القسم (جملة)[٦] الألفاظ المختلفة لفظا ومعنى .

القسم الثالث: أن يتعدد اللفظ دون المعنى ، واندرجت تحته "الألفاظ المترادفة" ، سواء كانت من لغة واحدة أو من لغات شتى .

القسم الرابع: أن يتحد اللفظ ويتعدد المعنى ، واندرج تحته "المشترك" ، و"المنقول" ، و"الحقيقة" ، و"المجاز .

---

١) هذه الزيادة من ك .

٢) لفظ د : "مميز" ، وهو تحريف .

٣) من قوله : "وأما الرابع . . . ." الى هنا ساقط من ك .

٤) المحصول (١/١/٣١٥-٣١٧) .

٥) فى ك زيادة : "قال رضى الله عنه" .

٦) انفردت ك بتلك الزيادة .

فالقسمة رباعية ، فالأقسام الثلاثة الأول اشتركت في أن كل لفظ محتمـــل لمعنى واحد ، وهو المعنى بقوله : "الأقسام الثلاثة الأول (١) مشتركـة في عدم الاشتراك" ، ولو قال : "هي مشتركة في عدم احتمال معنيين (٢) : كان أحـــسن.

وأما القسم الرابع - وهو: أن يكون اللفظ واحدا ويتعدد المعنى ، الـــذي اندرج (٣) تحته "المشترك"، و"المنقول" ، و"الحقيقة"، و"المجاز" - فانه يحتمل الاشتراك - بالتفسير المذكور - ضرورة أن المشترك موضوع لمعنيـــين (٤) فصاعدا في زمن واحد ، والمنقول موضوع لمعنيين (٥) في زمانين - علـــى ما بينا ، والحقيقة محتملة لمعنيين (٦) ، وكذا "المجاز" (٧).

فاذن القسم الرابع مخالف للثلاثة الأول ، فالثلاثة نصوص ، لأن المعنى بالنص اللفظ المحتمل لمعنى واحد لا يحتمل غيره حقيقة ولا مجازا ، والثلاثـــة كذلك ، فهي - اذن - نصوص بهذا التفسير.

وأما القسم الرابع - وهو: أن يتحد اللفظ ويتعدد المعنى ، فلا بد مـــن احتماله لمعنيين (٨) قطعا ، فافادته لأحد المعنيين (٩) - اما أن تكون أرجح من افادته (١٠) للثاني (١١) ، أو لا (تكون) (١٢).

فان كان أرجح : سمي ذلك اللفظ بـ"الظاهر" ، وان لم تكن افادته لأحـد المعنيين (١٣) أرجح من افادته للثاني - فاما أن يكون افادته لهما علـــى السوية ، أو لا على السويـــة.

فان كانت افادته لهما على السوية : سمي (١٤) اللفظ بالنسبة اليهما / ٧٥ " مجملا " ، وان لم تكن على السوية : يلزم أن تكون افادته له مرجوحـــة

---

١) "الأول" ساقطة من ك.
٢) لفظك : "معين".
٣) "اندرج" ساقطة من ك.
٤) لفظك : "لمعين".
٥) في ك : "لمعين".
٦) في ك : "لمعنيون".
٧) كذا في ك ، ولفظ غيرها : "المجمل" ، والصحيح ما أثبتناه.
٨) في ك : "لمعين".
٩) لفظك: "المعين".
١٠) في ك زيادة : "من".
١١) في غيرك : "الثاني".
١٢) هذه الزيادة من ك.
١٣) في ك : "المعين".
١٤) في ك : "يسمى".

لأنا نتكلم على تقدير أن افادته له ليست براجحة ولا مساوية لغيره ، فلـــزم (١) بالضرورة أن تكون مرجوحة - وهو المسمى بـ" المؤول " (٢) .

فاذن يتحصل على ستة ألفاظ : " النص" ، و" الظاهر" ، و" القدر المشـــترك بينهما - وهو : " المحكم" ، و" المجمل" ، و" المؤول " ، و" القدر المشـــترك بينهما - وهو (٣) : " المتشابه".

فالنص : لفظ محتمل لمعنى لا يحتمل غيره ، لا حقيقة ولا مجازا (٤) .

والظاهر: لفظ محتمل لمعنى مع احتماله لغيره ، الا أن احتماله لأحدهمـــا أرجـــح (٥) .

ويشترك النص والظاهر في أن كل واحد منهما يفيد معنى افادة راجحـــة ،

---

١) لفظ ك : " فيلزم" .   (٢) في ك : " المؤول " بدون الباء .

٣) في ك : " هو" بدون الواو .

٤) انظر تعريفات الأصوليين للنص في : البرهان "١/ ٤١٢ وما بعدها" والحدود "٤٢-٤٣" - والمستصفى "١/ ٣٣٦" - والتعريفات "٢٤١" - أصول السرخسي "١/ ١٦٤" - وارشاد الفحول "١٧٨" - وحاشية النفحات على شرح الورقات "٩٣- ٩٤" - والمحلى على جمع الجوامع بحاشيـــة البناني "١/ ٢٣٦" - وروضة الناظر "١٥٦-١٥٧" - ومختصر الطوفـــي "٤٢" - أدب القاضي للماوردي "١/ ٦١٦" - والعدة "١٣٧" - ونشـــر البنود "١/ ٩٠ وما بعدها" - وأصول الفقه لمحمد أبي النور زهـــير "٢/ ١٦" - وحاشية نسمات الأسحار "٦٣" - وشرح الكوكب "٣/ ٤٧٨-٤٧٩" والمسودة "٥٧٤") .

٥) راجع تعريفات الأصوليين للظـــاهر في : (المسودة "٥٧٤" - والبرهان "١/ ٤١٦-٤١٩" - والحدود "٤٣" - وتعريفات الجرجاني "١٤٣" - والاحكام للآمدي "٣/ ٥٨" - والعدة "١/ ١٤٠" - وشرح العضـــد "٢/ ١٦٨" - وتيسير التحرير "١/ ١٣٦ وما بعدها " - وأدب القاضـــي للماوردي "١/ ٦١٦" - المحلى على جمع الجوامع بحاشية البناني "٢/ ٥٢" وشرح الكوكب "٣/ ٤٥٩-٤٦٠" - والتلويح على التوضيح "١/ ١٢٤" - وكشف الأسرار "١/ ٤٦" - وروضة الناظر "١٥٧" - واللمع "١٤٤" - وفواتح الرحموت "٢/ ١٩" - فتح الغفار "١/ ١١٢" - وشرح تنقيح الفصـــول "٣٧") .

ضرورة أن المفيد لمعنى واحد لا يحتمل غيره ، يفيد[1] ذلك المعنى افادة راجحة ، وأى رجحان أبلغ من عدم احتماله لغيره[2] .

والمفيد لمعنى مع احتماله للغير ـ اذا كانت[3] افادته[4] لأحدهما أرجح يشاركه فى افادته لمعناه افادة راجحة ، فهما يشتركان فى كون كل واحد منهما يفيد معناه افادة راجحة ، وهذا القدر المشترك بينهما يسمى بـ " الحكم " ، والمحكم جنس تحته نوعان : النص ، والظاهر .

وأما المجمل والمؤول ـ فنقول : المجمل : اللفظ المحتمل للمعنيين[5] فصاعدا على السواء ، فلايفيد أحدهما افادة[6] راجحة على افادته[7] للآخر[8] .

والمؤول ـ هو : اللفظ المفيد لمعنى افادة مرجوحة[9] .

---

(١) فى غير ك : " فيفيد " .

(٢) هذا الكلام فيه نظر ، لأن الرجحان مشعر بوجود معنى آخر فهما ، كالمتضايقين لا ينفك أحدهما عن الآخر ، والنص لا يفيد الا معنى واحدا ولا يحتمل غيره .

(٣) فى غير ك : " كان " ، وبعدها زيادة " فى " .

(٤) فى د : " اعادته " ، وهو تحرف . (٥) لفظ ك : " للمعين " .

(٦) فى ك : " افادته " . (٧) فى د ، ح زيادة : " على " .

(٨) لفظ د ، ح : " الأخرى " . هذا .... والمجمل ـ لغة ـ : المجموع ، قال فى المصباح المنير (١ / ١١٠) وأجملت الشئ اجمالا : جمعته من غير تفصيل . (وانظر : معجم مقاييس اللغة (١ / ٤٨١) ـ ولسان العرب (١١ / ١٢٧)) .
وانظر تعريفات الأصوليين للمجمل فى : الحدود للباجى (٤٥) ـ وتعريفات الجرجانى (٢٠٤) ـ وتخريج الفروع على الأصول للزنجانى (١٢٣) ـ والمعقول (٥٨) ـ ونشر البنود (١ / ٢٧٣) ـ والتلويح على التوضيح (١ / ١٢٦) ـ وفتح الغفار (١ / ١١٦) ـ والاحكام لابن حزم ٣ / ٣٨٥) ـ والعدة (١ / ١٤٢) ـ وروضة الناظر (١٥٩) ـ والاحكام للآمدى (٣ / ١١) ـ والمعتمد (١ / ٢٩٣) ـ ومنهاج العقول (١ / ٣٣٥) والمستصفى (١ / ٣٤٥) ـ والبرهان (١ / ٤١٩) ـ وشرح تنقيح الفصول (٣٧) ـ وأدب القاضى (١ / ٢٦٠) ـ وشرح الكوكب (٣ / ٤١٣ ـ ٤١٤) والاجمال والبيان لشيخنا د . جلال الدين عبد الرحمن (٩ / ١٢) .

(٩) والتأويل : صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر الى احتمال مرجوح به لاعتضاده بدليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذى دل عليه الظاهر . (انظر : الروضة (١٥٧) . وانظر كذلك : المستصفى (١ / ٣٨٧) =

فهما يشتركان ـ أعنى المجمل والمؤول ـ فى كون كل واحد منهما يفيد معنى لاعلى سبيل الرجحان ، الا أن المؤول افادته لمعناه غير راجحة، ومع ذلك فافادته لمعناه مرجوحة، والمجمل افادته لمعناه غير راجحة، الا أنه ليست افادته لمعناه مرجوحة ، بل افادته لهما على السواء .

فالمجمل والمؤول يشتركان فى كون كل واحد منهما يفيد معناه افادة غير راجحة ، وهذا القدر هو المشترك بينهما ـ وهو المسمى : بـ " المتشابه "

فالمتشابه جنس لنوعين : المجمل ، والمؤول .

تنبيهات :

الأول : اعلم أن اللفظ قد يكون موضوعا لمعنى من المعانى ـ وهو الأكثر وقد يكون موضوعا للفظ من الألفاظ : كلفظ[1] " الكلمة " فانها موضوعة " للاسم "، و" الفعل "، و" الحرف "، والثلاثة ألفاظ .

وسيأتى الكلام على هذا القسم فيما بعد ان شاء الله تعالى .

واذا عرفت ذلك ـ فهذه الألفاظ الستة ـ وهى : النص، والظاهر ، والمحكم، والمجمل ، والمؤول[2] ، والمتشابه ـ موضوعة لألفاظ ستة .

فان لفظ " النص "ـ على هذا الاصطلاح ـ: موضوع للفظ آخر لا يحتمل الا معنى واحدا ، فالمدلول لفظ والدال لفظ .

مثال النص : لفظة " الله "، و" الرحمن "، وقيل : كأسماء الأعداد أيضا .

والظاهر : لفظ موضوع للفظ[3] آخر محتمل لمعنيين ، الا أن احتماله لأحدهما أرجح .

والمعنى بالرجحان : أنه يفهم من اللفظ من غير قرينة ، كالألفاظ الموضوعة لمعانى ولها مجازات ، كـ" اليد " فانه حقيقة فى الجارحة المخصوصة ، مجاز فى القدرة .

والمحكم : لفظ مفيد[4] لمعنى افادة راجحة ، فهذا القدر مشترك بين " النص " والظاهر ، وقد اقترن بهذا القدر المشترك بينهما فى فصل "النص" المنع من النقيض[5] ـ وهو : عدم احتماله لغيره ، واقترن به فى فصل

(=) وارشاد الفحول (١٧٦) والاحكام للآمدى ٣ / ٥٩١)والمحلى بحاشية البنانى (٢ / ٥٣)وشرح الكوكب (٣ / ٤٦٠—٤٦١) .

(١) فى ك : "كلفظة" . (٢) عبارة ك : "والمجمل ، والمؤول ، والمحكم، وهو اختلاف فى الترتيب . (٣) فى ك : "لمعنى" . (٤) فى ك : "يفيد" . (٥) لفظ ك : " النقيض" .

"الظاهر" احتماله للنقيض - وهو: عدم المنع من الغير، ولكن المحكم يوجد في ضمن كل واحد من النص والظاهر، ولا يوجد مجردا عن أحد الخصوصين لاستحالة وجود الجنس مجردا عن سائر الفصول (١) - على ما تقرر في علم المنطق، فيصدق على النص أنه نص ومحكم، ويصدق على الظاهر أنه ظاهر ومحكم، وذلك لأنه لو لم يصدق عليهما: لما كان مشتركا بينهما، والمفروض خلافه.

والمجمل: لفظ موضوع للفظ (٢) محتمل (٣) لمعنيين (٤) احتمالا على السواء.

والمؤول: لفظ محتمل لمعنيين (٥)، الا أن احتماله لأحدهما مرجوح وللآخر (٦) راجح.

مثال المجمل: الألفاظ المشتركة بالنسبة الى خصوص كل واحد من معانيه.

مثال المؤول: الألفاظ الموضوعة للأعضاء، فهي مؤولة بالنسبة الى الله تعالى لتقدسه عن الجسمية.

والمشترك بين المجمل والمؤول: اللفظ المحتمل لمعنى احتمالا غير راجح الا أنه في فصل "المجمل" هو غير راجح الافادة، لكنه متساويها، وفي فصل "المؤول" غير راجح الافادة نظرا الى الوضع، لكنه مرجوح الافادة نظرا الى (غير)(٧) الوضع.

وهذا المشترك - وهو: اللفظ المفيد لمعنى افادة غير راجحة - هو المسمى بـ"المتشابه"، وهو أيضا - جنس لنوعين: المجمل، والمؤول، ولا يوجد الا في ضمن أحد الخصوصين، كما مر (٨) في القسم الأول.

---

١) لفظ ك: "العقول"، وهو تحريف.
٢) في ك: "لمعنى".
٣) لفظ ك: "مجمل" وهو تصحيف.
٤) في ك: "لمعين".
٥) في ك: "لمعين".
٦) في ك: "الآخر".

٧) هذه الزيادة من ك.
٨) "مر" ساقطة من ك.

واعلم: أن اللفظ الموضوع للفظ آخر ،لا بد وأن ينتهي الى لفظ موضوع(١) لمعنى ،والا يلزم التسلسل ،فيخلو اللفظ عن المقصود من الوضع ، وذلك لأن المقصود من وضع الألفاظ: التعبير بها عما (٢) في النفس، وذلك غير جائز(٣) .

الثاني : أن النص على اصطلاح المصنف قد بيناه ، وقد يقال النص على الظاهر -أيضا - كصيغ العموم ، وقد يقال النص على ما يدل (٤) على المعنى كيف كانت تلك الدلالة ، وإن كان في اللفظ اجمال .

الثالث: في اشتقاق هذه الألفاظ.

"النص": من قولهم " نص" أي : أوصل السير الى غايته ، فالنص لفظ دل على معنى مع بلوغه الى الغاية في الدلالة.

ويقال : " نصت الظبية جيدها " اذا (٥) رفعته (٦) ، ومنه المنصة للعروس فعلى هذا - "النص" هو: الذي ارتفع في الدلالة على غيره (٧) من الألفاظ.

واشتقاق " الظاهر" بين من الظهور بالنسبة الى أحد معنييه .

واشتقاق المؤول" من آل يؤول اذا عاد ،أي يعود الى الظهور، لاقترانه بالدليل المنفصل الموجب لظهوره ،أو لأن مآل العقل الى فهمه .

وأما "المحكم" - هو: من الاحكام وهو: الاتقان ، والأصل في هذا التركيب لفظه "الحكمة" - وهي التي (٨) تمنع الدابة من الحركات

---

١) في ك : " الموضوع".

٢) في ك : "على ما".

٣) أي : خلوها عن المقصود من الوضع.

٤) " ما يدل " ساقطة من ك .

٥) في ك : "أي".

٦) لفظ ك : " وقعت"، وهو تحريف.

٧) في غير ك : "غيرها".

٨) لفظ د ،ح : "الى ".

الغير الموافقة للراكب، ويقال للبناء[١] : المحكم ـ أى الذى يمتنع عليه الفساد ـ والحكمة : العلم بالشئ على ماهو[٢] (عليه)[٣]، وهى مانعة من (العقائد)[٤] والأعمال والأخلاق الفاسدة[٥] .

ويقال " المحكم " على مالم يتطرق إليه النسخ : فان النسخ يبطل العمل بمدلوله[٦] .

---

(١) فى د ، ح : " البناء ".

(٢) لفظ د ، ح : " يكون ".

(٣) هذه الزيادة من ك .

(٤) موضعها بياض غير مناسب فى د ، ومناسب فى ح ، وما أثبتناه زيادة من ك .

(٥) عرف الجرجانى الحكمة بأنها علم يبحث فيه عن حقائق الأشياء على ما هى عليه فى الوجود بقدر الطاقة البشرية . (التعريفات (٩١)) .

(٦) النسخ ـ لغة ـ: النقل والأزلة . ومنه قولهم " نسخت الشمس الظل وانتسخته " أى أزالته (انظر : لسان العرب (٣ / ٦١) ـ والمصباح (٢ / ٦٠٣) وشرعا: رفع الحكم بالثابت بخطاب متقدم بخطاب متراخ عنه . (انظر : روضة الناظر (٦٦) وانظر معنى النسخ فى الاصطلاح الشرعى فى : شرح الكوكب (٣ / ٥٢٦) ـ والعدة ٣ / ٧٧٨ ـ ٧٧٩) ـ والمسودة (١٩٥) ـ وشرح المنار لابن ملك (٢٤٢) ـ ومفتاح الوصول (١٠٧) ـ والحدود (٤٩) ـ والاعتبار للحازمى (٦) ـ والمستصفى (١ / ١٠٧) والاحكام لابن حزم (٤ / ٤٣٨) ـ والاحكام للآمدى (٣ / ١١ ومابعدها) والمعتمد (٣٦٧) ـ والبرهان للجوينى ٢ / ١٢٩٢) ـ واللمع للشيرازى (١٦٣) ـ وأصول السرخسى (٢ / ٥٤) ـ والمحصول (١ / ٣ / ٤٢٣) ـ والمحلى على جمع الجوامع بحاشية البنانى (٢ / ٧٥) ـ وكشف الأسرار ٣ / ١٥٥) ـ وشرح تنقيح الفصول (٣٠١) ـ وفتح الغفار (٢ / ١٣٠) ـ والايضاح لمكى أبى طالب القيس (٤١) ومابعدها ـ فواتح الرحموت (٢ / ٥٣) ـ وشرح العبادى على شرح المحلى على الورقات (١٢٨ ـ ١٣٣) والاشارة للباجى (٣٦ ـ ب) .

واشتقاق "المجمل" : من الاجمال الذى لا تفصيل فيه : ظاهر.
واشتقاق "المتشابه" من التشابه المشتق (١) من الشبه (٢) وهو: المثل ، وذلك لأن "المتشابه" : ما كان مفيدا لأحد المعنيين المعينين فى نفسه ، من غير تعيين فى دلالته عليه / ، فكان (٣) دلالتـه / ٧٦ على هذا شبه دلالته على ذلك ، فلا (٤) ترجيح نظرا الى اللفظ.
والمتشابه مقول على المجمل ، وعلى المؤول ، وعلى الحروف التى (٥) فى أوائل السور.
وليس المتشابه من اشتباه (٦) المراد بغيره (٧) ، بل ما ذكرنـــاه فافهم ذلك .
الرابـع :- فى مباحثات ضعيفة تذكر هاهنـــا :
أحدها : أن النص - على اصطلاح المصنف - : ما لا يحتمل (٨) الا معنى واحدا ، ونظيره أسماء (٩) الأعداد ، وكلمة الجلالة والرحمن أما أسماء الأعداد - فيجوز التجوز بها ، وذلك كقولهم "جئتك مائة مرة" والمراد به المبالغة لا خصوص العدد ، وكقولهم "كلمني (١٠) كلمتين ثلاثة" ، و"امش معي خطوتين" والمراد به التقليل لا العدد المخصوص، ومن هذا القبيل قوله تعالى :"استغفر لهم أولا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم" (١١) والمراد المبالغة ، وكذلـــك قوله تـعالى : "ذرعها سبعون ذراعا" (١٢) ، واذا احتملت أسماء العدد التجوز فلا يصح التمسك بها ، فلم يبق مثالا للنص الا فى كلمتين (١٣) : كلمة "الله" ، و"الرحمن" ، والاصطلاح العام لا يكون لأجل لفظين .

---

١) قوله : "التشابه المشتق" ساقطة من ك .
٢) لفظ ك : "الشبيه".
٣) فى ح : "وكان"
٤) فى د ، ح : "ولا".
٥) فى غير ك : "الذى".
٦) "من اشتباه" مطموسة فى ك نتيجة التصوير.
٧) فى د : "لغيره".
٨) "ما لا يحتمل" مطموسة فى ك .
٩) لفظ ك : "الأسماء".
١٠) "كلمني" ساقطة من ك .
١١) من الآية (٨٠) من سورة "التوبة".
١٢) من الآية (٣٢) من سورة "الحاقة".
١٣) "الا فى كلمتين" و مطموسة فى ك .

وثانيها: يجوز نسخ النص قبل العمل به ، فالمراد (١) غير (٢) ظاهره .

وثالثها: في المتشابه ثلاثة معان :

أحدها : المجمل لاشتباه المراد به (٣) بغيره .

والثاني (٤) : ما دل على معنى لا يليق بالربوبية ، كالآيات الموهمة للتجسيم .

وثالثها (٥) : ما ليس بكلام ، كالحروف التي في أوائل السور .

وإذا (٦) تقرر ذلك - فالمتشابه محقق في المجمل ، خفي في المؤول ، لأن المؤول لم يشتبه بغيره ، فلا يكون المتشابه (٧) قدرا مشتركا بين المجمل والمؤول .

ومراد (٨) صاحب الكتاب (٩) : أنهما اشتركا في عدم الاعتقاد في أن السامع لا يعتقد (١٠) أن المؤول (١١) هو المراد ، ولا يعتقد أن أحد محتملات اللفظ المجمل هو المراد .

لكن لا ينبغي أن يعبر عن هذا المعنى بالمتشابه ، فإن المتشابه من الأمور النسبية التي (١٢) لا تعقل إلا بين شيئين ، فالذي يقابل المؤول هو الظاهر ولم يشابهه (١٣) .

اعلم - وفقك الله (تعالى) (١٤) - : أن هذه الكلمات (١٥) ركيكة ، ومع ذلك (١٦) لا بد (١٧) من التنبيه على فسادها ، كيلا تتعلق بذهن

---

١) في د ح : "بالمراد" .
٢) لفظ د،ح : "عن" .
٣) في ك : "منه" .
٤) في ك : "الثاني" بدون الواو .
٥) "للتجسيم وثالثها" مطموسة من ك .
٦) في د ،ح : "فإذا" .
٧) من قوله : "لأن المؤول . . ." إلى هنا مطموس في ك .
٨) في غير ك : "وزاد" ، والصحيح ما أثبتناه .
٩) هو الإمام المصنف .
١٠) "لا يعتقد" مطموسة في ك .
١١) "المؤول" مطموسة في ك .
١٢) لفظ ح : "التشبيه" ، وهو تصحيف .
١٣) في ك : "يشابه" .
١٤) سقطت هذه الزيادة من ك .
١٥) في ك : "كلمات" .
(١٦) لفظ ك : "هذا" .
(١٧) في ك : "فلا بد" .

بعض المبتدئين - فنقول : أما قوله (١) - " يجوز التجوز بأسماء الأعـداد " - فليس (٢) باشكال على المصنف ، بل ولا على الأصولى ، فان الاصولى يعطى القوانين الكلية ، وأما طلب الأمثلة فليس على الأصولى ، فالقاعدة صحيحة قلت أمثلتها أو كثرت.

على أنا نقول : لا نسلم أن قوله " جئتك ألف مرة " من باب المجاز ، بل هـو من باب الكذب .

وأما قوله : " كلمنى " (٣) كلمتين " وأمثالها - فالمراد حقائقها (٤) ، ولا ضرورة الى التجوز ، فيمتنع.

وأما أسماء الأعداد المذكورة فى الآيات - فلا نسلم التجوز بها ، بل المـراد بها حقائقها ، غاية ما فى الباب : أنا لا نعقل فائدة خصوص (٥) العـدد ولا يلزم من ذلك أن يكون المراد منها المجاز.

وأما الثانى : - فضعيف جدا ، وذلك لأن نسخ النص ليس من باب التجـوز فلا يلزم من نسخه قبل العمل به أن يكون المراد منه المجاز.

وأما الثالث - فمندفع ، وذلك مبنى (٦) على فهم القدر المشترك بين المجمل والمؤول ، وقد بيناه .

وأما قوله : " لا ينبغى " أن يعبر عن هذا المعنى بالمتشابه ، فان المتشابـه من الأمور النسبية " - ففاسد جدا ، وذلك لأنه حجر فى باب الاصطلاحـات ولا يليق ذلك بالنظار ، ولا سبيل الى هذا الحجر أصلا ، ولكل أحد أن يصطلح بأى لفظ شاء على أى معنى شاء .

نعم ، لا يلزم الغير اتباعه فى اصطلاحـه .

على أنا بينا الاشتقاق اللغوى فى المتشابه ، فليس ذلك اصطلاحا مخترعـا

---

١) فى ك استبدلت لفظـة " قوله " بلفظة " بعد " .

٢) فى غير ك : " وليس " .

٣) كذا فى ك ، ولفظ د ، ح : " كلمتنى " ، والمناسب ما أثبتناه .

٤) فى د ، ح : " حقيقتها " والأنسب ما أثبتناه .

٥) فى د ، ح زيادة : " على " .

٦) لفظ ك : " ينبنى " .

بل ملموحا (١) فيه القواعد المنقولة عن (٢) أهل اللسان .

وباقي كلامه ساقط جدا فليتأمل فانه يظهر بأدنى نظر .

واعلم : أن الامام (٣) نقل فى كتاب " البرهان " عن الشافعى (٤) - رضى الله عنه - ما يدل على أن الشافعى - رضى الله عنه - سمى ما بلغ من البيان أقصاه بالنص ، وقال : ذلك كقوله تعالى : " ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم " (٥) .

---

١) كذا فى د ، ح ، وصوابها : " ملموح " بالرفع ، ولفظ ك : " مطوح " ، وهو خطأ من الناسخ .

٢) كذا لفظ ح ، وفى د : " من " ، ولفظ ك : " على " .

٣) هو امام الحرمين ، وليس المصنف كما قد يتوهم من الاطلاق .

٤) هو : الامام أبو عبد الله محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع ابن السائب القرشي ، المطلبى ، الشافعى .
صاحب المذهب وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، ولد - رضى الله عنه - بغزة سنة (١٥٠ هـ) ، وتوفى بمصر ليوم بقى من رجب سنة (٢٠٤هـ) وقد أفردت العديد من المؤلفات بذكر مناقبه . (فانظر : مناقب الشافعى للرازى والبيهقى ، وآداب الشافعى ومناقبه لعبد الرحمن الرازى) .
(وانظر ترجمته فى : وفيات الأعيان "٢/١٦٣-١٦٩" - وطبقات ابن هداية "١١-١٤" وتاريخ بغداد "٢/٥٦-٧٣" - والنجوم الزاهرة "٢/١٧٦-١٧٧" وطبقات الشيرازى "٧١-٧٣" - والبداية "١٠/٢٥١-٢٥٤" - والفهرست "٢٩٤-٢٩٦" - والديباج "٢٢٧-٢٣٠" - وسير أعلام النبلاء "١٠/٥-٩٩" - والانتقاء "٢/٦٦-٦٨" - والحلية "٩/٦٣-١٦١" - وتذكرة الحفاظ "١/٣٦١-٣٦٣") .

٥) من الآية (١٩٦) من سورة " البقرة " .
هذا - والذى نقله امام الحرمين - فى البرهان - : أن الشافعى - رضى الله عنه - يسمى الظواهر نصوصا فى مجارى كلامه ، وقد نقله كذلك عن القاضى أبى بكر الباقلانى ، وقال : وهو صحيح فى أصل وضع اللغة (فانظر : "١/٤١٥ - ٤١٦") . وقد نقل هذا عن امام الحرمين الشوكانى فى الارشاد (١٧٦) .

=

واعلم :أنه جاء في كتاب الله : " منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ." (١) .

أما " المحكم " ـ فقد قيل فيه أقاويل كثيرة (٢) :

أحدها : المحكم : ما ظهر معناه ، وانكشف كشفا يزيل الاشكال ويرفع (٣) الاحتمال ، وهو موجود في كتاب الله تعالى .

والمتشابه : ما تعارض فيه الاحتمال (٤) ـ اما لجهة التساوي كالالفاظ المجملة كقوله تعالى : " والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء " (٥) ، أو لا (٦) على جهة التساوي كالأسماء المجازية ، وما ظاهره" (٧) موهم للتشبيه .

وثانيها (٨) : المحكم : ما انتظم وترتب على وجه مفيد (٩) ـ اما مع التأويل أو بدون التأويل ، وهو موجود في كتاب الله تعالى .

= وأما ما نقله الأصبهاني عن امام الحرمين ـ وان كان موافقا لما ذكره الامام الشافعي في الرسالة (٢١-٢٦) فليس كما نص عليه الامام صراحة ، وانما هو مدلوله ، كما أشار الى ذلك .

ولا أرى بينهما كبير فرق ، اذ أن الذي يبلغ في البيان أقصاه منه ما هو ظاهر على اصطلاح الأصوليين ، وعبارة البرهان " لم تحصر التسمية في الظواهر ، فكأن الشافعي ـ رحمه الله ـ كان يطلق "النص" على أمرين :

أحدهما : النص الاصطلاحي .

وثانيهما : الظاهر في اصطلاح الأصوليين .

وكلاهما من النوع الذي يلغ في البيان أقصاه ، واذا علم ذلك تبين المراد (والله أعلم) .

١) من الآية (٧) من سورة "آل عمران" . (٢) "كثيرة" ساقطة من ك .

٣) في ك : "أو يرفع" .

٤) العبارة من قوله : " وهو موجود ......"الى هنا مكررة في د .

٥) من الآية (٢٢٨) من سورة "البقرة" .

٦) في ك : " ولا " . (٧) " وما ظاهر" مكررة في ك .

٨) في ك : " وثانيهما " .

٩) لفظ ك : " يفيد " .

ومقابله ما فسد نظمه (١) ، واختل (٢) لفظه (٣) ، وهو فاسد لا متشابه ، وهذا غير متصور الوجود في كتاب الله تعالى (٤) .

وقيل : المحكم : ما ثبت حكمه من الحلال والحرام والوعد والوعيد ونحوه .

والمتشابه : ما كان من القصص والأمثال (٥) .

قال الغزالي - في المستصفى - : " قوله تعالى - : " آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات " - اختلفوا في المراد به ، وإذا لم يرد توقيف في معناه فينبغي أن يفسر بما يعرفه أهل اللغة ، ويناسب اللفظ من حيث الوضع ، ولا يناسبه قولهم : " المتشابه " - هي : الحروف المقطعة في أوائل السور ، والمحكم : ما وراءه ، ولا قولهم : المحكم : ما يعرفه الراسخون في العلم ، والمتشابه : ما ينفرد الله تعالى بعلمه ، ولا قولهم المحكم : الوعد والوعيد والحرام والحلال ، والمتشابه : القصص والأمثال .

بل الصحيح أن " المحكم " يرجع الى معنيين

أحدهما : المكشوف المعنى الذي لا يتطرق اليه اشكال واحتمال ، والمتشابه ما يتعارض فيه الاحتمال .

وثانيهما : المحكم : ما انتظم وترتب ترتيبا مفيدا - اما على ظاهره ، أو على تأويل ، - ما لم يكن فيه متناقض ومختلف .

لكن هذا المحكم يقابله / (القبيح)(٦) والفاسد ، دون المتشابه /٧٧

---

١) في ك : " لفظه " .

٢) لفظ ك : " واحتمل " .

٣) في ك : " نظمه " .

٤) وانظر : الاحكام للآمدي (٢١٩/١) .

٥) قال الآمدي : " وهو بعيد عما يعرفه أهل اللغة ، وعن مناسبة اللفظ له لغة " . (الاحكام " ٢١٩/١ ") .

وهو بذلك موافق لما ذكره الغزالي في المستصفى ونقله الشارح عنه بعد هذا .

٦) هذه الزيادة من ك .

وأما المتشابه - فيجوز أن يعبر به عن الأسماء المشتركة ، وعلى مثل قوله : " أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح " (١) لتردده بين الزوج والولى "(٢)

قال المصنف - رحمه الله - : " وأما المركب - فنقول : الحاجة الى اللفظ المركب - كما تقدم - للافهام .

فالقول المفهم - اما أن يفيد طلب شئ افادة أولية ، أولا يفيد .

فان كان الأول : فاما أن يفيد طلب ذكر ماهية الشئ - وهو: "الاستفهام" ، أو طلب التحصيل : ان كان على سبيل الاستعلاء - فهو: "الأمر" ، وان كان على جهة الخضوع - فهو: "السؤال" ، وان كان على وجه التساوى - فهو: "الالتماس" وكذا القول فى طلب الامتناع .

أما القول المفهم الذى لا يفيد طلب شئ افادة أولية : فاما أن يحتمل التصديق أو التكذيب - وهو: "الخبر" ، أولا يكون كذلك وهو مثل : "التمنى" والترجى ، والقسم ، والنداء .

---

١) من الآية (٢٣٧) من سورة "البقرة" .
٢) انظر: (٣٠٦/١) ، وانظر كذلك سائر تعريفات العلماء للمحكم والمتشابه فى : الاحكام للآمدى (٢١٨/١-٢١٩) - وروضة الناظر (٦٤) - وارشاد الفحول (٣١-٣٢) - ومختصر ابن الحاجب (٢١/٢) - والمدخل (٨٨) ومختصر الطوفى (٤٨) - والفقيه والمتفقه (٥٨/١ وما بعدها) - وشرح المنار لابن ملك (١٠٠ ، ١٠٥) - والمحلى على جمع الجوامع بحاشية البنانى (٢٦٨/١) - والحدود (٤٧) - وأصول الفقه للبرديسى (٣٨٢ ، ٣٩٤) وأصول الفقه لأبى زهرة (٩٦ ، ١٠٥) - والاتقان فى علوم القرآن (٢/٢) ومناهل العرفان (١٦٦/٢ وما بعدها) - والبرهان فى علوم القرآن (٦٨/٢) - وزاد المسير (٣٥٠/١-٣٥١) - وشرح النووى على صحيح مسلم (٢١٧/١٦) - وتفسير القاسمى (٧٨٧/٤) .

ويسمى هذا القسم بـ "التنبيه" (١) تمييزا له عن غيره ، وأنواع جنس التنبيه معلومة بالاستقراء لا بالحصر (٢) - هذا كله (تقسيم)(٣) دلالة المطابقة". (٤)

الشـــرح : (٥)

اعلم - وفقك الله تعالى (٦) - أنه قد تقدم من المصنف - رحمه الله - تقسيم الدال بالمطابقة الى ثلاثة أقسام، وبيانه ما مضى في شرحنا لكلامه، ولا بأس بالتلويح الى الاقسام الثلاثة - ها هنا (٧) - فنقول : اللفظ الدال بالمطابقة اما أن يصدق على كل واحد من جزئي اللفظ وهو: "المركب" ،أولا يصدق على شيء من جزئي اللفظ وهو: "المفرد" ، أو يصدق على أحد جزءيه دون الآخر. والتقسيم على هذا الوجه ما عليه اشكال.

ثم نقول : القسم (٨) الأول هو: "المركب" وهو واقع ، والقسم الثاني - أيضا - موجود واقع وهو: "المفرد" ، وأما القسم الثالث - وهو: اللفظ الدال بأحد جزئيه بالمطابقة غير دال بالجزء الآخر، فهو داخل في التقسيم غير داخل في الوجود ، وذلك لا يقدح في صدق المنفصلة، لما تقرر في

١) قال ابن عبد الشكور: " وتسمية الجميع بالتنبيه كما في المختصر غير متعارف" (مسلم الثبوت "٢/١٠٣").
وقد ذهب الامام المصنف والبيضاوي وابن الحاجب وغيرهم الى أن كل ما ليس بخبر يسمى "انشاء" وتنبيها ، ويندرج في ذلك الأمثلة الأربعة التي ذكرها الامام هنا والأمر والنهي والاستفهام ، ولكن المنطقيين يسمون الأربعة المذكورة - فقط - تنبيها ، وزاد بعضهم الاستفهام . (انظر: العضد على ابن الحاجب "٢/٤٥-٤٩" وتيسير التحرير "٣/٢٦" - ونهاية السول "٢/٦٦" - ومنهاج العقول "١/٢٦٠" والمحلي على جمع الجوامع بحاشية البناني "٢/١٠٦" - والفروق "١/٢١" والمدخل "٩٠" - وشرح الكوكب "٢/٣٠٠").
٢) من قوله : " كما تقدم للافهام . . . " الى هنا سقط من ك ، وموضعه عبارة " الى قوله" .
٣) هذه الزيادة ساقطة من د . (٤) المحصول (١/١/٣١٧-٣١٨) .
٥) في ك زيادة :" قال رحمه الله" .
٦) قوله : " اعلم وفقك الله تعالى " ساقط من ك .
٧) " ها هنا " لم ترد في ك .
٨) لفظ د ،ح : " التقسيم " ، والصحيح ما أثبتناه .

علم المنطق : أن أجزاء المنفصلة الصادقة قد تكون واقعة ، وقد لا تكـــون واقعـــــة .

واذا عرفت ذلك - فانما قال المصنف : " الحاجة الى اللفظ المركب كمـــا تقدم - للافهام " ، فانه انما يوقع التقسيم فى المركب الدال مطابقة بكلا (١) جزئية ، وأما المركب الدال بالمطابقة بأحد (٢) جزئيه : فلا ، وذلك لمـــا ذكره وهو: أن الحاجة الى اللفظ المركب للافهام ، فلما كان هذا التقسيـــم ضم مهمل الى مستعمل فلا افهام ، فلا حاجة الى التركيب ، بل لا تركيـــــب فيه (٣) مفيدا (٤) ، فلهذا يختص التقسيم بالمركب الدال بالمطابقـــة بكل (٥) واحد من (جزئيه) (٦) .

واذا اتضحت فائدة المقدمة التى قدمها - فنقول ، القول المفهم - احترازا (٧) عما ذكرنا (٨) وهو: المركب الدال بأحد جزئية دون الآخـــــــر .

وأما (٩) المركب المفهم - اما أن يفيد طلب شيء افادة أولية ، أو لا يفيد .

فان كان الأول - وهو: أن يكون اللفظ المركب مفيدا طلب شيء افادة أوليـة فالدال على طلب الشيء افادة أولية ينقسم الى قسمين ، وذلك لأنه : امـــا أن يفيد طلب ذكر ماهية - وهو: " الاستفهام " ، أو طلب التحصيل وهـــــو مع الاستعلاء " أمر " ، ومع الخضوع " سؤال " ومع التساوى " التماس " .

فالأمر : اللفظ المركب الدال على طلب الفعل ، وان شئت قلت : المفيـــد

---

١) فى جميع النسخ " بكلى " ، وهذا خطأ ، ولعل النساخ رسموا الألف ياء ، وما أثبتناه هو الصواب ، لما تقرر فى علم النحو : أن كلا ، وكلتا ، يجريـــان مجرى المثنى اذا أضيفتا الى مضمر ، فان أضيفتا الى ظاهر - كالحـــال هنا - كانا بالألف على كل حال ، وحينئذ تعربان بحركات مقدرة على الألف (راجع : شرح شذور الذهب "٥٣") .

٢) فى د : " بالحد " وهو تحريف (٣) لفظك : " عنــــه " "وفيه"

~~٤) كذا فى جميع النسخ وصوابه بالرفع~~

٥) من غيرك : "وكل " .

٦) انفردت ك بهذه الزيادة .

٧) " احترازا " مطموسة فى ك .

٨) فى ك : " ذكره " .

٩) "أما" ساقطة من ك .

لطلب الفعل افادة أولية على سبيل الاستعلاء .

أما قولنا : " اللفظ المركب " ـ فهو: جنس لسائر الألفاظ المركبة ، وتركيبه بما فيه من الضمير وهو (١) لفظ " أنت " ، فجزؤه (٢) ـ والحالة هذه ـ دال على جزء معناه ، ولا معنى للمركب الا (٣) ذلك .

وأما قولنا : " الدال على طلب الفعل " ـ فنقول : ماهية الطلب وجدانية أى : تصوره حاصل بالوجدان ، فان كل أحد يجد من نفسه ـ عند قوله " قم " ، أو " اسقنى " ـ معنى لا يجده فى حال كونه ناهيا أو مخبرا .

وأما قولنا : " على طلب الفعل " فهو: احتراز عن طلب الترك ـ وهو: " النهى " ومن الاستفهام ـ على ما تلخص من الفرق بين الأمر والاستفهام .

وأما قولنا : " دلالة أولية ، أو افادة أولية ، أو بالذات ، أو بالوضع " ـ فهو احتراز عن قولنا : " أنا طالب منك سقى الماء " ، ومن التمنى ، والترجى والقسم ، والنداء ، فان الأربعة لا تدل على طلب الفعل بالوضع والمطابقة ، بل تدل على طلب الفعل بالالتزام .

أما الأول : فظاهر .

وأما الثانى : فلأنه (٤) يلزم من كل واحد من الأربعة طلب الماء .

وبالجملة ـ بعضهم يقول : " دلالة أولية " ، وبعضهم (يقول) (٥) : " بالذات " ، وبعضهم : " بالوضع " ، واحترز كل منهم بما ذكره عما ذكرناه .

والاستفهام يشارك (٦) الأمر فى كون كل واحد يفيد طلب شىء افادة أولية ، الا أن الاستفهام طلب ذكر ماهية الشىء ، والأمر يفيد طلب التحصيل أى : فعل شىء مجرد عن الذكر .

---

١) فى ك : " فهو " .

٢) لفظ د ، ح : " محررة " وهو تحريف .

٣) لفظ ك : " على " بدلا من " الا " .

٤) فى ك : " فانه " .

٥) هذه الزيادة منك .

٦) لفظ ك : " مشارك " .

فعلى هذا ـ الفرق بين قولنا : " ما (١) الروح ؟ " ، و" أفهمني ماهية الروح ".
أن المطلوب في الأول ذكر ماهية الروح ، والمطلوب في الثاني تحصيل فهم ماهية الروح للقائل " أفهمني ماهية الروح " (٢) .

وأما قوله : " مع الاستعلاء " ـ فاعلم : أن من العلماء من يعتبر العلو في حد الأمر ، ومنهم من يعتبر الاستعلاء ، ومنهم من لا يعتبر واحدا منهما ـ على ماسيأتي مفصلا في كتاب الأوامر (٣) .

والمصنف ـ ها هنا ـ اعتبر الاستعلاء .

والفرق بين الاستعلاء والعلو : أن الاستعلاء لا يستدعي حقيقة علو الرتبة بل قد (٤) يستعلي (٥) من هو في الرتبة نازل المرتبة (٦) غير عاليها وهي هيئة تقوم بالآمر حالة الأمر ، فيكون معها العلو مرة ، ولا يكون معه أخرى ، فقد يصدر الاستعلاء من العبد اذا صدرت صيغة الأمر منه مخاطبا سيده ، وهو في الرتبة دون سيده ، وأما حقيقة العلو فهي / للسيد / ٧٨ دون العبد (٧) .

واذا عرفت ذلك ـ فنقول : باعتبار الاستعلاء صار طلب التحصيل منقسما الى : الأمر ، والسؤال ، والالتماس ، لأنه ان كانت الصيغة الدالة على طلب الفعل بالذات صادرة منه على هيئة الاستعلاء فهو: " الأمر " ، وان كانت على هيئة الخضوع فهو: السؤال " كقولنا : " اهدنا الصراط المستقيم " (٨) أو على هيئة التساوي فهو: " الالتماس " .

---

١) في ك : " أما " .
٢) من قوله : " أن المطلوب في الأول . . . . . " الى هنا ساقط من ك .
٣) انظر : ص من الكاشف بتحقيق ابراهيم نورين .
٤) " قد " ساقطة من ك .
٥) لفظ ك : " يستدعي " ، وهو تحريف .
٦) وردت في ك بلفظ " لكونه " .
٧) لا بد من تقييد هذا الكلام بكون الأمر الصادر من العبد على جهة الاستعلاء ، لأن صدور الأمر وحده لا يكفي في حصول المقصود ، والاستعلاء متصور من العبد ، لأنه لا يستدعي حقيقة علو الرتبة كما تقدم .
فان لم يكن على وجه الاستعلاء ـ فيمكن أن يقال له : " دعاء " ، أو " التماس " ، لأنهما وان صدرا بصيغة الأمر الا أنهما لا يعتبران أمرا لفقدان الشرط المذكور .
٨) الآية (٦) من سورة " الفاتحة " .

والخضوع والاستعلاء والتساوى صفات للنفس (١) حال الكلام، تــدل عليها قرائن حال المتكلم (٢)، وهذا كله طلبا للفعل (٣).

وأما طلب الترك، والمراد بذلك أن طلب ترك الفعل ينقسم الى المنــع من الفعل مستعليا (٤) جزما، والى المنع منه على وجه الخضوع، والـــى المنع منه على سبيل التساوى.

وأما القول المفهم الذى لا يدل على طلب الفعل دلالة أولية (٥) - فامــا أن يحتمل التصديق والتكذيب، أولا (٦) يكون كذلك.

فالأول - هو: الخـــبر.

والثانى - سماه بـ" التنبيه "، فيندرج تحته التمنى، والترجى، والقســم، والنداء، والتعجب.

فالخبر - هو: المركب المحتمل للتصديق (٧) والتكذيب. أى: يحســن أن يقال: " صدقت "، أو "كذبت"

فقولنا " المركب " - جنس للأقوال المركبة.

وقولنا: " يحسن أن يقال لقائله: صدقت، أو كذبت" - فصل له عن غيره من المركبات، وهى: الأمر، والنهى، والتمنى، والترجى، والقسم، والنـــداء، فانه لا يحسن أن يقال لقائل شىء منها: صدقت، أو كذبت.

واعلم: أن معنى قولنا: " الخبر - هو: الذى يحتمل التصديق والتكذيــب أى من حيث هو خبر محتمل (٨) التصديق والتكذيب، وقد يكون بعــض أنواعه صادقا جزما كقولنا " الالــه موجود "، و" محمد رسول الله صلى اللـــه عليه وسلم "، وكذلك (٩) الخبر عن جميع الأمور الواقعة حسا أو عقلا (١٠)

---

١) فى ك: " النفس ".
٢) لفظ ك: " المتكلم "، وهو تحريف.
٣) " للفعل " ساقطة من ك.
٤) سقطت لفظة " مستعليا " من ك.
٥) هذا هو الوجه الثانى من وجهى تقسيم اللفظ المفهم، نبهنا عليه لطول العهد.
٦) فى ك: " ولا ".
٧) لفظ ك: " التصديق ".
٨) لفظ ك: " يحتمل ".
٩) فى ك: " وذلك ".
١٠) وردت فى د بلفـــظ " عطلا "، وهو تحريف.

كقولنا " النقيضان لا يحتمل اجتماعهما وارتفاعهما ، والضدان يستحيل اجتماعهما " ، وقد يكون بعض أنواعه كاذبا جزما كقولنا : " النقيضان يجتمعان وكذا الضدان " (١) ، بل المراد أن جميع أنواع الخبر يصح أن يقال لقائلها: " صدقت " أي لا يقبح هذا القول (٢) - وهو (٣) : قولنا (٤) " صدقت " ، أو " كذبت " اذا قاله (٥) عند سماع الخبر ، بخلاف ما اذا قال ذلك عند قول القائل : " ياليتني كنت معهم " ، أو " لعل الله يغفر لي " ، فانه لو قال لقائلها : " صدقت " أو " كذبت " : كان هذرا من الكلام فاسدا .

وهذا الحد للخبر أورده المصنف في كتابه الأخبار وزيفه (٦) ، وأما هنا فقد (٧) صرح بالتقسيم الذي يخرج منه الخبر على وجه يصير حده ما ذكرنا ، فيكون ذلك على خلاف (٨) ما اختاره ثمة .

واعلم : أن المصنف أخل في تقسيم المركب الى أقسامه بالتراكيب التقييدية وهي : الحدود ، والرسوم ، وكذلك بالتراكيب الناقصة .

وربما يعتذر عن التركيب الناقص ، وأما التراكيب التقييدية : فلا عذر له في الاخلال بها .

تنبيه :

الفرق بين التمني والترجي : أن الترجي " يقع في الممكن القريب ، وأما " التمني " فقد يقع في المحال والممكن البعيد جدا .

وأنواع التنبيه لا برهان على حصر أقسامه ، نعم : الاستقراء يدل عليه ، وهو يفيد الظن .

---

١) في ك زيادة : " لا يجتمعان " ، والصحيح عدم اثباتها .

٢) في ك زيادة : " أي " .

٣) في ك : " هو " بدون الواو .

٤) في ك : " قوله " .

٥) في ك : " قال له " .

٦) أورد المصنف في هذا الكتاب للخبر حدودا ثلاثة ، وزيفها جميعها ثم قال : " واذا بطلت هذه التعريفات - فالحق عندنا : أن تصور ماهية الخبر غني عن الحد والرسم لدليلين " .
(فانظر : المحصول "٢/١/٣٠٧-٣١٦") .

٧) في ك : " قد " .

٨) في ك : " بخلاف " بدلا من قوله " على خلاف " .

لا يقال : جعل المصنف الأمر من أقسام القول المركب ، والأمر لا تركيب فيه .

لأنا نقول : الأمر مركب بما فيه من الضمير - وهو قوله : "أنت" .

وأجاب بعضهم عن هذا السؤال بالتزام أن الأمر غير مركب ، ولا يلزم من انقسام القول المركب الى الأمر وغيره أن يكون الأمر مركبا ، وانما يكون كذلك أن لو كان التقسيم فى الجنس (١) الأعم مطلقا ، أما اذا كان فى الأعم من وجه : فـــلا .

وهذا الجواب فاسد فسادا ظاهرا ، فان صحة التقسيم المعنوى يستدعى صدق (٢) المقسم على كل واحد من القسمين ، والقضية بينه بذاتها ، ولا فرق فى ذلك بين تقسيم الأعم مطلقا ، وبين تقسيم الأعم من وجه ، والأخص فان صحة التقسيم بدون الاشتراك فى مورد القسمة محال ، وقد أشرنا الى ذلك فى أول الكتاب (٣) .

قال المصنف - رحمه الله - : " هذا كله تقسيم دلالة المطابقة ، وأما تقسيم " دلالة الالتزام " - فنقول : المعنى المستفاد من دلالة الالتزام : اما أن يكون مستفادا من معانى الألفاظ المفردة ، أو من حال تركيبها .

والأول قسمان ، لأن المعنى المدلول عليه بالالتزام - اما أن يكون شرطا للمعنى المدلول عليه بالمطابقة ، أو تابعا له .

فان كان الأول - فهو : المسمى بـ" دلالة الاقتضاء" .

ثم تلك الشرطية قد تكون عقلية ، كقوله - صلى الله عليه وسلم " رفع عن أمتى الخطأ والنسيان " (٤) ، فان العقل دل على أن هذا المعنى لا يصح الا اذا أضمرنا فيه الحكم الشرعى .

---

١) لفظ د ، ح : " الجسم " ، وهو تحريف .
٢) فى د ، ح : " صحة " ، والمناسب ما أثبتناه .
٣) انظر : ص
٤) هذا الحديث مروى عن جماعة من الصحابة منهم : ابن عباس ، وأبو ذر ، وثوبان ، وأبو بكرة .
أما حديث ابن عباس : فقد أخرجه الدارقطنى فى سننه (٤ / ١٧٠) - والحاكم فى مستدركه (٢/١٩٨) وصححه ، ووافقه الذهبى ، وأخرجه البيهقى فى سننه (٢/٣٥٦) - والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٩٥/٣) .
كلهم من طريق عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس مرفوعا بلفظ : " ان الله تجاوز لى ..... " ، وفى بعضها : " تجاوز الله " ، مع زيادة " وما استكرهوا عليه " .

....

= وصححه كذلك ابن حبان على ما في الفتح المبين (٢٧٤) - وحسنه النووي في الأربعين (٦٤) ، وأقره الحافظ في التلخيص (٢٨١/١) .
وقد أخرجه ابن ماجة - أيضا - من عطاء عن ابن عباس بلفظ " ان الله وضع . . . ." مع الزيادة المذكورة ، وأعله البوصيري في زوائده بالانقطاع بين عطاء وابن عباس ، الا أنه قال : " واسناده صحيح ان سلم من الانقطاع ".

قلت : وقد سلم برواية من تقدم .

وأما حديث أبي ذر : فقد أخرجه ابن ماجة في سننه (٦٥٩/١) بلفظ " ان الله تجاوز عن أمتي " ، وضعفه البوصيري في الزوائد بأبي بكر الهزلي ، وأعله الحافظ في التلخيص (٢٨٢/١) بشهر بن حوشب .

وأما حديث ثوبان : فقد أخرجه الطبراني في الكبير (٩٤/٢) بلفظ "ان الله تجاوز عن أمتي ثلاثة . . . ." بزيادة " وما أكرهوا عليه " ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٥٠/٦) : " فيه يزيد بن ربيعة الرحبي وهو ضعيف ".

وأما حديث أبي بكرة : فقد أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان (٩٠/١-٩١ ، ٢٥١ - ٢٥٢) ، وابن عدي في الكامل (٥٧٣/٢) باسناد ضعيف بلفظ " رفع الله عن هذه الأمة ثلاثا : الخطأ والنسيان والأمر يكرهون عليه " ، وعند أبي نعيم بدون " ثلاثا ".

وللحديث طرق أخرى أشار اليها السخاوي في المقاصد الحسنة (٢٢٨-٢٣٠) ، ثم قال : " ومجموع هذه الطرق تظهر للحديث أصلا ."

وراجع كذلك - ان شئت التوسع - : نصب الراية (٦٤/٢-٦٦) - وكشف الخفاء (٥٢٢/١) - وتمييز الطيب من الخبيث (٨٥) - وجامع العلوم والحكم (٣٥٠-٣٥٢) - وإرواء الغليل (١٢٣/١-١٢٤) .

وقد تكون شرعية كقوله : " والله لأعتقن هذا العبد" ، فانه يلزمه تحصيل الملك ، وانه (١) لا يمكنه الوفاء بقوله شرعا الا بعد ذلك .

وأما ان يكون (٢) تابعا لتركيبها ، فاما أن يكون من مكملات ذلك المعنى ، أو لا يكون .

والأول - كدلالة تحريم التأفيف على تحريم الضرب عند من لا يثبته بالقياس.

وأما الثاني - فاما أن يكون المدلول عليه بالالتزام ثبوتيا (٣) ، أو عدميا .

أما الأول - فلقوله (٤) تعالى : " فالآن باشروهن " (٥) ، وحد ذلك الى غاية تبين الخيط الأبيض ، فيلزم فيمن يصبح جنبا ألا يفسد صومه (٦) . والا وجب أن يحرم الوطء في آخر جزء من الليل بقدر ما يقع فيه الغسل (٧) .

وأما الثاني - فهو : أن تخصيص الشيء بالذكر هل يدل على نفس الحكم عما عداه ؟ " (٨) .

الشرح (٩) :

اعلم - وفقك الله (تعالى) - (١٠) : أنه لما فرغ من التقسيم الواقع في دلالة المطابقة ، شرع في التقسيم (١١) الواقع في دلالة الالتزام - فقال : دلالة الالتزام ، اما أن تعتبر في الألفاظ المفردة ، أو في الألفاظ المركبة .

القسم الأول ينقسم الى قسمين ، وذلك لأن المعنى المدلول عليه / ٧٩ بالالتزام - اما أن يكون شرطا للمعنى المدلول عليه مطابقة فيتقدم عليه ، أو تابعا له فيتأخر عنه .

والقسم الأول - اما أن يكون اشتراطه عقليا ، أي : العقل دل على الاشتراط أو شرعيا ، أي : الشرع دل على الاشتراط .

---

١) لفظ المحصول : " لأنه " ، وهو المناسب .
٢) كذا في د ، ح ، وهو خطأ لكونه فعل شرط حقه الجزم ، ولفظ المحصول : " كان " .
٣) كذا في ح ، وفي د : " ثبوتا " .
٤) كذا في د ، ح ، ولفظ المحصول : " فكقوله " ، وهو الصحيح .
٥) من الآية (١٨٧) من سورة " البقرة " .
٦) لفظ د : " صوبه " ، وهو تصحيف .
٧) من قوله : " فنقول : المعنى المستفاد ...." الى هنا ساقط من ك ، واستبدل بعبارة " الى قوله " .
٨) المحصول (١/١/٣١٨ ← ٣٢٠) .
٩) في ك زيادة : " قال رضي الله عنه " .
١٠) هذه الزيادة من ك .
(١١) لفظ ك : " تقسيم " .

مثال الأول : قوله -صلى الله عليه وسلم -: " رفع عن أمتي الخطأ والنسيان "، فإن العقل دل على (أن)(١) رفع الخطأ عن الأمة لا يصح الا اذا أضمرنا فيه (الحكم الشرعي " في الدنيا - وهو: لزوم الضمان مثلا ،أو (٢) الحكم الأخروي - وهو (٣) : التأثيم والعقاب ، أو هما جميعا -على ما سيأتي من (٤) عموم دلالة الاقتضاء ،أو عدمها . (٥) .

مثال الثاني :" والله لأعتقن عبدا" ،فان الشرع يقتضي عدم صحة العتق الا بالملك ،فتوقف العتق (٦) على الملك توقفا شرعيا ،بخلاف الأول : فان العقل دل على أن الخطأ والنسيان والمستكره عليه (٧) ما ارتفع عن الأمة لوجود الثلاثة ،فلا يصح هذا الرفع الا باضمار الحكم.

ومن نظائره : " اصعد السطح " ،و" ارم السهم " ،فان الأول لا يتصور الا بنصب السلم ،والثاني لا يتصور الا بالاوتار(٨) .

وهــــذا القسم تقسيمه يسمى بـ" دلالة الاقتضاء".

وأما اذا كان تابعا متأخرا -فمثاله : دلالة الانسان على القابلية للكتابـة ، وتأخر القابلية للكتابة من وجود الانسان ظاهر.

هذا كله اذا كانت دلالة الالتزام مستفادة من الألفاظ المفردة .

وأما القسم الثاني - وهو: أن تكون مستفادة من حال الألفاظ المركبة - فنقول : المدلول عليه التزاما -اما أن يكون من مكملات المدلول عليه مطابقة، أولا .

القسم الأول - مثاله قوله تعالى : " فلا تقل لهما أف " (٩) ،فان تحريم التأفيف لا يكمل (١٠) مع اباحة الضرب (١١) جزما ،وكون ذلك مستفادا ،

---

١) هذه الزيادة من ك .
٢) في ك : " والحكم".
٣) في ك : "هو".
٤) في د ،ح : " في " ،والأنسب ما أثبتناه .
٥) " أو عدمها" ساقطة من ك . وانظر هذه المسألة في الكاشف ص بتحقيق محمد صالح النامي .
٦) قوله : " الا بالملك فتوقف العتق" ساقط من ك .
٧) في ك زيادة : " ما ارتفع عليه".
٨) لفظ د :"بالاتيان " ،وهو تصحيف.
٩) من الآية (٢٣) من سورة " الاسراء".
١٠) لفظ ك : " لا تقف".
١١) في ك : " الصرف " ،وهو تصحيف.

من حال الألفاظ المركبة ظاهر ، وذلك لأن تحريم التأفيف استفيد من قوله تعالى :" فلا تقل لهما أف " ، وذلك نهى ، والنهى (١) من أقسام اللفظ المركب - على ما بيناه قبل ، وذلك بخلاف الرفع والرمى ، فان مدلولهما لا يصح الا بتلك الشريطة ، فدلالتهما الالتزامية ثابته للفظ المفرد دون المركب ، وبخلاف الاستعداد للكتابة ، فانه من لوازم الانسان ، فلفظ الانسان يدل عليه التزاما وهو مفرد .

هذا اذا لم نقل : بأن تحريم الضرب (٢) مستفاد من القياس على تحريم التأفيف (٣) .

وأما اذا قلنا : بأن ذلك مستفاد من القياس ، فلا يكون ما (٤) ذكر مثالا للقاعدة المذكورة (٥) .

وأما القسم الثاني - من قسمى هذا القسم - وهو : ألا يكون المعنى المدلول عليه التزاما من مكملات المدلول عليه مطابقة : فاما أن يكون المدلول عليه (٦) التزاما وجوديا ، أو عدميا .

مثال الأول : قوله تعالى :" فالآن باشروهن" ومد ذلك الى غاية تبين الخيط الأبيض ، فانه يدل بصريحه على حل الوطء الى الصبح ، ويدل بالالتزام (٧) على صحة صوم من أصبح جنبا (وذلك لأنه لو لم يصح صوم من أصبح جنبا ، لوجب أن يحرم الوطء فى آخر جزء من الليل بقدر ما يقع فيه (٨) الغسل ، وذلك باطل لصريح الآية .

فالمدلول عليه التزاما : صحة صوم من أصبح جنبا) (٩) ، وذلك أمر

---

١) لفظ ك : " والثانى " ، وهو تحريف .
٢) لفظ ك : " الصرف " ، وهو تصحيف .
٣) فى ك زيادة : " بل أولى" .
٤) "ما" ساقطة من ك .
٥) لا يتم هذا الكلام الا اذا حصرت الاستفادة فى القياس ، أما اذا كانت تلك الاستفادة من الآية ومن القياس - ولا مانع من ذلك - فان الآية تصلح كمثال على القاعدة المذكورة . والله أعلم .
٦) العبارة من قوله :" مطابقة ....." الى هنا ساقطة من ح .
٧) فى ك : " الالتزام" .
٨) فى ك : " منه " ، وكلاهما صحيح .
٩) ما بين المعقوفتين ساقط من د .

وجودى ،لأن الصحة من الأمور الوجودية ، ودلالة الالتزام على صحة الصوم انما نشأت من اللفظ المركب - وهو قوله تعالى :" فالآن باشروهن" مادا ذلك الى تبين الخيط الأبيض .

مثال القسم الثانى - وهو: أن يكون المدلول عليه التزاما عدميا - هو: أن تخصيص الشيء بالذكر هل يدل على نفس الحكم عما عداه - وسيأتى تفصيل الكلام فيه .

وكون المدلول التزاما عدميا - فى هذا القسم - ظاهر ، وذلك لأن قوله - صلى الله عليه وسلم - :" فى سائمة الغنم الزكاة " (١) تدل بصريحها (٢) على ايجاب الزكاة فى السائمة ، ويدل التزامه على عدم ايجاب الزكاة فى المعلوفة - على رأى من يقول به .

وكون عدم الايجاب أمرا عدميا ظاهر ، وكون دلالة الالتزام استفيدت من الألفاظ المركبة ظاهر أيضا ، وذلك لأن ايجاب الزكاة فى السائمة من اللفظ

---

١) هذا الحديث لم أجده بهذا اللفظ ، ولكن ورد فى معناه جزء من حديث طويل يرويه أنس بن مالك - رضى الله عنه - عن كتاب أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - الذى كتبه له حين وجهه الى البحرين .
وقد أخرجه البخارى فى صحيحه (١٤٦/٢) بلفظ " وفى صدقة الغنم فى سائمتها ....." ، وأبو داود فى سننه (٢١٤/٢) بلفظ " وفى سائمة الغنم اذا كانت أربعين ....." ، والنسائى فى سننه (٥/٢١ ، ٢٩) بلفظ البخارى ، والدارقطنى فى سننه (١١٣/٢) بلفظ "صدقة الغنم.." وابن خزيمة فى صحيحه (١٤/٤) بلفظ الدارقطنى ، وابن الجارود فى المنتقى (١٢٥) بلفظ البخارى .
وللحديث طرق وتخريجات أخرى انظر الكلام عنها فى :
نصب الراية (٣٣٥/٢ وما بعدها) - وتلخيص الحبير (١٥٠/٢ - ١٥١) - وارواء الغليل (٢٦٣/٣ - ٢٦٧) .

٢) الأنسب " يدل بصريحه " .

المركب جزما ، فدل المركب على الايجاب فى السائمة مطابقة ، ودل هـــذا المركب على عدم الايجاب (١) فى المعلوفة -على رأى من يقول بهذا (٢) المفهوم.

اعلم : أن المدلول عليه تضمنا يمكن أن يقع التقسيم فيه ، كما وقع فى المطابقة والالتزام - فيقال : المدلول عليه تضمنا - اما أن يكون جنسا أو فصلا، وذلك لأن المدلول (٣) عليه تضمنا لا بد وأن يكون جزءا ، فاما أن يكون جـز مشتركا بين الشيء وغيره ، أو جزءا غير مشترك بين الشيء وغيره.

الأول - هو : الجنـــــس.

والثانى - هو : الفصـــــل.

تقسيم ثان - فى المدلول عليه تضمنا - هو أن يقال : المدلول عليه تضمنـــا . اما أن يكون جزءا ، أو جزء جزء.

أما الأول - فهو : الداخل فى جواب " ما هو".

وأما الثانى - فهو : الواقع فى طريق " ما هو".

تقسيم ثالث : المدلول عليه تضمنا - اما أن يكون جزء ماهية طبيعيـــــة ، أو جزء ماهية اعتبارية.

تقسيم رابع : المدلول عليه تضمنا (٤) - اما أن يكون جزءا جنسا (٥) أو فصلا (٦)، أو جزءا لا يكون جنسا ولا فصلا : كالعدد المركب مما فيه.

واعلم : أن هذا النوع من التقسيم - فى المدلول عليه تضمنا - لا ينتفع بـــه الأصولى ، فانه لا ينشأ من ذلك دلالة لفظية أو معنوية تختلف الأحكـــام باختلافها ، فلهذا أهمل دون القسمين الأولين - والله أعلم.

---

١) لفظ د ، ح : " ايجابه " ، والمناسب ما أثبتناه .
٢) فى ك : " هذا ".
٣) فى د : " مدلول ".
٤) سقطت لفظة " تضمنا " من ك .
٥) فى د ، ح : " جنسيا ".
٦) فى غير ك : " فصليا ".

****

قال المصنف - (رحمه الله) (١) -:

التقسيم الثانـــــى (٢)

في الألفـــــاظ

اللفظ الدال على معنى - اما أن يكون مدلوله لفظا ، أو لا يكون .

والثانى معزول عن اعتبارنا (٣) .
والذى يكون مدلوله لفظا - اما أن يكون لفظا مفردا أو مركبا ، وكلاهما :
اما دال على معنى ، أو ليس بدال .
فهذه أوجه أربعة :
الأول : اللفظ الدال على لفظ مفرد (٤) ، وهو لفظ "الكلمة" وأنواعهـــا وأصنافها ، فان لفظ "الكلمة" يتناول لفظ "الاسم" وهو لفظ مفرد ، يتناول (٥) "الرجل" وهو لفظ مفرد دال على معنى مفرد ، وكذا القول فى جميع أسماء الألفاظ : (٦) والكلام / ، والأمر والنهى ، والعام والخاص وأمثالها . / ٨٠
وثانيها : اللفظ الدال على لفظ مركب موضوع لمعنى مركب - فهو : لفـــظ "الخبر" ، فانه يتناول قولك : "زيد قائم" ، وهو لفظ مركب دال على معنى مركـــب .
وثالثها : اللفظ الدال على لفظ مفرد (لم) (٧) يوضع (٨) لمعنى - وهو : "الحرف المعجم" ، فانه يتناول كل واحد من آحاد تلك (٩) ، تلك (١٠) الحروف لا تفيد شيئا .

---

١) هذه الزيادة من ك .
٢) هذا هو الوجه الثانى من وجهى التقسيم اللذين أشار اليهما المصنف فى أول الباب ، وقد كان الوجه الأول بكل تفريعاته فى دلالة اللفـــظ على المعنى ، وهذا الوجه فى دلالة اللفظ على اللفظ .
٣) لأنه قد تقـــدم .
٤) فى المحصول زيادة : "دال على معنى مفرد" .
٥) فى المحصول : "ويتناول" (٦) فى المحصول زيادة : "كالقول"
٧) هذه الزيادة من ح ، وهى موافقة لما فى المحصول .
٨) كذا فى ح ، وفى غيرها : "وضع" .
٩) "تلك" ساقطة من ح ، وبعدها فى المحصول زيادة : "الحروف" ، ولا بد منها لاستقامة المعنى .
١٠) فى المحصول : "وتلك" بزيادة واو ، وبها يستقيم المعنى .
• فلعل العبارة "فانه يتناول كل واحد من آحاد تلك الحروف وتلك الحروف لا تفيد شيئا" .

فان قلت : أليس أنهم قالوا : لفظ "الألف" اسم لتلك المـــدة ؟ !

قلـــــت : ليس المراد من قولي : "الحرف لا يفيد شيئا" الا نفس تلك المدة (١)، وكذا القول في سائر الحروف .

ورابعـها : اللفظ الدال على لفظ مركب لم يوضع لمعنى ، والأشبه أنه غـــير موجود ،لأن التركيب انما يصار اليه لغرض الافادة ،فحيث لا افادة فـــلا تركيب . (٢)

واعلم :أ ن في البحث عن ماهية الاسم ،والفعل ،والحرف دقائق غامضـــة ذكرناها في كتاب (٣) "المحرر في حقائق (٤) النحو" (٥) .

الشــــرح (٦) :

اعلم - وفقك الله (٧) - : أن هذا تقسيم ثان للفظ باعتبار مدلوله - فنقـول : مدلول اللفظ قد يكون معنى من المعاني ، وهو الأكثر كلفظ "الدار" ، و"الفرس" ، و"الجمل"، وأمثالهـا ، وقد يكون مدلوله لفظا آخر .

والأول : ليس من مقصودنا في هذا التقسيم ،فانه (٨) سبق الكلام فـــي تقسيم الألفاظ بحسب المعاني ، واستوفينا أقسامـــه وشعبه (٩) ،فلنتكـلم في القسم الثاني - وهو: اللفظ الدال على اللفظ ،فالمدلول (١٠) لفـظ والدال (١١) لفظ آخر،لكن لا بد وأن ينتهي بالآخرة الى الدلالة على معنى من المعاني ، والا يلزم تعطـــل الوضع عن المقصود ، وذلك لأن المقصـــود

---

١) أي : لا يفيد معنى زائدا عليها .

٢) من قوله :"اللفظ الدال على معنى ......" الى هنا ساقط من ك ، واستبدل بعبارة "الى قوله" .

٣) في ك : "الكتاب" .

٤) لفظ ك : "قواعد" ، ولعل الأقرب ما أثبتناه وذلك لأن الامام المصنـــف ذكره تارة بلفظ "دقائق" ، وأخرى بلفظ "حقائق" (فانظر: المحصـــول القسم الدراسي - :"٢٠٢") .
وقد جاءت اللفظتان كلتاهما - حقائق ودقائق - في هذا الموضع في نسخ المحصول ، وقد ذهب د . طه الى ترجيح الثانية (فانظر: المحصـول "١/١/٣٢٣" هـ/٤) .

٥) المحصول (١/١/٣٢١-٣٢٣) .

٦) في ك زيادة : "قال رضي الله عنه" .

٧) "وفقك الله" لم ترد في ك .

٨) في ك : "فقد" .

٩) من قوله :" في تقسيم الألفاظ ......" الى هنا مكرر في د .

١٠) في ك : "فالدال" .

١١) لفظ ك : "والمدلول" .

بوضع اللفظ : الدلالة به على المعانى ، فلو وضع لفظ للفظ ، واللفظ الثانى للفظ ثالث . . . . وهلم جرا ، ولا ينتهى الى اللفظ الموضوع لمعنى من المعانى : لتعطل اللفظ عن المقصود (١) بوضعه (٢) ، وذلك باطل .

واذا ثبت ذلك - فنقول : اللفظ الدال على اللفظ ينقسم بحسب مدلوله ، وذلك لأن اللفظ الذى هو مدلوله - اما أن يكون لفظا مفردا ، أو مركبا قطعا ، واللفظ المفرد المدلول - اما دال على معنى من المعانى ، أوغير دال ، واللفظ المركب المدلول - اما دل على معنى من المعانى ، أوغير دال (٣) ضرورة ، فالأقسام أربعة :

القسم الأول : اللفظ الدال (٤) على لفظ آخر هو دال على معنى كلفظة (٥) "الكلمة" ، فانها تدل على لفظ (٦) "الاسم" ، و"الفعل" ، و"الحرف" ، فان (٧) كل (٨) واحد منها مدلول "الكلمة" ، وكل واحد منها دال على معنى من المعانى ، وكذلك (٩) أنواع (١٠) الاسم : كـ"الأعلام" ، و"المستقات" وغيرهما ، وكذلك أصناف الاسم كأصناف الأعلام مثل : "علم الشخص" ، و"علم الجنس" ، وكذلك أنواع الأفعال كـ"الماضى" ، "والمضارع" ، و"الأمر" ، وأصناف كل نوع منها ، وكذلك القول فى لفظة "الكلام" ، و"القول" ، و"العام" ، و"الخاص" و"المجمل" ، و"المؤول" ، و"المحكم" ، و"المتشابه" .

القسم الثانى : اللفظ الدال على لفظ مركب موضوع لمعنى مركب ، مثاله : لفظ "الخبر" ، فانه يدل على قولنا : "زيد قائم" ، و"الأمير جالس" وأمثالهما ، وكل واحد منهما (١١) لفظ مركب دال على معنى مركب .

---

١) لفظ ك : "الموضوع" ، وهو تحريف .
٢) عبارة د ، ح : "عن وضعه" ، والمناسب ما أثبتناه .
٣) من قوله "واللفظ المركب . . . . . ." الى هنا مكرر فى د ، ح .
٤) فى د : "دال" .
٥) فى غير ك : "لفظ" .
٦) لفظ" ساقطة من ك .
٧) "فان" لم ترد فى ك .
٨) فى ك : "وكل" .
٩) فى د : "ولذلك" .
١٠) فى ك : "أعلام" ، وهو تحريف .
١١) فى د : "منها" .

البابُ الثالثُ

في الأسماءِ المشتقةِ

قال المصنف رحمه الله ــ

"البـــاب الثـــالـــث"

فـى الأسمـــاء المشتقـــــة

****

والنظر فى ماهية الأسم المشتق ، و (فى)(١) أحكـــامه .

أما الماهية ــ فقال الميدانى (٢) : "الاشتقاق" أن تجد بين اللفظ والمعنى (٣) تناسبا فى المعنى والتركيب ، فترد أحدهما الى الآخر" . (٤)

وأركانه أربعة :

أحدها : اسم موضوع لمعنى .

وثانيها : شئ آخر له نسبة الى ذلك المعنى .

وثالثهـــا : مشاركة بين هذين الاسمين فى الحروف الأصليـــــة .

ورابعهـا : تغير يلحق ذلك الأسم فى حرف فقط ، أو حركة فقـــط ، أو فيهمـــا .

---

(١) هذه الزيادة من ك .

(٢) هو : أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن ابراهيم ، الميدانى ، النيسابورى ، الأديب ، النحوى ، اللغوى صاحب كتاب "مجمع الأمثال" وله من التصانيف غيــر هذا : السامى فى الأسامى والنموذج فى النحو ونزهة الطرف فى علم الصرف ، وغيرها ــ توفى ــ رحمه الله ــ بنيسابور يوم الأربعاء ٢٥ من رمضان سنه (٥١٨هـ) ودفن بأعلى الميدان .

والميدانى : نسبة الى ميدان زياد بن عبد الرحمن وهى محلة من أعمال نيسابور .

(راجع ترجمته فى وفيات الأعيان (١/١٤٨/٣) ــ ومعجم الأدباء (٥/٤٥ــ٥١) ــ وشذرات الذهب (٤/٥٨) ــ والبغية (١/٣٥٦ــ٣٥٧) ــ والبداية (١٢/١٩٤) وانباه الرواة (١/١٢١ــ١٢٤) ــ ومرآة الجنان (٣/٢٢٣) ــ ونزهة الألباء (٢٨٨) .

(٣) صوابها : "بين اللفظين" كما فى النزهة والمحصول والشرح .

(٤) نزهة الطرف (٧٥ ــ ٧٦) .

وكل واحد من هذه الأقسام ، اما أن يكون بالزيادة فقط ، أو بالنقصان فقط ، أو بهما معا .

فهذه تسعة أقسام :

أولها : زيادة الحركة ، وثانيها ، زيادة الحرف ، وثالثها : زيادتهما معا ، ورابعها : نقصان الحركة ، وخامسها : نقصان الحرف ، وسادسها : نقصانهما معا ، وسابعها : زيادة الحرف مع نقصان الحركة ، وثامنها : زيادة الحركة مع نقصان الحرف ، وتاسعها : أن تزاد فيه حركة وحرف ، وتنقص عنه — أيضا — حركة وحرف .

فهذه هي الأقسام الممكنة (١) ، وعلى اللغوى طلب أمثلة ماوجد منها " . (٢)

الشرح : (٣) اعلم — (وفقك الله) (٤) — : أن فيما نقله عن الميدانى من حد الاشتقاق نظر ، وذلك أنه شرع فى حد الاشتقاق — فقال : " هو أن تجد بين اللفظين تناسبا فى المعنى والتركيب ، فترد أحدهما الى الآخر " ، والاشتقاق ليس عبارة عن وجدان التناسب بين اللفظين فى المعنى والتركيب ، بل الاشتقاق هو رد أحد اللفظين الى الآخر بشرط وجدان المناسبة بينهما فى المعنى والتركيب ، والمراد بالرد ، جعل أحدهما فرعا والآخر أصلا ، والفرع مردود الى الأصل . (٥) ٨١/ل

---

(١) من قوله : " أما الماهية ... " الى هنا ساقط من ك وموضوعه عبارة " الى قوله " .

(٢) المحصول (١/١/٣٢٥-٣٢٧) .

(٣) فى ك زيادة : " قال رضى الله عنه " .

(٤) انفردت ح بهذه الزيادة .

(٥) وقد عرفه البيضاوى بأنه : " رد لفظ الى لفظ آخر لموافقته له فى حروفه الأصلية ومناسبته فى المعنى " .

وقد استحسنه الأسنوى ورجحه على تعريف الميدانى ، الا أنه أورد عليه اشكالين :

الأول : أنه يقتضى أن الاشتقاق فعل الشخص حتى يعدم بعدمه . قال وفيه نظر .

الثانى : أن المعدول والتصغير ونحوهما قد يردان على الحد . =

. . . .

(=) راجع : شرح الأسنوى على المنهاج (٢/٦٧) .

وعرفه ابن السبكى بأنه : " رد لفظ الى آخر ولو مجازا لمناسبة بينهما فى المعنى والحروف الأصلية ". جمع الجوامع بحاشية البنانى (١/٢٨٠) .

وعرفه ابن النجار فى الكوكب (١/٢٠٦) بنحو من تعريف البيضاوى وقد عرفه الشوكانى كذلك بمثل تعريف الميدانى . فانظر ارشاد الفحول (١٧) .

أما الجرجانى فقد عرفه بأنه : " نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا ومغايرتهما فى الصيغة . " التعريفات (٢٧) .

وقد نقل السيوطى عن شرح التسهيل أن الاشتقاق ـ هو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية ، وهيئة تركيب لها ، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة ". المزهر (١/٣٤٦) .

وقد نقل العطار عن الرمانى أنه قال : " الاشتقاق : اقتطاع فرع من أصل يدور فى تعاريفه الأصل "، ونقل كذلك عن الزملكانى أنه قال ـ فى شرح المفصل ـ : الاشتقاق عبارة عن الاتيان بألفاظ يجمعها أصل واحد مع زيادة أحدهما على الآخر فى المعنى ".

انظر حاشية العطار على شرح المحلى (١/٣٦٨) .

وقد دفع ابن السبكى والأسنوى تعريف الميدانى بمثل مادفعه به الأصبهانى .

قلت : وهذا الدفع لا يتجه وذلك لأن الميدانى لم يجعل الاشتقاق نفس الوجدان وانما الاشتقاق عنده هو : الرد عند الوجدان .

على أن الاشتقاق له اعتباران فى التعريف : فتارة يعرف من حيث العلم به ، وتارة من حيث فعله وهذان الاعتباران هما منشأ الخلاف فى التعريف، فمن لاحظ الاعتبار الأول حده بما حده الميدانى ، ومن لاحظ الاعتبار الثانى قال فى تعريفه : هو اقتطاع . . "، أو أخذ . . "، أو " هو عبارة عن الاتيان . . " ، .

وقد فسر المحلى " الرد " بأنه الحكم ، لأن التعبير بالرد يقتضى وجود كل من المردود والمردود اليه قبل وجود الرد ولا فرق فى نظرى بين هذا التفسير وتفسير الأصبهانى للرد .

وهذا يقضى بأن من عرفه " بالرد " لاحظ الاعتبار الأول دون الثانى وعلى هذا فلا فرق بين تعريف الميدانى والأصبهانى والبيضاوى وابن السبكى من جهة أن كلا منها تعريف للاشتقاق باعتبار العلم .

واذا ثبت ذلك تبين أنه لا وجه للاعتراض المذكور . "

قوله : "وأركانها أربعة" ، المراد بالركن ــ هاهنا ــ : مالابد منه فى تحقق الشئ (١)

قوله : "وثانيها : شئ آخر له نسبة الى ذلك المعنى " ، المراد بشئ آخر : اسم آخر يدل على ذلك .

قوله: وثالثها : مشاركة بين هذين الاسمين فى الحروف الأصلية ، ورابعها : تغير يلحق ذلك الاسم . "

وفيما ذكره مناقشة لفظية ، وذلك لأن كلامه (٢) صريح : أن أحد الركنين الأولين اسم ، والركن الآخر اسم آخر ، وصوابه أن يستعمل اللفظ بدل الاسم ، فانا نقول ، : الأفعال مشتقة من المصادر ، والأفعال ليست بأسماء .

لايقال: لو صح ماذكرتم من حد الاشتقاق : لكان جبريل وميكائيل واسرافيل مشتقات لوجود حد الاشتقاق فيها ، واللازم باطل ، وذلك لأنها لو كانت مشتقة : لما كانت أعجمية ، لكون (٣) العجمة منافية للاشتقاق ، لكنها أعجمية ، والا لانصرفت ، واللازم باطل ، فالملزوم كذلك .

(=) (أنظر حاشية العطار (١/٣٦٨) ــ وحاشية البنانى (١/٢٨٠) ــ والعضد على ابن الحاجب (١/١٧٤) ــ وسلم الوصول (١/٦٨) .)
والاشتقاق على ثلاثة أضرب : الصغير والكبير والأكبر وقيل على ضربين ، الصغير والكبير .
والمحدود منه هو : الصغير اذ هو الذى ينصرف اليه الاشتقاق عند الاطلاق .
(فانظر الخصائص (٢/١٣٣) ــ والمزهر (١/٣٤٧) ــ وشرح الكوكب (١/٢١١) والعضد على ابن الحاجب وحواشيه (١/١٧٤) ــ والمحلى على جمع الجوامع بحاشية البنانى (١/٢٨٢) ــ وسلم الوصول (٢/٦٧) .) .

(١) وقد عرفه الجرجانى بتعريفين : أحدهما : مايقوم به ذلك الشئ .
وثانيهما : مايتم به الشئ وهو داخل فيه بخلاف شرطه وهو خارج عنه
(انظر التعريفات (١١٢) .)

(٢) فى ك زيادة : "لفظه" .

(٣) لفظ د : "لكونه" .

لأنا نقول : انما ذكرنا حد الاشتقاق الحاصل فى الألفاظ (١) العربية ،وتلك الألفاظ ليست بعربية .

فان قيل : لا نسلم وجود حد الاشتقاق فى تلك الألفاظ .

قلنا : الدليل عليه ماروى أنه ــ صلى الله عليه وسلم ــ سأل جبريل ــ عليه السلام ــ لم سميت جبريل ؟ ،وكذلك سأل (عن) (٢) ميكائيل واسرافيل فقال ــ صلى الله عليه وسلم (٣) ــ : " لأنى آتى بالجبروت (٤) فى قبائل ، وميكائيل سمى بذلك ،لأنه (٥) يكيل الأرزاق ،واسرافيل سمى بذلك لعظم خلقه " . (٦)

وأما قوله : " فهذه هى الأقسام الممكنة ــ أى : التسعة ــ وطلب (٧) الأمثلة على اللغوى " ،فيه نظر ،لأنه يمكن استخراج ستة أقسام (٨) أخرى (٩) ، ولعله ــ رضى الله عنه ــ لما رأى التغير بثلاثة أشياء ــ بزيادة ونقصان وبهما ، وبهما فى ثلاثة أشياء : حرف ، وحركة ،وفيهما ــ قال : ثلاثة فى ثلاثة تسعة ، وليس كذلك ،فان الجنسين البسيطين ــ أعنى الزيادة والنقصان ــ وان كان لا يجئ منهما سوى ستة أقسام كما ذكره ــ وهى : زيادة الحرف ،وزيادة الحركة، وزيادتهما معا ،ونقصان الحرف ،ونقصان الحركة ،ونقصانهما معا ،لكن الجنس المركب منه ،يجئ منه تسعة أقسام ،فان مجموع الزيادة مع النقصان : اما أن يقع فى الحركة فقط ،أو فى الحرف فقط ،أو فيهما معا ،كما كان كل واحد (١٠) من البسيطين كذلك . .

---

(١) فى ك : " الأسماء " .
(٢) هذه الزيادة من ك .
(٣) يعنى : جبريل .
(٤) لفظ ك : "بالحروف" وهو تصحيف .
(٥) لفظ ك : "لكونه" .
(٦) لم أقف لهذا الحديث على ذكر فى كتب الحديث ،ولا فى كتب اللغة التى اطلعت عليها .
(٧) فى غيرك : "بطلب" .
(٨) " أقسام " ساقطه من ك .
(٩) فى غيرك : "أخر" .
(١٠) فى ك زيادة : " منهما " .

فالذى فى الحركة : نقصانها مع زيادتها ، نقصانها (١) مع زيادة الحرف ، نقصانها مع زيادة الحرف والحركة .

فهذه ثلاثة أقسام ، ذكر منها الثانى فقط ، وأغفل الأول والثالث .

والذى فى الحرف : نقصانه مع زيادة الحرف ، نقصانه مع زيادة الحركة ، نقصانه مع زيادتهما معا .

فهذه ثلاثة أقسام ، ذكر منها الثانى أيضا ، وأغفل الآخرين .

والذى فيهما معا : نقصانهما مع زيادتهما ، نقصانهما مع زيادة الحركة ، نقصانهما مع زيادة الحرف .

فهذه ثلاثة أقسام (٢) ، ذكر (٣) منها الأول ، وأغفل الآخرين .

فاذن : الأقسام الممكنة التى (٤) لا مزيد عليها خمسة عشر قسما :

الأول : زيادة الحركة .

الثانى : زيادة الحرف .

الثالث : زيادتهما معا .

الرابع : نقصان الحركة .

الخامس : نقصان الحرف .

السادس : نقصانهما معا .

السابع : نقصان الحركة مع زيادتها .

الثامن : نقصان الحركة مع زيادة الحرف .

التاسع : نقصان الحركة مع زيادتهما معا .

العاشر : نقصان الحرف مع زيادته .

الحادى عشر : نقصان الحرف مع زيادة الحركة .

الثانى عشر : نقصان الحرف مع زيادتهما .

---

(١) فى ك : "نقصان" . (٢) فى ك زيادة " أخر " .

(٣) كذا فى ك ، وفى غيرها : "وذكر" بزيادة واو . (٤) فى ك : "الذى" .

الثالث عشر : نقصانهما معا مع زيادتهما معا .

الرابع عشر : نقصانهما مع زيادة الحركة فقط .

الخامس عشر : نقصانهما مع زيادة الحرف (فقط) (١) .

فهذه هى الأقسام الممكنة التى لا يمكن الزيادة عليها ، واذ قد أتينا على عددها (٢) فلنشرع فى مثلها (٣) ، وقبل ذلك لابد من تقديم مقدمات أربع :

المقدمة الأولى : المذهب الحق ماذهب اليه أئمة البصرة من كون الفعل مشتقا من المصدر ، ولهم فيه وجوه نقتصر (٤) منها على واحد — وهو : أن المصدر جزء من الفعل — أعنى بكونه جزءا ، أن مدلوله (٥) جزء مدلوله (٦) ، والأمر كذلك جزما — والجزء سابق على الكل ، والمشتق متأخر عن المشتق منه (٧) ضرورة تأخر الفرع عن (٨) الأصل ، فلو كان المصدر مشتقا من الفعل لزم تقدمه (٩) عليه ، وتأخره (١٠) عنه ، وهو (١١) محال (١٢) .

المقدمة الثانية : الأفعال وان كانت مشتقة من المصادر ، فأسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة من الأفعال .

نبه عليه أبو على (١٣) فى التكملة ، واستدل عليه بكونها جارية على سنن الأفعال

---

(١) هذه الزيادة من ح ك . (٢) لفظ ك : "عدتها" وكلاهما صحيح .

(٣) جمع "مثال" ويجمع كذلك على "أمثلة" (انظر : لسان العرب (٦١٣/١١) .

(٤) فى د ح : "فنقتصر" . (٥) أى : المصدر .

(٦) أى : الفعل . (٧) "منه" ساقطة من ك .

(٨) فى ك : "على" . (٩) أى : الفعل .

(١٠) أى : المصدر . (١١) فى د ح : "فهو" والمناسب ما أثبتناه .

(١٢) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين فى أصل الاشتقاق مفصلا مع أدلة الفريقين فى : الانصاف (٢٣٥/١ — ٢٤٥) .

(١٣) هو : أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسى الفسوى النحوى الصرفى . كان عالما بالعربية والقراءات وكان متهما بالاعتزال . أخذ عن الزجاج وابن سراج وأبى الحسن الزعفرانى وغيرهم وبرع من تلامذته ابن جنى والربعى وغيرهم . =

وطريقها (١) ، وصرح بذلك عبد القاهر (٢) فى الشرح فقال : " أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة من الأفعال ، فالأفعال أصولها القريبة والمصادر أصولها البعيدة ، اذ كانت أصل أصولها ، وحينئذ يقال : مشتقها من الأفعال لأصالتها القريبة ، ومن المصادر لأصالتها البعيدة " .

المقدمة الثالثة : أن الشيخ المصنف ـ رضى الله عنه (٣) ـ جعل الركن الثالث للاشتقاق ، المشاركة فى الحروف الأصلية ، ونعنى به : أنه لابد من مشاركة المشتق والمشتق منه فى الحروف الأصلية ، وجعل الركن الرابع للاشتقاق : تغيرا يلحق المشتق ، ثم جعل أحد أقسام (٤) التغير : نقصان (٥) الحرف ،

(=) من تصانيفه : التكملة فى التصريف والايضاح فى النحو والحجة فى علل القراءات السبع . توفى ببغداد سنة (٣٧٧هـ) .

(راجع : وفيات الأعيان (٢ / ٨٠ ـ ٨٢) ـ ونزهة الألباء (٢٣٢ ـ ٢٣٣) ـ ومعجم الأدباء (٧ / ٢٣٢ ـ ٢٦١) ـ والبغية (١ / ٤٩٦ ـ ٤٩٧) ـ ومعجم المؤلفين (٣ / ٢٠٠) .

(١) انظر : (٥٠٧ ـ ٥٠٨) .

(٢) هو : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجانى ، النحوى ، المتكلم على مذهب الأشعرى والفقيه على مذهب الشافعى . أخذ النحو عن أبى الحسين الفارسى بن أخت أبى على الفارسى وقد برع من تلاميذه على بن زيد الفصيحى . له من التصانيف : شرح الايضاح لأبى على الفارسى فى نحو ثلاثين مجلدا وسماه "المغنى" ثم لخصه فى ثلاثة مجلدات وسماه "المقتصد" وله كذلك "اعجاز القرآن" و"العمدة فى التصريف" . توفى ـ رحمه الله ـ سنة (٤٧١هـ) على الأشهر وقيل (٤٧٤هـ) . (راجع : طبقات ابن السبكى (٣ / ٢٤٢) ـ وفوات الوفيات (٢ / ٣٦٩ ـ ٣٧٠) . وانباه الرواة (٢ / ١٨٨ ـ ١٩٠) ـ والشذرات (٣ / ٣٤٠ ـ ٣٤١) ـ ونزهة الألباء (٢٦٤ ـ ٢٦٥) ـ وكشف الظنون (١ / ٨٣) ومعجم المؤلفين (٥ / ٣١٠) .

(٣) عبارة ك : " قدس الله روحه " .   (٤) لفظ ك : " أقسامه " .

(٥) فى ك : " بنقصان " .

وذلك تناقض فى الظاهر ، فانا متى نقصنا أحد حروف المشتق زالت المشاركة بينهما فى الحروف الأصلية ، وحل ذلك بأمرين :

أحدهما : أن المشاركة بينهما قد تكون (١) بحق الأصل ، ثم يطرأ نقيضه لعارض ، مثاله قولنا " خف" مشتق من الخوف ، و"نم" مشتق من النوم ، فان "الواو" سقطت(٢) منهما(٣) بعد انقلابها "ألفا" لعارض وهو : التقاء الساكنين ، فالمشاركة فيها حاصلة بالفعل ، لحصولها فى الأصل قبل طرو(٤) العارض .

وثانيهما : أن المصادر ذوات الزيادة كـ "الانهات" ، و"الثبات" ، و "الغشيان" ، و"النزوان" اذا اشتققنا منها / ٨٢ أفعالا كـ "نهت" و"ثبت" ، و"عشى" ، و"نزا" ، حصلت(٥) المشاركة بينها وبين المصادر فى الحروف الأصلية ، ووقع التغير(٦) بنقصان الحرف الزائد ، فقد صدق مجموع الأمرين ، أعنى : المشاركة مع النقصان ، فانا لم نشترط المشاركة فى الحروف الأصلية مع نقصان حرف أصلى .

المقدمة الرابعة : أنه لما جعل الركن الرابع للاشتقاق : التغير اللاحق (٧) للمشتق : استلزم ذلك حصول التغير فى كل مشتق بالنسبة الى أصله ، وقد نجد أفعالا مأخوذه من مصادر من غير تغير ظاهر فيها ــ وذلك مثل : "طلب" من الطلب ، و"هرب" من الهرب ، و"غلب" من الغلب ، و"جلب" من الجلب ، فان هذه الأفعال مساوية لهذه المصادر فى الحروف والصيغ ، من غير تفاوت فى اشتقاقها منها ، وذلك يقدح فى كون التغير ركنا للاشتقاق ، اذ لا يتحقق الشئ

---

(١) "قد تكون" ساقطه من ك .   (٢) لفظ د ج : "مسقطة" .

(٣) فى غير ك : "بينهما" .

(٤) لفظ ك : "طرد" والصواب ما أثبتناه لأنها من "طرأ يطرأ طرءا وطروءا" ، أو من "طرا يطرو طروا" اذا جاء مغاجأة . (انظر : لسان العرب (١/١١٤)) .

(٥) لفظة "حصلت" مكررة فى ك .   (٦) لفظ د : "التفهير" وهو تحريف .

(٧) لفظ ك : "الأحق" .

بدون ركنه .

وحله : أن حركة حرف الاعراب ساقطة الاعتبار فى الاشتقاق غير مفيدته تغيرا ، اذ الاشتقاق انما يكون فى صيغة المصدر التى بنى عليها ، وحركة الاعراب طارئة على الصيغة بعد تمامها منتقلة غير قارة ، وأما حركة البناء آخر الفعل الماضى فانها لثباتها(١) ولزومها وبناء الكلمة عليها من أول وهلة : صارت(٢) داخلة فى صيغة الفعل جارية مجرى أوله وحشوه ، فاعتد بها فى الاشتقاق ، وحصل التغير بها زيادة ونقصانا .

مثال الزيادة : الأفعال الثلاثة المذكورة زيد فيها على مصادرها حركة البناء .

مثال النقصان : "حَذِرٌ" اسم فاعل من "حَذَرَ" ، (نقص)(٣) من اسم الفاعل حركة البناء التى كانت فى الفعل .

فقد بان أن التغير لازم لجميع صور الاشتقاق .

فهذه هى المقدمات ، فلنشرع(٤) الآن فى الأمثلة وبالله التوفيق فنقول :

(أ) مثال زيادة الحركة فقط : "طلب(٥)" من الطلب ، زدت حركة الباء للبناء .

(ب) مثال زيادة الحرف فقط : "كاذب" من الكذب ، زدت الألف فقط .

(جـ) (٦) مثال زيادتهما معا : "طالب" من الطلب ، زدت الألف وحركة البناء(٧)

(د) مثال نقصان الحركة فقط : "حذِرٌ" من حَذِرَ ، نقصت حركة الراء(٨) للبناء(٩) .

(هـ) مثال نقصان الحرف فقط (١٠) : "خَفْ" من الخوف ، نقصت الواو فقط .

---

(١) فى ك : "لثبوتها" . (٢) فى غير ك : "وصارت" .

(٣) سقطت هذه الزيادة من د . (٤) فى ك : "فليشرع" .

(٥) فى د ح : "طالب" والصحيح ما أثبتناه .

(٦) فى ك : زيادة "الثالث" . (٧) فى د ح : "الباء" .

(٨) "الراء" ساقطة من ك . (٩) فى ك : "البناء" .

(١٠) "فقط" ساقطه من ك .

(و) (١) مثال نقصانهما معا : "عِدْ" من العِدَّة ، نقصت الهاء التى هـى عوض من الواو ، وحركة الدال .

(ز) مثال نقصان الحركة مع زيادتها : "كَرُم" من الكرم ، "شَرُف" من الشرف ، نقصت فتحة وزدت ضمة وكسرة (٢) .

(ح) مثال نقصان الحركة مع زيادة الحرف : "عليم" من علم ، نقصت حركة الميم ، وزدت الياء .

وكذلك "عادٌ" من العدد ، نقصت حركة الدال ، وزدت الألف .

(ط) (٣) مثال نقصان الحركة مع زيادتهما معا : "اضرب" من الضرب ، نقصت حركة الضاد ، وزدت الهمزة متحركة وكسرة الراء .

(ى) مثال نقصان الحرف مع زيادته : "ديانة" من الديانة (٤) ، نقصت ياء المصدر ، وزدت ياء ساكنة مدغمة وتاء التأنيث (٥) .

(يا) مثال نقصان الحرف مع زيادة الحركة : "ثبت" من الثبات ، نقصت الألف ، وزدت فتحة البناء .

(يب) مثال نقصان الحرف مع زيادتهما معا : "خاف" من الخوف ، نقصت الواو ، وزدت الألف وفتحة الفاء .

(يج) (٦) مثال نقصانهما معا (٧) مع زيادتهما معا : "ارم" من الرمى ، زدت الألف متحركة وكسرة الميم ، ونقصت الياء (مع) (٨) فتحة الراء (٩) .

(يد) مثال نقصانهما معا مع زيادة الحركة : "عِدْ" من الوعد ، نقصت الواو متحركة ، وزدت كسرة العين .

---

(١) هذه الزيادة من ك .

(٢) كذا فى جميع النسخ باثبات لفظ "وكسرة" وما وقفت لها على وجه يصح .

(٣) فى د ... (٤) لعل صوابه : ... الدسيم ...

(٥) الأظهر تمثيله بقولك "صاهل" من الصهيل . (انظر نهاية السول (٢/ ٧١) وشرح الكوكب (١/ ٢٠٨) .

(٦) هذه الزيادة لم ترد فى د . (٧) "معا" ساقطه من ك .

(٨) سقطت هذه الزيادة من د . (٩) لفظ د ، ح "الزاء" وهو تصحيف .

(٥) مثال نقصانهما معا مع زيادة الحرف فقط : "كال" من الكلال ، نقصت الألف التي بين اللامين وحركة اللام الأولى وأدغمتها في الثانية ، وزدت ألفا بعد الكاف .

تنبيه : هذه الأقسام منها ماهو جنس تحته أقسام ، فان الحركة لما تنوعت ثلاثة أنواع ــ كان نقصانها فقط ، وزيادتها فقط ونقصانها وزيادتها معا متنوعا على حسب تنوعها ، فاذا (١) اعتبر ذلك كثرت الأقسام جدا .

هذا آخر المثل الاشتقاقية والله أعلم ، وقد ذكرنا جميع المثل للأقسام المذكورة مع ضم ستة أخرى اليها أهملها المصنف في التقسيم على مابينا .

قال صاحب الاحكام : " الاسم لا يخلو : اما أن يكون بحيث لا يصح أن يشترك في مفهومه كثيرون ، أو يصح .

فالأول : ــ هو : " اسم العلم " ك "زيد" ، و "عمرو (٢)" .

والثاني (٣) : لا يخلو ــ اما ألا (٤) يكون صفة ، أو هو صفة .

والأول : هو : "اسم الجنس" ، وهو ــ : اما اسم عين ك "الانسان" ، و "الفرس" أو اسم معنى ك "العلم" ، و "الجهل" .

والصفة (٥) : ك "القائم" ، و "القاعد" ، وهو الاسم المشتق .

والمشتق : ماغير من أسماء المعاني عن شكله بزيادة أو نقصان في الحروف أو الحركات أو فيهما ، وجعل دالا على ذلك المعنى ، وعلى موضوع له غير معين (٦)

(٧) وفيه نظر ، لاهماله (٨) التغيير بالزيادة والنقصان معا .

---

(١) في ك : "واذا" .

(٢) كذا في ك ، ولفظ غيرها : "وغيره" .

(٣) في ك : "وللثاني" . (٤) في ك : "أن" .

(٥) في ك : "أو الصفة" .

(٦) الاحكام (١ / ٨٥) .

(٧) في د زيادة : "وفيه معين" . (٨) لفظ د ح : "لاشتماله" .

قال المصنف ـ رحمه الله ـ "وأما الأحكام ـ ففى مسائل :

المســـــألـــة الأولـــــى

****

أن صدق المشتق لا ينفك عن صدق المشتق منه خلافا لأبى على (١)وأبى هاشم ،فان " العالم" ،و"القادر" ،و "الحى" أسماء مشتقة من العلم ،والقدرة والحياة .

ثم انهما يطلقان على الله تعالى هذه الأسماء ،وينكران حصول العلم والقدرة والحياة لله تعالى ،لأن المسمى بهذه الأسامى هى : المعانى التى توجب العالمية ،والقادرية ،والحيية ،وهذه المعانى غير ثابتة لله تعالى ،فـــلا يكون لله تعالى علم وقدرة وحياة ،مع أنه عالم قادر حى .

وأما أبو الحسين فانه لا يتقرر معه هذا الخلاف ،لأن المسمى بـ "القدرة" عنده نفس القادرية ،وبـ "العلم" ،نفس العالمية / ٨٣ ،وهذه الأحكام حاصلة لله تعالى ،فيكون لله تعالى علم وقدرة .

لنا : أن المشتق مركب ،والمشتق منه مفرد ،والمركب(٢)بدون المفرد غير معقول (٣) " .

---

(١)هو : محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران بن أبان ،أبو على الجبائى بالبصرى شيخ المعتزلة كان رأسا فى الفلسفة والكلام وهو الذى تنسب اليه طائفة الجبائية ومن آثاره تفسير القرآن .
ولد سنة (٢٣٥هـ) وتوفى فى شعبان سنة (٣٠٣هـ) عن ثمان وستين سنة .
(راجع ترجمته : تكملة الفهرست (٦) ـ والوافى (٤/ ٧٤ـ٧٥) ـ والنجوم الزاهرة (٣/ ١٨٩) ـ ولسان الميزان (٥/ ٢٧١) ـ ودول الاسلام (١/ ١٨٤) والبداية (١١/ ١٢٥) ووفيات الأعيان (٤/ ٢٦٧ـ٢٦٨) ـ والعبر (٢/ ١٢٥) وطبقات المعتزلة (٨٠ـ٨٥) ـ وطبقات المفسرين للسيوطى (٨٨) والفرق بين الفرق(١٨٣)ـ والملل والنحل (١/ ٩٨) .

(٢) من قوله خلافا لأبى على . . " الى هنا ساقط من ك وموضعها عبارة "الى قوله " .

(٣) المحصول (١/ ١/ ٣٢٧ـ٣٢٨) .

الشرح : (١) اعلم ــ وفقك الله تعالى (٢) ــ : أن أصحابنا اتفقوا على أن الله تعالى عالم بالعلم ، قادر بالقدرة ، حى بالحياة ، خلافا للفلاسفة والمعتزلة .

وتحقيق محل الخلاف : أن نفاة الأحوال منا زعموا أن "العلم" نفس العالمية و "القدرة" نفس القادرية ، وهما صفتان زائدتان على الذات .

واعترف أبو على وأبو هاشم بهذا الزائد ، الا أنهم قالوا لا نسمى هذه الأمور علما وقدرة ، بل عالمية وقادريه ، فيكون الخلاف فى الحقيقة لفظيا .

بل ذهب أبو هاشم الى أنها أحوال ، والحال لا يعلم ، ولكن يعلم (٣) الذات عليها (٤) .

وهذا القول باطل قطعا ، ضرورة أن التصديق مسبوق بالتصور ، وما لا يتصور فى نفسه استحال التصديق بثبوته لغيره .

وأما أبو على ــ فانه سلم أنها معلومة ، فعلى هذا لا يبقى بينه وبين نفاة الأحوال ــ منا ــ خلاف معنوى .

وأما مثبتو الأحوال ــ فقد زعموا أن عالمية الله تعالى معللة بمعنى قائم به ــ وهو : "العلم" ، وهو لا يتحقق الخلاف بينهم (٥) وبين المعتزلة .

وأما (٦) أبو الحسين البصرى ــ فلا يتقرر معه هذا الخلاف ، لأن المسمى بالقدرة نفس القادرية ، وهذه الاحكام حاصلة لله تعالى .

---

(١) فى ك زيادة : "قال رضى الله عنه" .

(٢) "وفقك الله تعالى" ساقطه من ك . (٣) سقطت عبارة "ولكن يعلم" من ك .

(٤) لعل المراد من هذا ما أوضحه الشهرستانى بقوله : "هو عالم لذاته بمعنى أنه ذو حالة هى صفة معلومة وراء كونه ذاتا موجودا وانما يعلم الصفة على الذات لا بانفرادها . . أى هى على حيالها لا تعرف كذلك بل مع الذات ."

(الملل والنحل (١ / ١٠١ ــ ١٠٢) .

(٥) لفظ د ، ح : "بينه" .

(٦) فى ك : زيادة ، "المعتزلة" .

واعلم : أن نفاة الأحوال من الصفاتية كأبى الحسن(١) الأشعرى ، وأبى اسحق الاسفرايينى ، وأبى بكر محمد بن الحسن بن فورك ، وأكثر أتباعهم ، هم الذين زعموا أنه(٢) لا فرق بين عالمية الله تعالى وعلمه ، وقادرية الله تعالى وقدرته ، وهؤلاء نفاة(٣) الأحوال .

وأما مثبتو الأحوال كالقاضى أبى بكر محمد بن الطيب(٤) وأتباعه — فزعموا(٥) أن عالمية الله تعالى حالة معللة بـ "العلم" وكذلك القول فى سائر الصفات .

والامام المصنف نقل مجموع هذه المذاهب ، بعضها نص عليه فى كتابه(٦) المحصل ، والبعض الآخر نص عليه فى مصنفه فى نقل أقاويل(٧) فرق العالم(٨) .

واذا عرفت ذلك — ظهر أن الأشاعرة بأسرهم قالوا : ان الله عالم بالعلم ، قادر بالقدرة ، حى بالحياة .

واختلفوا بعد ذلك — فمنهم من يقول : "العلم" نفس العالمية ، و"القدرة" نفس القادرية ، ومن يقول : هى زائدة عليها .

---

(١) فى د "الحسين" وهو تصحيف ، وفى ك : "حسن" .

(٢) لفظ ك : "أنهم" .   (٣) فى ك "نفوا" .

(٤) فى ح ، ك زيادة "الطبرى" وليس كذلك بل هو : القاضى أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم الباقلانى البصرى ثم البغدادى . رأس المتكلمين على مذهب الأشعرية ولد بالبصرة وسكن بغداد وسمع بها الحديث من القطيعى وابن ماشا ورد على المعتزلة والشيعة والخوارج والجهمية وغيرهم . من تصانيفه : التمهيد فى أصول الفقه وكشف الأسرار وهتك الأستار وشرح الابانه وهداية المسترشدين توفى — رحمه الله تعالى — ببغداد لسبع بقين من ذى القعدة سنة (٤٠٣هـ) . (راجع وفيات الأعيان (٤/٢٦٩—٢٧٠) وشذرات الذهب (٣/١٦٨—١٦٩) والوافى (٣/١٧٧) — والبداية (١١/٣٥٠—٣٥١) والديباج (٢٦٧—٢٦٨) — وكشف الظنون (١/١٧٣) — ودول الاسلام (١/٢٤٢) ومعجم المؤلفين (١٠/١٠٩ — ١١٠) .

(٥) فى ك : "زعموا" .   (٦) فى ك : "الكتاب" .

(٧) لفظة "أقاويل" غير واضحة فى ك . (٨) انظر هذه المذاهب مع أدلتها فى المحصل (١٨٠ — ١٨٢) .

واذا عرفت ذلك(١) ـ فأعلم : أن هاهنا لابد من البحث عن أمرين أحدهما معنوي والآخر لفظي .

أما البحث المعنوي : ـ فهو : وظيفة المتكلم ، وهو : النظر فى الدليل الدال على أن لله(٢) تعالى عالمية وعلما ، وقادرية وقدرة فى الخارج ، فهما شيئان(٣) ذهنا وخارجا ، أو فى الذهن هما شيئان(٤) ، وفى الخارج شئ واحد كما يقال ـ فى السواد ـ : انه(٥) عرض(٦) لون ، وانه مركب من جنس ـ هو : "اللون" ، وفصل ـ هو : قابضة للبصر ، فاذن : التركيب واقع فيه عقلا ، وأما فى الخارج فهو شئ واحد ، وهذا لايتحقق الا بالبراهين العقلية ، وذلك من علم الكلام .

وأما البحث الثاني : ـ فهو : أن العالمية والقادرية الصادقتان على الله تعالى ، هل ذلك جار على قواعد الاشتقاق اللغوى عند الخصم ؟ أو ذلك لايدعيه الخصم(٧) ؟ .

بل نقول : مقتض قواعد العربية ماذكرت ، ولكن الدليل العقلى منع منه ، فيستثنى ذلك من المشتقات ، لوجود المانع الخاص(٨) ، ومن المعلوم : أن للخصم العدول عن الأول وادعاء الثانى .

واذا تقررت هذه المقدمة ـ فلننظر الآن فى الدليل الذى ذكره المصنف ، قال : "لنا(٩) : أن المشتق مركب ، والمشتق منه مفرد ، وصدق المركب بدون المفرد محال ."

أما أن المشتق مركب ، وذلك لأن قولنا "الضارب" مدلوله عبارة عن ذات قامت

---

(١) فى د زيادة : "هذا" . (٢) فى ك : "الله" .
(٣) لفظك : "سيان" وهو تصحيف . (٤) فى ك : "سيان" وهو تصحيف .
(٥) "انه" ساقطه من ك . (٦) فى ك زيادة "انه" .
(٧) عبارة "أو ذلك لايدعيه الخصم" ساقطه من ك .
(٨) فى ك : "المخصوص" . (٩) "لنا" ساقطه من ك .

صفة(١) الضرب ،بها ، فهو يدل على الذات المتصفة بتلك الصفة ،وهــو المعنى بالتركيب ،وكذا غيره من المشتقات؟ "العالم" ،و "القادر" وغيرهمـــا . والمشتق على الله تعالى صادق(٢) ــ وهو "العالم" ــ اتفاقا بين الأشاعــرة والمعتزلة ــ فقد(٣) صح أن المشتق مركب ،وصادق على الله تعالـــــى .

وأما أن المشتق منه مفرد ،فلأنه مشتق من المصدر(٤) ،والمصدر(٥) جزء من الذات المأخوذ معها قيام الصفة التى هى المصدر ،فمدلوله بسيط(٦) بالنسبة الى الذات ــ فقد صحت المقدمة الثانية .

وأما أن وجود المركب بدون المفرد محال : فواضح ،لأنها مقدمة بديهية . وفيما ذكره نظر ،لأنا نقول : ان عنيت بصدق المركب أن العالمية صادقــة على الله (تعالى)(٧) ،بمعنى الدلالة على الذات والعلم ،: فلا نسلم، وذلك أول النزاع .

وان عنيت به نفس الصدق : فمسلم ذلك ،ولكن لا نسلم أنه يلزم من صدق العالمية بهذا التفسير وجود المركب بدون المفرد (٨)

---

(١) "صفة" مكانها بياض فى ك . (٢) عبارة ك : "صادق على الله تعالى" .

(٣) فى د ،ح : "وقد" بالواو بدلا من الفا" .

(٤) هذا مخالف لما نقله عن عبد القاهر الجرجانى فى أول الباب من أن الأفعال مشتقة من المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة من الأفعال ، فالأفعال أصولها القريبة والمصادر أصولها البعيدة ،اذ هى أصل أصولها . فعلى هذا يكون "الضارب" مشتق من "ضرب" والفعل مشتق من الضرب .والله أعلم

(٥) "والمصدر" ساقطه من ك . (٦) كذا فى ك ولفظ غيرها : "يسقط" وهـــو تصحيف .

(٧) هذه الزيادة من ك .

(٨) كذا فى ك ولفظ غيرها : " المركب " وهو خطأ .

فان قيل : لو لم تصدق العالمية على الله تعالى صدق غيرها من المشتقات على غيره تعالى وتقدس ، يلزم أن يكون صدقها على خلاف القواعد المقررة فى علم العربية ، واللازم باطل .

قلنا : لا نسلم انتفاء اللازم ، بل ذلك عين مذهب الخصم ، نعم : لو ادعى الخصم أنه تصدق العالمية على الله تعالى بدون المصدرية — تعالى وتقدس — صدقا جاريا على القواعد المقررة فى المشتقات : كان الخصم ملزما محجوجا ، ولكنه لا يدعيه ، وغاية(١) ماصار اليه مخالفة الأصل ، (فله أن يقول : يجوز مخالفة الأصل)(٢) ، اذا قام الدليل على وجوب المخالفة . ولم يبق فى هذه(٣) المسألة الا أن من قال : "لا تصدق" العالمية" بدون العلم" ، كان كلامه جاريا على القواعد اللغوية شاهدا وغائبا ، ومن قال(٤) بخلافه — فقد خالف القواعد فى الغائب دون الشاهد .

وللخصم(٥) أن يقول : انما خالفت القواعد اللغوية فى الغائب ، لدليل دل على وجوب المخالفة ، فيحتاج الى ذكر مايعتقده دليلا على أن الله عالم لذاته وليس هناك زائد على الذات العالمة شئ أصلا ، فيصير البحث معنويا ، ويخرج الكلام عن حد أصول / ٨٤ الفقه ، ويدخل فى علم أصول الدين ، فلا يكون البحث لفظيا بل معنويا .

فان قيل : منعتم دلالة لفظ "العالمية"(٦) على العلم والذات ، والدلالة اللفظية ثابتة جزما نظرا الى الوضع .

قلنا : اذن نمنع ثبوت مدلوله بعد تسليم الدلالة اللفظية ، فلا نسلم وجود المركب .

---

(١) "وغاية" ساقطه من ك .

(٢) مابين المعقوفتين ساقط من د ح .

(٣) لفظ ك : "هذا" .

(٤) عبارة د ح : "وغايته" أن من قال" والمناسب ما أثبتناه .

(٥) فى ك : "للخصم" بدون الواو .

(٦) لفظ د ح : " العالم" .

ولا جواب عن هذا المنع الا بالشروع فى تقرير(١)القاعدة الكلامية ــ وهو : أن الله (تعالى)(٢)عالم بالعلم ، قادر بالقدرة ، ويصح من المذاهب(٣) ماتشهد بصحته البراهين العقلية ، ولا ينفع فى هذا المقام الاحتجاجات اللغوية .

قال صاحب التلخيص(٤) : "البراهين العقلية دلت على أن الله تعالى حى ، عالم ، قادر ، مريد ، وأن هذه المفهومات المتعددة المتخالفة فى الذهن لابد وأن تكون(٥)متحدة فى الخارج ، والمرجع الى الذات ، ولا امتناع فى ذلك .

وذلك كما(٦)نحكم على السواد بأنه موجود فى الخارج ولا تكثير(٧)فيه أصلا ، مع أنه فى الذهن يتكثر(٨)وينقسم الى مفهومات متعددة متخالفة ، فانه عرض وكيف ــ وهو : "الجنس البعيد" ، ولون ــ وهو : "الجنس القريب" ، وله فصل ــ وهو : كونه(٩)جامعا للبصر فهذه أمور متكثرة فى الذهن متحدة فى الخارج ، ولا امتناع فيه ، فان الامتناع فى تعددها فى الخارج ، وذلك لأنها لو كانت مغايرة للذات قائمة بها : امتنع أن تكون غنية(١٠)عن(١١) الموجد ، وذلك لأن(١٢)القائم بالشئ ممكن ، وكل ممكن مفتقر الى الموجد .

---

(١)فى ك : "تقريره" .   (٢) هذه الزيادة من ك .

(٣) كذا فى ك وهو المناسب وفى غيرها : "المذهب" .

(٤) وردت فى ك بلفظ : "التخليص" وهو تحريف .

(٥) "تكون" ساقطة من ك .   (٦) "كما" ساقطة من ك .

(٧) فى ك : "تكثر" .   (٨) فى ك : "تكثر" .

(٩)سقطت لفظة "كونه" من ك .

(١٠) لفظ ك : "عينه" وهو تصحيف .

(١١) فى ك : "عين" وهو تصحيف .

(١٢) فى ح : "بأن" .

فالموجد لها(١) ــ اما أن يكون هو الله تعالى ،أو غيره .

والثانى : باطل ،وهو ظاهر .

والأول : ــ أيضا ــ باطل ،وذلك لأنه(٢) : اما أن توجد "القدرة" بقدرة أخرى ،و "العلم" بعلم آخر(٣) ،و "الارادة" بارادة أخرى ،وحينئذ يلزم عدم انتهاء الصفات ،وهو باطل .

أو يقال : هذه الصفات صدرت منه من غير علم وقدرة وارادة ،وذلك باطل ، والا لجاز ذلك فى سائر الأفعال ،وذلك يبطل القول بالصفات وهذا(٤) يوجب القول بأن المرجع لهذه الأمور ــ هو : "الذات" واذا علمت ذلك ــ فقد علمت : أن العلم والعالمية والذات ــ جميع ذلك ــ شئ واحد فى الخارج ،وانما التغاير فى الذهن ،وهو عين الذات فى الخارج ،وليس كذلك فى العلم .

وعلى هذا لايبعد أن يقال : ان أبا على وأبا هاشم امتنعا عن حمل القدرة والعلم عليه لهذا المعنى ،مع أنهما يحملان القادر والعالم عليه .

وأما أبو الحسين البصرى لما حكم أن الكل واحد فى الخارج ،فاذا جاز حمل "العالم" جاز حمل "العلم" ،ولم يلتفت الى التعارف والوزان اللفظى(٥) .

ثم نقول : هل يجب فى كل مشتق استدعاء وصف ثابت للذات يغاير(٦) معناها(٧) معنى المشتق فى الذهن والخارج جميعا ؟ .

أما المغايرة الذهنية ،وأما فى الخارج ففى بعض الصور ،وهل يجب فى جميع

---

(١) "لها" : ساقطه من ك . (٢) فى د ح : "أنه" .

(٣) لفظ ك : "أخرى" . (٤) أى : وهذا القدر الذى تقرر .

(٥) ماتقدم من كلام صاحب التلخيص انما هو فى البحث العقلى الكلامى وهو أحد البحثين اللذين أشار اليهما الأصبهانى فى بداية المسألة والكلام بعد ذلك فى البحث اللفظى اللغوى وهو ثانى البحثين المشار اليهما .(انظر التلخيص (٢٣ ــ ب) .

(٦) لفظ د ح : "مغاير" والأنسب ماأثبتناه . (٧) المناسب للسياق "معناه" .

الصور ذلك ؟ ، وهذا مما لم يقم عليه دليل ، وكيف يقوم عليه (١) دليل ؟!.

وقد قرر أن الألفاظ ماوضعت للدلالة على الموجودات الخارجية ، بل للدلالة على الأحوال الذهنية ، فالمشتق لا يستدعى التركيب الا ذهنا ، وأما الخارج ، فلا (٢) .

ثم نقول : قوله — "ان هذا الخلاف مع أبى الحسين لا يتصور " — فيه نظر ، لأن المؤلف يدعى أن صدق المشتق يستدعى وصفا مغايرا للمشتق (٣) منه كـ" الأسود " يستدعى صفة السواد ، ومانقله عن أبى الحسين البصرى بخلاف هذا ، فان المنقول عنه أن " القدرة " التى هى المشتق منه نفس القادرية ، ولا مغايرة بينهما فى الخارج ، وليس أحدهما (٤) مركبا (٥) والآخر (٦) مفردا — فقد تقرر خلافه فى هذه المسألة .

وأما وفاقه فى مسألة أخرى — وهو : أنه يوافق (٧) على أن الله تعالى عالم بعلم ، لكن لا يغاير عالميته ، وهما يقولان : ان الله عالم لا بعلم (٨) فى الخارج .

فقد وافقهم من حيث المعنى ، وخالفهم من حيث اطلاق اللفظ ، وكلهم خالفوا

---

(١) "عليه " مكررة فى د .

(٢) أراد صاحب التلخيص من هذا الكلام تحرير محل النزاع — وهو : أن المغايرة الذهنية أو الخارجية ، اما أن تكون فى بعض الصور أو فى جميعها . الأولى : لا سبيل الى انكارها لقيام الدليل عليها ، أما الثانية : فالنزاع فيها والذى ذهب اليه عدم الوجوب وذلك لعدم قيام الدليل عليه . (راجع : التلخيص (٢٣ — ب) .

(٣) فى التلخيص زيادة : " هو المشتق " ولابد منها لاستقامة المعنى .

(٤) فى د ح : " واحد منهما " وماأثبتناه موافق لما فى التلخيص .

(٥) فى ك زيادة : " من " .

(٦) فى ك : " الآخر " بدون الواو .

(٧) لفظ ح : " موافق " .

(٨) لفظ د : " يعلم " .

من أوجب(١) استدعاء المشتق الوصف المغاير فى الخارج"(٢) .

هذا ماقاله ، وهو ضعيف ، أما اختياره أن الذات مع الصفات شئ واحد فى الخارج ــ فهذا(٣) تصريح منه بنفس الصفات ، ونفاة الصفات هم الفلاسفة ، والمعتزلة يرجع مذهبهم الى قريب من مذهب الفلاسفة

وأما الشبهة التى عول عليها ففاسدة ــ وبيان فسادها أن نقول : لا نسلم أن قيام الصفة بالمحل ــ أعنى به ذلك القيام الخاص الذى لصفات البارى ــ يوجب افتقارها الى الموجد ، وما الدليل على ذلك ؟!.

أو نقول : ذلك(٤) يوجب افتقارها الى المحل الموصوف بها ، وليس ذلك من باب افتقار المعلول الى العلة .

ولئن سلمنا : أنه يوجب ذلك الافتقار الخاص ، ولكن لا نسلم : أن هذا(٥) الافتقار الخاص يوجب امكانها الذاتى المحوج الى الموجد .

ولئن سلمنا ذلك ، ولكن لم لا يجوز ألا تكون الذات المقدسة موجبة لتلك الصفات ايجابا ذاتيا ، ثم بواسطة تلك الصفات تصدر منه الممكنات ، فتكون مصدريته لتلك الصفات بغير واسطة تلك الصفات ، وموجديته لسائر الممكنات بواسطة الصفات ؟ ما المانع من ذلك ؟!.

وعلى هذا يكون لله تعالى علم وقدرة وحياة ، ولا يلزم منه التسلسل المذكور ، ولا شئ من المحالات .

هذه منوع(٦) واردة على تلك الشبهة(٧) ، ولا جواب له عنها .

على أنا نقول :(٨) ان لله تعالى صفات قديمة وجودية زائدة على الذات ، ومن أراد استحضارها فليراجع الكتب الكلامية .

---

(١) فى ك : "يوجب" .
(٢) نقله الشارح بتصرف مخل فى بعض فقره (انظر التلخيص (٢٣ ـ أ ، ب / ٢٤ ـ أ) .
(٣) فى ك : "فهذه" . (٤) "ذلك" ساقطه من ك .
(٥) سقطت لفظة "هذا" من ك . (٦) كذا لفظ ح ولفظ د "ممنوع" ولم ترد فى ك
(٧) لفظ ك : "الشبه" . (٨) فى د ح زيادة "على" .

وانما تكلمنا على (١) هذه(٢) الشبهة فى هذا الفن ، لأن بعض المصنفين (٣) أورد (٤) هذه الشبهة هاهنا ، فلهذا تكلمنا عليها فى هذا الموضع وأما ماذكره من النظير المستشهد به فى دفع امتناع كون الشئ متكثرا فى الذهن ومتحدا فى الخارج : فلم يعقله على الوجه .

وبيان ذلك : أن الذين قالوا : ان السواد واللون شئ واحد فى الخارج ، وهما / ٨٥ فى الذهن شيئان ، أرادوا به أن السواد واللون لم يعرض لكل واحد منهما تشخص فى الخارج غير (٥) تشخص الآخر ، فهما شيئان متغايران ذهنا وخارجا ، الا أنه (٦) عرض لهما تشخص واحد .

ولا يستقم أصلا قوله (٧) : "هما متغايران فى العقل ، وهما واحد فى الخارج"، والا يلزم ألا يكون حكم العقل بالتغاير (٨) مطابقا للخارج ، وذلك محال .

وقول القائل : "اللون عرض وكيف وجنس" ـ معناه هذه الأشياء مفهومات متغايرة ذهنا وخارجا ، الا أنه عرض للجميع تشخص واحد فى الخارج ، فليس فى الخارج لكل واحد واحد (٩) منهما تشخص غير (١٠) تشخص الآخر . وهذه القضية ظاهرة غاية الظهور هكذا .

وأما مناقشة هذا المعترض فى نقل (١١) مذهب أبى الحسين البصرى (فليس بشئ) (١٢) ، وذلك لأن أبا الحسين (١٣) يذهب الى اثبات قدرة لله (١٤) تعالى هى عين القادرية ، فهو قائل : بأن الله تعالى قادر وله قدرة ، وان

---

(١) "على" ساقطه من ك . (٢) فى ك : "لهذا" .

(٣) لفظ ك "المصيفين" وهو تصحيف . (٤) فى ك : "يورد" .

(٥) لفظ د ح : "عند" وهو تصحيف . (٦) فى غير ك : "أنهما" .

(٧) فى د ح : "قول" . (٨) لفظ ك : "بالتغير" .

(٩) "واحد" ساقطه من ح . (١٠) لفظ ك : "عين" .

(١١) "نقل" ساقطه من ك . (١٢) هذه الزيادة من ك .

(١٣) فى ح : زيادة "البصرى" .

(١٤) فى غير ك : "الله" والمناسب ماأثبتناه .

كانت هى عين القادرية ، بخلاف أبى هاشم لا يقول بهذا المذهب ، فلا (١) يتحقق هذا الخلاف مع أبى الحسين ، وان تحقق خلاف آخر معه ـ وهو : أن القدرة ليست نفس القادرية فى الخارج .

واعلم : أنا لا نمنع كون الذهن أو العقل يتصور أمورا لا وجود لها فى الخارج ، بل لنا موجودات ذهنية صرفة لا وجود لها فى الخارج : كـ "المعقولات الثوانى (٢) .

وانما نمنع كون العقل يحكم بأن السواد ـ مثلا ـ مركب من جنس وفصل ، وهما ماهيتان متغايرتان ذهنا ، متحدتان فى الخارج ، فان هذا باطل قطعا ، وحكم العقل مطابق (٣) .

وهذه المسألة تنزع الى الكلى المنطقى والطبيعى والعقلى (٤) ، والى الأحوال التى يثبتها من (يقول) (٥) بها .

وليس هذا موضع بيان هذه المفهومات ، وأما تحقيق الحق فى ذلك ففى أصول صناعة أخرى هى أجل من هذه الصناعة ـ وهى : "علم الكلام" وفى هذه المسألة تدقيقات حكمية وكلامية تركناها طلبا للايجاز .

---

(١) فى ك : "ولا" .

(٢) عرفها الجرجانى بقوله : " المعقولات الثانية : مالا يكون بازائه شئ فيه . كالنوع والجنس والفصل فانها لا تحمل على شئ من الموجودات الخارجية " وهذا بخلاف المعقولات الأولى (انظر التعريفات (٢٢١) .

(٣) فى ك : "مطابقا" بالنصب" وهو خطأ من الناسخ .

(٤) اعلم : أنه اذا قلنا : "الحيوان كلى " ـ فهناك أمور ثلاثة : الحيوان من حيث هو هو ومفهوم الكلى من غير اشارة الى مادة من المواد والحيوان الكلى وهو المجموع المركب منهما .

فالأول : هو : الكلى الطبيعى لأنه موجود فى الطبيعة ـ أى : فى الخارج .

والثانى : هو : الكلى المنطقى لأن المنطق انما يبحث عنه .

والثالث ـ هو : الكلى العقلى لعدم تحققه الا فى العقل .

(انظر : تعريفات الجرجانى (١٨٦) .

(٥) هذه الزيادة من ك .

من قولنا : "ليس بضارب في هذه الحالة" ، ومتى صدق الكل صدق كل واحد من أجزائه — فاذن : صدق عليه أنه ليس بضارب .

بيان الثاني : أنه لما صدق عليه ذلك — وجب ألا يصدق عليه أنه ضارب ، لأن قولنا : "ضارب" يناقضه قولنا : "ليس بضارب" في العرف ، بدليل أن من قال : "فلان ضارب" ، فمن أراد تكذيب وابطال قوله يبادر الى استعمال قوله : "انه ليس بضارب" ، ولولا أنه نقيض الأول والا لما استعملوه لنقيض (١) الأول ، ولما ثبت كونهما موضوعين (٢) متنافيين (٣) ، وقد صدق أحدهما : وجب (٤) ألا يصدق الآخر ." (٥)

الشرح : (٦) اعلم — وفقك الله تعالى — أن استعمال الاسم المشتق باعتبار المستقبل مجاز اجماعا ، واطلاقه واستعماله بحسب الحال حقيقة اجماعا ، وأما اذا استعمله بعد انقضاء (٧) مامنه الاشتقاق كـ"الضارب" بعد انقضاء الضرب — فهل ذلك بطريق الحقيقة ، أو بطريق المجاز ؟ : فهذا هو محل الخلاف .

الذي يختاره الامام المصنف : أنه مجاز ، ونقله عن أبي علي بن سينا من الفلاسفة ، وأبي هاشم من المعتزلة يدل على أنهما قالا : ان ذلك الصدق بطريق الحقيقة .

والفرق بين هذه المسألة والتي قبلها : أن المخالف في المسألة الأولى يقول : يصدق المشتق كـ"العالم" ، و"القادر" ، وان لم يكن مامنه الاشتقاق قائما

---

(١) لفظ المحصول : "لنقض" ، وهو الصحيح .
(٢) في المحصول زيادة : "مفهومين" ولا بد منها لاستقامة المعنى .
(٣) من قوله : "والأقرب أنه شرط . . ." الى هنا لم يرد في ك وموضعه عبارة : "الى قوله" .
(٤) كذا في جميع النسخ وصوابها — كما في المحصول — : "فوجب" .
(٥) المحصول (١/١/٣٢٩-٣٣٠) .
(٦) في ك : زيادة "قال رضي الله عنه" .
(٧) لفظ د ح : "التقاء" ، وهو تحريف .

(٥) عبارة ك : "أيضا نقل" . (٦) انظر : المختصر مع شرحه وحواشيه (١ / ١٧٥ — ١٧٦) .

وأما الدليل الذى ذكره ــ فلنشرحه أولا ، ثم نبين مافيه من الخلل ــ فنقول : الدليل على المدعى : أنه بعد انقضاء الضرب يصدق عليه أنه ليس بضارب فى الحال جزما ، واذا صدق عليه أنه (١) ليس بضارب فى الحال : يصدق (٢) عليه أنه ليس بضارب ، لأن قولنا : ليس بضارب جزء لقولنا : "ليس بضارب فى الحال" بالضرورة ، وقد صدق المجموع : فيلزم صدق أجزائه ، والا يلزم صدق المجموع بدون صدق الجزء ، وذلك محال ، فيصدق عليه بعد انقضاء الضرب : أنه ليس بضارب ، واذا صدق عليه أنه ليس بضارب لا يصدق عليه أنه ضارب ، لأن قولنا : "ليس بضارب" نقيض قولنا : "ضارب" عرفا .

والدليل عليه : أن من أراد تكذيب القائل : "فلان ضارب" ، فانه يبادر الى استعمال هذه الصيغة ــ وهى قولنا : "ليس بضارب" ، ولولا أنهما نقيضان ، والا (٣) لما استعمل فى تكذيبه ومحاولته (٤) مناقضته ، لأن القائل

(=) وانقطع ظاهرة قوية ." (انظر : ارشاد الفحول (١٨)) .

وقد فرق التبريزى بين مايرجع الى الصفات والحلى (بكسر الحاء واللام) كالأعور والحبلى والسواد والبياض والمؤمن والكافر ، ومايرجع الى نسبة الفعل للفاعل كالقاتل والضارب ــ فقال باشتراط بقاء وجه الاشتقاق فى الأول ، وبعدم اشتراطه فى الثانى . (انظر : التنقيح (١/٦٧ــ ٦٩) .

وبهذا يكون قد خالف الامام فى تقريره لهذه المسألة ، وفصل فيها القول ، وقعد المسألة ، وجعل لها ضابطا ، كما أشار الى ذلك الأسنوى فى نهاية السول (٢ / ٨٩-٩٠) .

(١) "أنه" ساقطه من ك .

(٢) فى غير ك : "فيصدق" ، والمناسب ماأثبتناه .

(٣) "والا" ساقطة من ك .

(٤) فى ك : "ومحاولة .

يحترز (١) عن استعمال اللفظ في الدلالة على الشيء مع أنه غير (٢) دال عليه ـ فقد ثبت أنهما نقيضان عرفا، وقد صدق ـ هاهنا ـ أحد النقيضين ـ وهو : أنه ليس بضارب، فلا يصدق عليه (٣) أنه ضارب حقيقة، لاستحالة صدق النقيضين (٤) واذا لم يصدق عليه أنه ضارب حقيقة فهو المدعى .

هذا شرح ماقاله المصنف، وهو ضعيف جدا ـ وبيانه هو : أنا نقول : لا نسلم أن قولنا : "ليس بضارب" جزء من قولنا : "ليس بضارب في الحال"، (فان عنيت به أن هذا اللفظ ـ وهو قولنا : "ليس بضارب في الحال") (٥) ـ جزؤه اللفظي (٦) "ليس بضارب"، فهذا صحيح ولا سبيل الى انكاره، الا أنه لا يجديه نفعا (٧)، فانا نسلم له ذلك وننقل المنع الى المقام الثاني ـ بيانه : أنه اذا قال ـ وقد صدق ـ : "انه ليس بضارب في الحال" : لصدق معناه، فيصدق عليه أنه ليس بضارب، لأنه جزؤه .

قلنا : لا نسلم أنه جزء معناه، بل هو سلب أخص كقولنا : "الحمار ليس بحيوان ناطق"، ولا يلزم منه ألا يكون حيوانا، وليس هو سلب أخص، والفرق بينهما ظاهر (٨)

ومن المعلوم بالضرورة : أنه لا يلزم من سلب الأخص (٩) سلب الأعم، ونظائره أكثر من أن تعد، منها (١٠) قولنا "زيد ليس بانسان خاص"، ضرورة أنه

---

(١) لفظ ك : "محترز" .   (٢) في ك : "غيره" .

(٣) "عليه" ساقطة من ك .   (٤) في غير ك : "النقيض" .

(٥) مابين المعقوفتين ساقط من د .

(٦) عبارة ك : "جزء اللفظين"، وهو تحريف .

(٧) عبارة د، ح : "لا يحتمل نقضا"، والمناسب ماأثبتناه .

(٨) الأولى بالاضافة والثانية بالتنوين . (انظر التحصيل (١/ ٤٨) ـ ونهاية السول (٢/ ٩٥) .

(٩) في ك : "أخص" .

(١٠) في غير ك زيادة : "أن" .

ليس بـ " عمرو " ، ولا يلزم منه ألا يكون انسانا ، وكذلك يصدق قولنا " زيـــد ليس بحيوان خاص " ، ضرورة أنه ليس بفرس ، ولا يلزم منه ألا يكون حيوانا ، وكذلك يصدق " الانسان ليس بحيوان خاص " ، ضرورة أنه ليس بفـــرس ، ولا يلزم منه ألا يكون حيوانا (١) .

وبالجملة ــ القاعدة المقررة الصحيحة ، : أنه اذا ثبت وجود المجموع يلزم (٢) بالضرورة وجود جميع أجزائه ، (فقولنا : " الانسان حيوان خاص " يستلزم جزؤه صدق الحيوانية عليه ، وقولنا : " زيد ليس بحيوان صاهل " لا يستلزم سلب الحيوانية عليه ، فان صدق المجموع يتوقف على صدق جميع أجزائـــه ، وكذب المجموع قد يكون بكذب بعض أجزائه) (٣)

ومن أمثلة ذلك ــ قول القائل : " علىّ عشرة آلاف درهم " ، يستحيل صدقـه عند عدم وجود درهم واحد من العشرة آلاف عليه (٤) ، وقوله : " لا يجـــب علىّ عشرة آلاف درهم " يصدق ولو بعدم (٥) وجوب (٦) درهم واحد من العشرة آلاف .

فهذا سؤال (٧) واقع لا جواب عنه أصلا .

فالحاصل : أنه ان عنى بكونه جزءًا له : لفظا ، لا يجديه نفعا ، لما سبـــق ولأن من قال : " علىّ (٨) عشرة آلاف درهم الا ثلاثة آلاف درهم (٩) "

---

(١) العبارة من قوله : "وكذلك يصدق الانسان . . " الى هنا مشطوبة فى ح .

(٢) فى ك : "ويلزم" .

(٣) مابين المعقوفتين ساقط من د ، ح .

(٤) "عليه" ساقطة من ك .

(٥) لفظ د ، ح : "تقدم" ، وهو تصحيف .

(٦) فى غير ك : "بوجوب" .

(٧) فى ك : "سؤاله" .

(٨) سقطت "على" من ك .

(٩) "درهم" ساقطه من ك .

لا يلزمه العشرة ، وان (كان)(١) لفظ العشرة جزء من مجموع لفظ(٢) الأول .

والعجب أن المصنف ـ رحمه الله(٣) ـ لم يتنبه لهذا السؤال .

وأما ذكره من المناقضة فممنوع(٤) ، وذلك لما تبين فى علم المنطق : أن من شرط التناقض الاتحاد فى أمور ثمانية ، ومن جملتها الاتحاد فى الزمان ، وهذا(٥) الشرط معدوم هاهنا ، ووجهه(٦) ظاهر .

وأما ماذكره من الصيغتين اللتين(٧) يستعملان عند قصد التكذيب ، فذلك لتوافق المتخاطبين على ارادة زمان واحد بعينه ، حتى لو تنبه أحدهما لكونه(٨) مريدا بكلامه غير الزمان الواحد : يرد عليه ويقول مايدل على عدم مناقضته .

وهذا القدر معلوم من مخاطبات الناس .

ولو كان الأمر على ماذكره لكان قولنا : " ضارب فى الحال " كقولنا : " ضارب " ، ولكان قولنا : " فى الحال " زيادة لا حاجة اليها ، وذلك باطل جزما .

ثم نقول : ماذكرتم معارض بمثله ـ وبيانه : أنه يصدق قولنا : " انه ضارب فى(٩) الماضى " ، فيصدق عليه أنه ضارب ، لأن قولنا : " ضارب " جزء لقولنا(١٠) " ضارب فى الماضى " ، ويلزم من صدق المجموع صدق أجزائه ، واذا صدق عليه أنه ضارب لا يصدق عليه أنه ليس بضارب ، لما ذكر من المناقضة .

ولا(١١) يتأتى للمصنف منع شئ من المقدمات ، بل صدقها من جانبنا أقوى وأوضح .

---

(١) هذه الزيادة : من ك . (٢) فى ك : " لفظة " .

(٣) " رحمه الله " لم ترد فى ك . (٤) لفظ د ، ح : " فممنوعة " .

(٥) فى ك : " وهذه " . (٦) فى ك : " ووجه " .

(٧) فى ك : " اللذين " . (٨) فى ك : " بكونه " .

(٩) فى ك زيادة : " الحال " . (١٠) فى د : " كقولنا " .

(١١) فى غير ك : " فلا " .

ولا يقال : ماذكرتم يبطل بالمستقبل ــ وبيانه أن نقول : لو صح ماذكرتم يلزم صدق " الضارب " ،على من لم يصدر الضرب عنه ،بل يتوقع صدوره منه في المستقبل ،وذلك بأن نقول : يصدق أن يقال : "هذا ضارب في المستقبل"، وقولنا : "ضارب" جزء لقولنا : "ضارب في المستقبل" جزما .

واعلم . أنه قيل : الحق التفصيل ،وذلك لأنا نقول : اذا وجد معنى في المحل ،واشتق له منه اسم ،فبعد ذلك ان لم يطرأ على المحل ماينافضه(١) ويضاده : بقي صدق المشتق ،وهذا كـ " القاتل " ،و " السارق " ،و "الزاني" وأما(٢) اذا طرأ على المحل مايضاده ،واشتق له منه اسم (يضاد)(٣) المشتق الأول ،فحينئذ لا يصدق المشتق الأول ،وهذا كـ " اللون " اذا قام به البياض يسمى " أبيض " ،فاذا اسود لا يقال ــ في حالة السواد ــ : انه أبيض "(٤) .

والدليل على ذلك : أن الله تعالى(٥) أمرنا بجلد الزاني وقطع يد السارق، ولو كان بقاء وجه الاشتقاق شرطا : لما أمكننا / ٨٧ امتثال الأمر ،لأن(٦) حالة الجلد والقطع(٧) ليس بزان ولا بسارق(٨) حقيقة حينئذ .

ولا يقال : انه لما كان موصوفا بالمشتق منه ــ وهو : " الزنا " ، "والسرقة" ــ وجب عليه ماهو مقتضى ذلك ،ثم يستوفى منه ماوجب أولا .

---

(١) " ماينافضه " ساقطه من ك .

(٢) في غير ك : " فأما " . (٣) هذه الزيادة من ك .

(٤) هذا التفصيل هو اختيار التبريزي في التنقيح (١/٦٧) ،وقد أشرنا اليه عند تفصيلنا للمذاهب في بداية المسألة ،وقد حكاه الأصبهاني هنا دون أن ينسبه لقائل ،وكذلك فعل الكمال بن الهمام والتفتازاني . (فانظر : تيسير التحرير (١/٧٧) ــ وحاشية التفتازاني على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (١ / ١٨٠) .

(٥) "تعالى" لم ترد في ك . (٦) المناسب : "لأنه" .

(٧) عبارة ك : " القطع والجلد " . (٨) في ك : "سارقة" بدون الباء .

لأنا(١) نقول : هذا غير دافع لما ذكرنا ، لأن كلامنا مفروض في امتثال الأمر وذلك الأمر أمر بجلد الزاني وقطع(٢) السارق ، ولو كان بقاء وجه الاشتقاق شرطا : لم يبق زانيا ولا سارقا بعد انقضائهما ، فلا يكون الجلد جلد الزاني ، ولا القطع قطع يد السارق ، فلا يقع امتثال الأمر ، وخرّج على(٣) ماذكرنا قوله .

لا يقال : أكابر الصحابة كفرة باعتبار ماكان ، لأنه طرأ على المحل مايضاده ـ وهو : الايمان المضاد للكفر .

واعلم : أن ما اختاره المصنف مايقوم عليه دليل ، ولا يطرد ضابطا ، لا من طرف الحقيقة ، ولا من طرف المجاز ، لأن المشتق قد يصدق بطريق الحقيقة في مواضع كثيرة لا يمكن قيام المشتق منه بمن(٤) اشتق له ، كما اعترف به في مثل " المكي " ، و " المدني " ، و " الخالق " ، و " الرازق " .(٥)

وأما في طرف المجاز ، فلأنه(٦) عد من وجوه المجاز : اطلاق(٧) المشتق بعد زوال المشتق منه ، وهذا غير مستقيم ، فانه لا يقال للشيخ : " انه طفل " باعتبار ماكان ، ولا للثوب الأسود : " انه أبيض " باعتبار ماكان .

واعلم : أن " المكي " ، و " المدني " لا يرد على رأي من يدعي أن المشتق من المصادر ؛ انما يصدق حقيقة اذا قام الوصف بالمحل الذي اشتق له اسم ، فان " المكي " ، و " المدني " غير مشتق من المصادر .

وأما " الخالق " ، و " الرزاق " ـ فانه يمكن التزام ماادعاه المصنف فيهما .

وأما ما(٨) ذكره من طرف المجاز ـ فمندفع ، لأنه قد لا يدعي اطراد(٩) ذلك (مجازا) (١٠) .

---

(١) لفظ ك : "ثم " . (٢) "وقطع" ساقطة من ك .

(٣) "على" ساقطة من ك . (٤) لفظ ك : "ممن " .

(٥) انظر : المحصول (٣٤٤/١/١) . (٦) كذا في ك ، وفي غيرها "فانه" .

(٧) سقطت لفظة "اطلاق" من ك . (٨) "ما" ساقطة من ك .

(٩) لفظ د ، ح : "طرد " .

(١٠) انفردت ك بهذه الزيادة .

قال المصنف ـ رحمة الله عليه[١] ـ : " فان قيل : لا نسلم أنه[٢] بعد انقضاء الضرب يصدق عليه أنه ليس بضارب ،

قوله : لأنه يصدق عليه أنه ليس بضارب فى الحال ، ومتى صدق عليه ذلك : صدق عليه أنه ليس بضارب ،

قلنا : حكم الشئ وحده يجوز أن يكون مخالفا لحكمه مع غيره ، فلا يلزم من صدق قولنا : " ليس بضارب فى الحال " ، صدق قولنا : " انه ليس بضارب ".

سلمنا : أنه يصدق عليه أنه ليس بضارب[٣] ، فلم نسلم أنه لا يصدق عليه أنه ضارب[٤] ؟!! ـ بيانه : أن قولنا : " فلان ضارب " " فلان ليس بضارب " ما لم يعتبر اتحاد الوقت لم يتناقضا ، ولا يجوز ايراد أحدهما لتكذيب الآخر .

سلمنا : أن ماذكرتم يدل على قولكم ، ولكنه معارض بوجوه :

الأول : أن الضارب من حصل له الضرب[٥] فى الحال أو فى الماضى ، لأنه يمكن تقسيمه اليهما ، وتعدد[٦] القسمة مشترك بين القسمين ، ولا يلزم من نفس الخاص نفى المشترك ، فاذن : لا يلزم من نفى الضاربية فى الحال نفى الضاربية مطلقا .

والثانى : أن أهل اللغة اتفقوا على أن اسم الفاعل اذا كان فى تقدير الماضى لا يعمل عمل الفعل ولولا[٧] أن اسم الفاعل يصح اطلاقه لفعل

---

(١) عبارة ح ك : " رضى الله عنه ". (٢) فى ك : " أن " .

(٣) أى : فى الحال . (٤) أى : فى الماضى .

(٥) فى المحصول زيادة : " وهذا المفهوم أعم من قولنا : حصل له الضرب " ، وهى زيادة لا يستقيم المعنى بدونها .

(٦) كذا فى جميع النسخ ، وهو تحريف ، وصوابها ـ كما فى المحصول ـ : " ومورد " .

(٧) كذا فى ح ، وفى د : " لو " ، وما أثبتناه ـ فضلا عن موافقته لما فى المحصول ـ هو المناسب للمعنى ، نظرا لكون " لو " حرف امتناع لامتناع ، و " لولا " حرف امتناع لوجود ، كما هو معلوم من قواعد العربية . (راجع : مغنى اللبيب (١ / ٢٥٦ ، ٢٧٢) ـ وحاشية الصبان على الأشمونى (٤ / ٢٥ ، ٣٥) .

وجد [1] فى الماضى والا لكان هذا الكلام لغوا .

الثالث : لو كان حصول المشتق منه شرطا فى كون الاسم المشتق حقيقة : لما كان اسم "المتكلم" ، و " المخبر " ، و " الأمس " ، و " اليوم " ، ومايجرى مجراها حقيقة فى شئ أصلا ، واللازم باطل ، فالملزوم مثله .

بيان الملازمة : أن الكلام اسم لمجموع الحروف المتوالية ، لا لكل واحد من تلك الحروف ، ومجموع تلك الحروف لا وجود له ، بل الموجود منه – أبدا – ليس الا الحرف الواحد ، فلو كان شرطا – لكون الاسم المشتق حقيقة – حصول المشتق منه : لوجب ألا يصير هذا الاسم حقيقة فيه .

فان قلت : لم لا يجوز أن يقال : الكلام اسم لكل واحد من تلك الحروف ؟ سلمنا ذلك ، لكن لم لا يجوز أن يقال : حصول المشتق منه حقيقة شرط فى كون المشتق حقيقة اذا كان ممكن الحصول ، أما اذا لم يكن كذلك فلا ؟!!

أو نقول : شرط كون المشتق حقيقة حصول المشتق منه : اما لمجموعه [2] أو بأجزائه ، وهاهنا – ان امتنع للمجموع وجود ، لكن لا يمتنع ذلك للآحاد .

أو نقول : لم لا يجوز أن يقال : ان هذه الألفاظ ليست حقائق فى شئ من المسميات أصلا ؟ .

قلت [3] : الجواب عن الأول : أن ذلك باطل باجماع أهل اللغة ، وأيضا : فالالزام عائد الى لفظ " الخبر " ، ولا شك أن كل واحد من حروف " الخبر " ليس بخبر ، وكذا كل واحد من أجزاء السنة والشهر ليس بسنة ، ولا بشهر .

وعن الثانى : أن نفرا من الأئمة لم يقل بهذا الفرق : فيكون باطلا .

وعن الثالث : أن هذه الألفاظ مستعملة ، وكل مستعمل فانه : اما أن يكون

---

(١) لفظ د : " واحد " ، وهو تحريف .

(٢) فى ح : " بمجموعه " .

(٣) هذا دفع من قبل المعترض للايرادات التى أوردها على نفسه افتراضا ، ولزم التنبيه حتى لا يتوهم أن هذا الدفع من قبل الامام المصنف .

حقيقة أو مجازا ،وكل مجاز فله حقيقة ،فاذن : هذه الألفاظ حقيقة فى بعض الأشياء ،وقد علم بالضرورة أنها ليست حقائق ،فما (١) عدا هذه المعانى فهى حقائق فيها .

الرابع(٢) : أن " الايمان " مفسر ـ اما بالتصديق ،أو بالعمل ،أو الاقرار بأو مجموعها (٣) .

والشخص جزما(٤) لا يكون مباشرا لشئ من هذه المعانى يسمى مؤمنا حقيقة ، فلولا أن حصول مامنه الاشتقاق ليس بشرط لصدق المشتق(٥) ،والا لما كان الأمر كذلك . " (٦)

الشرح :(٧) اعلم ـ وفقك الله تعالى ـ + أن المصنف ـ رحمه الله ـ لما فرغ من ذكر الدليل على ما ادعاه ،شرع فى الاعتراض فمنع المقدمة (الأولى)(٨) القائلة : انه اذا صدق(٩) عليه أنه ليس بضارب فى الحال : يصدق عليه أنه ليس بضارب فقال : لا نسلم أنه يلزم من صدق الأول صدق الثانى ،وأسند المنع بأن قولنا : " ليس بضارب فى الحال " مركب ،وقولنا " ليس بضارب " مفرد ،ولا يلزم من ثبوت حكم الشئ وحده : ثبوت(١٠) ذلك الحكم له اذا كان مع غيره ،فان حكم الشئ وحده جاز أن يكون مخالفا لحكم ذلك الشئ اذا كان

---

(١) لفظ المحصول : "فيما" . (٢) هذا هو الوجه الرابع من وجوه المعارضة التى أوردها المعترض على كلام الامام المصنف .

(٣) فى ح : " مجموعهما " .

(٤) فى جميع النسخ : "جزما" ،وهو تحريف ،وصوابها ـ كما فى المحصول "حينما"

(٥) من قوله : "قوله لأنه يصدق عليه أنه ليس بضارب . . " ـ فى بداية كلام المصنف ـ الى هنا ساقط من ك ،وموضعه عبارة : "الى قوله " .

(٦) المحصول (١/١/٣٣٠ـ٣٣٦) .

(٧) فى ك زيادة : " قال رضى الله عنه " .

(٨) هذه الزيادة من ك . (٩) فى ك : زيادة " الثانى " .

(١٠) سقطت لفظة " ثبوت " من ك .

مع غيره .

ونظير ذلك أن يقال : الجنس وحده له أحكام ، واذا انضم(١) الجنس الى فصل من الفصول لا تبقى تلك الأحكام ، وكذلك لكل جزء من أجزاء الأدوية المركبة أحكام ، فاذا انضم بعضها الى البعض لا تبقى تلك الأحكام ، ولولا ذلك لما حدث المزاج ، والاستقراء يحقق ذلك ./ ٨٨

ومن نظائر ذلك في الألفاظ : أن الخبر يحتمل التصديق والتكذيب ، واذا دخلت عليه(٢) همزة الاستفهام لا يحتمل التصديق(٣) ، وكذلك يخرج عن(٤) احتمال التصديق والتكذيب بادخال(٥) أدوات الشرط عليه .

مثال الأول : " زيد قائم " ، فانه يحتمل التصديق والتكذيب(٦) ، فاذا(٧) أدخلت عليه(٨) همزة الاستفهام ـ فقلت : " أزيد قائم " : لم يحتمل التصديق والتكذيب .

مثال(٩) الثاني : قولك " قام زيد " يحتمل التصديق والتكذيب ، وان أدخلت عليه " ان " ـ فقلت : " ان قام زيد " ـ فانه لا يحتمل ذلك .

سلمنا ذلك ـ وهو : أنه متى صدق عليه " ليس بضارب في الحال " ، صدق عليه " ليس بضارب(١٠) " ، (ولكن لم قلتم : انه اذا صدق عليه " ليس بضارب " لا يصدق " ضارب " وانما يلزم ذلك أن لو كان قولنا : " زيد ضارب " يناقضه

---

(١) في ك : " يضم " .   (٢) " عليه " ساقطة من ك .

(٣) المقصود : أنه لا يحتمل التصديق ولا التكذيب .

(٤) " عن " ساقطة من ك .   (٥) في غيرك : " ادخال " .

(٦) " والتكذيب " ساقطة من ك .

(٧) في ك : " واذا " .   (٨) " عليه " لم ترد في ك .

(٩) في ك : " أما مثال " .

(١٠) " ليس بضارب " ساقطة من ك .

" زيد ليس بضارب ")[1] ، ومن المعلوم أنه ليس كذلك ، وهذا لما تقرر في علم المنطق " : أن المطلقة العامة[2] لا تناقضها مطلقة عامة ، فالمطلقتان لا تتناقضان ، وما ذكرتم من القضيتين من باب المطلقات ، فلا تناقض[3] ولا يتوهم من قول بعض المنطقيين — : أن شرط التناقض الاتحاد في الموضوع والمحمول فقط " — أن[4] اتحاد القضيتين في الزمان ليس بشرط عند بعضهم ، لكونه خارجا عن الموضوع والمحمول ، بل ينبغي أن تعلم ، أن من شرط التناقض الاتحاد في أمور ثمانية بالبرهان القاطع — هو : أنه متى لم يحصل الاتحاد في شئ من الثمانية فلا تناقض وذلك واضح .

غير أن بعضهم رد الثمانية الى ثلاثة — وهو : الاتحاد في الموضوع ، والمحمول والزمان ومنهم من رد الثمانية[5] الى اتحاد الموضوع والمحمول فقط ، لاندراج وحدة الزمان تحت وحدة المحمول ، فرد ذلك الى اثنين ، ومنهم من رده الى أمر واحد — وهو : الاتحاد في النسبة الحكمية لا غير ، فتندرج الشروط الثمانية تحت هذا الشرط الواحد ، واتفاق العلماء على اعتبار الشروط الثمانية في التناقض .

---

(١) مابين المعقوفتين ساقط من د ، ح .

(٢) المطلقة العامة — هي : " التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع ، أو سلبه عنه بالفعل " .

أما الايجاب — فكقولنا : كل انسان متنفس بالاطلاق العام " .

وأما السلب — فكقولنا : " لا شئ من الانسان بمتنفس بالاطلاق العام " .

(التعريفات (٢١٨) .

(٣) انظر : البرهان (٢٦٠ — ٢٧٠) — وشرح الأنصاري على ايساغوجي (٤٧ — ٥٠) .

(٤) في د ، ح : " فيتوهم أن " .

(٥) " الثمانية " ساقطة من ك .

ثم ليس معنى (١) ذلك : أن الشروط (٢) الثمانية معتبرة فى تناقض كل واحـــدة واحدة من القضايا ، بل القضية ان كانت مكانية يعتبر فيها وحدة الموضـــوع والمحمول ، والمكان ، كقولنا : " زيد جالس " ، " زيد ليس بجالس " ، وان كانت زمانية يعتبر فيها وحدة الزمان .

وبالجملة : وحدة الموضوع والمحمول معتبرة فى تناقض القضايا بأسرها ، وأمـــا بقية الشروط بحسب ما يناسب (٣) قضية قضية _ فافهم .

ولولا الحذر من الاطالة لكنا بسطنا الكلام فى هذه القاعدة ، وأعطيناهـــا حقها من الشرح والتفريع ، فانها قاعدة مهمة يجب على كل محصل تحقيقها (٤) .

فهذه منوع على مقدمات الدليل ، شرحناها مع اعطائها حقها من (٥) السنـــد .

واعلم : أن المصنف لما فرغ من توجيه المنع على مقدمات الدليل ، شرع فى المعارضة فى حكم المسألة بعد (٦) تسليم مقدمات الدليل _ فنقول : ما ذكرت وان دل على (٧) أن شرط صدق المشتق حقيقة : قيام ما منه الاشتقاق به ، ولكن معنا (٨) ما ينفى ذلك _ وبيانه من وجوه :

أحدها : أن " الضارب " من حصل له الضرب ، وذلك أعم من قولنـــا :

---

(١) لفظ د : " ينبغى " ، وح : " ينبغى " ، وكلاهما تحريف .

(٢) فى ك : " شروط " . (٣) لفظ ك : " يناقض " ، وهو تحريف .

(٤) التناقض هو : " اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب ، بحيث يقتضى لذاته صدق احداهما ، وكذب الأخرى " . كقولنا : " زيد انسان " ، " زيد ليس بانسان " وقد اشترط المناطقة _ كما أشار الأصبهانى _ لتحقق التناقض بين قضيتين الاتحاد فى أمور _ عدها بعضهم _ تسعة وهى : الموضوع ، والمحمول ، والزمان ، والمكان ، والشرط ، والاضافة ، والقوة والفعل ، والكل والجزء ، والعدول والتحصيل . (انظر : التعريفات (٦٨) _ وآداب البحث والمناظرة (١ / ٥٣ _ ٥٥) _ وضوابط المعرفة (١٥٥ _ ١٦٧) وتسهيل المنطق (٤٣ _ ٤٥) والبرهان (٢٦٠ _ ٢٦١) وشرح الأنصارى على ايساغوجى (٤٧ _ ٤٩)

(٥) العبارة من قوله : " الشرح والتفريع " . . " الى هنا ساقطه من ك .

(٦) فى ك : " فبعد " . (٧) لفظ د ، ح : " عليه " .

(٨) فى ح : " منا " .

" حصل له الضرب فى الحال ، أو فى الماضى " .

والدليل عليه : أنه يمكن تقسيم[1] . . " الى القسمين المذكورين ـ فيقال :

الضارب : اما أن يكون ضاربا فى الحال ، أو فى الماضى .

ومورد التقسيم ـ هو : " الضارب " ـ أعم[2] من كل واحد من الضارب فى الحال ، والضارب فى الماضى ، ضرورة أن التقسيم الى الشيئين أعم من كل واحد من الشيئين ، لأنه لو لم يكن أعم منهما ، يلزم[3] أن يكون ـ[4] اما أخص من كل واحد منهما[5] مطلقا ، أو من وجه دون وجه ، أو يكون مساويا لكل واحد منهما ، أو مباينا لكل واحد ، وذلك لما تبين فى " علم المنطق " : انحصار المناسبة بين القضايا فى العموم والخصوص على الاطلاق ، أو من وجه دون وجه ، أو التساوى ، أو التباين .[6]

فاذا انتفى أحد الأمور على التعيين : يلزم بالضرورة تعين احدى الباقيات ، واللازم باطل ، والا لما صح التقسيم قطعا ، فثبت أن مورد التقسيم أعم من كل واحد من القسمين ، فقولنا " ضارب " أعم من قولنا " ضارب فى الحال " ، أو فى الماضى " .

ثم نقول : صدق قولنا : " ليس بضارب فى الحال " سلب لأحد الخاصين ـ على مابينا .

ولا يلزم من سلب الخاص سلب العام بالضرورة ، وقد سبق منا بيان نظائر ذلك .

فاذن : يصدق قولنا : " ضارب " بعد انقضاء الضرب ـ وهو : المدعى[7] .

فان قيل : لا نسلم أنه يصدق ـ بعد انقضاء الضرب ـ ("ضارب")[8] حقيقة ،

---

(١) "تقسيم" ساقطة من ك . (٢) فى ك : "وأعم" .

(٣) فى ك : زيادة "اما" . (٤) فى ك : زيادة " أخص " .

(٥) فى غير ك : زيادة " أو " .

(٦) سبق منا تغصيل ذلك . (فانظر : ص ــــــــــ .

(٧) فى ك زيادة : " له " .

(٨) هذه الزيادة ساقطة من د .

غاية مافى الباب أنه يلزم (نفس)(١) الصدق ، وهو أعم من الصدق حقيقة ، أو مجازا .

قلنا : الأصل صدقه بطريق الحقيقة ، ومن ادعى أنه(٢) بطريق المجاز فعليه البيان .

واعلم : أن هذا الكلام وجهه المصنف معارضة فى الحكم ، وذلك ظاهر .

ويمكن توجيهه معارضة فى المقدمة — وبيانه أن نقول : ماذكرت من الدليل وان دل على أنه يصدق بعد انقضاء الضرب : أنه ليس بضارب ، ولكن معنا(٣) ماينفى ذلك ، وذلك لأنه يصدق بعد انقضاء الضرب : أنه ضارب ، ودليله ماسبق .

وان ا(٤) صدق قولنا : " ضارب " لا يصدق قولنا : " (ليس) "(٥) بضارب " ، فما ذكره المصنف فى الدليل — هو : أن قولنا : " ضارب " نقيض قولنا : ليس بضارب " .

فهذه المقدمة مشتركة بين المعلل والمعترض ، فان صحت فلا كلام ، وان فسدت فسد الدليل المذكور ، لكون(٦) صحتها(٧) موقوفة على هذه المقدمة .

وثانيها : من وجوه المعارضة فى الحكم — هو : أن أئمة صناعة العربية قالوا : اذا كان اسم(٨) الفاعل فى تقدير الماضى لا يعمل عمل الفعل ، فلا يقال : " زيد ضارب غلامه أمس " وينصب غلامه ب " ضارب " ، كما لو قال : " زيد ضرب غلامه أمس " .

وهذا الكلام صريح فى كون اسم الفاعل يستعمل والمراد به المضى .

وثالثها : أى من وجوه المعارضة فى الحكم — : أنه لو كان من شرط صدق

---

(١) هذه الزيادة من ك . (٢) " أنه " ساقطة من ك .
(٣) "معنا ساقطة من ح . (٤) فى غير ك : "فاذا" والمناسب ماأثبتناه .
(٥) هذه الزيادة من ك . (٦) لفظ ح : " لكن " .
(٧) المناسب : " صحته " .
(٨) فى ك : " الاسم " .

المشتق حقيقة ، قيام مامنه الاشتقاق بالمشتق : لما صدق المتكلم ، والمخبر والأمس ، واليوم ، ومايجرى مجرها ، على شئ حقيقة ، واللازم باطل ، فالملزوم كذلك .

بيان الملازمة ـ هو : أنا نتكلم على تقدير اشتراط قيام مامنه الاشتقاق لصدق المشتق حقيقة ، وهذا الشرط محال فى المتكلم[1] والمخبر ، لأن الكلام اسم لجملة من[2] الحروف[3] / ٨٩ المركبة ، ويستحيل قيام جملتها بالمتكلم حال التكلم بالكلام ، ضرورة أنه لا يمكن النطق بالجملة دفعة واحدة ، بل على التدريج ، ثم انه اذا نطق بالحرف الاول لا يمكنه الانتقال الى الحرف الثانى الا اذا انقضى الحرف الأول ، فقيام الكل جملة واحدة[4] بالمتكلم محال ، وكذلك الكلام فى الخبر ، فانه لا يمكن قيام جملة الخبر بالمخبر أصلا .

فقد صحت الملازمة ، واللازم باطل ، فان المتكلم والمخبر صادقان حقيقة على شخص من الأشخاص ، فانه يقال : " زيد متكلم " ، و " عمرو مخبر " ، والأصل فى الاطلاق الحقيقة . واعلم : أن المصنف ذكر ـ فى سابق[5] أمثلة المصادر السيالة[6] التى يستحيل قيامها جملة بالمشتق ـ لفظة " أمس " ، و " اليوم " ، وفيه نظر ، وذلك لأن الكلام فى المشتقات من المصادر ، ولمانع أن يمنع اشتقاقهما ويقول : هما من الألفاظ الجامدة ، ثم يسلم ذلك ويقول : ليس كل واحد منهما مشتقا من المصدر .

واعلم : أن المصنف أورد على المعارضة المذكورة أسئلة بأجوبتها ، توجيهها ليس بواضح من كلامه ، فلنذكرها موجهة ، ثم نشرع[7] فى الجواب عنها

---

(١) فى د : " التكلم " . (٢) " من " ساقطة من ك .

(٣) " الحروف " مكررة فى ك . (٤) العبارة من قوله " بل على التدريج .. " الى هنا ساقطة من ك .

(٥) لفظ ك : " سياق " . (٦) فى ك : " السائلة " .

(٧) وردت فى ك بلفظ " فرع " وهو تحريف .

فنقول : الدليل المذكور قياس استثنائى ، وهو مركب من شرطية متصلة ، ومن حملية هى : دفع أو وضع .

ويقال : فى اصطلاح علم الجدل — : ان احدى مقدمتيها[1] الملازمة — وهى : الشرطية المتصلة بعينها ، والمقدمة الأخرى : اما نفى اللازم — وهو المراد بقولهم : "رفع" .

أو اثبات[2] الملزوم — وهو[3] المراد بقول المنطقيين : "وضع" ، فالاصطلاح مختلف والمعنى واحد .

فاذا عرفت ذلك — فنقول : منع[4] — أولا — صدق الملازمة — وهى قولهم : لو كان (شرط)[5] المشتق حقيقة قيام مامنه الاشتقاق به : لما صدق المتكلم والمخبر على شئ ، لاستحالة قيام الكلام والخبر جملة بالمتكلم والمخبر ، واللازم باطل .

فقال : لا نسلم صدق الملازمة ، وانما تصدق أن لو لم يكن الكلام اسما لكل واحد من تلك الحروف ، فلم قلتم : انه ليس كذلك ؟!.

وهذا لأن اسم الكلام — اذا كان اسما لكل واحد من تلك الحروف ، فلا يستحيل قيام مامنه الاشتقاق بالمشتق ، لامكان قيام الحرف الواحد من الكلام بالمتكلم .

سلمنا أنه ليس الكلام اسما لكل واحد من تلك الحروف ، ولكن لا نسلم صدق الملازمة ، وانما تصدق أن لو اشترطنا (لصدق)[6] المشتق قيام مامنه الاشتقاق به على الاطلاق .

وأما[7] اذا قلنا بالاشتراط اذا كان ممكنا ، وبعدم الاشتراط اذا كان مستحيلا[8]

---

(١) فى ك : "مقدمتها" . (٢) فى ك : "واثبات" .

(٣) فى ك : "فهو" . (٤) "منع" ساقطة من ك .

(٥) هذه الزيادة من ك . (٦) هذه الزيادة من ك .

(٧) لفظ ك : "وكذا" .

(٨) لفظ ك : "مستعجلا" .

فلا تصدق الملازمة، ضرورة الاستحالة فى فصل [١] المتكلم والمخبـــــــــــر .

سلمنا اشتراطه على الاطلاق ، ولكن انما تصدق الملازمة أن لو كان الشرط قيـام مامنه الاشتقاق بالمشتق جملة ، أى بمجموعه ، وأما [٢] اذا شرطنا [٣] قيامه بـه ــــ اما جملة ، أو بأحد أجزائه : فلم قلتم : انه تصدق الملازمة ؟ ! ، وانما تصـدق أن لو لم يكن الكلام بأحد أجزائه قائما بالمتكلم ، وقيام [٤] أحد الحروف بـــــه ظاهر [٥] : فالشرط موجود .

سلمنا : صدق الملازمة ، ولكن لا نسلم انتفاء اللازم ــ وهو قوله : " المتكلـــم والمخبر صادقان حقيقة على شخص من الأشخاص " ، فانا نمنع ذلك ، وهذا لجواز ألا يصدق كل واحد منهما على شخص من الأشخاص [٦] .

هذه الأسئلة التى أوردها المصنف على المعارضة المذكورة ، فقد [٧] تبيـــن : أنه منع الملازمة [٨] أولا ، وأسند [٩] المنع ، وسند المنع مختلف والمنع واحـــــد ، ثم سلم الملازمة ومنع انتفاء اللازم .

هذا هو تحرير هذه الأسئلة .

---

(١) كذا فى ك : وفى غيرها : " ضحك " ، وكلا اللفظتين غير واضحتين ، ولعـــــل الأقرب ما اثبتناه ، والمقصود هو : ابطال صدق الملازمة ، لأن الذى أوردوه عليها انما هو من المصادر السيالة التى يستحيل قيام مامنه الاشتقاق به ، ونحـــن لا ندعى الاشتراط الا فى المصادر التى يمكن قيام مامنه الاشتقاق بـــــــه .
قلت : الملازمة صادقة ، غاية الأمر أنها تبطل اشتراط قيام مامنه الاشتقـــاق بالمشتق فى حالة عدم الامكان ، ونحن لا نقول بـــــــــــــــــه .

(٢) فى ك : " أما " بدون الواو .

(٣) لفظ ك : " نظرنا " ، وهو تحريف .

(٤) لفظ د ، ح : " مقام " ، وما أثبتناه أوفق للسياق .

(٥) فى غير ك : " ظاهرا " ، والصحيح ما أثبتناه .

(٦) المراد هو : الصدق الحقيقى ، أما المجازى فلا نزاع فيه كما تقـدم .

(٧) فى ك : " وقد " .

(٨) فى ك : " بالملازمة " .

(٩) فى ح : " فأسند " .

أجاب المصنف عن الأول : بأن قال : قد ذكرنا الدليل على الملازمة ، أما قوله : " انما يصدق أن لو لم يكن الكلام اسما لكل واحد من الحروف " .

قلنا : هذا باطل باجماع أئمة العربية ؛ فان أحدا منهم لا يقول بما ذكرتم ـ وهو : أن يكون الكلام اسما لكل واحد من تلك الحروف .

ثم نقول : ولئن[1] سلمنا ماذكرت من الفرق جدلا ، ولكن نحن لا نورد الملازمة فى لفظ " المتكلم " ، بل انما نوردها فى لفظ " المخبر " ، ووجهها ظاهر[2] .

وماذكرتم من السؤال مندفع عن الدليل على الوجه الذى حررناه ، فان أحدا من الناس ماقال بأن كل جزء من أجزاء الخبر يكون خبرا ؛ فاندفع السؤال .

وأعاد المصنف الالزام بـ " الأمس " و " اليوم " ، وفيما ذكره نظر على ماذكرنا أولا .

وبما ذكرناه خرج الجواب عن المنعين المسندين بما ذكره ـ ووجهه أن يقال :

ان القائل قائلان : قائل يقول بالاشتراط مطلقا ، وقائل[3] يقول بعدم[4] الاشتراط مطلقا ، والقول بالاشتراط فى بعض الصور دون البعض ماقال به أحد .

والجواب عن الثالث ـ وهو : منع انتفاء اللازم أن نقول : ان هذه الألفاظ وهى لفظة " المتكلم " و " المخبر " و " الأمس " و " اليوم " مستعملة بالاستقراء (٥) ؛

وكل لفظ مستعمل ـ بعد الوضع الأول ـ فهو : اما حقيقة أو مجاز ، وذلك لأنه اما أن يكون اللفظ المستعمل مستعملا فيما وضع له فهو اذن : " حقيقة " ، أو فى غير ماوضع له فهو (اذن)[6] : " مجاز " .

ثم نقول : يلزم من ذلك أن تكون هذه الألفاظ حقائق فى شئ ، وذلك لأنا بينا أنها مستعملة حقائق أو مجازات .

---

(١) لفظك : " وليس " ، وهو تحريف .

(٢) من المسلم به : " أن الملازمة واردة فى كلتا اللفظتين ، ولكن مقصوده : أنا لو سلمنا ماذكرت فى " المتكلم " ، فلا نسلمه فى " المخبر " .

(٣) فى ك : " وقائلا " ، وهو خطأ من الناسخ .

(٤) لفظ ك : " بعد " .   (٥) لفظ ك : " بالاقراء " .

(٦) هذه الزيادة من ك .

فان كانت حقائق ـ فظاهر .

وان كانت مجازات فيما استعملت فيه ـ وكل مجاز فهو مسبوق بالحقيقة وذلك لأن المجاز هو : " اللفظ المستعمل فى غير ماوضع له أولا " ـ فهو ـ اذن ـ مسبوق(١) بالحقيقة ، فيلزم أن يكون لهذه الألفاظ(٢) حقائق جزما .

ثم نقول : هذه الألفاظ ليست حقائق فى غير هذه المعانى ، يعلم ذلك من نظر فى الصناعة الأدبية وقواعدها ، وهو المعنى بقول المصنف : " فعلم(٣) بالضرورة " وكثيرا(٤) مايطلق المصنف لغظة(٥) " الضرورة " فى الأمور المعلومة من قواعد الصنائع العلمية .

فيلزم أن تكون هذه الألفاظ حقائق فى هذه المعانى ، وهو المطلوب .

فقد انتفى اللازم ، فينتفى الملزوم ، فلا يكون صدق المشتق مشروطا بقيام مامنه الاشتقاق به ، وذلك / ٩٠ هو المدعى .

فقد تقرر الوجه الثالث من وجوه المعارضة .

ورابعها ـ وهو الوجه الرابع من وجوه المعارضة فى حكم المسألة ـ هو(٦) : أن نقول : ان لفظ " الايمان " مفسرا ـ اما بالتصديق بالجنان ، أو العمل بالأركان أو بمجموعهما(٧) .

وذلك باجماع الأمة ، وذلك لأنهم ـ وان اختلفوا فى مدلوله : اتفقوا على أن مدلوله أحد الأمور (المذكورة ، ثم)(٨) الشخص يسمى مؤمنا حقيقة حال مالا يكون مباشرا شيئا من هذه الأمور .

---

(١) لفظ ك : " مسبق " .
(٢) فى ك : " للألفاظ " .
(٣) فى ك : " يعلم " .
(٤) لفظ ك : " واكدا " هكذا .
(٥) فى ك : " لفظ " .
(٦) " هو " ساقطة من ك .
(٧) فى ك : " لمجموعهما " .
(٨) هذه الزيادة من ك .

ثم نقول : لو كان من شرط صدق المشتق حقيقة قيام مامنه الاشتقاق : لما صدق " المؤمن " على شخص حين مالا يكون مباشرا لشئ من هذه المعانى ،ضرورة أن لفظ " المؤمن " مشتق من " الايمان " ،واللازم باطل (لما بينا)[١] ، فينتفى الملـــــزوم .

* وجه الملازمة ظاهر .

* وأما انتفاء اللازم فقد قدمه المصنف ،والنظم الطبيعى للملازمات أن يذكر بعد ذكر الملازمة ،وهذا أمر سهل لا مناقشة فى مثل ذلك لمثل المصنـــف .

قال المصنف[٢] ــ رضى الله عنه ــ : "والجواب : قوله "يجوز أن يختلف الشئ بسبب الانفراد والتركيب " .

قلنا : مدلول الألفاظ المركبة ليس الا المركب الحاصل من المفردات التى هى مدلولات الألفاظ المفردة .

قوله : "وحدة الزمان معتبرة فى تحقق[٣] التناقض " .

قلنا : لا نزاع فيه ،ولكنا ندعى أن قولنا : "ضارب " يفيد الزمن المعيـــن ــ وهو : " الحاضر " ،بدليل ماذكرنا : أن احدى اللفظتين مستعملة فى رفـع الأخرى .

أما-أولا ــ : فلأنا نعلم بالضرورة من أهل اللغة أنهم متى حاولوا تكذيب المتلفظ باحدى اللفظتين ،لا يذكرون الا اللفظة الأخرى ،ويكتفون بذكر كل واحـــدة منهما عند محاولة تكذيب الأخرى ،ولولا اقتضاء كل واحدة منهما للزمان المعين، والا لما حصل التكذيب .

وأما ــ ثانيا ــ : فلأن كلمة " ليس " موضوعة للسلب ،فاذا قلنا : " ليس بضارب " فلا بد وأن يفيد سلب مافهم من قولنا : " ضارب " ،والا لم يكن لفظ " ليس "

---

(١) هذه الزيادة من ك .

(٢) " المصنف " ساقطة من ك .

(٣) فى د : "تحقيق " .

منقولا (١) للسلب .

واذا ثبت أن كل واحدة من هاتين اللفظتين موضوعة لرفع مقتضى الأخرى :وجب تناولهما لذلك الزمان المعين .(٢)

ثم لا نزاع فى أن ذلك الزمان ليس هو الماضى ولا المستقبل ،فتعين أن يكون هو الحاضر .

قوله — فى المعارضة الأولى — "ثبوت الضرب أعم من ثبوته فى الماضى أو الحاضر بدليل صحة التقسيم اليهما " .

قلنا : كما أمكن تقسيمه الى الماضى والحاضر ،يمكن تقسيمه الى المستقبل ، فانه يمكن أن يقال : ثبوت الضرب له أعم من ثبوته فى الحال أو فى المستقبل ، وان كان ماذكرته يقتضى أن يكون الضارب حقيقة لمن حصل الضرب له فى الماضى ، فيكون حقيقة لمن سيوجد منه الضرب فى المستقبل وان لم يوجد ألبته لا فى الحاضر ولا فى المستقبل ،وانه باطل بالاتفاق .

قوله ثانيا : "أهل اللغة قالوا : اسم الفاعل اذا أفاد الفعل الماضى لا يعمل عمل الفعل " .

قلنا : وقد قالوا — أيضا — : "انه اذا أفاد الفعل المستقبل عَمِل عمل الفعل"، فيلزم أن يكون الاسم المشتق حقيقة فيما سيوجد منه المشتق منه ،ولا شك فى فساده .

قوله ثالثا : "يلزم ألا يكون اسم "المخبر" حقيقة أصلا " .

قلنا : المعتبر — عندنا — حصوله بتمامه ان أمكن ،أو حصول آخر جزء من أجزائه ،ودعوى الاجماع على فساد هذا التفصيل ممنوعة .

قوله رابعا : "الشخص يسمى بالمؤمن وان لم يكن مشتغلا — فى الحال — بمسمى الايمان " .

قلنا : لا نسلم أن (٣) ذلك بالاطلاق حقيقة .

---

(١) لفظ المحصول : "مستعملة" ،وهو الأصح .

(٢) فى المحصول زيادة "والا لم يحصل التكاذب". (٣) "أن" ساقطة من ح .

والدليل عليه : أنه لا يجوز أن يقال فى أكابر الصحابة : انهم كفرة ، لأجل كفر كان موجودا قبل ايمانهم ، ولا لليقظان : انه نائم[1] ، لأجل نون كان موجودا قبل ذلك " . (٢)

الشرح : (٣) اعلم ــ وفقك الله تعالى (٤) ــ : أنه لما فرغ المصنف من ايراد جميع الأسئلة ، شرع فى الجواب عنها ــ فقال : أما قوله : " لا نسلم أنه اذا صدق عليه بعد انقضاء الضرب : " ليس بضارب "(٥) ، يصدق عليه أنه " ليس بضارب " ، وانما يصدق ذلك أن لو لم تختلف مدلولات الألفاظ بالافراد والتركيب " .

قلنا : مدلولات الألفاظ المركبة ليست الا المركب الحاصل من المفردات ، والا يلزم التغيير ، وهو خلاف الأصل .

لا يقال ماذكرتم من الأصل باطل بتلك الصور التى ذكرتموها فى السؤال .

لأنا نقول : مقتضى الدليل عدم التغيير على الاطلاق ، ترك(٦) الدليل فى تلك الصور ، فنجرى فيما عداه على قضية الدليل

قوله : " وحدة الزمان معتبرة فى تحقق التناقض " .

قلنا : هذا لا نزاع فيه ، وليس معنى هذا الكلام دعوى الاجماع فى هذا المطلوب حتى تثبت شرائط التناقض بالاجماع ، فان قضية اشتراط التناقض قضية برهانية ، بل معناه أن المعلل(٧) ما ادعى أن التناقض يتحقق بدون تلك الشرائط ، بل يدعى أن هذا الشرط ــ وهو : " اتحاد الزمان " ــ متحقق هاهنا .

فنقول : قولنا " ضارب " يفيد الزمن المعين ــ وهو " الحاضر "(٨) ، والدليل عليه وجهان :

---

(١) من قوله : "قوله : يجوز أن يختلف الشئ . . " الى هنا ساقط من ك .

(٢) المحصول (١/١/٣٣٦ــ٣٤٠) . (٣) فى ك زيادة "قال رضى الله عنه" .

(٤) سقطت عبارة : " وفقك الله تعالى " من ك .

(٥) لعل صحتها " ليس بضارب فى الحال " .

(٦) لفظ ك "عدل" ، وهو تحريف . (٧) فى ك : " العلل " .

(٨) العبارة من قوله : " فنقول . . . . " الى هنا ساقطة من ك .

الأول : أن من زاول(١) صناعة العربية يعلم جزما من حال أهل اللغة : أنهم متى حاولوا تكذيب المتلفظ باحدى اللفظتين(٢) لا يذكرون الا اللفظة الأخرى ويكتفون فى تكذيب المتلفظ باحدى اللفظتين بذكر اللفظة الأخرى ، ولولا اقتضاء كل واحدة منهما للزمان المعين ، والا لما حصل التكذيب لجواز صدق أحدهما بالنسبة الى زمان وصدق الآخر(٣) بالنسبة الى زمان(٤) آخر غيره ولو لم يحصل التكذيب : لما استعمل كل واحدة من الصيغتين لرفع مقتضى الأخرى ، لأن الظاهر من حال(٥) العاقل العارف بالوضع ألا / ٩١ يستعمل مالا يفيد مقصوده باعتبار ذلك الوضع ، واللازم باطل ، لأن أهل اللغة يستعملون كل واحدة من اللفظتين لرفع مقتضى الأخرى .

الثانى : أن كلمة " ليس " موضعة للسلب بالنقل عن أئمة اللغة ، فاذا قلنا : " ليس بضارب " فلا بد وأن يفيد سلب مافهم من قولنا : " ضارب " ، والا لم تكن لفظة(٦) " ليس " مستعملة(٧) للسلب ، والمقدر خلافه .

واذا ثبت أن كل واحدة من هاتين اللفظتين مستعملة لرفع مقتضى الأخرى ، وجب تناولها للزمان(٨) المعين — وذلك هو المطلوب .

هذا ماقاله المصنف ، وفيه نظر :

أما الوجه الأول — فنقول : لا نسلم أن أهل اللغة متى حاولوا تكذيب المتلفظ باحديهما ، لا يذكرون الا اللفظة الأخرى .

---

(١) لفظ ك : " دواب " هكذا وهو تحريف .

(٢) فى ك : " اللفظين " .

(٣) فى غير ك : " الأخرى " .

(٤) لفظ د ، ح : " زمن " .

(٥) فى ك : زيادة " الآخر " .

(٦) فى ك : " لفظ " .

(٧) لفظ ك : " مستعملا " .

(٨) فى ك : " لزمن " .

نعم : لا ينكر ذلك فيما اذا سبقت قرائن يفهم بها كل واحد من المتخاطبين الزمان المعين الذى وقع فيه الضرب ، فيقع الاكتفاء بكل واحدة من اللفظتين اعتمادا على فهم المقصود للقرائن ، وأما على الاطلاق ـ كما ذكره المصنف ـ فممنوع .

والعجب منه دعوى الضرورة ، والذى يوضح ذلك : أنه يحسن لأحدهما أن يقول ـ لمن قال : " فلان ضارب " ، أو " فلان ليس بضارب " ـ : انه فى أى وقت هو ضارب ؟ ، ولو كان الزمن المعين مفهوما من اللفظ المذكور بحسب الوضع : لما حسن ذلك .

وأما الوجه الثانى : ـ فضعيف أيضا ، وذلك لأنا [1] نسلم أن لفظ " ليس " موضوع للسلب ، ولكن قولنا : " ضارب " مطلق ، فقولنا : ليس بضارب " سلب مطلق ، ولا يلزم من نفس السلب أو استعماله حرف السلب [2] أن يكون سالبا [3] لحكمه فى الزمن المتعين [4] ، وعدم لزومه [5] واضح وان بنى [6] هذا الوجه على قوله : " لأن كل واحدة [7] موضوعه لمعنى يناقض مقتضى الأخرى " فهو ممنوع ، وهو [8] عود الى الأول ، فلا [9] يكون وجها ثانيا .

ولا يقال الأصل عدم القرائن [10] .

---

(١) فى د ، ح زيادة : " لا " ، والصواب حذفها .

(٢) " السلب " ساقطة من ك .

(٣) لفظ د : " سالما " ، وهو تصحيف .

(٤) فى ك : " المعين " .

(٥) فى ك : زيادة " ظاهر " .

(٦) " بنى " ساقطة من ك .

(٧) فى د : " واحد " .

(٨) " وهو " ساقطة من ك .

(٩) فى ك : " ولا " .

(١٠) لفظ د ، ح : " القياس " ، وهو تحريف .

لأنا نقول : هذا لا يفيدكم ، وذلك لأنا نمنع كون احدى اللفظتين (١) موضوعة لمعنى مناقض لمقتضى الأخرى ، والاسترواح الى الاستعمال لا يجديه نفعا ، لأنا نمنع الاستعمال الا فى صور القرائن ، وأما على الاطلاق فـــلا ، وهذا واضح غاية الوضوح .

فالدليل (٢) المبنى على هذه المقدمة لا يتقرر (٣) لفساد هذه المقدمـــة .

وقوله : " ثم لا نزاع فى أن ذلك الزمان ليس هو الماضى ولا المستقبل : فتعين أن يكون هو الحاضر " ـ مقدمة مبنية على ما (٤) ادعى من تناقض اللفظتين (٥) فى المقتضى ، وقد تبين فسادها ، والمبنى على الفاسد فاســـــــد .

أما قوله فى المعارضة الأولى : ـ " ثبوت الضرب له أعم من ثبوته فى الماضــى أو فى الحاضر (٦) ، بدليل صحة التقسيم اليهما " ـ فقد أجاب المصنف عنهـا بنقيض (٧) مشهور : فانه يمكن تقسيمه الى المستقبل وغيره ، فانه يقال : ثبوت الضرب له أعم من ثبوته فى الحاضر أو فى المستقبل ، فلو لزم من صحـــة (٨) ماذكرتم من التقسيم أن يكون المشتق حقيقة فى الماضى : لزم من تقسيمنـا أن يكون المشتق حقيقة فى المستقبل جزما ، واللازم باطل بالاتفاق ، فينتفى الملزوم ، فلا يلزم من صحة التقسيم كونه حقيقة فيه .

قوله فى المعارضة الثانية ـ : " ان أئمة العربية قالوا ، ان اسم الفاعـــل اذا أفاد الفعل الماضى لا يعمل عمل الفعل " .

---

(١) لفظ ك : "اللفظين" (٢) فى غير ك : "والدليل" .
(٣) كذا فى ك ، ولفظ غيرها : " لا يتقدر " ، وهو تحريف .
(٤) لفظ ك : "من" . (٥) فى ك : " اللفظين " .
(٦) فى ك زيادة : " أو فى المستقبل " ,
(٧) لفظ ك : "بنقض" .
(٨) فى غير ك : "صحته" .

قلنا : هذا الاطلاق من أئمة العربية معارض بمثله [١] ، وبيانه أنهم قالـــوا : اذا أفاد الفعل المستقبل عمل عمل الفعل ــ فيقال : " زيد ضارب غلامـــه غدا " على أن غلامه منصوب بضارب [٢] ، فلو لزم من الاطلاق أن يكـــون [٣] المشتق حقيقة فى الماضى ، لزم من الاطلاق (الثانى) [٤] أن يكون المشتق حقيقة فى المستقبل بعين ماذكرتم ، واللازم باطل ، فانه مجاز فى المستقبـل اجماعا ، فينتفى الملزوم ــ وهو المطلوب .

ويمكن توجيهه على وجه يكون منعا لمقدمة الدليل ــ وبيانه أن نقول :

لا نسلم أن اطلاق أئمة العربية فى قولهم : " اسم الفاعل اذا أفاد الفعــل المستقبل [٥] .. " حقيقة ، وظاهر أنه ليس كذلك ، وذلك لأنه لو كان [٦] حقيقة : لكان ماذكرنا من الاطلاق الثانى ــ أيضا ــ حقيقة ، واللازم باطل ، فالملزوم كذلك .

---

(١) ليس المقصود بالمعارف هو الاطلاق ، وانما هو مدلول الاطلاق عند الخصم .

(٢) اسم الفاعل لا يخلو من أن يكون صلة لـ "أل" ، أو مجردا عنها .

فان كان الأول : عمل عمل فعله مطلقا على الأصح ، كما تقول : "هذا الضارب زيدا أمس ، أو الآن ، أو غدا " . ومنه قول امرئ القيس :

القاتلين الملك الحلا حلا   خير معدّ حسبا ونائـــلا .

وان كان الثانى عمل بشرطين :

أحدهما : أن يكون للحال أو الاستقبال ، لا للماضى خلافا للكسائى .

الثانى : أن يكون معتمدا ــ ولا تقديرا ــ على واحد من أمور أربعة ــ هـــى :

النفى ، والاستفهام ، واسم مخبر عنه باسم الفاعل ، واسم موصوف باسم الفاعــل .

واذا ثبت ذلك ــ تبين أن الاطلاق المذكور فى المتن تعوزه الدقة والله أعلــم

(انظر : شرح شذور الذهب (٣٨٥ـ٣٩١) ــ وشرح ابن عقيل علـــــى الألفية (٢/ ١٠٦ـ١١١) ــ وشرح المفصل (٦/ ٧٦ـ٧٧) ــ وشرح الرضـى على الكافية (٢/ ١٩٩ـ٢٠١) ــ والجمل للزجاجى (٨٤ـ٩١) .

(٣) استبدلت فى د ، ح عبارة "أن يكون" بلفظة " مدلوله " .

(٤) هذه الزيادة من ك .   (٥) كذا فى جميع النسخ ، وصوابها : "الماضى" اذ هو موضوع الاطلاق الأول .

(٦) فى ك زيادة : " كذلك " .

ولقائل أن يقول : لو صحت الملازمة يلزم زيادة المجاز ، وهو على خلاف الأصل

والجاوب عن المعارضة الثالثة ـ وهي [1] قولهم : "يلزم ألا يكون " المخبر "

وأمثاله حقيقة في شيء أصلا ـ هو [2] أن نقول : المسألة عندنا فيها تفصيل ،

وذلك لأنه ان أمكن قيام المشتق به [3] بتمامه فذلك هو المشروط ، وان لم يكن [4]

فانا لا نشرط قيامه بتمامه به [5] ، بل نشترط قيام آخر جزء من أجزائه به ، وهذا

القدر ممكن في الخبر .

وأما قوله [6] ، " ذلك [7] على خلاف الاجماع " .

قلنا : دعوى انعقاد الاجماع على فساد هذا التفصيل ممنوعة .

وأجاب ابن الحاجب على هذا السؤال بأن قال : "لم تبن اللغة على مثل

هذه المشاحة ، والا لتعذرت [8] (أكثر) [9] المشتقات وجميع أفعال الحال [10]

والجواب عن المعارضة الرابعة ـ وهي قولهم : "لو اشترط ماذكرتم : لما

صدق المؤمن في الصورة التي فرضناها ، واللازم باطل ، فانه صادق " ـ

---

(١) في غير ك : زيادة "أن " .   (٢) في ك : "وهو " .

(٣) "به " ساقطة من ك .   (٤) في د : "يكن " .

(٥) "به " ساقطة من ك .   (٦) في د ، ح : "قولنا " .

(٧) في ك : "ذاك " .   (٩) هذه الزيادة من ك .

(١٠) انظر هذا الجواب في : المنتهى (٢٥) ـ والمختصر بشرح العضد

(١/ ١٧٥ ، ١٧٦) . هذا ـ والمقصود بأفعال الحال أحد أمرين :

الأول : نحو "يمشي " ، و "يضرب " ، فانها ليست آنية ، بل زمانية تنقضي

أجزاؤها أولا فأول .

وقد صرح بذلك ابن الحاجب في المنتهى (٢٥) ، وانظر : العضد على

ابن الحاجب (١/ ١٧٩) . .

الثاني : فعل الحال الصريح ـ وهو : "يتكلم " ، و "يخبر " (انظر :

العضد على ابن الحاجب (١/ ١٧٦) .

هو أنا[١] نقول : لا نسلم صدقه حقيقة .

وان قال : " الأصل صدقه بطريق الحقيقة بالنافى[٢] للمجاز[٣]

قلنا : هذا المجاز واقع .

والدليل عليه هو : أنه لا يقال ـ فى أكابر الصحابة ـ : انهم[٤] كفرة باعتبار ماكانوا ، ولا يقال لليقظان : انه نائم ، ولو صح ماذكرتم لصدق الكفر والنوم فى الصورة المذكورة[٥] باعتبار الماضى من الزمان ، واللازم باطل .

وفى هذا الكلام نظر لأن الحقيقة قد تترك[٦] لمعارض يقتضى الترك[٧] كتعظيم[٨] (الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ أو[٩] عرف طارئ . والله أعلم .[١٠]) .

---

(١) فى ك : " أن " .

(٢) أى : بالدليل الثانى .

(٣) فى ك : " المجاز " .

(٤) فى د : " انه " .

(٥) لفظ ك : " الماضى " .

(٦) لفظ ك : " ترك " .

(٧) عبارة " لمعارض يقتضى الترك " مكررة فى ك .

(٨) فى ك : " لتعظيم " .

(٩) فى ك : " لو " .

(١٠) مابين المعقوفتين ساقط من د .

****

قال(١) : " المســـألة الثـــالثـــة " (٢) / / ٩٢

××××××××××××××××× ×××××

اختلفوا فى المعنى (٢) القائم بالشئ ، هل يجب أن يشتق له منه اســـــ ؟

والحق التفصيل : فان المعانى التى لا أسماء لها مثل أنواع الروائح والآلام ــ فلا شك أن ذلك غير حاصل فيها .

وأما التى لها أسماء ففيها بحثـــــان :ــ

××××××××××××××

أحدهما : (٤) يجب أن يشتق أسماء لها منها ؟

××××××

الظاهر من مذهب المتكلمين منا : أن ذلك واجب ، فان المعتزلة لما قالت : ان الله يخلق كلامه فى جسم " ، قال أصحابنا لهم : " لو كان كذلك لوجب أن يشتق بعيب ذلك اسم المتكلم من ذلك الكلام " (٥)

وثانيهما : أنه اذا لم يشتق لمحله منه اسم ، فهل يجوز أن يشتق لغير ذلـــــك

××××××

المحل منه اسم ؟

فعند أصحابنا : لا .

وعند المعتزلة ، نعم ، لأن الله تعالى يسمى متكلما بذلك (٦) الكلام .

واستدلت المعتزلة لقولهم فى الموضعين : بأن " القتل " ، و " الجرح " ، و" الضرب" قائم بالمقتول والمجروح والمضروب ، ثم ان المقتول لا يسمى قاتلا ، فاذن : محـــل المشتق منه لم يحصل له اسم الفاعل ، وحصل ذلك الاسم لغير محله .

وأجيبوا عنه : بأن الجرح ليس عبارة عن الأمر الحاصل فى المجروح ، بل عن تأثيـر قدرة القادر فيه ، وذلك التأثير (٧) حاصل للفاعل ، وكذا القول فى القتـــل .

---

(١) أى : المصنف . (٢) فى غيرك : "الثانية" ، والصحيح ما أثبتناه .

(٣) فى ك : " معنى " . (٤) فى المحصول زيادة " هـــــــــل "

(٥) انظر : الابانة (٨٩ ــ ١٠) .

(٦) فى د : " بذا " . (٧) فى المحصول زيادة : " حكـــــــم " .

وأجابت المعتزلة : بأنه لا معنى لتأثير القدرة فى المقدور الا وقوع المقدر له (١)، ولو كان التأثير أمرا وكيدا (٢) ، لكان — اما أن يكون قديما ، أو محدثا .

والأول محال ، لأن تأثير الشئ فى الشئ نسبة بينهما ، فلا نعقل ثبوته عند عدم واحد منهما .

والثانى محال ، والا لافتقر التأثير الى تأثير آخر : فيلزم التسلسل .

والذى يحسم (٣) مادة الاشكال ، أن الله تعالى خلق العالم ، واسم الخالق مشتق من الخلق ، والخلق نفس المخلوق ، والمخلوق غير قائم بذات الله تعالى .

والدليل على أن الخلق عين المخلوق : أنه لو كان غيره — لكان ان كان قديما لزم قدم العالم ، وان كان محدثا : لزم التسلسل .

ومما يدل على أنه ليس من شريطة المشتق منه قيامه بمن له الاشتقاق : أن المفهوم من اسم المشتق (٤) الا أنه ذو ذلك المشتق منه ، ولفظة "ذو" لا تقتضى الحلول . ولأن لفظة "الابن" (٥) ، و"التامر" (٦) ، و"الحداد" (٧) مشتقة من أمور (٨) يستحيل (٩) قيامها بمن له الاشتقاق ." (١٠)

الشرح : (١١) اعلم — وفقك الله تعالى — : أن الأصوليين اختلفوا فى أن المعنى القائم بالشئ ، هل يجب أن يشتق لمحله منه اسم ؟ .

قال الامام المصنف : الحق هو التفصيل ، وذلك لأن المعانى تنقسم الى قسمين :

---

(١) "له" زيادة ليست فى المحصول . (٢) لفظ المحصول : "زائدا" وهو المناسب
(٣) فى د : "يجسم" وهو تصحيف. (٤) فى المحصول زيادة : "ليس".
(٥) فى غيرح : "الابن" وهو تحريف.
(٦) قال فى اللسان : هم تامرون : أى : كثر تمرهم ويقال : رجل تامر ولابن أى : ذو تمر ولبن وقد يكون من قولك ، تمرتهم فأنا تامر أى : أطعمتهم التمر.
وأنشد للحطيئة : وغررتنى وزعمت أنك لابن بالصيف تامر .
(انظر : (٤ / ٩٣، ١٣٠ / ح ٣٧)) .
(٧) من قوله : "هل يجب أن يشتق له منه اسم . . ." الى هنا ساقط من ك وموضعها عبارة : "الى قوله". (٨) فى د : "ويستحيل" .
(٩) المحصول (١١١ / ٣٤٠ — ٣٤٤) . (١٠) فى ك زيادة "قال رضى الله عنه".

القسم الأول : ماله اسم ـ كمعنى "القتل" ،و"الجرح"،و"الضرب" ،فان لها أسامى وهى هذه الألفاظ .

القسم (١) الثانى (٢) : مالا اسم له ـ كأنواع ، الروائح والآلام ،فان الواضع لم يضع لكل ألم خاص اسما خاصا (٣) ،وكذلك الروائح لم يضع لكل واحدة واحدة من الروائح اسما خاصا ،فانا نعلم أن بين الرائحة الطيبة والمنتنة وسائط كثيرة (٤) ،وليس لشئ من تلك الوسائط اسم خاص (٥) .

واذا ثبتت هذه المقدمة ـ فنقول : اذا لم يكن للمعنى (٦) اسم استحال أن يشتق لمحله منه اسم (٧) بالضرورة مثاله : أنواع الروائح والآلام .

وأما (٨) اذا كان للمعنى اسم ـ فهل يجب أن يشتق لمحله منه اسم ؟ ،وهل يجوز أن يشتق لغير محله اسم ؟ ح .

فى المسألتين (٩) خلاف بين الأشاعرة والمعتزلة :

الذى يظهر من مذهب الأشاعرة : أنه يجب أن يشتق لمحله منه اسم ،ولا يجوز أن يشتق لغير محله منه اسم .

---

(١) "القسم" ساقطة من ك . (٢) فى ك : "والثانى" .

(٣) هذه الزيادة من ح ،ك . (٤) سقطت لفظة "كثيرة" من ك .

(٥) فى غيرك : "اسما خاصا" بالنصب ،وهو خطأ واضح .

(٦) فى ك : "المعنى" .

(٧) عبارة ك : "اسم منه" .

(٨) كذا فى ك ،وفى غيرها : "فأما" .

(٩) لفظ ك : "المشتق" ،وهو تصرف من الناسخ .

وأما عند المعتزلة : فلا يجب أن يشتق لمحله منه اسم ، ويجوز أن يشتق لغير محله اسم (١) .

---

(١) ذكر الشيخ بخيت فائدتين تجدر الاشارة اليهما فى هذا المقام :

الأولى : أن المعتزلة لم يصرحوا بهذا الخلاف ، وانما لما نفوا عن الله تعالى صفاته الذاتية : "كالعلم" ، "والقدرة" ووافقوا على أنه "عالم" ، "وقادر" لكن بذاته لا بصفات زائدة عليها ألزمهم أهل السنة ــ يعنى بذلك الأشاعرة ــ بأنهم قائلون بجواز اشتقاق اسم لمن لا يقوم به الوصف ولما قالوا : انه متكلم لكن بمعنى أنه خالق للكلام فى جسم : كالشجرة التى سمع منها موسى ــ عليه الصلاة والسلام ــ ألزموهم بأنهم قائلون بجواز اشتقاق اسم لمن قام الوصف بغيره .

ولا يخفى أن لازم المذهب ــ على فرض أنه لازم ــ ليس بمذهب حتى ينسب اليهم الخلاف .

الثانية : أن المعتزلة لم يخالفوا الأشاعرة فى المسألتين ولا فى واحدة منهما ــ وبيانه : أن الأشاعرة يصفون البارى تعالى بأنه متكلم بمعان ثلاثة :

الأول : بمعنى أنه من قامت به صفة الكلام التى هى من صفات المعانى .

الثانى : بمعنى من قام به الكلام النفسى بمعنى الكلمات النفسية المرتبة أزلا وأبدا ترتيبا لا تعاقب فيه بلا صوت ولا حرف .

وهذان يخالف فيهما المعتزلة .

أما الثالث : فهو : أنه موجد للكلام اللفظى الذى هو النظم الشريف والكلمات المسموعة لنا بالمتعبد بتلاوتها .

وعلى هذا فالفريقان متفقان على أن الله تعالى متكلم بمعنى أنه خالق الكلام اللفظة الذى يعبر به عن مدلولات القرآن المتعبد بتلاوته ونزيد عليهم أنه متكلم بالمعنيين الأولين . ومن ذلك نعلم أن الأشاعرة قد جوزوا اشتقاق اسم لمن قام الوصف بغيره . راجع : سلم الوصول (٢/٩٨ ــ ٩٩) .

وقد أشار الى ذلك الجلال فى شرح جمع الجوامع فراجعه بحاشية البنانى (١/٢٨٤)

قلت : ومن المعلوم أن مذهب السلف ــ فى مسمى الكلام ــ أنه يتناول اللفظ والمعنى جميعا وعلى هذا ــ فالكلام ــ عندنا ــ ليس بمخلوق على أية حال .

(راجع : العقيدة الطحاوية (١٧٩ ، ١٦٧)) .

وبيان (١) تحقيق (٢) الخلاف بين الفريقين : أن الله يطلق عليه اسم المتكلم باتفاق الفريقين ، وهو اسم مشتق من الكلام ، ثم ان الأشاعرة أطلقوا هذا الاسم المشتق على الله (تعالى) (٣) ، ومامنه الاشتقاق قائم بذات الله تعالى — وهو : " الكلام النفساني " ، ولا يطلقون ذلك على مالم يقم به الكلام النفساني .

وأما المعتزلة فانهم يطلقون اسم المتكلم على الله تعالى (٤) باعتبار أنه خالق للكلام في اللوح المحفوظ أو في غيره ، ولا يعترفون بالكلام النفساني ، فاذن : اسم المتكلم صادق على الله تعالى ، ولم يقم بذات الله الكلام ، والكلام قائم باللوح المحفوظ ولا يسمى متكلما ، فما لم يقم به الكلام) (٥) يسمى متكلما ، وماقام به لا يسمى متكلما .

هذا تحقيق الخلاف بين الفريقين ، والمصنف اختار في هذا الكتاب تقرير مذهب المعتزلة في المسألتين .

احتجت المعتزلة على صحة قولهم في المسألتين : أن القتل والجرح والضرب ، قائم بالمقتول والمجروح والمضروب (٦) ، ثم ان المقتول لا يسمى قاتلا ، والقاتل مقتولا ، فاذن : مامنه الاشتقاق وهو القتل والضرب لم يحصل لمحلها (٧) منه أسام للفاعلين ، وحصل لغير محالها .

وبيانه ظاهر ، وذلك لأن الضرب قائم بالمضروب ، والقتل بالمقتول ، والجرح بالمجروح وغير (٨) قائم بالفاعل (٩) ، فلو صح ماذكرتم : لوجب أن يشتق منها أسماء الفاعلين ،

---

(١) في ك : "وبين".   (٢) كذا في أ وفي غيرها : "تحقق".

(٣) هذه الزيادة من ك .   (٤) من قوله : "وهو الكلام النفساني .." الى هنا ساقط من ك .

(٥) مابين المعقوفتين ساقط من د .

(٦) عبارة ك : "والمضروب والمجروح" .

(٧) لفظ ك : "لمحالها" .   (٨) كذا في ك وفي غيرها : "غير" بدون الواو .

(٩) وردت في غير ك بلفظ : " القاتل " وهو تصحيف .

فيلزم تسمية المقتول قاتلا ،والمضروب ضاربا ،والقاتل مقتولا ،والضارب مضروبـــا ، واللازم باطل .

أجابت الأشاعرة عن ذلك بأن (١) قالوا : لا نسلم أن الجرح والقتل والضـــرب غير قائم بالجارح والضارب والقاتل (٢) ،وذلك (٣) لأن الجرح ليس عبارة عن الأمر الحاصل فى المجروح ،بل عن تأثير قدرة القادر فيه ،وذلك التأثير قائـــم بالفاعل حاصل له ،وكذا الكلام فى أمثاله .

أجابت المعتزلة عن هذا الجواب ــ بأن قالوا : هذا الجواب انما يصح أن لو كان التأثير أمرا زائدا على وقوع المقدور بالقدرة ،ويكون ذلك الزائد قائما بذات المؤثر القادر ،وأما اذا كان التأثير عبارة عن وقوع المقدور بالقدرة لا غير : فلا يصح .

ثم نقول: الدليل على أنه لا معنى لتأثير(القدرة فى المقدور الا وقوع (٤)) المقدورية : أنه لو كان التأثير أمرا زائدا على وقوع المقدور بالقدرة لكان ذلـــك الزائد : اما عدميا ،ولا سبيل اليه ،والا لما بقى فرق بين التأثير وعدم التأثير ، ضرورة أنه لا فرق ــ فى العقل ــ بين تأثير عدمى وعدم التأثير .

أو وجوديا (٥) ،ولا سبيل اليه لأنه : اما أن يكون قديما ،أو حادثا ،والقسمان باطلان ،فالتأثير ليس أمرا زائدا على وقوع المقدور بالقدرة .

بيان الأول ظاهر ،وذلك لأن التأثير ان لم يكن مسبوقا بالعدم يلزم قدمه ،اذ لا معنى للقديم الا ذلك .

وان كان مسبوقا بالعدم يلزم حدوثه ،اذ لا معنى للحدوث الا ذلك .

بيان الثانى ــ هو أنا نقول : يستحيل أن يكون تأثير المؤثر فى الأثر الزائد على وقوع المقدور قديما ،لأن تأثير الشئ فى الشئ نسبة بينهما ،والنسبة بين الشيئين

---

(١) فى ك : "أن" .   (٢) فى ك : "وقاتل" .

(٣) "وذلك" ساقطة من ك .

(٤) هذه الزيادة من ك .   (٥) لفظ د ،ح : "وجودها" .

يستحيل ثبوتها عند عدم أحد الشيئين بالضرورة .

فلو كان التأثير قديما: يلزم قدم المؤثر والأثر ، وذلك محال ، لافضائه الى قدم العالم — فقد تبين استحالة هذا القسم .

ونقول : أيضا — : القسم الثاني — وهو : أن يكون تأثير المؤثر في الأثر الزائد على وقوع المقدورية حادثا — مستحيل ، وذلك لأنه لو كان التأثير الموصوف حادثا لافتقر ذلك التأثير الى تأثير ثان ، والتأثير الثاني حادث مفتقر الى تأثير ثالث — وهلم جرا — فيلزم التسلسل ، وهو محال .

فقد صحت المقدمتان ويلزم من صحتهما ألا يكون أمرا زائدا على وقوع الأثر بالمقدور وذلك هو المطلوب .

ثم قال الامام المصنف : والذى يحسم مادة الاشكال — أى عن مذهب المعتزلة في هذه المسألة الذى (١) التزم المصنف تقريره — أن الله خالق العالم بالبراهين القاطعة ، المقررة فى علم الكلام ، والخالق مشتق من الخلق لوجود حد الاشتقاق فيه (٢) وصدقه عليه ، والخلق نفس المخلوق ، لأنه لو كان (٣) غيره لكان : اما قديما ، أو حادثا — والقسمان باطلان :

أما الأول :— ، فلا فضائه الى قدم العالم .

وأما الثانى : ، فلا فضائه الى التسلسل .

وهما محالان .

وهذا البرهان هو الأول بعينه ، الا أنه كان الكلام فى مطلق التأثير .

وأما ماأورده — ثانيا — فانه جعل الكلام فى تأثير البارى جل وعلا ، وهو تأثير خاص، والفائدة فى ذلك تبديل المقدمة القائلة — فى المادة (٤) المطلقة (٥) تأثير الشئ فى الشئ نسبة بينهما ، والنسبة بين الشيئين يستحيل ثبوتها عند عدم أحد الشيئين .

---

(١) لفظ ك " التى " . (٢) " فيه " مكررة فى د .

(٣) فى غير ك زيادة : " حد " . (٤) لفظ د : " المائدة " وهو تحريف .

(٥) فى ك زيادة : " تأثير القدرة " .

فقوله لو كان تأثير البارى فى خلق العالم ، قديما زائدا على وقوع المقدور بالقدر ، يلزم قدم العالم ـ وهو محال .

وبين المقدمتين (١) فرق ظاهر ، وبالجملة صورة الدليلين واحدة ، والمادة فى الأول مطلق ، وفى الثانى مقيد .

فقد ثبت أن الخالق مشتق من الخلق ، وثبت أن الخلق نفس المخلوق ، والمخلوق غير قائم بذات الله تعالى ، ويلزم من هذا صحة مذهب المعتزلة فى هذه (٢) المسألة جزما .

ثم قال المصنف : والذى يدل على أنه ليس من شرط المشتق منه ، قيامه بمن لـه الاشتقاق : أن المفهوم من الاسم المشتق ليس (الا) (٣) أنه ذو ذلك المشتق منه ، ولفظة "ذو" لا تقتضى الحلول بدليل صدق قول القائل : "فلان ذو الخيل والجمال والعبيد" فان ذلك لا يقتضى الحلول .

وهذا دليل آخر ذكره لنصرة (٤) ما اختار تقريره .

دليل ثالث : هو أن (٥) لفظة "اللابن" ، "والتامر" ، "والحداد" ، "والمكى" ، "والمدنى" (٦) مشتق من أمور يستحيل قيامها بمن له الاشتقاق ـ وذلك واضح جدا .

هذا الذى ذكرناه شرح كلام المصنف ، والحق مذهب الأشاعرة لا ما اختار المصنف تقريره ـ هاهنا ـ من مذهب المعتزلة ، (٧) فلنذكر ما يدل على صحة مذهب

---

(١) لفظ ك : "المقدمين" وهو تحريف . (٢) فى ك : "هذا" .

(٣) هذه الزيادة من ك . (٤) كذا فى ك ولفظ غيرها : "لغيره" وهو تحريف .

(٥) كذا فى ح وفى باقى النسخ : "أنه" .

(٦) عبارة له : "والمدنى والمكى" .

(٧) لم يصرح المصنف بمذهب فى تلك المسألة ولكنه لما أورد أدلة المعتزلة ولم يجب عنها ثم قال : "والذى يحسم مادة الاشكال . . الخ ." ظن الشارح أنـــه اختار مذهب المعتزلة وبذلك يكون قد ناقض كلامه فى المسألة السابقة وما اختاره فى كتبه الكلامية .

وقد دفع ابن السبكى هذا الظن بأمور ثلاثة :ـ

الأول :ـ أنه لا يلزم من عدم ذكر الجواب : اختيار مذهبهم . =

الأشاعرة ، ثم نجيب عما تمسك به المصنف للمعتزلة ، وبه يتقرر كلام الأشاعرة .

أما الأول (=) : فالدليل عليه القطع باستقراء كلام العرب : أنه ليس كذلك ، ومعناه : أنه لا يشتق اسم الفاعل لشئ (٢) باعتبار فعل قائم بغيره (٣) — مثاله : ماقاله المعتزلة من وصفه تعالى بالمتكلم باعتبار قيام الكلام بغيره (٤) .

نقل هذا الاستقراء المقطوع به ابن الحاجب ، وهو خبير بما ينقله من لغة العرب (٥)

أما قوله : التأثير نسبة بين الشيئين ، ويستحيل ثبوتها بدون أحد المنتسبين .

قلنا: لا نسلم ، وهذا لأن الممتنع تقدم النسبة على محلها ، وأما ثبوتها (٦) مع محلها عند عدم الآخر فلا استحالة فيه : "كالتقدم" ، فانه يستحيل ثبوته بدون محله ، ولا يستدعي ثبوته وجود المنسوب اليه ، ألا ترى أنا نقول : " الله تعالى متقدم على العالم " ، ولا يستدعي ذلك التقدم (٧) وجود العالم مع ماتقدم عليه .

أما قوله : لو كان الخلق حادثا ، زائدا على وقوع المقدور بالقدرة يلزم التسلسل .

(=) الثاني : تصريحه بخلاف مذهب المعتزلة — في تلك المسألة .

الثالث : أنه يناقض ما التزمه سابقا من أن بقاء وجه الاشتقاق شرط لصدق الاسم المشتق . (راجع : الابهاج (١ / ٢٣٧) .)

(١) في ك : "الأولى" . (٢) كذا في ك وفي غيرها : "شئ" .

(٣) في ك : "لغيره" . (٤) في ك : "لغيره" .

(٥) انظر المختصر مع شرحه وحواشيه (١ / ١٨١) .

(٦) في ح : "فأما" .

(٧) " التقدم " ساقط من ك .

قلنا : لم قلت : ان[1] مثل هذا التسلسل باطل ،وذلك لأن هذا التسلسل فى الأثار[2] ،وذلك غير ممتنع ،وانما الممتنع[3] التسلسل فى المؤثرات والعلل .

ثم نقول : التأثير غير ذات المؤثر والأثر ،والقضية بينة بذاتها بديهية .

وبما ذكرنا[4] من المنع اندفع ماذكره فى الدليل المأخوذ من الخلق ،ضرورة أن ذلك تسلسل فى الأثار ،ولا امتناع فيه .

هذا جواب صاحب التحصيل[5] ،وفيه نظر ،وذلك لأنه يلزم تجويز حوادث لا أول لها ،[6] وذلك[7] باطل على رأينا[8] .

وأجاب بعضهم عنه : بأنه ليس ذلك لفعل قائم بغيره ،ويعنى به الخلق[9] .

ثم قال ـ ثانيا ـ بأنه للتعلق الحاصل بين المخلوق والقدرة حالة[10] الحدوث فلما نسب الى البارى صح الاشتقاق جمعا بين الأدلة .

---

(١) فى ك : "بأن". (٢) لفظ ك : "التأثر".

(٣) عبارة ك : "وأما المنع".

(٤) فى د : "ربما" ،وهو تحريف .

(٥) هو : أبو الثناء سراج الدين محمود بن أبى بكر بن حاق بن أحمد ، الأرموى ،التنوخى الدمشقى الشافعى ،الفقيه ،الأصولى ،المتكلم .
ولد سنة (٥٩٤هـ) فى أرمية "من بلاد أذربيجان من تصانيفه : التحصيل ـ وهو من مختصرات المحصول ومطالع الأنوار فى المنطق ولباب الأربعين فى أصول الدين ،وشرح الارشادات لابن سينا ـ توفى سنة (٦٨٢هـ) بمدينة قونية .
راجع ترجمته فى طبقات ابن السبكى (١٥٥/٥) ـ ومفتاح السعادة (٢٩٧/١ ـ ٢٩٨) ـ كشف الظنون (٦١/١) ـ هدية العارفين (٤٠٦/٢) ـ الأعلام (١٦٦/٧) ـ معجم المطبوعات (٤٢٧/١) ـ ومعجم المؤلفين (١٥٥/١٢) .

(٦) فى غير ك زيادة : "فاذن".

(٧) فى غير ك : "ذلك" بدون واو .

(٨) انظر : التحصيل (٥٠/١) .

(٩) راجع النفائس (١٦٠/١ ـ أ) .

(١٠) فى ك : "حال".

وأما (١) قوله : ان لفظة " ذو " لا تقتضى القيام به .

قلنا : لا نسلم ذلك على الاطلاق ، بل ذلك فى أسماء الأجناس ، وهذا لأنا نقول (٢) : " ذو العلم " ، " وذو القدرة " ، والمراد قيام العلم والقدرة بالعالم ، والقادر .

أو نقول — أولا (٣) — : لا نسلم (أنه (٤) لا معنى للمشتق الا أنه " ذو ذلك المشتق فقط " ، بل " ذو ذلك المشتق " بمعنى القيام به ، وهذا أخص مما ذكرتم .

وهذا المنع متقدم (٥) على الأول (٦) . / ٩٤ /

ثم نقول يلزم المصنف " المكى " ، " والمدنى " ، فانه زعم (٧) : انهما من المشتقات مع أنه ليس معناهما " ذو مكة " ، و " ذو مدينة " .

واعلم : أن ماذكره قد نقلته (٨) جدلا .

فيقال : الخلق هو ليس عين المخلوق ، بل هو عين الخالق ، اذ لو كان غيره لكان قديما أو حادثا ، والقسمان باطلان بعين ماذكره .

والحق : أن التأثير أمر اعتبارى ، وليس من الأمور الوجودية ، ويجوز اعتبار أمر بشئ ذهنى بين موجودين ، وبين معدومين ، وبين موجود ومعدوم .

والصواب : منع كون التأثير أمرا وجوديا ، ودليله المذكور مغالطة ، وحلها منع عدم الفرق ، بل الفرق واضح للمتأمل .

---

(١) فى ك : " فأما " .

(٢) عبارة ك : " لأنك تقول " .

(٣) " أولا " ساقطة من ك .

(٤) هذه الزيادة من ك .

(٥) لفظ ح : " منعدم " .

(٦) انظر : النفائس " (١ / ١٦١ — أ ، ب) .

(٧) فى د : زيادة " أنه " .

(٨) كذا فى ك ، ولعل المناسب " نقضته " .

وماقيل من كون التأثير : بعضه اللا تأثير المحمول على العدم ،فمغالطة ذكرنا حلها فى مواضع ــ والله أعلم .

(واعلم : أن قول القائل ــ : الخلق أمر عدمى ،وهو نفس المخلوق فاسد بالبديهية ،ضرورة أن الخلق موجود فى الخارج ،والعدمى لا وجود له فى الخارج) (١) .

وأما " اللابن " ،"والتامر " "والمكى " ، " والمدنى " ، وأمثالها فلا يرد ؟ لأنا ندعى الحكم المذكور فى المشتقات من المصادر لا غير ،وماذكرتم ليست مشتقة من المصادر ،فلا يرد .

ثم نقول الذى اختاره المصنف ــ تقريرا ــ مناقض لما اختاره فى مسألة الكلام فى الكتب الكلامية (٢) ،ومناقض ــ أيضا ــ لما تقدم اختياره (٣) من أن : بقاء وجه الاشتقاق شرط فى صدق الاسم المشتق .

ولعل المصنف رحمه الله ــ قصد ايراد هذه المباحثة (ــ هاهنا ــ بناء على أن المسألة تشتمل على مثل هذه المباحثة) (٤) ،فليتأملها الناظر (٥) .

والله أعلم بالصواب .

---

(١) مابين المعقوفتين ساقط من د ،ح .

(٢) انظر : المحصل (١٨٢) ــ والمعالم (٦٢) ــ والاعتقادات (٤٤ــ٤٥) .

(٣) لفظ ك : "واختاره " .

(٤) هذه الزيادة من ك .

(٥) ذكر الأسنوى : أن الأصوليين ذكروا هنا القاعدة ليردوا بها على المعتزلة ماذهبوا اليه من أن كلام الله تعالى مخلوق .

(راجع : شرحه على المنهاج (٢/ ١٩) .) .

****

قال المصنف ـ رضى الله عنه ـ " المسـألة الرابـعـة "

×××××××××××××××××××××××××

مفهوم الأسود شئ ما له (١) السواد ، فأما حقيقة ذلك الشئ فخارجة عن المفهوم فان علم : علم بطريق الاستلزام .

ويدل عليه ـ أنك تقول : الأسود (٢) جسم ، فلو كان مفهوم الاسم أن جسم ذو سواد لتنزل منزلة مايقال : الجسم ذو السواد يجب أن يكون جسما (٣) .

الشرح : (٤) اعلم وفقك الله تعالى (٥) ـ : أن المدعى : أن الأسماء المشتقة (٦) ، لاتدل على خصوصيات الذوات التى قامت تلك المعانى بها .

فاذن قولنا : " أسود " ، فانه يدل على شئ قام به السواد (٧) ، فأما أن ذلك الشئ جسم فلا يدل اللفظ عليه مطابقة ، بل ان دل اللفظ عليه دل بالالتزام .

والدليل على ذلك : أنا اذا قلنا : "الأسود جسم " ، ليس ذلك بمنزلة قولنا : " الجسم ذو السواد جسم " ، ولو كان قولنا : (٨) " الأسود " دالا على خصوصية ماقام به وهو : الجسمية ، لكان قولنا : " الاسم جسم " نازلا منزلة قولنا : " الجسم ذو السواد جسم " ، ومن المعلوم أنه ليس كذلك ، ويلزم من هذا ألا تدل الأسماء المشتقة على خصوصيات الذوات التى قامت المصادر أو غيرها بها .

ثم نقول : ان دلت (٩) المعانى ـ التى منها الاشتقاق ـ على الخصوصيات فانما تدل بطريق الالتزام (١٠) .

---

(١) كذا فى ك وهو الموافق لما فى المحصول ولفظ غيرها : "قام به" والمعنى واحـــد . (٢) لفظ ح : "الاسم" وهو تحريف .

(٣) العبارة من قوله : "فأما حقيقة ذلك الشئ . ." الى هنا ساقطة من ك ، وموضعها عبارة " الى آخرها " وانظر المتن فى المحصول (١/٣٤٤ ـ ٣٤٥) .

(٤) فى ك زيادة " قال رضى الله عنه " .

(٥) "وفقك الله تعالى " ساقطه من ك .

(٦) لفظ ك : " المشتقات" .

(٧) عبارة ك : "قام السواد به "والمعنى واحد . (٨) "قولنا" ساقطه من ح .

(٩) لفظ ك "ذوات " وهو تحريف . (١٠) فى د : " التزام " .

بيانه هو: أن البرهان دل على أن السواد لا يقوم الا بجسم ، فلو دل السواد على محله ـ وهو " الجسم " ـ لدل بالالتزام ، وذلك بشرط وجود دلالة الالتزام (١) وهو اللزوم الذهني على ماقررناه .

فاذن : قولنا : " ضارب " ، يدل على قيام الضرب بذات من الذوات ، وأمـــا أن تلك الذوات انسان ، أو حيوان ، أو غيرهما ، فلا يدل اللفظ عليه مطابقة ـ على ماتقرر .

---

(١) من قوله : " بيانه هو أن البرهان ... " الى هنا لم يرد في ك .

" الفهرست الاجمالي "

لمحتويات الجزء الأول

" الفهـــــرســــــت "

القسـم الدراســـــي

" القســـــم التحقيقـــــــى "

****

* * * * * *

* * * *

* *

*